

ملخص الكلمة على بلوغ الصرام

الشيخ فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك

ترجمة الشيخ فيصل بن عبدالعزيز آل مبارك

هو الشيخ العالم الورع الزاهد فيصل بن عبدالعزيز بن فيصل بن حمد المبارك الراشد الوثابي العنزي، العلامة المحدث الفقيه المفسر الأصولي التحوي القرصي.

- ولد رحمه الله في حرمله عام ١٣١٣هـ، فحفظ القرآن صغيراً، ثم طلب العلم على علماء حرمله في

وقته:

١. ومنهم جده لأنه الشيخ العالم الورع ناصر بن محمد الراشد.

٢. وعمه العلامة الشيخ محمد بن فيصل المبارك.

ثم طلب العلم بعد ذلك على علماء الرماض، ثم غيرها من البلدان.

مكانته العلمية ونبوغه المبكر:

- تصف المراجع العلمية الشيخ فيصل بأنه العالم الجليل والفقيه الحق، والعلامة المدقق، وتجلى منزلة الشيخ فيصل العلمية في كثرة وعلو مشايخه الذين تلقى العلم على يديهم، حيث أنه قرأ على كثير من أفاض العلماء وأساطين العلم في ذلك الوقت، بل كاد أن يستوعبهم، رحمهم الله أجمعين.

٣. فقد أخذ عن عالم عصره وفريد دهره الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف.

٤. وأخذ الفرائض عن أقرب أهل زمانه الشيخ عبد الله بن راشد الجاعود.

٥. وأخذ علم النحو عن سيوفه العصر الشيخ حمد بن فارس.

٦. وأخذ علم الحديث عن محدث الديار النجدية الشيخ المحدث سعد بن حمد بن عتيق.

٧. وكذلك عن الشيخ المحدث الرحمة محمد بن ناصر المبارك الحمد.

٨. وأخذ أيضاً عن الشيخ عبد الله بن عبدالعزيز العنزي.

٩. والشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع رحمهما الله.

١٠. ونما يدل على علو كعب الشيخ فيصل في العلوم الشرعية أن الشيخ عبدالعزيز النمر أجازته إجازة الفتوى.

عام ١٣٣٢ هـ. وكان الشيخ فيصل حينذاك في العشرين من عمره .

- وقد ترجم له الشيخ عبدالرحمن بن عبداللطيف في كتابه "مشاهير علماء نجد" ، والذي اقتصر فيه على كبار علماء نجد . ترجمة حافلة تليق بمكانته العلمية .
- وكذلك تنجلي مكانته العلمية في آثاره الجليلية والكثيرة التي سطرها ، قال الشيخ عبدالحسن أبا بطين - رحمه الله - : "وقد ألف كتباً كثيرة صار لها رواجٌ في جميع أقطار المملكة العربية السعودية" .
- وكذلك فإنَّ للشيخ رحمه الله تلامذة تابعين في كثير من الأقطار التي أقام بها ، وبعضهم اقتصر في تحصيله العلمي على استفادته من الشيخ رحمه الله ، والبعض منهم وصل إلى درجاتٍ علميةٍ متميزة ، كمضوية هيئة كبار العلماء ، وهيئة التمييز ، وكثيرٌ منهم قد تأهل للقضاء .

إجازاته العلمية:

أ. إجازة الشيخ سعد بن حَمَد بن عَتيق محدث الديار النجدية:

- بتدريس أمهات كتب الحديث .

- وكذلك تدريس أمهات كتب مذهب الإمام أحمد .

- ثم آجازه الشيخ سعد إجازة خاصة في علم التفسير .

ب. وكذلك آجازه الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري بجميع مروياته .

ج. وقد آجازه الشيخ عبد العزيز النمر إجازة الفتوى عام ١٣٣٢ هـ .

تلاميذه:

تخرج على يدي الشيخ رحمه الله أجيالٌ من طلبة العلم ، ولي كثيرٌ منهم القضاء في عدة جهات من أبرزهم:

١. الشيخ إبراهيم بن سليمان الراشد - رحمه الله - قاضي الرياض ووادي الدواسر .

٢. الشيخ عبدالرحمن بن سعد بن يحيى - رحمه الله - قاضي الرياض وحريملاء .

٣. الشيخ فيصل بن محمد الميارنة - رحمه الله - رئيس هيئة الحسبة وعضو مجلس الشورى بمكة .

٤. الشيخ سعد بن محمد بن فيصل المراكبي - رحمه الله - قاضي وادي الدواسر ثم الوشم.

٥. الشيخ محمد بن مهيزع رحمه الله قاضي الرماض.

٦. الشيخ ناصر بن حمد الراشد رحمه الله رئيس ديوان المظالم.

مؤلفاته:

أ. في العقيدة

١. [القصد السديد شرح كتاب التوحيد].

٢. [التعليقات السنية على العقيدة الواسطية] كلاهما مطبوعان بتحقيق الأخ الشيخ عبد الإله الشايع وفقه الله.

ب. في التفسير:

٣. [توفيق الرحمن في دروس القرآن] في أربعة أجزاء، طبع بعناية وتحقيق الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن عبد الله الزبير.

٤. [القول في الكرة الجسيمة الموافق للفطرة السليمة]، مخطوط، في مجلد.

ج. في علم الحديث.

٥. [لذة القارئ مختصر فتح الباري] في ثمانية مجلدات، مفقود.

٦. [فتح الأوام بشرح أحاديث عمدة الأحكام]، خمسة أجزاء كبار، في إحدى عشرة مجلدة، مخطوط في مكتبة الملك فهد الوطنية. تصنيف مكتبة حريملاء.

٧. [أقوال العلماء الأعلام على أحاديث عمدة الأحكام] خ في مجلدين ضخمين، وهو مختصر عن سابقه، وهو رهن التحقيق.

٨. [إخلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام] للمقدسي، مجلد في أربعمائة صفحة، طبع مراراً.

٩. [مختصر الكلام شرح بلوغ المرام] مطبوع.

١٠. [بستان الأحبار باختصار نيل الأوطار] للشوكاني، في مجلدين، مطبوع.
١١. [تجارت المؤمنين في المراجعة مع رب العالمين] مجلد، طبع مرتين.
١٢. [تطويف رياض الصالحين]، في مجلد ضخم، طبع بتحقيق الشيخ الدكتور عبد العزيز الزير.
١٣. [محاسن الدين يشرح الأربعين النووية] مطبوع.
١٤. [تعليم الأحب أحاديث النووي وابن رجب] مطبوع.
١٥. [نصيحة المسلم] .
١٦. [وصية لطالبة العلم] كلاهما مطبوعان بتحقيق الدكتور عبد العزيز الزير عام ١٤٢٤ هـ.
١٧. [غذاء القلوب ومفزع الكرب]، مطبوع.

د- في الفقه:

١٨. [كلمات السداد على متن زاد المستقنع]، مطبوع، وقد صدر محققاً عام ١٤٢٧ هـ عن دار اشبيليا.
١٩. [المرتع المشيع شرح مواضع من الروض المربع] وهو تحت الطبع.
٢٠. [مختصر المرتع المشيع] مخطوط في مجلد، ولم يكمله.
٢١. [مجمع الجواز حاشية شرح الزاد] مخطوط، وصلنا منه شرح "كتاب البيوع".
٢٢. [زبدة المراد فهرس مجمع الجواز] مخطوط.
٢٣. رسالة فقهية بعنوان: [القول الصائب في حكم بيع اللحم بالتمر الغائب]، تحت الطبع.
٢٤. كما ألف الشيخ رحمه الله - في علم أصول الفقه - رسالة قيمة بعنوان: [مقام الرشاد بين التقليد والاجتهاد]، وهي مطبوعة.
٢٥. وكذلك ألف الشيخ رحمه الله في الفقه الحديثي: [الفرق النقية شرح الدرر البهية] مطبوعة.
- أما في علم الفرائض فقد ألف الشيخ فيصل رحمه الله في هذا الباب من علم الفقه رسالتين هما:
٢٦. [الدلائل القاطعة في الموارث الواقعة]، مطبوعة.

٢٧. (السبيكة الذهبية على متن الرحبية)، مطبوعة.

في علم النحو:

٢٨. (صلة الأحباب شرح ملحمة الإعراب)، مفقود.

٢٩. (مفاتيح العربية [على متن الأجرومية] طبع بتحقيق عبدالعزيز بن سعد الدغيثر).

٣٠. رسالة مختصرة بعنوان: (لباب الإعراب في تفسير علم النحو لعامة الطلاب)، مطبوع.

وفاته:

ولي الشيخ فيصل القضاء في عدة بلدان، كان آخرها منطقة الجوف، والتي توفي بها في السادس عشر من ذي القعدة من عام ١٣٧٦هـ، عن ثلاثة وستين عاماً قضاها في الدعوة إلى الله، وفي العلم والتعليم والتصنيف رحمه الله^(١).

(١) انظر في مصادر ترجمة الشيخ فيصل - رحمه الله -:

أ- (علماء نجد خلال ثمانية قرون) للشيخ عبد الله السام رحمه الله، ج ٥ ص ٣٩٢ إلى ٤٠٦.

ب- الأعلام للزركلي: ج ٥ / ص ٦٦٨.

ج- (مشاهير علماء نجد) للشيخ عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ / الطبعة الثانية.

د- (روضة الناظرين) للقاضي / ج ٢ / ص ٩٧٨، ٩٨١.

هـ- (العلامة المحقق والسلفي المذقق: الشيخ فيصل المبارك) لفصل بن عبدالعزيز الهديوي.

و- (المندارك من تاريخ الشيخ فيصل بن عبدالعزيز المبارك) لحمد بن حسن المبارك.

ز- (معالم الوسطية والتيسير والاعتدال في سيرة الشيخ فيصل بن عبدالعزيز المبارك) لحمد بن حسن المبارك.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قدماً وحديثاً، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد وآله وصحبه الذين ساروا في بصرة دينه سيرة خبيثاً، وعلى أتباعهم الذين ورثوا علمهم، والعلماء ورثة الأنبياء، أكرمهم وارثاً وموروثاً.

(أما بعد) فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حررته تحريراً بالغاً، ليصير من يحفظه من بين أقرانه ناجحاً، ويستعين به الطالب المبتدي، ولا يستغني عنه الراغب المنهجي. وقد بينت عقب كل حديث من خرجته من الأئمة، لإرادة نصح الأمة، فالمراد بالسبعة: أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه. وبالسنة: من عدا أحمد. وبالحصة: من عدا البخاري ومسلم. وقد أقول: الأربعة وأحمد. وبالأربعة: من عدا الثلاثة الأول. وبالثلاثة: من عداهم والآخر، وبالمثقف عليه: البخاري ومسلم. وقد لا أذكر معهما غيرهما، وما عدا ذلك فهو مبين. وسميته:

"بلوغ المرام، من أدلة الأحكام"

والله أسأل أن يجعل ما علمناه علينا وبالا، وأن يرزقنا العمل بما برصيه سبحانه وتعالى. هذا الكتاب من أنفع الكتب الحديثية المختصرة، وأجمعها لمسائل الأحكام في جميع المذاهب، ومؤلفه هو الإمام الشهير الحافظ الكبير أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ولد سنة سبع مئة وثلاث وسبعين، وتوفي سنة ثمان مئة واثنين وخمسين، وله تصانيف كثيرة شهيرة رحمه الله تعالى، وعدد أحاديث الكتاب كعدة أصحاب الشجرة - رضي الله عنهم -.

كتاب الطهارة

باب المياه

١- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في البحر: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»، أخرجه الأربعة وابن أبي شيبة واللفظ له، وصححه ابن خزيمة والترمذي، ورواه مالك والشافعي وأحمد .

الطهارة في اللغة: التزهد عن الأنداس والأقذار، وفي الشرع: رفع ما يمنع الصلاة من حدث أو نجاسة بالماء، أو التراب عند عدم الماء، قال الله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَسْمَعَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

قوله: باب المياه: الباب في اللغة: معروف، وفي اصطلاح المصنفين: جملة من العلم تحوي على مسائل مخصوصة، والمياه: جمع ماء، وجمع لاختلاف أنواعه .

وهذا الحديث وقع جواباً عن سؤال، وهو أن رجلاً جاء إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا رسول الله، إنا نركب البحر ونحمل القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «[هو الطهور ماؤه الحِلُّ مَيْتَتُهُ]»، فأفاد - صلى الله عليه وسلم - أن ماء البحر طاهر مطهر، وفيه مشروعية الزيادة في الجواب على سؤال السائل بقصد الإفادة، وذلك من محاسن الفتوى، قال الشافعي: هذا الحديث نصف علم الطهارة .

٢- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لَنْ يَطْهُرَ إِلَّا بِتَجَسُّعٍ شَيْءٍ» . أخرجه الثلاثة وصححه أحمد .

هذا الحديث وقع جواباً عن سؤال؛ وهو أنه قيل: يا رسول الله أتوضأ من بئر بضاعة؟ وهي بئر يلقى فيها الخيض ولحوم الكلاب والفتن. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «الماء طهور لا ينجسه شيء».

٣- وعن أبي أمامة الباهلي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لَنْ يَنْجُسَ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ» أخرجه ابن ماجه وضعفه أبو حاتم، والبيهقي: «الماء طهور إلا إن تغير ريحه، أو طعمه، أو لونه بنجاسة تحدث فيه».

قال ابن المتذر: «أجمع العلماء على أن الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس».

٤- وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَخْلِلِ الْحَبَثُ» وفي لفظ: «لَمْ يَنْجُسْ» أخرجه الأربعة. وصححه ابن خزيمة والحاكم وابن حبان. الحديث يدل على أن قدر القلتين لا ينجس بلاقاة النجاسة؛ وبذلك يفهمه على أن ما دونهما ينجس بوقوع النجاسة وإن لم تغيره. والحديث له سبب؛ وهو أنه - صلى الله عليه وسلم - سئل عن الماء يكون بالقلعة من الأرض وما يتوبه من السباع والدواب فقال: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْهُ شَيْءٌ» وقوله: وما يتوبه من السباع والدواب أي: قنجهه بأبوالها وأزبالها.

٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ» أخرجه مسلم، والبخاري: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ»، ولمسلم: «مِنْهُ». ولأبي داود: «وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

قوله: «لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ»، فيه دليل على المنع من الاغتسال في الماء الراكد للجنابة وإن لم يبل فيه. [قوله: لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ]، قال القرطبي: «فيه بذلك على مآل الحال لأن البائل يحتاج في مآل حاله إلى التطهر به فيستنع ذلك للنجاسة». انتهى. ولأحمد وأبي داود: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ»، وفيه دليل على المنع من البول في الماء ومن الاغتسال فيه

من الجنابة، قال الحافظ: «الذي عن البول في الماء ثلاثين جسه، وعن الاغتسال فيه ثلاثين غسله الطهيرة، وهذا كله محمول على الماء القليل عند أهل العلم؛ ولا فرق بين بول آدمي وغيره خلافاً لبعض الجنابة. قال: ونقل عن مالك أنه حمل النهي على التنزيه فيما لا يتغير، وهو قول الباقيين في الكثير.

٦- وعن رجلٍ صحب النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «يُرى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ «أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرْأَةِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعاً». أخرجه أبو داود، وإسناده صحيح. الذي في هذا الحديث محمول على التنزيه للأحاديث الصحيحة في جواز ذلك.

٧- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما -؛ أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ - رضي الله عنها - . أخرجه مسلم، ولأصحاب السنن: اغتسل بعض أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - في جفنة، فجاء يغتسل منها، فقالت له: إني كنت جئياً، فقال: «لَنْ الْمَاءُ لَا يَجُتَبُّ»، وصححه الترمذي وابن خزيمة.

فيه دليل على جواز اغتسال الرجل بفضل المرأة، ويقاس عليه العكس، وهو قول أكثر أهل العلم، وروي عن الإمام أحمد.

٨- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؛ «مَنْ بَلَغَ إِثْمَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَعَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْتَسِلَ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَمْ يَلْغُ بِالْإِثْمِ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وفي لفظ له: «مَنْ بَلَغَ إِثْمَهُ». وللترمذي: «أَخْرَاهُنَّ، أَوْ أَوْلَاهُنَّ».

فيه دليل على نجاسة الكلب، ووجوب غسل الإثم الذي ولع فيه سبعاً، إحداهن بالتراب، والأولى أن تكون الأولى.

٩- وعن أبي قتادة - رضي الله عنه -؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ، فِي الْهَرَّةِ: «لَهَا ثَلَاثُونَ بَيْتاً، إِنْ مَيَّ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ». أخرجه الأربعة، وصححه الترمذي وابن خزيمة.

الحديث له سبب؛ وهو أن أبا قتادة سكب له وضوء، فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى

شربت، فقبل به في ذلك، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «يها ليس به محسن، يها من
تصومون عبيكم وتصومون» وفيه دليل على طهارة هرة وسورها، ثم يمكن إحاطة هرة في قمها، وعن
ابي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قيل له: أتوصأنا قصص الحمار؟ قال،
«نعم، وقد قصص السباع كلها»، قال في من لأوصار: أخرجه شافعي ودارقطني وليته في المعرفة، وقال
به تميم، وذكره بعض كتاتيب قوية.

١٠- وعن ابن عباس - رضي الله عنه - قال، جاء غويي قد ل في صفة المسجد، فرخه الله من،
فهاهم لبي صلى الله عليه وسلم، فقصي بونه مرسي صلى الله عليه وسلم مدوب من م،
وهريق عينة متوق عينة

للدوب الدلو ملأى م، وفي الحديث دليل على أن صب ماء على الأرض يطهرها، ولا يشترط خبزها،
ولا تحجير ماء عينا، وفيه احترام مساجد لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - دعى لأعرابي بعد ما فرغ من
بولة ثم قال: «إن هذه ليست حد لا تصح لشيء من هذا بول ولا تقدر، هي بذكر الله - عز وجل - وفراة
لقر»، وفيه دفع عظم مصرين أحدهما لأنه، ونصع لأصربه، وتشرب بحاسة في مسحد، وفيه رفق
بالملء، وحسن حاله - صلى الله عليه وسلم -.

١١- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ
وَدَمَانِ. فَأَمَّا الْمَيْتَانِ: فَالْجَرَادُ وَالْحَوْتُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالطِّحَالُ وَالْكَبِدُ». أخرجه أحمد، وابن مه، وفيه
صعب.

في حديث دين على حل ميتة جرود وحب على أي حال وحب، وقد أكل - صلى الله عليه وسلم - من
نعمرة بني فديله، لبحر، ولكنه حلال، لا جمع وكذاك الصحة.

١٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِذَا وَقَعَ الذُّيَابُ
فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزِعْهُ، فَإِنْ فِي أَحَدٍ جَنَاحُهُ دَاءٌ، وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ» أخرجه لبحاري وأبو

دود، ورد: «وَأَنَّهُ يُتَّبَعُ بِحَتَّاجِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ».

في الحديث دليل على أن لذهب الداء في مائع، لا يحسنه، ومثله البرص والعلكوب، وشبه ذلك، لا دم به سئل.

١٣- وعن أبي وفد النبي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَيْمَةِ، وَهِيَ حَيَّةٌ، فَهُوَ تَيْتٌ» أخرجه تود ودولترمدي وحسنه، ونقصه.

الحديث له سبب، روى أحمد وحاكم بنحو: قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مدينة ويه، فممن يعمدون بن أبيات، فسمي، لأن، قال: «م قطع من بيممة وهي حية فهو ميتة». وفيه دليل على تحريم ذلك مقصوع وحسنه كالميتة.

باب الآتية

١٤- عن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صَحَائِفِهِمَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ» متفق عليه

الآتية: لأوعية، ونوب لها، لأن أشرع قد نهى عن بعضها.

والحديث دليل على تحريم الأكل والشرب في آتية الذهب والفضة وصحائفهما، سواء كان لآتية خالصاً، أو مخلوطة، المخلوطة والنساء، قال النووي: «معتمد لإجماع على تحريم الأكل والشرب فيها». وذكر المصنف هذا الحديث في باب الآتية لإفادة تحريم موصوء في آتية الذهب والفضة.

١٥- وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءٍ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يَجْرُجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» متفق عليه.

فيه دليل على تحريم الشرب في آنية الفضة كما في حديث حذيفة، وقوله: «يَجْرُجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» كونه معاً ﴿بَن نَّسِيمٍ يَأْكُلُونَ نُورًا لَيْسَ فِيهَا يَأْكُلُونَ فِي صُورِهِمْ﴾ [نساء: ٥٥].

الحديث به سبب، وهو: «نه - صلى الله عليه وسلم - مر بشاة ميتة ميمونة، فقال: «ألا تستمتعتم بها؟»
فإن دناح لأديم صهورة» وروى البخاري من حديث سودة قالت: «ما بدت شاة قد بدت مسكها ثم ما بدت
مبذوبه حتى صير شاة» والحديث دليل على أن الدناح مصهر لحد ميتة، وأنه يستعمل في الإحصاء
والعناص، وقوله: «أليما بد دنج» أي قد صهر، واستدل به على صهارة كل ما بد بعد لدخ، سواء كان مأكولا
وغيره، وهو مذهب أبي حنيفة، وهو حجج نه خاص بخالد مأكوب

الحديث يدل على ما دل عليه حديث ابن عباس، وفي سبط عند أحمد وغيره: «رباع لأديم دكامة» وفي مشيئة
رباع، يدكاة، علام بأن رباع في التصغير مذكورة في إباحة، وعن عبد الله بن عكيم قال: «ناكبات رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - قبل موته: «أَلَا تَتَذَكَّرُونَ مِنْ لَيْلَةٍ يَأْتِيهِمْ وَلَا عَصَبٌ» قال ترمذي: وكان أحمد
يذهب إليه ويقول: «هدتكم لأمرين ثم تركه

قال لنووي: يحقر مدح كل شيء يتشتم لصلاب جدد ويصيبه ويمنع من ورود الفسادة عليه كاشت
و القراط وقشور لوز وغير ذلك من الأدوية بظاهرة.

۶ اشتیاق و محبت (روح و جسم و نفس و عاقل و غیره)

في آيتهم؟ قال «لا تأكلوا فيها، إلا أن لا تجدوا غيرها، فاغسلوها، وكُلوا فيها» متفق عليه

يستدل به على حصة آية أهل الكتاب بحور أنكم الحرير وشربهم خمر. وفي رواية أبي ذر وأحمد: «»
بحور أهل الكتاب وهم يصبغون في فدورهم حرير وشربون في آيتهم خمر. فقال رسول الله - صلى الله عليه
وسلم -: «إن وجدتم غيرها فلا تأكلوا فيها». الحديث.

٢٩- وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - «أن لي - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه نوصوا
من مودة مرة مشرقة». متفق عليه. في حديث طويل

فيه دليل على حصة آية مشرقي، وعلى ظهور حصة ميتة مدع. لأن مزدين من حدود دباح مشرقي
ودافعهم ميتة. وهذا الحديث ذكره البحري هو في باب: الصبي يصبغ وضوءه لمسلم يكتبه من ماء.
٢٩- وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - «أن فذح أبي بكر، فأخذ مكان شعث بستانة من
نصة». أخرجه البخاري.

فيه دليل على حور نصيب لإفاء النصبة. قال في سبل السلام. ولا خلاف في حواره.

باب إزالة العجاسة وبيانها

أي: بيان النجاسة ومطهراتها

٢٢- عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن خمر، تتخذ
حماكة ل: «لا» أخرجه مسلم وترمذي. وقاب: حسن صحيح.

فيه انتهى عن نجس خمر، فإن حلها لم تلحوم بغير أي علاج كان. ونحسب تنقيها ظهور وحسب.
٢٣- وعنه - رضي الله عنه - قال: لما كان يوم حبيرو، مر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأطاحه،
فأرى: «لأن الله ورسوله ينهاك عن لحوم المحرر الأهلية، فإنها رجس» متفق عليه

فيه دليل على تحريم كل لحوم محرر لأهلية. وذكر المصنف هذين حديثين في باب سحسات مبي على ن

لتحريم من لأرمه التحجيس، وهو قول لأكثر، واستدل بعضهم بقوله: «فإنها رخص» أي نفس.

٢٤- وعن عمرو بن جراحة - رضي الله عنه - قال: «حطينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يميناً، وهو على راحته، ولعائها يسير على كفتي». أخرجه أحمد وترمذي وصححه.

فيه دليل على أن يد ما يؤكل لحمه حرام.

٢٥- وعن عائشة - رضي الله عنها - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يغسل يميني، ثم يخرج بي الصلاة في ذلك ثوب، وأنا أظن أن ثوب يغسل فيه» متفق عليه، ومنهم: «لقد كنت فرجة من ثوب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرجاً، فيصلي فيه» وفي لفظ له «لقد كنت أحكمه يا رسول الله من ثوبه» فيه دليل على مشروعية غسل لمي وفرجة يده ورجله، وعن ابن عباس أنه سئل عن لمي يصيب ثوب قال: إنما هو بمنزلة مد يدك للصاق ولزق، إنه يكذب أن تمسحه بحرفة، أو بدرة.

٢٦- وعن أبي لشيخ - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «يفعل من يول الجارية، ويوش من يول الغلام» أخرجه أبو داود، وليس في صححه حاكم.

فيه دليل على الفرق بين يول غلام ويول جارية في حكمه، وذلك لأن يولاً، طعام كما قال قتادة روي به عن أبيه، طعام، بيد طعام غسلاً جميعاً، أي إذا حصل لهم لاغتسال، تغير ثوبهم غسلاً، ولا يكون على أن يول نصي نفس ولا حلف الشرع في ظهوره.

٢٧- وعن سفيان بن عيينة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لبي» أي نصي نصي ثوب - «نحوه، ثم ترضيه بالماء، ثم تنصحه، ثم تصلي فيه» متفق عليه.

فيه دليل على استحباب نصي نصي ثوب، وعلى وجوب غسله ودفعه في راحته.

٢٨- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لبي» أي نصي نصي ثوب - «نحوه، ثم ترضيه بالماء، ثم تنصحه، ثم تصلي فيه» متفق عليه.

فيه دليل على استحباب نصي نصي ثوب، وعلى وجوب غسله ودفعه في راحته.

لا ثوب واحد، وثا حيض فيه، قال: «قد ظهر فاعسلي موضع الدم ثم صلي فيه»، قالت: «رسول الله، إن
مخرج ثوبه؟ قال: «يكفيك ماء، ولا يصرك ثوب»، وعن معاذة قالت: «سألت عائشة عن الخنثى يصيب ثوبه
دم؟ فقالت: نعم، فإن مذهب ثوبه فتغتره شيء من صفة، قالت: ولقد كنت حيض عند رسول الله -
صلى الله عليه وسلم - ثلاث حيض جميعاً لا أعسل ي ثوب»، روه أبو داود، فبينة أن مجموع هذه الأحاديث
المراعاة في رنة دم حيض، وأنه لا يصرك ثوب بعد غسله، وستجاب تغير ثوبه بصفة وجوده، وعدم وجوب
غسل جميع ثوب، وصحة عرف الخنثى، والله أعلم.

باب الوضوء

٢٩- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «لَوْلَا أَنْ شَقَّ
عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَالِ مَعَ كُلِّ وَضُوءٍ». أخرجه مالك وأحمد والنسائي، وصححه ابن حزيمة، وذكره
ببخاري ضعيفاً.

لوضوء، الوضوء، والفتح، مأوّه. وفي الحديث لصحيح: «لا يقبل لله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى
يتوضأ».

قوله: «لَوْلَا أَنْ شَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَالِ» أي: أمرهم، وهو سنة عند جميع هيرالعه «وفين
وجوده، وحديث، من دليل على عدم وجوده، وقد ورد في قصته حديث كثيرة منها: «أنه من سنن موسى،
ومن سنن النضر، وهو مصهرة للدم ومرصة ثوب، وتصل صلاة بني سائده على الصلاة بني لاسنة هـ
سبعون ضعفاً»، أخرجه أحمد وغيره، وهو مشروع في كل وقت، وبناكد سننهم عند الوضوء والصلاة
وفرة لقرآن وغيرهم ولاسية طامن لوم

٣٠- وعن جمران - رضي الله عنه - عن عثمان بن عفان بوضوء يغسل كفيه ثلاث مرات، ثم تمضمض
و ششق و ششر، ثم يغسل وجهه ثلاث مرات، ثم يغسل يديه يميناً ويساراً، ثم يرفق ثلاث مرات، ثم يمسح برأسه

ذلك، ثم مسح برأسه، ثم غسل رجليه بيده اليمنى في مكعبين ثلاث مرات، ثم اليسرى مثل ذلك ثم قال: «برأس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - توضع الحووض وفي هذا منفق عليه».

قوله: «فغسل كفيه ثلاث مرات» هذا من سنن الوضوء باتفاق جمهور، قوله: «ثم غسل يده اليمنى في المرفق» أي مع المرفق، قال الشيخ: «لا أعلم خلافا في استحباب دخول مرفقين في الوضوء» وقوله «ثم غسل رجليه اليمنى في مكعبين» أي لعصمين من منى عند منى الساق، وهم داخلان في الغسل، وفي حديث وجوب الترتيب بين الأعضاء كما في الآية، واستحب التثبيت في غير الرأس.

٢١- وعن علي رضي الله عنه في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم قوله: «ومسح برأسه وحده» أخرجه ترمذ.

هذا الحديث هو في مشروعية مسح الرأس مرة واحدة

٢٢- وعن عبد الله بن زيد بن عاصم - رضي الله عنهم - في صفة الوضوء قال: «ومسح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - برأسه فأفلس بيديه وأدبر» متفق عليه، وفي لفظهما: «ببركتهم» رأسه حتى ذهب بهما في فمه ثم ردهما في مكان الذي بدأ منه».

هذا مذهب بين الأئمة والإدبار المذكورين في حديث، قال في سير الإسلام: والظاهر أن هذا العمل محير فربه وإن مقصود من ذلك تعظيم الرأس ومسح

٢٣- وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهم - في صفة الوضوء قال: «ثم مسح - صلى الله عليه وسلم - برأسه ودخل ضيقه، سببا حتى في ذميه، ومسح يديه منه صهر ذميه» أخرجه ترمذ ورواه في صحيحه بن حريكة.

فيه مشروعية مسح الأذن وصفته.

٢٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا استيقظ أحدكم من مقامه فليستثر ثلاثا، فإن الشيطان يبيت على خيشومه» متفق عليه

فيه دليل على مشروعية الاستئثار عند القيام من النوم، وفي رواية لليحيى: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فوضأ فليستثر ثلثاً، فإن الشيطان يبيت على خيشومه» ووجه أحمد وجهه.

٢٥- وعنه «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغسل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإنه لا يدري أين باتت يده». متفق عليه، وهذا نص مسلم.

الحديث يدل على مشروعية غسل اليدين لمن قام من نومه ليلاً ونهاراً، ووجه أحمد من نوم نيل.

٢٦- وعن لقينه بن ضبيرة عن رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أصبح الرضوء، وتخلل بين الأصابع، وبات في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً» أخرجه لأربعة، ولأبي دود في رواية «إذا توضأت فمضمض». .

الحديث دليل على وجوب مسح بوضوء، وهو بئس منه، وسنكس الأعضاء، ووجوب تحييل لأصابع، ووجوب مصصة والاستشفاء، وسنكس ما نعه ليهما غير الصائم.

٢٧- وعن عثمان - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يحس لحيته في الوضوء». أخرجه ترمذي، وصححه بن حزم، فيه دليل على مشروعية تحييل الحية.

٢٨- وعن عبد الله بن زيد - رضي الله عنه - قال: «إن النبي - صلى الله عليه وسلم - أتى نبياً من بني قريظة فوضأ فمضمض، وأخرج يده، وصححه بن حزم.

هذا قول من روى أنه توضأ به - صلى الله عليه وسلم -، وفيه دليل على مشروعية ذلك لأعضاء الوضوء. ٢٩- وعنه - رضي الله عنه - أنه رأى نبي - صلى الله عليه وسلم - يأخذ لأذنيه ماءً خلاف ما الذي أحدثه به، أخرجه البيهقي، وهو عند مسلم من حديث «ومسح برأسه بماء غير فصل يديه» وهو محفوظ.

الحديث يدل على أن لا بد منه وهو الذي ذهب عليه لأحمد، وثقه - صلى الله عليه وسلم - مسح رأسه

وَذِيهِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَاسْتَحَبَّ أَحْمَدُ وَاشْتَفَعِي أَنْ يَسْحَ دُبُهُ مَاءً حَدِيدًا، وَفِي سَبِيلِ السَّلَامِ:
وَقَرَّبَ مَاءَهُ لِيَوْمِهِ ثُمَّ يَقِي بِدَهْنَةٍ تَكْفِي مَسْحَ الْأَيْدِي وَاحِدَةً مَاءً حَدِيدًا.

٤٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «إِنَّ أَمْرِي
يَأْتِيَنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ» متفق عليه، والله
سليم.

وفي رواية مسلم، «يُطِيلُ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيهِ». والحديث دليل على مشروعية طهارة العرة وتجهيزها، وخاصة
للعرة في الوجه، في غسلها، في صفحتها، في العنق.

٤١- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ سَيُّ - صلى الله عليه وسلم - يَحْبِبُهُ لِيَسْمُ فِي مَعْمَةٍ
وَتَرَحُّهُ وَطُهُورُهُ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ» متفق عليه.

الحديث دليل على استحباب البهارة في غسل اليدين، والبهارة شق الرأس لأحسن في ترحيل والغسل
والتحقيق، وما من في وضوء وغسل ولاكل واشرب وغير ذلك، فإن سويها عدة شرعية مستمرة ساءة
تيسر في كل ما كان من باب التكرم والترحم، وما كان بصددها مستحب فيه تيسر - لقوله: وفي شأنه كله) قال
ابن دقيق العيد: هو عدم مخصوص به حول خلافه وخروج من مسجد ومحوهم فيه يند فيه تيسر انتهى، ويبدأ
باليد. رأي في خلع اللبس والثوب ومحوهم. والله أعلم.

٤٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إِذَا تَوَضَّأْتُمْ
فَابْدَأُوا بِأَيْمَانِكُمْ». أخرجه لأربعة، وصححه من خزيمة.

الحديث دليل على مشروعية البدء بيمين عند الوضوء في غسل اليدين وترجيحها، وحنث في وجوب
ذلك.

٤٣- وعن مغيرة بن شعبه - رضي الله عنه - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «فَوَضَّأْتُ فَمَسَحَ بِصَبْغَةٍ
وَعَنِ الْعَبْدَةِ وَخَفِي». أخرجه مسلم.

الحديث دليل على جواز الاقتصار على مسح الرأس، وفيه مشروعية مسح الخدين، قال من اتقى الله - صلى الله عليه وسلم - كان مسح على رأسه قارة، وعلى لحيه مائة ذرة، وعلى لحيه مائة ذرة، قال في سبيل السلام، وما لا يقتصر على العمامة بالمشحون بل يقرأ به جمهور.

١٤- وعن حريز بن عبد الله - رضي الله عنه - في صلاة حج لبي - صلى الله عليه وسلم - قال - صلى الله عليه وسلم - «أبدؤا بما بدأ الله به». أخرجه نسائي هكذا مطلقاً، وهو عند مسلم مطلقاً.

في الحديث عند مسلم: «ثم حرج» أي لبي - صلى الله عليه وسلم - من «لبي أو نصفهما ذكراً من نصف قرآن» إن الصلاة والمروءة من شيء لله، يبدأ بما بدأ الله به، يبدأ بالنصف بدءاً لله به في الآية، وفيه توضيح وهو قوله في «ثم حرج» من الصلاة غسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين [البقرة: الآية ٦] حجة تحت الأمر بقوله - صلى الله عليه وسلم - «أبدؤا بما بدأ الله به» فيجب البدء بغسل الوجه ثم ما بعده على الترتيب.

١٥- وعنه - رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا توضأ ذكر الله على مرفقيه». أخرجه ابن رجب في مسنده ضعيف.

الحديث دليل على دخول المرفقين في الغسل، قال الشافعي: لا أعلم فيه خلافاً.

١٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»، أخرجه أحمد و ترمذي و بن ماجة و بسند ضعيف، ولا يتردد عن سعيد بن ربيعة و أبي سعيد نحوه، وفي أحمد لا شئ فيه شيء.

في الحديث: «لا صلاة من لا وضوء له، ولا وضوء من لم يذكر اسم الله عليه» وعند أبي هريرة من حديث أبي هريرة: «إذا توضأت فقل: بسم الله وحمد لله، فإن حفظت لا تزال مكتك لك لحسدك حتى تحدث من ريت وضوء». والحديث يدل على مشروعية التسمية في وضوء، وإختلف لعمري في وجوبه.

١٧- وعن صحة بن مصرف عن أبيه عن حماد - رضي الله عنه - قال: «رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

عليه وسلم - يفتن بين المصصة والاستشفاء. أخرجه أبو داود وصححه.

جاءت صحة كتب ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في له صحة تهي. والحديث دليل على مشروعية
للمصطفى صلى الله عليه وسلم، بأن يؤخذ لكل واحد من حديثه.

٤٨- وعن علي رضي الله عنه - في صلاة الوضوء: «ثم يمسح - صلى الله عليه وسلم - ويستشعر
ثلاثاً، يمسح ويثر من كف لذي يحد منه». أخرجه أبو داود وصححه.

فيه دليل على مشروعية جمع بين المصصة والاستشفاء بعرفة واحدة، فإن في سبيل السلام، ومع ورود
لزوئي الجمع وعدمه لأقرب التحجير، وإن بكل سنة، وإن كان رواية الجمع أكثر وأصح.

٤٩- وعن عبد الله بن زيد رضي الله عنه - في صلاة الوضوء: «ثم أدخل - صلى الله عليه وسلم - يده
بمصمص واستشوق من كف واحدة، يفعل ذلك ثلاثاً». متفق عليه.

قال بعض العلماء: وقد ذكرنا حكمته فندبهم مصصصة والاستشفاء على غسل الوجه اعتباراً بوصف ما
لأن يكون يدرله بصيرة وتصميم يدرته، ولربح يدرته.

٥٠- وعن ابن عباس رضي الله عنه - قال: «رأيت النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا دخل في وضوءه
يصبه ماءً، فقال: ارجع فأخسب وضوءك». أخرجه أبو داود وصححه.

الحديث دليل على وجوب استيعاب أعضاء الوضوء وعلى وجوب مولاة بحيث أمره أن يعيد الوضوء
٥١- وعنه - رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتوضأ ثم يغسل يديه
في خمسة مده». متفق عليه.

حديث دليل على مشروعية التحفيف وعدم الإسراف في الوضوء وغسل. قال البخاري وكثير آهل
عدم فيه أن يتجاوز عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

٥٢- وعن عمر رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «ما منكم من أحد
يتوضأ فيستبغ الوضوء ثم يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، إلا

فَتَحَّتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْهَا شَاءَ» أخرجه مسلم والترمذي ورد «اللهم اجعلني من التوابين، واجعلني من المتطهرين».

لما كانت التوبة صهراً من ذنوب، ووضوء صهراً من لأحداث، فاستجمع بينهم في الدعاء وقد قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُحِبُّوا التَّوْبَةَ وَتُحِبُّوا الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة، آية ٢٢٢]

باب المسح على الخفين

مسح على الخف حديث عند عامة أهل العلم، قال الحسن: «حدثني سبعون من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «كُتِبَ مَعَ نَبِيِّ - صلى الله عليه وسلم -، قُتِضَ، وَهُوَ بِلَا رِجْلَيْهِ خَفِيَّهَ، فَقَالَ دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَيْنِ». فمسح عنيهما «متفق عليه وبالأربعة لا يسنه» «سنن أبي - صلى الله عليه وسلم - مسح على الخف وأسنده». وفي نسخة ضعف.

الحديث دليل على جواز مسح على الخفين، قال الإمام أحمد: ليس في نفسي من مسح على الخفين شيء، عهدي فيه أرفعون حديثاً عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قوله، كتب مع لي - صلى الله عليه وسلم - أنا: «في سفركما صرح به البخاري، وعند مالك وربي دود» «نه في غزوة بولك».

٥٤ - وعن علي - رضي الله عنه - أنه قال: «لو كان ديني كالدين أسف الخف ونبي يمسح من غلظه، وفد رأي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يمسح على حفر خفيه». أخرجه تودود في مسند الحسن.

الحديث دليل على أن مسح ظهرك خفي لا غير، وصفته أن يمسح بيده من مقدم الخف إلى أصله يساراً مرة واحدة ويخرج به أصابعه.

٥٥ - وعن صفوان بن عسال - رضي الله عنه - قال: «قال لي - صلى الله عليه وسلم - دود، بدك سفر لا تنزع حذاءك ثلاثة أيام ولا ليك، لا من حنائة، ولكن من عثر ونوب وتوم» أخرجه الترمذي والترمذي، ولفظه، ومن حركته، وصححه.

الحديث دليل على توفيت مسح على الخفين لمس قر ثلاثة أيام ولياليهن، وبه دلالة على حبسه ما يوضوئه دون لغس، وهو إجماع، قال البخاري: ليس في توفيت شيء أصح من حديث صفوان بن عيسى مردي.

٥٦ - وعن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: «جعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وثلاثة أسياف» يعني في مسح على خفين أخرجه مسلم.

الحديث دليل على مشروعية مسح على خفين مسافرين نصاً وعلى توفيته يوم وليلة، وإن رد مسلم في مده مشقة سفر

٥٧ - وعن ثوبان رضي الله عنه قال: «بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سرية، فامرهم أن يمسحوا على أعقابهم يعني نعمائم وأنسحبوا يعني خفاف» رواه أحمد وتودود وصححه الحاكم.

فهو الحديث حواه مسح على القدم كما مسح على خفين، قال الإمام أحمد وحماد، وقال جمهور لا مسح عليه، وفيه لا يمسح إلا بعد ركعة ونحوه.

٥٨ - وعن عمر - رضي الله عنه - موقوف - وعن أسير مرفوع - «إذا توضأ أحدكم فليمسح خفيه فليمسح عليهما، وليصل فيهما، ولا يخلعهما إن شاء إلا من جفأيه» أخرجه ابن أبي شيبة وصححه.

الحديث دليل على شرعية التطهارة كالمسح فليس لمس الخفين كما في قوله في حديث مغيرة عند أبي داود: «وفي أدحاب تقدمين وهما طهرون»

٥٩ - وعن أبي بكر - رضي الله عنه - عن أبي - رضي الله عنه وسلم - «نهى عن مسح قر ثلاثة أيام ولياليهن، وسقيم يوم وثلاثة، يظهر فليس خفيه فليمسح عليهما» أخرجه ابن أبي شيبة وصححه بن حريكة.

٦٠ - وعن أبي بن عمار - رضي الله عنه - قال: «قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «نعم» قال: يوم؟ قال: «نعم» قال: يومين؟ قال: «نعم» قال: وثلاثة أيام؟ قال: «نعم وما شئت» أخرجه ترمذي، وقال: ليس بالقوي.

يستدبره على عدم وفيت مسح، وحديث لا يدوم لأحاديث التي سبقت ولا يدايه تضعفه، ولو ثبت كان خلافاً مقيداً لما ثبت كما يفيد شرطية نصرة.

باب نواقض الوضوء

من نقض جميع، فنقض وهو ما أنقض الوضوء، وخارج من أحد سببين: ناقض بالإجماع؛ وأما غيره من من نقض، فسبب فيها، وقد ورد في ذلك أحاديث ولعمري شروط.

٦١- عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: «كان أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على عهد النبي يتوضؤون بعشاء حتى يخلق رؤوسهم، ثم يصحون ولا يتوضؤون». أخرجه أبو داود وصححه ابن راضي، وضمنه في مسند.

قوله: «واضمنه في مسند» أي من حديث أنس، ونقصه: «أحمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعشاء» دليلاً على شطرين، وكذا يذهب شطر الذين ثم جاءه فقال: إن الله قد صو وناموا، وكم يرون في صلاة ما ينقض تم الصلاة». والحديث دليل على أن النوم الخفيف الذي لا يستغرق لغيره حتى لا يبقى معه، فإنه لا ينقض الوضوء، وإن لم يستغرق فهو من نقض الوضوء كما في حديث صهون وغيره، ونحو أنعم باليوم لإعلاء والحنون وسكر.

٦٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «جاءت في صفة بنت أبي حنيفة، رضي الله عنه - وسلم - فقالت يا رسول الله، أبي امرأة استحضر فلا طهر، فأدع الصلاة؟ قال لا، إنما ذلك عرق وليس يجيئ، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاعسلي عنك الدم ثم صلي» متفق عليه وسنحري: «ثم توضئي لكل صلاة» وشهد مسند أبي حنيفة عمداً.

الحديث دليل على وقوع الاستحاضة، وعلى أنها حكم يحكم الحيض وقد بينه - صلى الله عليه وسلم - أنيس، فإنه فاه، أنها لا تدع الصلاة مع حرور دم الاستحاضة، وإذا أقبلت حيضتها تركت الصلاة فيها، وإذا أدبرت غسبت بدم وغسبت وصحت، وبأنها ليس ذلك في باب الحيض، بل شيء لله تعالى.

قوله: ويبحاري ثم توصي بكل صلاة) وشهد مسلم بن الحجاج عنه في حديث حماد بن عوف
بركته ذكره، وقد قدر مصنف في لفتح له ثمة من طرق، ومنه في مصنف حديث المستحضة في باب ما نقص
بوضوء لأحد هذه الزيادة وهي قوله: «ثم توصي بكل صلاة» وفيه حجة على أن دم المستحضة حدث من
حمة لأحد ما نقص بالوضوء.

٦٣- وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه - قال: كنت رجلاً منكم في وفد من وفد أن يسأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم - فقال: «فيه الوضوء» متفق عليه. وضعه للبحر
لحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه - وعنه لا يوجب غسلًا. وفي رواية أبي هريرة: «يغسل ذكره
ونثيه ويوضوء» وفي حديث سهل بن حنيف: «قلت يا رسول الله كيف يصيب ثوبي منه؟ قال يكفيتك أن
أخذك من ماء فتصحب به ثوبك حيث نوى أنه قد صاب منه» - رواه أبو داود والترمذي.

٦٤- وعن عائشة - رضي الله عنها - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - غسل بعض ثيابه ثم خرج في
صلاة ولم يوضوء» - أخرجه أحمد. وضعه للبحر.

لحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه - لا يفيض الوضوء، وذهب شافعية بن أبي يعقوب لقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا
بِوَعْدِهِمْ﴾ [النساء: ٦٣] لكن فسرت ملازمة بالجماع كما ثبت ذلك عن علي بن أبي طالب. وفي
إمام أحمد: يفيض منه شهوة. وهو صحيح.

٦٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشك
عليه: أخرجه منه شيء، أم لا؟ فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» - أخرجه مسلم
هذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة من قواعد الفقه. وهو أن لأشياء يحكم بقاءها على أصولها
حتى يثبت خلاف ذلك، ولا أثر للشك بصري. والحديث عام من كان في صلاة وأخرجه. وهو قول الجمهور.
٦٦- وعن صفوان بن يحيى - رضي الله عنه - قال: «قال رجل من أصحابنا: ذكرني، وقال: ما نحن بذكره في
صلاة. أعينه وضوء؟ قال: لا، إنما هو بضعة منك» - أخرجه حماد.

وصححه من حديث، وقال من نديني هو حسن من حديث سيرة

٦٧- وعن سيرة بنت صفوان - رضي الله عنها - : «رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ مَسَّ

ذِكْرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» أخرجه خمسة وصححه ترمذي ومن حديث سحرري هو صحيح شيء في هذا الباب

حديث صدق يدل على ما هو لأصل من عدم نقض الوضوء من مس الذكر، وقال به جماعة، وذهب الجمهور
بأن مسه يفسد الوضوء لحديث سيرة لأنه متأخرة لإسلام، وحديث صدق فيه، فيكون مسحه،

قال ليتهني: يكفي في ترجيح حديث سيرة على حديث صدق أنه مخرجه صاحب صحيحين ومبحث
بأحد من رواته، وقد احتج بجميع رواة حديث سيرة، وقال مسكه: يوجب من مس الذكر ندي لا وجوباً.

٦٨- وعن عائشة - رضي الله عنها - : «رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ

رُعَانٌ، أَوْ قَلَسٌ، أَوْ مَذْيٌ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لْيَنْ عَلِيَّ صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَنْكَلِمُ» أخرجه من مائة
وصعفه أحمد وغيره

ختلف العلماء في نقض الوضوء من القيء، والصحيح أنه من ثلث الوضوء، الذي روى أبو داود عن أبي
صلى الله عليه وسلم - قال: «تَوَضَّأَ رُوَاهُ لَأَتُومَ وَتَرْمِزِي وَقَالَ هَذَا صَحِيحٌ شَيْءٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَمَا انْقَسَ قَدَل
فِي التَّهْنِ يَتِيهِ: «مَنْ قَاءَ وَنَاسَ فَلْيَتَوَضَّأْ» انْقَسَ: التَّحَرُّكُ وَقِيلَ بِالسُّكُونِ: «مَنْ خَرَجَ مِنْ خَوْفٍ مَلَأَ نَفْسَهُ وَدُونَهُ
وَلَيْسَ بَقِيَّةٌ فِي عَدَدِهِ هُوَ الْقَيْءُ فَهِيَ

ولا ينقص بغير من انقَسَ على الصحيح، وأنه ندي فهو ناقص الإجماع، وما الرُعاف ففيه نقض خلاف،
ورجح أن كثره ينقص، وروى اندر نضي عن أبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «لَيْسَ وَضُوءٌ مِنْ لَقْصَةٍ
وَلَقَطَرَيْنِ» وقال من عدم في عدم كان وحش فعيه لإعادة

قوله: «لْيَتَوَضَّأْ» ثم بين على صلانه وهو في ذلك لا ينكلم استدل به على أن حدث لا يفسد
صلاته، والصحيح أنه ينقص به حديث صدق من علي لأن في شروط الصلاة «بَرَسَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ
فَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيَعِدْ الصَّلَاةَ» روه خمسة وصححه ابن حبان.

٦٩- وعن جابر بن سمرة - رضي الله عنه - « أن رجلاً قال لبي - صلى الله عليه وسلم - «وضوء من وضوء ندم؟ قال «لأن شئت» قال «وضوء من وضوء لبي؟ قال: «نعم» أخرجه مسلم.

الحديث دليل على نقص حوم، لأن وضوء، وبه قال أحمد وجماعة، وحكي عن شافعي أنه قال، في صحيح حديث في حوم لبي فمت به، قال ليبيهي: قد صح فيه حديثان: حديث جابر، وحديث براء.

٦٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال لبي - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ غَسَلَ مِيتًا فَلْيَغْسِلْ، وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ» أخرجه أحمد وبن ماجة وترمذي وحسنه، وفي أحمد لا يصح في هذا الباب شيء.

قوله: من غسل ميتاً فليغسل [أمر فيه بتدب لأحوال، وعن بن عمر قال: «كفر نفس ميتاً ميتاً من يغسل منه من لا يغسل» روه عنه ابن أحمد قوله: ومن حمله فليتوضأ] يحسن على غسل الميتين، قال في قص لا أعلم فلا يقوى بأنه يجب وضوء من حمل ميت ولا يدب، انتهى، وعن بن عمر عن نه - صلى الله عليه وسلم - قال: «ليس عليكم في غسل ميتكم غسل في غسلتموه، إن ميتكم يموت قد هو وليس من غسل لحسنكم أن تغسلوا يديكم» روه ليبيهي، قال موفق في لغوي: حاتف أصح منه في وجوب وضوء من غسل ميت فقال أكثرهم بوجوبه، وقال أبو حسن التميمي: لا وضوء فيه، وهذا قول أكثر الفقهاء وهو الصحيح. بن نه - صلى الله عليه وسلم - روي عن أحمد في هذا يحسن على الاستحباب، انتهى مخلص.

٦١- وعن عبد الله بن أبي بكر - رضي الله عنهم - « أن في كتاب أبي بكر كنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عمرو بن حزم «أن لا يمس القرآن إلا طاهر» روه مالك مراسلاً، ووضوء النسائي وابن حبان، وهو معقول.

معقول من غمض عوم الحديث ودفن، وكتاب عمرو بن حزم لأنه ليس بالقول، قال بن عبد البر: به شبهة بالتوفر انتهى. وفيه دليل على النهي عن مس مصحف بحب وحفظ واحداث.

٦٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يذكر الله على كل

أخبرته» رواه نسيم، وعنه يحيى.

فيه استحب ذكر الله على كل حال متطهر، وغيره، ويدخل في ذلك تلاوة القرآن ما يمكن حبه، ولم يذكر كل حبه، لأنه معصية لأجله تعالى، ولا يجوز.

٧٣- وعن معوية - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «العين وكاء السه، فإذا نامت العينان استطلق الوكاء». رواه أحمد وصححه، وروى «ومن نام فليوضأ». وهذه مرادة في هذا الحديث عند أبي دود من حديث علي بن فويه: «استطلق الوكاء» وفي كلا الإسنادين ضعف.
٧٤- وأبي دود عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً «إنما الوضوء على من نام مضطجماً» وفي مسنده ضعف أيضاً.

فويه: يعني وكاء السه أي لذي «فإذا نامت العينان استطلق الوكاء» فيه دليل على أن النوم مستغرق يقض الوضوء، وهذا قال: «ومن نام فليوضأ» ولجمع بين «تقدم وبين فويه: «إنما الوضوء على من نام مضطجماً» أنه جرح على الأعمى، فإن العاصب على من أورد النوم لا يصحح، والله أعلم.

٧٥- وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال «سألتني - صلى الله عليه وسلم - خضعت وضعتي، ولم يوضأ». أخرجه الدارقطني، وثبته.

الحديث دليل على أن خروج الدم من البدن غير الفرج لا يقض الوضوء، وقد خُتف لعنه في ذلك وقال بخاري: «من لم يوضأ من غير الحيض من النفس والدور، وقول الله تعالى: ﴿وَأَحَدٌ مِّنْكُمْ مِّنْ نَّعْتِهِ﴾ [سورة: آية ٤٣] وفيه عطاء فيس يخرج من دبره سدود ومن ذكره نحو القصة بعيد الوضوء، قال ابن جرير بن عبد الله بن سعد في صلاة عاد صلاة وم بعد الوضوء، وفي الحسن بن أحمد من شعره وصدره أو جاع حفيه فلا وضوء عليه، وقال أبو هريرة: لا وضوء لاس حديث، ويذكر عن حماد بن «سألتني - صلى الله عليه وسلم - كان في غزوة من برفع فرمي وحل سهم فسرف الدم فركع وسجد ومضى في صلاته» وفي الحسن بن أحمد من سبغ يصبون في حر أحدهم، وقال طاووس ومحمد بن عيسى وعطاء وأهل الحجاز: ليس في سبغ

وضوء. وعصر من عصر مرة فخرج منها الدم ولم يتوضأ. ويرى من أبي أوفى دنا ومضى في صلاته. وقال من عصر
وحسن فليس يجزئهم. ليس عليه إلا غسل محاحمه. قال: لا يقطر. قوله دنا من مبر لوضوء. لاس محاحمي شر
مدرك في خلاف من رأى موضوء لما يخرج من بدن كالتقي والحامة وغيرها. ويمكن أن يقال إن دناقص
وضوء معتبرة تخرج إلى محاحمي. فلو لم يصنع خروج ربح ومن مرة ومن اندك مصنة خروج اندي تهي.
فول الحسن وأجمع حمية فلا وضوء عليه حمية الجمهور في ذلك. قوله: إن سبي - صلى الله عليه وسلم -
جئتم وضوء وم يتوضأ قال في مشقي. وقد صح عن جماعة من لصحة ذلك لوضوء من يسير الدم. ويجزئ
حديث من رواه قبله في حديث لوعاف عن الكثير من أحسن جمع بينهما.

٦٦- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «يأتي أحدكم الشيطان
في صلاته، فيتنفخ في مَعْدِنِهِ فيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَخَذَتْ، ولم يحدث، فإذا وجد ذلك فلا يتصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد
ريحاً». أخرجه الترمذي، وصححه في الصحيحين من حديث عبد الله بن ربه.

٦٧- وكُتِبَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - - نحوه.

٦٨- وحدثكم عن أبي سعيد مرفوعاً: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: إِنَّكَ أَخَذْتَ. فَلْيَقُلْ: كَذَبْتَ»
وأخرجه ابن حبان في صحيحه.

قد تقدم حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وحديثكم في نطقه شيئاً وأكل عليه أخرجه من شيء ثم لا فلا يخرج
من مسجده حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً. وهو عدم في الصلاة وغيرها. وهذه لأحد ديث في صلاة حصة.
وعن المصنف رحمه الله - أخرجه هذا معنى. وهذه لأحد ديث دالة على حرص الشيطان على إفساد عبادة
بي آدم خصوصاً الصلاة. يتدقق في أنهم لا يأتيهم عند لاس باب التشكيك في لصخرة ذرة. تقول ونارة
تأخذ. ومن هذا يعرف أن أهل بوسو من مشواة دعة الشيطان وقوله. أعذنا الله منه والله لتوفيق.

باب آداب قضاء الحاجة

١٧٨- حجة كناية عن خروج بول ومعاذ . ويعبر عنه « الاستطاعة والتحبي والتبرر والاستنحاء » .

١٧٩- عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا دخل محلا . وضع حذاه » أخرجه الأربعة . وهو مفعول .

الحديث دليل على تبعية فيه ذكر الله - عز وجل - عند قضاء الحاجة لأن نقاش حذاه - صلى الله عليه وسلم - « محمد رسول الله » .

١٨٠- وعنه - رضي الله عنه - قال « كان سي - صلى الله عليه وسلم - إذا دخل محلا قال « اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث » . أخرجه لسنبعة .

قوله: « دخل محلا » أي ردد حوله . وفي رواية: « إذا أتى محلا » وهي أعم وسعيد بن منصور: « كان يقول: « بسم الله » في أعوذ بك من الخبث والخبائث » وفيه دليل على مشروعية هذا الذكر عند ردة قضاء الحاجة

١٨١- وعن أنس بن رضي الله عنه - قال: « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا دخل محلا . وأخذ ثوبا وغلاما حوي ذاكوه من ماء وعثره . فيستحي به » متفق عليه

لعثرة خربة لصغيرة . فبذل الحكمة في حجبها لاستئثارها . ولأنه كان إذا نوصا صلى إليها . ولغير ذلك من المحجبات والحديث دليل على حوز استخدام الصغير وعلى مشروعية الاستنحاء به . وعن أبي هريرة قال: « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أتى محلا . فبذل ذاكوه من ماء وعثره . فيستحي به ثم مسح به على الأرض » أخرجه أبو داود .

١٨٢- وعن معمر بن شعبة - رضي الله عنه - قال قال ي سي - صلى الله عليه وسلم - « خذ الإداوة » فطوق حتى توارى عني . فقضى حاجته . متفق عليه .

الحديث دليل على مشروعية الاستنحاء والاستطاعة بعد قضاء الحاجة

١٨٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « اتقوا اللعنتين :

يقدِّره على غيره، ويستقط من فيه أو لغة ما يسده.

٨٩- وعن سعد بن رضى الله عنه - قال: «لقد نها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يستقبل القبلة بعنقه أو يؤل، وأن يستحي باليمين، ويستحي بقل من ثلاثة أحبار، وأن يستحي بجمع وعظم» روه مسلم

٩٠- وسبعة عن أبي أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - «لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها، بغائط أو بول ولكن شرفوا أو غربوا»

لحديث عمار في النهي عن استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، وفي حديث المنفق عليه: «لا تستقبلوا القبلة بعنقه ولا تؤل ولا تستدبروها»، وفي حديث بن عمر: «تركت يومئذ عن بيت حفصة فرأيت نبي - صلى الله عليه وسلم - يقضي حجه مستقبلاً مشام مستدبراً الكعبة» متفق عليه، وحذف بعد في ذلك على خمسة قولاً، أنه يحرم في الصحاري دون العمرى، قال الشعبي: إن الله عبادة ملائكة وحده يصومون فلا يستقبلون أحد رسول ولا عائداً ولا يستدبرهم، وما كنتمكم في يوم نبي لا قبلة فيها.

قوله: «أن يستحي بقل من ثلاثة أحبار» فيه دليل على أنه لا يحزى قل من ثلاثة أحبار، وما يقوم مقامه، لمن كفى بها، عن حماد،
قوله: «ولكن شرفوا أو غربوا» صريح في حوز استقبال يمينهم واستدبرهم، إلا أنه لا يكون في الشرق والغرب غائباً.

٩١- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت بن أبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «من أتى الغائط فليستر» روه تودود.

لحديث دليل على وجوب الاستتار عند قضاء الحاجة، وعند أحمد وغيره من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه وسلم - قال: «من أتى الغائط فليستر فإن لم يجد أن يجمع كثيراً من دمل فليستدبره، فإن الشيطان يبعث عنه ما يبني آدم، من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج»، قال في سبل السلام: هذا غير الثوري عن سمن وهو

كان في قصده ليس فيه نشان استحبابه أن يستتر بشي.

٩٢- وعنه - رضي الله عنه - : « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا خرج من بيته قال: **«غفرانك»**. أخرجه خمسة وصححه أبو حاتم وأحمد.

فيه استحباب الاستغفار عند الخروج من بيته. وقول: «الحمد لله الذي ذهب عني لأدي وعافني» كما ورد من حديث مس عند أبي داود.

٩٣- وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «قال النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد ما مضى من يومه ثلاثاً: **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»**، ثم أخذ ثوباً وثبت به راسه وثبت به راسه. وفي **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»** أخرجه البخاري. ورد أحمد وأبو داود في **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»**.

فيه: وثبت به راسه. ورد من حديث «أحسب أني قد فعلت ما أحببت» وفي حديث أخرجه من ثابت عند أبي داود: «له - صلى الله عليه وسلم - سئل عن الاستغفار قال ثلاثاً: أحسب أني قد فعلت ما أحببت».

وقد أوردنا حديثاً في حديث أبي حمزة وأحمد وصحاح الحديث في حديث أبي حمزة وأحمد عن الثلاثة. وقد أوردنا بعضاً منها في هذا الحديث حتى يتيقن ويستحب الإتيان.

٩٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد ما مضى من يومه: **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»**، ثم أخذ ثوباً وثبت به راسه وثبت به راسه. وفي **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»** أخرجه البخاري. ورد أحمد وأبو داود في **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»**.

وعنه البخاري أن أبا هريرة قال لابي - صلى الله عليه وسلم - : «ما قال العظماء ولوط؟ قال: هي من طعم الحزن». وفي حديث ديب عن أنس بن مالك قال: «قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»**، ثم أخذ ثوباً وثبت به راسه وثبت به راسه. وفي **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»** أخرجه البخاري. ورد أحمد وأبو داود في **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»**.

٩٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»**، ثم أخذ ثوباً وثبت به راسه وثبت به راسه. وفي **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»** أخرجه البخاري. ورد أحمد وأبو داود في **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»**.

٩٦- وأحمد: **«أحسب أني قد فعلت ما أحببت»** وهو صحيح الإسناد.

الحديث دليل على تحريم ملازمة البول وعدم التحنن منه، وأنه سبب لعذاب القبر كما في الصحيحين من
حديث من غير من في قصة صاحب القبرين الذين يعدون قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «أمر أحدكما
بفكر لا يستوفيه من بول»

٩٨- وعن سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «عَمِنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي الْحَمَلَاءِ
لِنَقَعَةِ عَمَى الْيُسْرَى، وَتَنْصِبِ الْيُمْنَى» - رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَبْعٍ ضَعِيفٍ

فليس لحكمة في ذلك أنه يكرر أعور على خروج مخرج، وفيه بين استعمال اليمين بشروطه .

۸۸ «وَعَنْ عِيسَى بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
«إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْزُ ذِكْرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ حَسْبٍ ضَعِيفٌ

فليس حكمة في ذلك حصول النص ^{هـ} لم يبق في محرر ما يخفف من حرجه .

٩٩- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - : «أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - سأل أهل قُريظة فقال إن الله يرضي عنكم، فقبولوا له شبع الحجارة ماء». روه البيهقي بسند صحيح، وصححه في أبي ذود والترمذي.

وصححه بن حريزة من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، وذكر الحجارة.

أَقْوَمُهُ: وَأَصْلُهُ فِي دَوْدَ (وَصَفَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ سَبِيٍّ - حَصِيٍّ لِلَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «فَرَزَلْتُ هَذِهِ لَأَيَّةٍ فِي
أَهْلِ بَيْتِي» ﴿وَيَمْرُؤَ لِيُحْبِزُونَ﴾ يُظْهِرُ وَهُوَ قَالَ: كَوْنُ يَسْتَحْجِزُونَ هَذَا «فَرَزَلْتُ بِهِمْ هَذِهِ لَأَيَّةٍ فِيهِمْ
لَا يَسْتَحْجِزُونَ» فَصَلَّيْتُ مِنْ حَضْرَةِ، وَلَجَمْعُ بِهِمَا فَصَلَّيْتُ.

بابُ القُسلِ وحُكْمُ الجُنُبِ

أَيُّ أَحْكَامٍ مُتَعَلِّقَةٍ مِنْ صَالِحَتِهِ حَدَّثَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُونَ مَا تَقُولُونَ وَلَا خُمْرًا لَاَعْبِرِينَ سَيُجَنَّبُ عَنْهُ الَّذِينَ يُهَيِّئُونَ لِنَفْسِهِمْ ذُرِّيَّتًا مُطَهَّرَةً وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَيُصْلَحُنَّ لَهُمْ حَسَنَاتُهُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ كَانُ عَزِيزًا مُدْرِئًا

١٠٥- عن أبي سعيدٍ الخدري - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الماء من الماء» رواه مسلم، وصحة في البحري.

قوله: ماء من الماء أي لاغتسل من الإبر، فإن من رسلنا: جمع اسمهم على وجوب الغسل على رجل وامرأة مخروص مني انتهى.

١٠٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها، فقد وجب الغسل» متفق عليه ورد مسلم «وان لم ينزل»

قوله: «جلس بين شعبها الأربع» هو كناية عن الجمع، ويستدل الجمهور بالحديث على نسخ مفهوم الحديث: «ماء من الماء» وبإرواه أحمد وغيره عن أبي بكر بن عبد الله: «إن فقهاء بني كنانة يقولون إن ماء من ماء رخصة كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يرحض به في قول الإسلام، ثم ما لاغتسل بعد» صحيحة من حريفة، وما لا خلاف فلا يجب لاغتسل منه إلا الإبر ما روى خمسة لا يستثنى عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن رجل يجحد ليس ولا يدكر حلالاً؟ فقال: يغتسل، وعن الرجل يرى أنه قد حتم ولا يدكر ليس؟ فقال: لا يغسل عليه، قالت أم سميم امرأة نوري ذلك عليه لغسل؟ فقال نعم، يا سميم شافق رجل». وفي الحديث لأبي:

١٠٧- وعن أنس - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في امرأة نوري ما بها ما يرى الرجل، قال «تغتسل» متفق عليه، ورد مسلم: «فلا تبسمة» وهل يكون هذا؟ قال «نعم، فين أن يكون الشبهة؟»

حديث دليل على أن امرأة نوري ما يراه رجل في مسه، ومرد يد رأت ماء أي مني بعد لاسية ط.

١٠٨- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يغتسل من ربيع من لحاية، ويوم الجمعة، ومن حذافة، ومن غسل ميب». رواه ترمذي، وصححه بن خزيمة.

الحديث دليل على مشروعية غسل في هذه الأرجح، فأما حذافة وأرجح من غسل حذافة فممنوع.

وحيث خلاف، والجمهور على أنه ستة مؤكدة، وأما الغسل من الجمعة فهو ستة بعد صلاة الجمعة في الحديث، وبتركه أخرى كما في حديث أسد، وأما الغسل من غسل الميت فهو ستة، وحديثه لوصوه، والله أعلم.

١٠٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - «في قصة ثمانية بن ثعلبة، عندما أسلم - وأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يغتسل» روى عنه عبد بن رزق، وصححه متفق عليه.

الحديث دليل على مشروعية الغسل بعد الإسلام، وقوله وأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يغتسل دليل على وجوبه، وعن قيس بن عاصم قال: «بیت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ربي الإسلام فأمرني أن أغتسل بـ وسدر» أخرجه أبو داود وغيره.

١٠٥- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ». أخرجه سبعة.

الحديث دليل على وجوب غسل الجمعة، وقال بعض العلماء: وقال الجمهور: هو ستة مؤكدة لحديث سبعة. ١٠٦- وعن سبعة من أصحاب - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا رَغَتًا، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَاغْتَسَلَ أَفْضَلُ» روى خمسة وخمسة الترمذي.

الحديث دليل على عدم وجوب غسل يوم الجمعة، وهو قول الجمهور، وقوله: فيها، وتغسل، قال لأمره: معناه بـ ستة حديث لـ ستة، وقال الخطابي: «وَعَمَتِ الْخَصَّةُ وَفِيهِ» وعمت لـ خمسة، وفيه: وتغسل لـ أربعة. ١٠٧- وعن عبيد - رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُقَرِّئُ الْقُرْآنَ، مِمَّا يَكُنْ حُبًّا». رواه أحمد وأربعة، وهذا لـ ترمذي، وخمسة وصححه بن حبان.

قوله: وخمسة وصححه بن حبان، أي هو من حديث، قال ترمذي: حديث حسن صحيح. والحديث يدل على أن حب لا يقرأ القرآن.

١٠٨- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَبْعُدَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءًا». روى مسلم، رد محكم «فَبَيْنَهُمَا أَنْشَطُ لِلْعُودِ»

١٠٩- والأزمنة عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأم وهو حنث، من غير أن يكس ماء». وهو مأخوذ

حديث أبي سعيد يدل على مشروعية الوضوء لمن أراد معاودة الجماع لأنه أنشط له، وقد ثبت أنه - صلى الله عليه وسلم - صاف على مسائه يغسل واحد، وثبت أنه اغتسل بعد غشيه نهو حدة مسهم، وروى الصحابي من حديث عائشة قالت: «كان لي - صلى الله عليه وسلم - يحج مع ثم يعود ولا يتوضأ» وكل حديث في حديث عائشة، كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأم وهو حنث من غير أن يكس ماء، فأخبرني عن ذلك لغسل يديه - صلى الله عليه وسلم - «زد بوصاً أحدكم فيرفد» وفيه مستقى، وهذا يحسن على أنه كان يترتب الوضوء حياءً بينا للحر، وبذلك غاب الغيب بصبغة تهيئ النفس، وعن قوله «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأم وهو حنث» فريد من يوم لاستراحة لا يوم عمة ليل.

قال ابن العربي في شرح ترمذي: هذا الحديث رواه أبو إسحاق مختصراً، وقطعه من حديث طويل، خص في حصاره به، وهو الحديث الطويل: «رواه أبو إسحاق في كتاب الأسود من يريد وكاري، أحاد وصديقه فقبت يا نعم حدثني ما حدثت عائشة ثم مؤمنين عن صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: «كان يأم أول الليل ويحبي أحمره، ثم يكاتب له حاجة فضي حاجته، ثم يأم قبل أن يكس ماء، فإذا كان عند كس الماء لأول وثب ورباً قالت: «أما وضو عليه ماء» ورأى قلبه يغسل وأنا أعلم ما يريد، ومن حنث بوضوء وضوء من حنث بوضوء» انتهى.

١١٠- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا غس من حنابة يبدأ بغسل يديه، ثم يفرغ يمينه على شمالك، فيغسل فرجه، ثم يتوضأ، ثم يأخذ ماء، فيدخل أصابعه في أصول شعره، ثم خفف على رأسه ثلاث خفوف، ثم وضو على ما تر حسده، ثم غسل رجليه» متفق عليه، ونقص مسهم.

١١١- ولها: من حديث نبوة - رضي الله عنها - «ثم فرغ على فرجه وغسله بشماله، ثم ضرب بها

لأرض». وفي رواية: «مسحها، وثرب». وفي آخيه: «ثم ميثه بدينين، مردد». وفيه: «وخص ينقص»
بيده»

هذا في حديثين مشتملان على بيان كيفية غسل من ثلثه في ثلثائه. وفي حديث ميمونة قدس ذكر: «سدين»
ثم مسح لعل رحيبه» وفيه دليل على مدح لظهور بين الوضوء والغسل، وتبين أن الغسل لا يجمع على ذلك
١١٢- وعن أم سمية - رضي الله عنها - قالت: «قلت: يا رسول الله، إن امرأة شدد شعر رأسي، فقصته
غسل خباية؟ وفي رواية: وخيضة؟ قال: «لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث خبات»
فوهة: شدد شعر رأسي (عصم مسهم: «شدد شعر رأسي» وكأن مصنفه روهه، معني: والحديث دليل
على أنه لا يجب تقص الشعر بالغتسل، وأنه لا يشترط وصول ماء إلى ضوئه، وعن انس مرفوعاً: «إذا
غسبت امرأة من خبصه، تقصت شعرها، نقصت وعصمة خطمي وشان، وإن غسبت من خباية صبت ماء
على رأسه، صاباً وعصرته» أخرجه ابن راضي في الإفراد والضرعي والخصيف في التحريض ونصيب مقدسي
١١٣- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إنني لأجل
المسجد الحاض ولا جئيب». روه بودود وصححه بن خزيمة

الحديث دليل على أنه لا يجوز مسح الرأس حول مسحه، وهو قول الجمهور.
١١٤- وعنه - رضي الله عنها - قالت: «كأن غسلي في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من ماء
وحتر، فحلف يربا فيه من خدته» - منفق عليه، ورد في حديث: «والتقي».
فيه دليل على جواز غسل الرجل والمرأة من ماء واحد.

١١٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لأن تحت كل
شجرة جنازة، فاغسلوا الشجر، وألقوا البعر» روه بودود وترمذي وصححه
١١٦- ولأحمد عن عائشة - رضي الله عنها - - نحوه، وفيه روي مجنون.

الحديث دليل على أنه يجب غسل جميع البدن في الحائض ولا يغني عن شيء منه، وهو إجماع، لا خصوصية

وَلَا تَسْتَفْهِمُوا فِيهِ خِلَافَ وَإِنْ أَصَحَّ الْحُجُوبُ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ.

باب الثيم

١١٦- عن حماد بن عبيد الله - رضى الله عنهما - عن أبي بصير - رضى الله عنه - قال: «أُعْطِيتُ خَمْسًا، لَمْ يُعْطَ لِي أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكَهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ». وذكر الحديث

١١٨- وفي حديث حذيفة - رضي الله عنه -، عند مسلم «وَجُعِلَتْ قُرْبَتُنَا طَهْرًا، إِذَا نَجِدَ الْمَاءَ»

١١٩- وعن عبيد بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يُجْعَلُ الرَّابِّيُّ طَهُورًا»

لَتِيْمٌ فِي لُغَةٍ الْقَصْدُ. وَفِي الشَّرْعِ. مَسِيحٌ لَوْحَةً وَالْيَدَيْنِ شَيْءٌ مِّنْ صَعِيدٍ. وَالْأَصْلُ فِيهِ فَوَه تَعْلِيٌّ. ﴿وَلَا
كُنتُمْ مَرْضَىٰ وَعَيٌّ وَلَا سَفَرٌ وَلَا حَادٌّ مِنْكُمْ مِنْ لَّدُنْهُ وَلَا مُسْتَمْتِعٌ لِّسَاءَ مَا يَحْكُمُونَ مَا قِيَمُوا صَعِيدًا
وَلَمْ يَسْجُوا بَوَاحُوهَكُمْ وَأَيُّكُمْ﴾ [نساء ٥٠ - آية ٤٣].

والحديث يدل على أن التراب يقع لحدوث كاهن. وعلى حور لتبسم جميع أجسام. لأرض لقوله: «جعلت في
أرض مسجد وصور في رحل دركه صلاة فيص» وفي رواية أخرى: «فأيد رحل من مني دركه
صلاة فلم يجد ماء ووجد لأرض صور ومسجد» وفي لفظ: «فعبده ظهوره ومسجده» فوجه في حديث
حذيفة: وجعلت تربتها ظهوره. لا محذور. وفي حديث علي: وجعل التراب في ظهوره إذا بي من
للسلام. هذا دليل من أن التراب لا يحزى. لا التراب، وقد أحسب أن التصريح على بعض فقر العالم لا يكون
مخصص مع أنه من نعم مفهوم سبق، ولا يقوله جمهور ثمة لأصول تهى. وقد لم الحديث: «وأحسب في قائم وم
نخل لأحد قسي. وعطيت. شدة، وكان بي يبعث في قومه حصة وعشت في الله من كاهن».

١٢٠ - وعن عثمان بن يسير - رضي الله عنه - قال «عاشني النبي - صلى الله عليه وسلم - في حجة وأخلفت، فلم أجد ما في الصعيد كما تشرع لذة، ثم نبت النبي - صلى الله عليه وسلم -، فذكرت له ذلك فقال: «إنا نكفيك أن تقول بيدك هكذا» ثم صر يديه لأرض صرة وحدثه، ثم مسح

فيه دليل على شرعية التيمم بحذف الموت والعصر، والمنعصر في كلام من عبدصمد على بحر حة والمقروح
هو محذور مأل، ولا لكل مرض كذا كما هو ظاهر الآية.

١٢٦- وعن عبيد - رضي الله عنه - قال: «انكسرت إحدى رجلي فاستأجر رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - فأمر أن تمسح على الخبز». روه أبو حمزة بسند صحيح.

١٢٧- وعن حماد - رضي الله عنه - في رجل يدي شح، وغسل يديه «إنما كان يكفيه أن يتيمم،
ويتعصب على جرحه خرقاً، ثم يمسح عليها ويغسل مائر جسده» روه أبو داود بسند صحيح. فيه
اختلاف على رويته

هذا الحديث ورواه في نفسه قد عاصد على وجوب مسح على الخبز، قال المؤلف: لا يشترط تقديم
اليد اليمنى على اليد اليسرى في إحدى الروايتين لأن مسح عليها جائز دفع المشقة، وبذلك يشق شيء.
قلت، ولا يحتاج مع مسحها إلى تيمم بد شدة على طهارة، وإن شدة على غير طهارة مسح وتيمم
حيثما يباح من خلاف.

١٢٨- وعن أبي عبد الله - رضي الله عنه - قال «من السنة أن لا يصلي الرجل التيمم إلا صلاة واحدة، ثم
يتيمم صلاة أخرى». روه أبو داود بسند صحيح.

قال في سبل السلام وفي الباب عن عبيد - رضي الله عنه - حديثاً في طهارة، والأصل أنه تعالى قد جعل
تيمم طهارة مائة مرة وقد علم أنه لا يجب الوضوء إلا من حدث فالتيمم مثله، وفيه خلاف لعلاء لمقدسي
في خبائر شيخ الإسلام، بن تيمية، والتيمم برفع الحدث، وهو مذهب أبي حنيفة ورواه عن أحمد وحماد
بذكر محمد الحوري، وفي لقاوى مصرية لتيمم بوقت كل صلاة، في رجل حدث وفت الصلاة لأخرى كمدته
مالك وأحمد في مشهور عنه، وهو غلب لأئمة، والله أعلم.

باب الحيض

حيض دم صبيغة وجبهة يرحيه لرحم، دعت مرة، ثم بعداها في وقت معلومة حكمه براءة الوعد، يخرج في

تعذب في كل شهر ستة أيام أو سبعة، وقد يرد على ذلك وينقص، قال الله تعالى ﴿وَيَسْتَوِي عَلَى سَحِيصٍ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي يَغْتَرْوُ الْغَبْرَاءُ عَلَى الْحَبِيصِ وَلَا يَسْتَوِي فِي هَؤُلَاءِ يَوْمَ تَبْطُنُونَ وَنَحْشُرُ فِي هَؤُلَاءِ مَنْ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ آيَةً يُحِبُّ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [بقرة: ٢٥٥].

١٢٩- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت إن دامة ساءتني حبيش كالمستحاض، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ دُمٌ أَسْوَدُ يُعْرِفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَتَسَكِّي مِنَ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ قَوَّضْتِي وَصَلِّي» روه مودود والبيهقي وصححه ابن حبان ووافقه ابن خزيمة وابن حبان وأبو حاتم.

١٣٠- وفي حديث أسماء بنت عميس عن النبي ﷺ «وَلْتَجْلِسْ فِي مِرْكَنٍ فَإِذَا رَأَتْ حُمْرَةً فَوْقَ الْمَاءِ فَلْتَسِلْ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غُسْلًا وَاحِدًا، وَتَسِلْ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غُسْلًا وَاحِدًا. وَتَسِلْ لِلْفَجْرِ غُسْلًا، وَتَوَضَّأُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ»

قوله - صلى الله عليه وسلم - «إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ دُمٌ أَسْوَدُ يُعْرِفُ» فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم، أنه إذا كان ذلك مصفة فهو حيض ولا فهو مستحاضة. وهي حرمان الدم من طرح مرة في غيرة، ومنه، ومنه مستحاضة حكم يدرك فيه الحائض؛ منها حور وطلها، ووجوب صلاة عليها دون حائض، واستحاضة غسلها لكن صلاتين وما لوصوء فوجب كل صلاة.

١٣١- عن حمزة بنت حنشل قالت: «كُتِبَ لِمُسْتَحِضَةٍ حَيْضَةٌ كَثِيرَةٌ شَدِيدَةٌ، فَذِيَّتْ سَبِي - صلى الله عليه وسلم - سَنِيَّةً، لَمْ تَلِدْ «إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحِيْضِي مِثْلَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَقَاتَ فَصَلِّي أَرْبَعَةً وَعَشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثَةً وَعَشْرِينَ، وَصُومِي وَصَلِّي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُعْرِثُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيْضُ النِّسَاءُ، فَإِنَّ قَوِيَّتَ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُجَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهَرِينَ، وَتُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُجَلِّينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتُجَمِّعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، فَافْعَلِي. وَتَسْلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّيْنَ. قَالَ: وَهُوَ أَجْعَبُ الْأَمْرِ إِلَيَّ» روه حمزة، لا نسق في صححه الترمذي، وحسنه سحري.

أقوله: ثم يتسني حين صهرين أبيض في دود: «فغسلني فجمعين بين الصلوات» . فويله! ثم تو حزين مغرب
ولعشاء أبيض في دود: «تو حزين مغرب وتحيين لعشاء» . وقوله: «فحيص ستة يوم أو سبعة» فويله، علام
أر لسماء أحد بعددين وتو حزين عددة نساها، واصل أن لحد نساها، كانت مستحاصة ثلاثة أحول، فإن
كانت تعرف دم خيض عمدت جالتمير، فإن لم يكن ها تميز حذست عاذنها، فإن لم يكن ها تميز ولا عاذة
حذست في كل شهر ستة يوم أو سبعة ثم غنست وصبت، وهذا هو الأرجح من قول لعشاء، وهو روية عن
إمام أحمد، قال حزيني فمن ضيق به الدم فكانت من تميز فتعم، فويله أنه سود فحين منق وودره رفيق حمر
تو ك الصلاة في فائه، فإذا در غنست ووصف كل صلاة وصبت تهي، وميتة نساها، عددة نساها،
قال في معي روى صاح قال في و ما يدا أدم، عددة نساها ستة يوم أو سبعة يوم وهو أكثر ما نساها
على حديث حمدة.

١٢٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - «أن ثمة حبيبة بنت خنيس شككت إلى رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - دم، فقال: «امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضك، ثم اغتسلي»، فكانت تغتسل لكل صلاة»
رواه مسلم. وفي روية لحري: «وتوضئي لكل صلاة» وهي لأبي داود وغيره من وجه آخر
حديث دليل على إرجاع مستحاصة إلى عدتها، إذا كانت غير مميزة بين الدمين؛ لقوله في الحديث الآخر: «إن
دم الخيض دم أسود يعرف، وذلك لأن دمك ومسكي عن الصلاة وود، كان لأخر فتوضئي وصلي»
١٢٣- وعن أم عطية - رضي الله عنها - قالت: «كنا لا نعد كندرة والصفرة بعد الظهر شيئاً» روه
لحري وودود، ولله له.

نهر: هو بقية البياض أو الخفوف، وفيه دليل على أنه لا حكم ما يس دم غيب أسود بعد الظهر،
ومدهمه ن كندرة وصفرة قبل الظهر بعد حيض.
١٢٤- وعن أنس - رضي الله عنه - «أن يهود كانوا يتحدصت مرة ثم يؤكلوه، فقال النبي - صلى الله
عليه وسلم - «هاصتوا كل شيء إلا النكاح» . روه مسلم

فیه دلیل علی جور مؤکله الخائن و محاسنه و معصیت و مشرک و غیره ایضا درون الفرج و کتب معتبره قدسه و وثوق منها علی قیاس الفرج.

١٢٥- وعن عائشة رضي الله عنها - قالت: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يأمري بالقرآن فيد شربي وأنا حائض» متفق عليه

قال لبحري: «وبإشارة الخلف وسوق الحديث، ثم ذكر حديثه، يضاف قلت: «كانت جدنا قد كانت
تخاف أن يورسوا بنته - صبي لله عليه وسلم - في يده شره مره - ثم يورسها، ثم يورسها،
قلت: وأبكم يورسها، كل النبي صبي لله عليه وسلم يورسها».

۱۳۶- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لذي ياتي من امرأته وهي حائض فليس «يصدق بدينار، أو ينصف دينار» و هو الخمسة وصححه الحاكم و بن قتيب و راجح
عبرهم و فقهه .

يحب علي بن وطيح الخنفسان يستغفر من ذنبه ويتوب إلى الله عز وجل. وفي كتاب رة قولان معناه. وهما
رويان عن أحمد. وسر حنثونه. وروى عن أحمد أنه قال: في كتاب له مقدمة تصدق بها. عن أبي بصير
لله عليه وسلم -

٦٤٧- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - قال - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «**اليسن إذا حاضت المرأة لم تصل ولم تقم**؟» **منفق** عليه في حديث طوي.

لحديث دليل على أن الخائض لا يقضي ولا يصوم؛ وأنما يصوم فيجب عليه فقهه، وأنه لصلاة ولا يقضيها
كما في حديث معاذة أنها قالت لعائشة «هال خائض يقضي صوم ولا يقضي صلاة فقلت حُروريةٌ؟
فقلت: نست حُروريةٌ ولكني سأُله، قلت: كان يصيتم ذلك يؤمر بقصص الصوم ولا يؤمر بقصص الصلاة».

۱۳۸- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كنت أجدُ سَرفَ حَصْبُ، فَنَقَبُ لِي - صَبِي مَدَّ عَلَيْهِ وَنَسَمَ -
- «فَعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ عَزَّ أَنْ لَا تَلُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي» - مَقْرُونٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ صَوْنِ

الحديث دليل على أن فضل يوم الجمعة على جميع أيام الحج غير يوم الجمعة.

١٣٩- وعن معمر بن حبان - رضي الله عنه - أنه سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - : «ما نحل المؤمن من امرأته، وهي حائض؟ قال: «ما فوق الإزار» . رواه أبو داود وصححه

الحديث دليل على حور مبشرة فوق الإزار وهم حائضون بالبرص والإجماع، وخائف في الاستمتاع، من مسرة في تركية. فذهب أحمد وطائفة من العلماء إلى حورهم، وذهب لأكثر إلى منع مسرة لندرة مسرة وهو لأحوط

١٤٠- وعن أبي سمية رضي الله عنها قالت: «كأن نفسي تغدو على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد ما سمعته أربعين يوماً» . رواه خمسة من الأئمة في مسند أبي داود وفي نسخة «ومررها سبي» - صلى الله عليه وسلم - نصف صلاة التمام» . وصححه الحاكم.

قال ترمذي: «جمع أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - ولشاعرون ومن بعدهم على أن النفس تغدو صلاة أربعين يوماً، لأن نرى نهار ذلك يوم يغتسل ونصلي، ونحذف عنه في أكثر أيامه من ثنتين أربعين، وثلاثين، وخمسون، وستين، وسبعين، وثمانين، وتسعين، فإني لا أختير من واحد لأقل منه من ولا أكثره، ولو زد على الأربعين أو تسعين أو تسعين، نكس إلى نفس فهو دم دم وخير من الأربعين مثلي لقاب شهى والله أعلم

كتاب الصلاة

باب المواقيت

١٤١- عن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - قال: «صلى الله عليه وسلم - قال: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَحْضُرْ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَوَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَغْبُرِ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ، وَوَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ» روه مسلم.

صلاة في الجمعة: مدغدة، قال الله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ بِرَّ صَلَاتِكَ سَكُنْ لَهُمْ وَإِنَّهُ سَمِيعٌ غَنِيمٌ﴾ [التوبة: الآية ١٠٣] أي: دع الله لهم، وهي في شرع: عبادة عن لأعد معلومة: قال الله تعالى: ﴿مُسَبِّحِينَ بَيْتَهُ وَاقْوَهُ وَأَقِمْوُا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الزوم: الآية: ٢٦] وعن بريدة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «عهد الله بيبي وبينهم لصلاة خمس ركعات فقد كفر» روه الخمسة. وما سعة عين لصلاة: صلاة لتقدم شرط على مشروط وأوسعية على مقصود، وموقيت جمع موقت، قال الله تعالى: ﴿بِرَّ صَلَاةٍ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْفُورًا﴾ [النساء: الآية ١٠٣] أي: مقدر وقتها فلا تقدم عليه ولا تؤخر عنه، قال ابن عباس: أي: مبروحاً. وقال تعالى: ﴿فَمِنْ صَلَاةٍ يَدْعُونَ شَمْسًا بِعَسَقٍ فَلَيْسَ وَقْتُهَا لَفَجْرِ بَلْ قُرْآنُ الْفَجْرِ كَأَنَّ مَشْهُودًا﴾ [الاسراء: الآية: ٦٨] ولداؤك رول للشمس فيدخل فيه وقت الظهر والعصر، ويدخل في عسق ليس وقت مغرب والعشاء.

١٤٢- ومن حديث بريدة في عصر: «وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ نَقِيَّةٌ».

١٤٣- ومن حديث أبي موسى: «وَالشَّمْسُ مَرْتَقَةٌ».

ودهد الحديث بعين الأوقات خمسة ويبين أولها وآخرها.

١٤٤- وعن أبي برة الأسلمي - رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يهني عصر ثم يروح» أي: يرحله في أقصى المدينة ولشمس حية، وكان يستحب أن يؤخر من العشاء، وكان يكره

لنوم فيها، وحديث بعدها، وكان يفتل من صلاة العداة حين يعرف روح حبيسه، وكان يقرأ السنين في
الليلة» متفق عليه

١٤٥- وعندهم من حديث حمزة: «والعشء حياء، يُقدّمها، وحياء يؤخرها، إذ رآهم خضعوا غصن،
ود رآهم طأ وأخر، والصبح: كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يُصْبِحُ نَقَاسٍ»
١٤٦- ويسمى من حديث أبي موسى: «فأقام للمحجر حين شق المحجر، والله من لا يكاد يعرف بعضهم
بعض»

قوله: وشمس حية) أي يصعد قوة لأثر حرارة ووتد، وقية سحاب لتبكيره لعصر، فوه، وكان
يستعمل أن يؤخر من نعت) أي فيه سحاب فأخير العشاء، إذ لم يشق على المؤمنين قوله: وكان يكبره يوم فيها
وحديث بعده) أي هذه يوم قبل صلاة نعت، لئلا يستغرق الله ثم في يومه فتقونه الصلاة، وهذه حديث بعده
لئلا يشغل به عن قيام حر نيس، قال، سووي وفق نعمة، على كرهة حديث بعده، إلام كان في حبر، وعنة
نكرهه، يؤدي إليه سهر من محبة عنة يوم حر النيل عن قيام صلاة صبح في حمة، وإنيار بها في
وقت القصية والاحتير، في لغير موزود من صلاة وقية في حق من عادته ذنبت، ولا فل من أس دنت من
لكس بالله رعدا يحب من حقوق فيه والنصاع تهي، فوه، وكان يفتل من صلاة نعت حين يعرف الروح
حبيسه، وكان يقرأ السنين في الليلة) فيه دليل على تبكير صلاة لصبح ومطويع نقره فيه، قوله، والصبح كان
لبي - صلى الله عليه وسلم - يصيبه نقاس) نعت: اختلاط صبر، الصبح نعمة ليس وليس مراد به يصيبه
حين صوب الفجر ومن ذلك لم يقع منه - صلى الله عليه وسلم -، لا في مزدلفة، وأما غيرها فكان لا يصلي حتى
يتبين المحر بيانا صاهرا كما في حديث أبي موسى «فأقام للمحجر حين شق المحجر والله من لا يكاد يعرف بعضهم
بعض»

وفي نعت حديث أبي موسى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «وأنه قد قل يسأله عن مواقيت الصلاة
فم يرد عليه شيء، وأمره ألا أقام للمحجر حين شق المحجر، والله من لا يكاد يعرف بعضهم بعض، من رآه

ثم حرّ الشجر من البعد حتى يصرف منها والله مثل يقول: «لعلّك تشسّس أو كادّث» وذكر الحديث وفي آخره: «قد عا لسائل قدّار: يوفى فيما به هدى».

١٤٧- وعن رافع بن خديج - رضي الله عنه - قال: «كُنْتُ نَصِيًّا مَعْرُوتَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَيَنْصَرِفُ حَدًّا وَبِهِ لِيَبْصَرُ مَوَاقِعَ بَيْتِهِ» . متفق عليه

فيه دليل على استحباب مبادرة صلاة معرّوب بحيث يصرف منها ويضوء بها .

١٤٨- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «عَتَمَ نَبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ ، حَتَّى دَهَبَ عَمَةُ النَّبِيِّ ، ثُمَّ حَرَّحَ نَصِيًّا . وَقَالَ : «إِنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَوْلَا أَنِ اشْتَقَّ عَلَيَّ أَتَيْ» . رَوَاهُ مُسْلِمٌ

الحديث دليل على تحريم معشاء قصير إذا لم يشق على المؤمنين . وفيه به - صلى الله عليه وسلم - كان يرحي لأحفاد عبي الأمة .

١٤٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ» . متفق عليه

الحديث دليل على استحباب الإبراد بالظهر عند شدة الحر . وعن ابن مسعود قال: «كان قدر صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الظهر في نصف ثلاثه فقدم في خمسة فقدم . وفي الشتاء خمسة فقدم في سبعة فقدم» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَدُرُودُ .

وإنّما روى لأورع عن عاصم بن دحّان عن جيرة عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز يعني في خلافته كان يصلي الظهر في الساعة ثمانية والعصر في الساعة ثمانية عشر حين يدخل . ذكره في شرح البخاري عن أبي نويهج .

مؤيد الصلاة وقصتها .

١٥٠- وعن رافع بن خديج - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أَصْبَحُوا بِالصَّبْحِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِأَجُورِكُمْ» . رَوَاهُ الْحَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الترمذي وابن حبان .

فتح الحنفية على استحباب تأخير المعرّوب للإسفة . الحديث وهو مرزوي عن علي بن الحسن مسعود:

ودهمب لأكر بر أن شمس فصل لعل النبي صلى الله عليه وسلم -وقالو معنى قوله: «أصبحوا بالصبح»
أي لا تصلوه حتى يبين المحر ويتصح

١٥١- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ أدرك من الصبح
ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك
العصر» متفق عليه

١٥٢- وتسلم عن عائشة - رضي الله عنها - مخوفة، وقال: «سجدتك بدل ركعة» ثم قال: «والسجدة
إنما هي الركعة».

لحديث يدل على أن من أدرك ركعة في وقت وصلى ما بقي فقد أدرك صلاة ٥ لا فصلا ٥، وهو قول
الجمهور.

١٥٣- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول:
«لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس» متفق عليه، ونظراً
«لا صلاة بعد صلاة الفجر»

١٥٤- سؤله عن عتبة بن عمر: «ثلاث شمس» عاب كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينهاه أن يصلي
فيهن وأن تغرب فيهن مؤذناً: «حين تطلع شمس برعة حتى ترتفع وحين يهجم فأنم الظهر حتى تغرب الشمس»
وحيث تغيب الشمس لغروب»

١٥٥- و«حكم النبي عند شفعي من حدث في هزيمة سيد ضعيف» ورد «لا يوم الجمعة»

١٥٦- وكذا لأبي دود عن أبي قتادة نحوه.

لحديث يدل على كراهة سؤله في هذه الأوقات، فإن اتووا: أحجم لأمة على كراهة صلاة لا سبب
في الأوقات فهي عيب، ونفقوا على حور المعروض مؤذنيها، وحسنوا في ادوات بنيها سبب، كصلاة نخبة
مسجد، وسجود ثلاثة وشكر، وصلاة عبادة، وسكوف وصلاة لحارة قد هبت شفعي وطائفة.

حور ذلك كله فلا كراهة، وذهب الحنفية وأخرون إلى أن ذلك كله داخل في عموم النهي، وقال الموفق في منع
وإحراق نساء الميراث في وقت النهي، ونحو صلاة خدانة، وركعتا الصوف، وعدة جماعة في نيسب وهو في
مسجد بعد المحر ونحوه، وهو يجوز في ثلاثة لباية على رويين، ولا يجوز التصوم بغيره في شيء من هذه
الأوقات خمسة، إلا ما كان له سبب كتحية مسجد وسجود صلاة وصلاة الكسوف ونصف النسيب، فنية
لها على رويين، تهي.

قوله: وزد لا يوم الجمعة أي فلا كراهة بصلاة فيه عند رول شمس، فنية، وكذا لأبي داود عن أبي
قتادة نحوه، ولعله: «وكره النبي صلى الله عليه وسلم نصف شهر لا يوم الجمعة، وقال: إن جهنم تسحر إلا
يوم الجمعة» ومؤيداه ثعلب صاحب نبي - صلى الله عليه وسلم - فبهم كانوا يصاؤون نصف شهر يوم الجمعة
١٥٧- وعن خير بن مضمع قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «يا بني عبد مناف، لا تنعوا
أحدًا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار» رواه خمسة وصححه الترمذي وابن حبان
هذا حديث يدل على مشروعية ركعتي صوف في أوقات النهي بعد الصوف، قال الموفق في معي ولا فرق
بين مكة وغيره في منع من التصوم في أوقات النهي.

١٥٨- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «الشفق الحمر» رواه
لدر فطحي وصححه ابن خزيمة وغيره ووافقه على ابن عمر
لحديث دليل على أنه دوف لمغرب مغيب الشفق الأحمر.

١٥٩- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الفجر
فجران: فجر يحرم الطعام وتحل فيه الصلاة، وفجر تحرم فيه الصلاة أي صلاة الصبح وتحل فيه الطعام» رواه ابن
خزيمة والحاكم وصححه

١٦٠- والحاكم من حديث جابر نحوه، وروى في ندي يحرم طعام «فه يذهب مستطيلًا في الأفق» وفي
آخر «أنه كذب السرخان»

قوله مستصيلاً هكذا في نسخ نسخ المرام واللام، قال سوي: والفجر شامي يسمى لصافق ومستصير،
والفجر لكادب مستصير باللام كدب سر حن وهو لذنب، قال خافض: وفي حديث سمرة عند مسلم: «لا
يعركم من سحوركم ذن بال ولا يضر لأثق المستصير هكذا حتى يستصير هكذا» يعني معترصاً.

١٦٩- وعن بن مسعود - رضي الله عنهم - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أفضل
الأعمال الصلاة في أول وقتها» رواه ترمذي وحكم وصححه وصححه في الصحيحين

لحديث دليل على استحباب صلاة الصلاة في أول وقتها، وهو عام مخصوص باستحباب لأمر في شدة الحر
والتأخير العشاء، ثم يشق على المؤمنين.

١٦٢- وعن أبي خديجة السلمي - صلى الله عليه وسلم - قال: «أول الوقت رضوان الله، وأوسطه رحمة
الله، وآخره عفو الله». أخرجه الله وقضي بسند ضعيف جداً

١٦٣- والترمذي من حديث بن عمر نحوه دون الأوسط، وهو ضعيف أيضاً،
فيه دليل على فضيلة أول الوقت في صلاة - صلى الله عليه وسلم - على ذلك، وتأخيرها في وقتها، جاز.

١٦٤- وعن بن عمر - رضي الله عنهم - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا صلاة بعد
الفجر إلا سجدة ثنتين»، أخرجه خمسة، لا بأساً، وفي رواية عبد الله بن رزق: «لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي
الفجر»

١٦٥- ومثله في وقفي عن ابن عمر بن لعصر،
لحديث دليل على كراهة صلاة بعد صبح الفجر في صلاة لا صلاة الفجر، لكن في صلاة ركعتي الفجر في
بيتة ثم في مسجد قبل أن تقدم لصلاة صلاة تحية المسجد ركعتين.

١٦٦- وعن أم سمية - رضي الله عنهم - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تعصروا ثم
رحل بيني، صلى ركعتين مسألته، قال: «شغلت عن ركعتين بعد الظهر فصلت بينهما الآن». قدس فقضيهم
في ذلك قال: «لا» أخرجه أحمد

١٦٧- ولأبي داود عن عائشة - رضي الله عنها - جمعة.

حديث أم سمية سكت مصف عليه السلام وقال بعد سبأ له في فتح الباري: به روية ضعيفة لا تقوم بها حجة فونه ولأبي داود عن عائشة بعد ما ولعنه: «نه - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي بعد العصر ويصلي عنها، ويوصل ويصلي عن الوصل» قال البيهقي: الذي اختص به - صلى الله عليه وسلم - المدومة على ركعتين لأصل لفصاهته، وعن فليس بن فهد قال: «رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ركعتين في صلاة مسك» روىه أبو داود، قال في الاحتيار: وتقصي المستبركة، ويعمل ما له سبب في وفاته لهي، وهو إحدى برويتين عن أحمد، وحدث جماعة من أصحابنا وغيرهم أنه، والله أعلم.

باب الأذان

الأذان في سعة لإعلام، قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ [التوبة: الآية: ٢] وشرع لإعلام بوقت صلاة الله طحصوصة في وقت مخصوصة، قال الله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [التوبة: الآية: ٥٨] ذلك ما يفتقرون إلى التكبير وهي شخص وحود لله وكلامه، ثم تأتي التوحيد وتفي لشرك، ثم تثبيت الرسالة محمد - صلى الله عليه وسلم - ثم دعاء في صلاة مخصوصة لأن لا يعرف إلا من جهة الرسول، ثم دعاء في الفلاح وهو سنة مدثم، وفيه لإشادة في معاد، ثم أعده أعاد يؤكد، ويخص من الأذان لإعلام بدخول وقت ودعاء في جماعة وصحة شرع للإسلام، والحكمة في اختيار بقول له دون العمل شكول بقول ويسره لكل حديث كل ربه، ومكان

١٦٨- عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال: «صافني يومئذ - رحمه الله - فقال: تقول: لله أكبر لله أكبر، فذكر الأذان بتعريف الكبير بغير جميع، وإقامة قرأني، إلا فقامت الصلاة فقال: فبنته صحت بيت رسول الله -

صلی اللہ علیہ وسلم۔ قد رُفِعَ لِرُؤْيَا حَقٍّ - بحديث «حرحة أحمد و نوذ ود وصححه الترمذي ومن

حركة

١٦٩- ورد في آخره قصة نوح بلال - رضي الله عنه - في ذكر البعثة: «لصلاة خير من اليوم»
١٧٠- ولأن خزيمة عن نسر - رضي الله عنه - قال «من سئنة دا قال مؤد في البعثة: حي على بفتح،
قال: صلاة خير من اليوم»

الحديث دليل على مشروعية أداء صلاة دعاء «عائني بحصروا بها» وهو علام بدخول وقتها، وهو من شهر أهل الإسلام ومن محسن شريعة، وفي الحديث دليل على أنه يكرر في أول أدن أربع مراراً، وفيه دليل على أن إقامة تعدد أدائها، لأن «قد أتم الصلاة» فإنه يكررها مرتين، ويحتمل أن تكون تكرار مرتين في أول وآخرها، وفي آخرها، وفيه دليل على مشروعية التثبيت في صلاة يصح مرتين كما في سنن أبي داود.

١٧١- وعن أبي مخنف - رضي الله عنه - قال لي - صلى الله عليه وسلم - غسمة لأذن، وذكر فيه
لترجيع». أخرجه مسلم. «وكذا ذكر الكبير في رواية مؤلف قص». رواه حنيفة وذكره مؤلف

مترجیع فی شہادین: شَہِدُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، شَہِدُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، شَہِدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، شَہِدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ بِحُضْرِهِ صَوْبَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: شَہِدُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، شَہِدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، شَہِدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، شَہِدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، شَہِدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ بِحُضْرِهِ صَوْبَهُ، قَالَ مِنْ عِبَادِ الْبِرِّ تَهْدِي بِأَحْمَدٍ وَسُبْحَانَكَ وَدُودٍ وَ مِنْ حَرِيرٍ رَدَّكَ مِنْ لَحْظَةٍ مَدَحٍ، وَبَرَاحٍ لَكَبِيرٍ لَأَوْفَى الْأَذَلِّ أَوْ ثَاءً وَرَحْعِي فِي شَہِدٍ وَمُتْرَجِعٌ وَ شَيْءٌ لِإِقَامَةٍ وَ قُرْدَةٍ كُلِّهِ، وَبِلَا فَرْقَةٍ مَتَّ بِصَلَاةٍ وَبِالْحَمْدِ حَائِرٍ.

١٦٢- وعن أنس - رضي الله عنه - قال: «أمر بلال أن يشفع لأذن. ويوتر الإقامة، بالإقامة. يعني فوبه. فتقامت الصلاة». متفق عليه. ومذكر منكم لاستثناء.

١٧٣- وللمسائي: ثم لربي - صلى الله عليه وسلم - لا لا
قوله: ثم يسمع لأدنا أي يأتي بمصه شفاء، ثم يختصم في كلمة التوحيد أي في حرة مفردة قوله ويومر

الإقامة). أي يردد: «لا إقامة يعني قد قامت صلاة، لأنه استقصوه من إقامة، ولذا كبرت.

١٧٤- وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - قال: «رأيتُ ملاً يؤذن وتُتبعُ دُفُّها وهُتُفا، وصُيِّعُها في دُنيها». روى أحمد وأبو داود وصححه، وأبو داود حقه «وحدثني صنعينة دُنيها»، وأبو داود «لَوْ عُنْتُهَا» مع حقي على الصلاة بكيفية «وَأَمَّا لَوْ بَسْتُمْ» - وَصْنُهُ فِي تَصْغِيرِهَا.

الحديث دليل على مشروعية التلحين عند الخيعتين بالوجهين، ويشدلاً، وفيه استحسان واضح بصيغته في دُنيها، فيه دُنيها، لأولى، أنه يكون أربع أصوات، والاشية، أن يعرف من رة يوم يسمعه أنه يؤذن.

١٧٥- وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - قال: «إن سبَّ صبي لله عليه وسلم عجبته صوته، فعسفه لأذن». روى أبو حنيفة.

فيه استحسان كون المؤذن حسن الصوت.

١٧٦- وعن حبيب بن سبرة - رضي الله عنه - قال: «صليتُ مع سبي - صبي لله عليه وسلم - لعيدتين، غير مرة، ولا مرتين، بغير أدن، ولا إقامة». رواه مسلم.

١٧٧- ورواه في سنن أبي حنيفة عن ابن عباس - رضي الله عنه - وغيره.

الحديث دليل على أنه لا يشرع صلاة العيدين أدن ولا إقامة، قال في الاختيار: «والأذن والإقامة مختصان بالصوت الحسن، والبدن والإقامة فليس في بدني للكسوف؛ لصلاة جامعة الحديث عائشة: «حسبنا شمس على عهد رسول الله - صبي لله عليه وسلم -، فحدثت من بدني في الصلاة جامعة». ولأنه دى بعيد ولا تسعة، وفيه صدقة من صحته، وهذا لا يشرع بحجارة ولا ستر مع على نصر أحمد خلافاً لله صبي؛ لأنه لم يبق عن النبي - صبي لله عليه وسلم -، وبقية من على الكسوف لا ستر، لا اعتبار، انتهى.

١٧٨- وعن أبي قتادة - رضي الله عنه - في الحديث: «صلى الله عليه وسلم» - في يومهم عن الصلاة: «ثم إن ملاً، فقصني لبي - صبي لله عليه وسلم -، كما كان يصنع كل يوم». روى مسلم.

١٧٩- روى عن حماد بن عمار - رضي الله عنه - : « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رأى ثوباً فجلس عليه فجلسوا معه »
 لمعرب وعشاهة : « أن روى حماد بن عمار »

١٨٠- روى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : « جمع النبي - صلى الله عليه وسلم - بين معرب وعشاهة مرة واحدة » ، وروى أبو داود : « كل صلاة » ، وفي رواية له : « ومما روي في حدة منهم »

ثم روى أبو داود في ذكر الأذان ، فيقدم حديث حماد ، لأنه أثبت الأذان ، ومثرب مقدم على النبي ، وخاصة أنه يشرع من جمع بين الصلوات ، ونص في صلاة فائنة يؤذن بالصلاة الأولى ، ويقدمها وصلاته الثانية

١٨١- وعن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهما : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن يؤذن بلالاً يؤذن بلالاً ، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم » وكان رجلاً عمياً لا يراه ، حتى ينادي : أصبح . أصبح . متفق عليه ، وفي آخره : ربح »

الحديث دليل على مشروعية الأذان قبل الفجر يوفق له ثم يربح القائم ، فوجه فكلوا واشربوا حتى يؤذن من أم مكتوم (أو الحظ فيه شعراً) لأن كان علامة عدهم على دخول الوقت ، فينبغي لهم أن ينادي بلال بخلاف ذلك . قوله ، وكان رجلاً عمياً لا يراه حتى ينادي : أصبح ، أصبح ، في رواية حتى يؤذن من أم مكتوم ، فإنه لا يؤذن حتى يصبح الفجر ، وفي حديث دليل على أن الأذان قبل الفجر لا يكتفى به عن الأذان بعده ، فإن اختلف في معنى ويستحب أن لا يؤذن قبل الفجر ، لأن يكون معه مؤذن آخر يؤذن ، أصبح كقول بلال وابن أم مكتوم فتدبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ولأنه إذا لم يكن كذلك لم يحصل لإعلام الوقت ، مقصود بالأذان ، وقد كان مؤذنين حصل لإعلام الوقت ، وفي رواية : « يؤذن الأول ، انتهى »

١٨٢- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - : « أن بلالاً كان قبل الفجر ، ثم رآه النبي - صلى الله عليه وسلم - »
 ثم رجع ، في رواية : « أن بلالاً كان قبل الفجر ، ثم رآه النبي - صلى الله عليه وسلم - »

قال أبو داود عقب خبره : « هذا الحديث مروي عن يونس بن مهران ، قال معمر بن الزيات ، قال أبو داود ، هذا الحديث غير محفوظ ، وقال علي بن مديني : « حديث حماد بن عمار هو غير محفوظ ، وفيه حماد بن »

سنة

١٨٣- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن» متفق عليه

١٨٤- وللخدري عن معدوية - رضي الله عنه - مثله.

١٨٥- وسننهم عن عمر - رضي الله عنه - في فصل يقول كما يقول المؤذن كلمة كلمة، سوى خيعتين، يقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله»

فيه مشروعية صلاة المؤذن وتقول كما يقول، وقد قال: حتى على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ورد في حديثه حتى على صلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وفي آخر الحديث: «إذ قال المسلم مع ذلك من قبله دخل الجنة».

١٨٦- وعن عث بن أبي لهص - رضي الله عنه - أنه قال: قال رسول الله، جعالي بم قوم، قال: «ثبت بهم أنهم» وقد أضعهم، وأحد مؤدنا لا يأخذ على ذمته حر» أخرجه خمسة وحسنه الترمذي وصححه حاكم.

الحديث يدل على حوار علم الإمامة في الخير، وليس ذلك من صلب الدراسة المذكورة، وفيه أن على الأئمة أن يلاحظوا حال مصيبي حقه وفيه كراهة أحد لأجرة على الأذن

١٨٧- وعن مالك بن حويرث - رضي الله عنه - قال قال لينا نبي - صلى الله عليه وسلم -: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم» الحديث أخرجه خمسة

حديث دليل على وجوب الأذن، وفيه لا يشترط في مؤذن غير الأئمة، بل يؤمنه أحدكم.

١٨٨- وعن جابر - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا أذنت فترسل، وإذا أفتت فاحذر واجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يترخ الأكل من أكله» الحديث رواه الترمذي وصححه

١٨٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال: «**لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا**» وصعفته يص.

١٩٠- ولله عن زياد بن الحارث - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال: «**وَمَنْ أَذَنٌ فَيُتَقِيمُ**» وصعفته يص.

١٩١- ولأبي ذؤيب من حديث عبد الله بن زيد - رضي الله عنه - قال: «**أَرَأَيْتُمْ**» يعني لأذن مؤذنا كتب ربه قال: «**فَأَقِمْ أَتَتْ**» وفيه ضعف يص.

قوله: «**أَتَتْ**» أي رزق له منه ولا تعجل، ورد في حديث جابر الجعفي، وإسحاق، وسليمان بن داود، وقام بك مقدمه يفرع لأكل من أكله حديث، وكذا: «**وَلَا تَشْرَبُ مِنْ شَرِبَهُ**» ومعتز بن، دخل نقباء الحجة ولا تقوم حتى تروفي». وقال البخاري: ما بكم من لأذن وإقامة، قال بن يضل لأحد ذلك غير يمكن دخول الوقت وحشاع مصيب، وفيه دليل على مشروعيتها في لأذن، لأن مؤذنه لإعلام بعبادة، وهو مع لترسل أكثر بلاغ، وعلى شرعية خدر، وإسراع في إقامة لأن مؤذنها إعلام بحصرين قوله لا يؤذن إلا متوضي» فيه دليل على كراهة لأذن بغير وضوء، قوله: ومن أذن عطف على ما قبله وهو قوله «**بِ**» صح صدق فذ ذن ومن أذن فهو يقيم» قال الترمذي: ولعمري هذا عند أكثر أهل العلم من أذن فهو يقيم، قوله: «**رَأَيْتُمْ**» وأما كتب ربه قال: «**فَأَقِمْ أَتَتْ**» فيه دليل على حوز إقامة غير من أذن

١٩٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - قال: «**الْمُؤْذَنُ أَمْلِكُ** بالأذان، والإمام أملك بالإقامة» رواه بن عدي وصعفته.

١٩٣- ولله في نحوه عن عبيد بن راضي - رضي الله عنه - من قوله حديث دليل على أن مؤذن أملك بالأذن فلا يقاب عيه في ذلك لإيمانه، لأنه لأمره على الوقت وموكل بإيمانه، وعلى أن الإمام أملك بالإقامة فلا يقيم إلا بعد بشارة الإمام بذلك. قال بن يضل في موضع لم يسمع في قيام له من حين تمام الصلاة حمد محدود، إلا أني رأي ذلك على صافته، من فإن منهم شئيل والحليف،

١٩٥- وعن حبيب - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْتَعِذُّ
بِالدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ رَبُّ هَذِهِ الدُّعْوَةِ الْكَاثِمَةِ، وَالصَّلَاةِ الْفَاقِمَةِ، أَنْتَ مُحَمَّدُ الْوَسِيلَةِ وَالْفَضِيلَةِ وَأَبْنَةُ مَقَامِ مُحَمَّدٍ الَّذِي
وَعَدْتُهُ، حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه لأربعة

[illegible]

جميع شرط وهو في اللغة العلامة. وفي أحكام الفقهاء لغة من عدمه لعدم.

١٩٦- عَنْ عَمْرِو بْنِ حُدَّادٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِذَا قَسَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَتَصَرَّفْ، وَلْيَتَوَضَّأْ، وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ». رَوَاهُ خَمْسَةٌ وَصَحَّحَهُ أَبُو حَنِيفَةَ

حديث دليل على أن الحديث ناقص بوضوء، وهو مجمع عليه، وقد من عليه غيره من النواقص وأنه يصل به

صلاة

١٩٧- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا يقبل الله صلاة حائضٍ إلا بخمارٍ» روه خمسة إلا بسائتي، وصححه من حُرِّمة
سرد بعض هذا للكفة، ومرد مني لقبول هذا بقي صحة وإحراء، وفيه ديس على أنه يجب على المرأة
ستر رأسها وعنفها وكفها، يقع عليه الحمار .

١٩٨- وعن جابر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا كان الثوب واسعاً
فالتحف به يعني في الصلاة» . ولمسلم: «فخاف بين طرفيه، وإن كان ضيقاً فاتزر به» متفق عليه
١٩٩- وهذا من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه
منه شيء»

الاتحاد في معنى لا رند، وهو أن يثر به حتى يغطي شوب ويرمدي، تصرف لإحراء، قوله: لا يصلي أحدكم
في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء [أي: إذا كان ثوب واسعاً، كما في أي شيء].
٢٠٠- وعن ثمة - رضي الله عنه - أنه سألت النبي - صلى الله عليه وسلم -: «تصلي المرأة في درع
وخمار بغير رداء؟» قال: «إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها» أخرجه أبو داود، وصححه الأئمة وثقه
الحديث دليل من مستثنى القدمين من عورة المرأة وأنه يجب تغطيتهما، قال شوكاني: وقد احتج في مقدم
عورة خرة، فبين: جميع مدني ما عند الموضع وكفها، وفيه: القدمين وموضع خمار، وفيه من جميعها، لا
وجه، وفيه: جميعها بدون ستر، وسبب خلاف هذه الأقوال ما وقع من تفسير من لا خلاف في تفسير
قوله دون: ﴿لَا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [سور: آية: ٢٦] وقد سدد بحديث عائشة: «لا يقبل الله صلاة حائضٍ إلا
بحمار» على أن ستر عورة شرطي صحة الصلاة، وقد خالف في ذلك، انتهى محصاً .

٢٠١- وعن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: كنت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - في بيعة مضممة،
فأشككت علي، فقلت: فصله . فما صنع بشيئ من صبيته غير لقنة، فربت: «فأبست» وأكرو قسم

وَحَدَّثَنَا عَنْ [مَنْعَةٍ: ١١٥] أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّفَهُ

لِحَدِيثٍ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبَةِ ثُمَّ مَكَشَفَ لَهُ لِحْطًا بِهَا نَحَرَهُ صَلَاتُهُ سَوَاءٌ كَانَ فِي بَوَاقٍ وَ
عَدَمِهِ، وَشَهِدَ هَذَا حَدِيثٌ سَنَدُهُ هَلْ فِيهِ فِي صَلَاتِهِمْ حِينَ أَحْرَوْا تَحْوِيلَ الْقِبَةِ وَكَانَتْ وَجْهَهُمْ إِلَى الشَّامِ
وَسَنَدُهُ رَوَى الْكُفَّةَ.

٢٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ
وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَفَوَاهُ ابْنُ حَبَرٍ

لِحَدِيثٍ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ تَوَاجِبَ سَتَقْبِلَ لِحَيْةَ لَا عَيْنَ الْكُفَّةَ فِي حَقِّ مَنْ نَعَدَتْ عَلَيْهِ رُؤْيَاهُ -

٢٠٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِبْعَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُبْصِرُ
عَيْنَ رَحْمَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ لَهُ، مُتَقَوِّ عَيْنَهُ، وَدَلَّحَهُ دُرِّيَّةً: «يَوْمَئِذٍ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ يَكُونُ يَصْنَعُهُ فِي مَكُونَةٍ»
٢٠٤- وَلَأَبَى دُرٍّ مِنْ حَدِيثِ نَسْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «وَكُنْ دُرٍّ سَافِرًا فَإِنَّهُ يَتَضَوَّعُ سَتَقْبِلُ مَا قَبْلَهُ
لِقِبَةِ، فَكُنْ تَمَّ صَلَّى حَيْثُ كَانَ وَجْهَهُ رَاكِبَهُ»، وَبَسَدُهُ حَسَنٌ

لِحَدِيثٍ دَلِيلٍ عَلَى صِحَّةِ صَلَاةِ الْقِبَةِ عَلَى مَنْ حَلَّ فِي سَفَرٍ وَرَأَى مِمَّا سَتَقْبِلُ لِقِبَةِ كُنْ دُرٍّ أَنْ يَكُنْ
بِإِحْرَامٍ فَعَيْنُهُ سَتَقْبِلُ لِقِبَةَ كَمَا فِي حَدِيثِ نَسْرِ، وَعِنْدَ مَسْأَلَةٍ: «أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَصَّى عَلَى
حِمْرَةٍ» وَوَرَدَ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «أَنَّهُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَتَى إِلَى مَقْبِلِهِ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَالسَّعَاءُ
مِنْ تَوَفُّهِمْ وَلَبَّاهُ مِنْ سَفَرِهِمْ فَحَصَّرَ صَلَاةً مَرَّةً وَتَوَدَّ أَنْ يَقَامَ ثُمَّ تَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
عَلَى رَحْمَتِهِ فَصَلَّى بِهِمْ يَوْمَئِذٍ فَيَجْعَلُ السُّجُودَ أَحْفَظَ مِنْ «كَوْعٍ».

٢٠٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ خَدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ نَبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «الْأَرْضُ كُلُّهَا
مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَفَوَاهُ ابْنُ حَبَرٍ

لِحَدِيثِ رَبِيعِ بْنِ أَبِي رَافٍ لَأَرْضِ كُلِّهَا يَصُحُّ فِيهَا صَلَاةً عَدَدَ مَقْرَةٍ وَلَا يَصُحُّ فِيهَا صَلَاةً سِوَاهُ كَارِفٍ مُؤْمِنٍ وَ
كَافِرٍ، وَكَذَلِكَ الْحِمَامُ، فَتَقْبِلُ: سَجْدَةً، وَتَقْبِلُ: مَكْرَهُ لَا غَيْرَ، وَهِيَ قُبُورُ الْحَمِيرِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصُحُّ صَلَاةً عَدَدًا

حديث.

٢٠٦- وعن بن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يهـ «أن يصلي في سبع موص، امة، وحررة، وامقة، وقارة لطريق، وحة م، ومعاصل الإل، وفوق شهر بيت لله تعالى» روه لترمدي وضعه

هـ عن الصلاة في حرلة وحررة سدة، وقارة لطريق كذاك، وفل فوق في معني ومعني محجة لطريق سدة مسوكة بني مسكة المسدة، وقارة لطريق يعني النبي فروعها، لأقدم مثل لأسوق وشارع وسدة المسفر، ولا بأس بالصلاة فيما علامها بجنة وبسرة وم يكو فروع لأقدم فيه، وكذلك لا بأس بالصلاة في لطريق بني يكو كطريق لأب لبسرة هـ. فوله: ومعاصل الإل أي بني ذوي يهـ، وروى أحمد من حديث عبد لله بن معن: «أنصو في عطن الإل فيها حقت من لحن أنزلون إلى عيوبه وهبها بد فرب؟» فل لأثم سمعت أ عند، لله سئل عن موضع فيه أعر الإل يصلي فيه فحرص فيه ثم قال: دام يكن من مع صل الإل بني هـ عن الصلاة فيه بني أوى إليها الإل هـ فين. حكمة هـ عن الصلاة في معاصل الإل ما فيها من لفور قري فرب وهوي لصلاة، وحي هـ بها إلى معطيه وهوي صلاته، وفيه: لأنها حقت من شيه طيء، وفيه: لأن سر عي يوب يهـ، والله عهم، فوله: وفوق شهر بيت لله تعالى لأنه صلى عليه وآله، ٢٠٦- وعن أبي مرثد القدوي - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا تصلوا إلى القبور، ولا تجلسوا عليها» روه مسنم

لحديث دليل على تحريم الصلاة إلى القبور وخوس عيه، وفيه شارة إلى انتهاء عن عمو، ولحده، فرب في لاحتيار، ولا يصح الصلاة في مقرة ولا يهـ، وبهي عن دة، هو سد لدرية شرب، وذكر طائفة من صحنبا أن فرب وقرب لا يبع من لصلاة لأنه لا يندوه سم مقرة وبما مقرة ثلاثة قبور فصاعد ويسر في كلام أحمد وعمدة صحبه مد فرب، من عموم كلامهم وعبيهم وسند لاهم يوجب منع صلاة عند قبر واحد من فرب، وهو الصواب هـ

٢٠٨- وعن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إذا جاء أحدكم المسجد، فليَنظر، فإن رأى في نعليه أذى أو قدراً فليمسحه ويصل فيهما» أخرجه أبو داود، وصححه ابن حزيمة.

لحديث دليل على شرعية الصلاة في العراء، وعلى أن مسح نعل من النجاسة مطهر له، وسبب الحديث جبار جرب به - صلى الله عليه وسلم - في نعليه أذى وهو في صلاته واستمر فيها.

٢٠٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إذا وطئ أحدكم الأذى بجنبه فليطوئهما التراب» أخرجه أبو داود، وصححه ابن حبان.

لحديث يدل على أن تطيب بظهره من الأذى، وأخرج البيهقي عن أبي يعلى عن أبيه عن حذيفة قال: «أبست مع عيسى بن أبي طالب - رضي الله عنه - في الجمعة وهو مشاحل بيته وبين مسجد حوص من ماء وطيب فجمع عليه وسرويه، قال: فاستأذني من مؤمنين أحسنه عندك، قال: لا، فخاص فمأذوره فلهن عليه وسرويه ثم صلى الناس وم يغسل رجليه».

٢١٠- وعن معوية بن الحكم - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح، والتكبير، وقراءة القرآن» رواه مسلم.

لحديث له سبب كما في قوله: «قال: يا أيها النبي مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ عطس رجل من من يقوم فقلت يا محمد لله، فرماني يقوم فصارهم فقلت: وكل من شاكم يصرون بي؟ فجمعوا يصرون بأذنهم على أحد دهم» حديث وفيه دليل على أن كلام من في صلاة لا يصلح لأه - صلى الله عليه وسلم - ما يؤمره بالإعادة.

٢١١- وعن زيد بن أرقم - رضي الله عنه - أنه قال: «إنكم تشكلم في صلاة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يكلم أحدنا صديقه حتى حتم، حتى ترك» «فأخبطوا على لصواكم وأصلاة توطئوا وتوتوا» [البقرة: الآية ٢٣٨]، فأمرنا بالكسب وهيبة عن الكلام، متفق عليه، وسنقدمه.

بصلاة

٢١٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «اقْتُلُوا الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ، وَالْعُقْرَبَ» حُرِّجَهُ لِأَرْبَعَةٍ، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَنِيفَةَ
الْأَسْوَدُ: سَمٌ يُطْلَقُ عَلَى الْحَيَّةِ وَالْعُقْرَبِ عَنِ أَبِي أُوَيْسٍ كَذَا .

وحدیث دین علی حور و قتلہما فی الصلاة، و ان فعل ہدی لا یتم قتلہما، لانہ لا یبطل صلاة سوء کان قیلا
و کثیراً.

باب سرۃ المصطفیٰ

٢٩٨ - عَنْ أَبِي خُثَيْمٍ عَنْ حَارِثٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارِئِيُّ يَدِي الْمُصْطَلِي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يُرْبِحَ بِدَعْدِهِ» مَثَقٌ عَلَيْهِ. وَنَحْوُ
سُخْرِيٍّ وَوَقَعَ فِي الْبُزْ مِنْ وَجْهِ خَرِّ «أَرْبَعِينَ خَرِّفًا»

حدیث دہلیس علیٰ محرم مروی ہے: نبی مصی، وهو عام فی کل مص، وفین یخص لایہ م ولفرد حدیث بن عباس ذکرہ یخاری فی سبۃ «سترۃ الإمام سترۃ من حنفہ» وأولہ: «فست رکب علی حمار ف» .

٢٩٩- وعن عائشة رضي الله عنها - قالت: «سُئِلَ النبي - صلى الله عليه وسلم - في غزوة بدر - عن سِتْرَةِ مُصَيَّبٍ، فقال: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ» حُرِّجَهُمْ»

قَالَ لَعَلَّاهُ الْحِكْمَةُ فِي الْمَثَلَةِ هَكَذَا الْبَصَرُ عَنِ الرَّبِّ وَمِنْهُ يَخْتَارُ تَرْبِيَهُ. قَالَ سُورِي سَتَحِبُّ هَؤُلَاءِ الْعَدِيمِ

بدون استرة بحيث يكون بينه وبينها قدر مكان لسجود وكذلك يصنوف .

٢٢٠- وعن سيرة بن مغيرة الجعفي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:

«يَسْتَرُ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ بِسَهْمٍ» أخرجه حاكم

الحديث دليل على استحباب الاسترة وبها نخرى غطت أو دُفبت .

٢٢١- وعن أبي هريرة رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «يَقْطَعُ

صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُوْخُوَةِ الرَّجُلِ - الْمَوَاقِفُ وَالْحَاوِزُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ - حديث -

وفيه «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ» أخرجه مسلم

٢٢٢- وله عن أبي هريرة نحوه، دور كلب .

٢٢٣- ولأبي ذر ودولس في عن بن عباس - رضي الله عنهما - نحوه، دون حره، وفيه امرأة الحائض

الحديث دليل على أنه يقصص صلاة من لا يستره مرور هذه المذكورات وهو انقطع لأبطل، وقد خُذف

عن في ذلك، وذهب جمهور من أنه لا يقصص شيء، ودون حديث أن المردد تقصص، لأحر لا

لأبطل

٢٢٤- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:

«إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتَرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ،

فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» مشق عنه، وفي رواية: «فَإِنْ مَعَهُ الْقَرْنُ»

قال القزطلي مدفعه بالاشارة ونضيف مع ذلك ما يشع عن لاندوع فإنه، أي دفعه دفعاً شديداً لأن، فإن

وأجمعوا على أنه لا يرميه شيطاناً بالسلاح .

٢٢٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ

فَلْيَجْعَلْ تَلَقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئاً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصُبْ حِصَاً، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطاً، ثُمَّ لَا يَضْرِبْهُ مِنْ مَرَّتَيْنِ بِيَدَيْهِ»

أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وصححه ابن حبان، ومُصنف من رُغم أنه مُصنف، بل هو حسن

الحديث دليل على أن لسترة شجرى أي شيء كاس. ورد في الحديث جمع رباً وأحجاراً واحجاراً حمدان يكون خط كالهلال وكيفه خط آخر. وفي شرح كبير في كل معص لا يمكنه نصيبه نقده بين يديه عرصه. نقده الأئمة.

٢٢٦- وعن أبي سعيد خدرى - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا يقطع الصلاة شيء»، وأذروا ما استغنتم» حرجه نودود. وفي سنده ضعف الحديث دليل على أن الجمهور في الصلاة لا يقطعها، مرور شيء وإن نقص ثوبها. وهذا قال: «وإذا رأت استغنتم».

باب الخشوع في الصلاة

الخشوع - خضوع وتدنس والتسكون.

٢٢٧- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يُضَيَّي الرُّحُلُ مختصراً. متفق عليه. وسقط نسيم، ومعدن في خضوع يده على صرته.

٢٢٨- وفي البخاري عن عائشة - رضي الله عنها - أن ذلك فعل لليهود في صرة. هي اشاككة. والحكمة في النهي عن الاحتضار أنه فعل لليهود وقد نهى عن التشبه بهم. وفي ذكر مصنفه في هذا باب شعرت أنه يبدى خشوع.

٢٢٩- وعن أنس - رضي الله عنه -: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا قدم الشاء فابدؤوا به قبل أن تصلوا المغرب» متفق عليه.

الحديث دليل على استحباب تقديم كل العشاء في حضرة على صلاة المغرب. كان محدثاً به، لأن تأخيرها بنفسه في وقت الخشوع.

٢٣٠- وعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يسح الحصى، فإن الرحمة تواجهه»، رواه خمسة بسند صحيح. ورد في الحديث «واحدك أو دغ».

٢٣٦- وفي تصحيح علي بن عيسى بن محبوب، نحوه غير تعديل

حديث دبر على يهي عن مسح خصي بعد لد حول في صلاة، وعلة في. لهي اخ قصة على خشوع. لأر
 ٧ حمة نوا حية فلا يغتر ما تغتر بوجهه من التراب والخصي ولا ما يسجد عليه إلا يؤمنه فيه ذلك، ولم يحد حديث
 معيقب: «لا تمسح خصي وأن نصي فإن كتب لا بد في علاقوا واحدة تسوية لخصي».

٢٢٢- وعن عائشة رضي الله عنها - قالت: سألتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - عن لائِه ت في صلاة؟ قال: «هو اختلاسُ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ من صلاة العبد» رَوَاهُ بُيْهَقِيُّ، وَهُوَ يَمْدِي وَصَحَّحَهُ «إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي أَلَيْاسٍ»
والاكتِنَاتُ في الصلاة، فَإِنَّهُ هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ لَا يَدْفَعُهَا تَعْلُومٌ»

حدیث بدلتی کہ اللہ تعالیٰ صلاۃ میں کوتاہی سے ہر نیکو نصرت دے و عقیقہ کلمہ، و لا
کان مہضلاً بصلوۃ، و سبب کہ ہنہ نقصان الخشوع۔

٢٣٣- وعن انس - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْصُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمَيْهِ» مشق عليه وفي رواية : «أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ»

فيه تنهي عن لبس في جهة لقبة ووجهة اليمين. وكان العبد في الصلاة، وقد ورد النهي مطلقاً عن أي
 هرة أو حي سعيد: «إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رأى نخامة في حذير مسجدة فنهى ولحمة فاحتها
 وقال: لا يمسح أحدكم بالأنف حتى يمس وجهه ولا عن يمينه ولا يسبق عن يساره» وأما قدمه ليسرى» مثق
 عليه «وقوله: ونحو قدمه» - ص من ليس في المسح، وأما إذا كان في مسجدة يصق في ثوبه، وفي حديث
 من عند مسلم: «ثم إذا طهر رآه لبصق فيه ورد محضه على بعض ثوب أو يمسح به» .

٢٣٤- وعنه قال كان فرمُ عائشة ستر به حاتم بنيتُه ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - «أمي علي هنا فَرَأَاكَ هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تُصَاوِرُهُ تُعَرِّضُ لِي فِي صَلَاتِي» رَوَاهُ سَحَرِيُّ

٢٣٥ - سورة، عن أبي حمزة، في قصة مدنية أبي حمزة، وفيه «فإنها الهبة عن صلاتي»

في الحديث دليل على إرادة يشوش على مصلي صلاته في سره أو في محل صلاته. قال الصبياني: فيه يدن
أثر الصور وأشياء كهرة تأثير في القلوب وبعوض يدكية فصلاً عما دونه. وفيه كراهة صلاة على مدرش
وساح حيد منقوشة وكراهة نقش المساجد ونحوه.

٢٣٦- وعن حبرين سمرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «لَيْتَنِي
أَقَامُ يُرْفَعُونَ أَبْصَارُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعُ إِلَيْهِمْ» روه مسلم

٢٣٧- وعنه عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لَا
صَلَاةَ بِمَحْضَرَةٍ مُلَاعِمٍ وَلَا وَهْوٍ دَانِعَةٍ الْأَخْبَانِ»

حديث دين عن تحريم رفع البصر في صلاة لأنه ينافي خشوع. قال له صبي عيسى وحمله في
غير الصلاة في بدعاء فكرهه قوم وحوه لأكثر من فوه: لا صلاة بمحاضرة صدم ولا وهوي دانه لأحسان أي
سول ونافذ. قال بن توفيق لعبد: ومد فعة لأحبش بماتن تؤدي إلى إحلال ترك وشرط ولا. قبل أدى
ذلك منع دخول صلاة معه. ور دخول وحل ترك أو الشرط قد بد صلاة مدات لأحلال. ولم يؤد
ذلك مشهور فيه كراهة. والله أعلم. انتهى.

٢٣٨- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ،
فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظُمْ مَا اسْتَطَاعَ» روه مسلم وأبو داود.

التَّائِبُ يصدر عن الامتناء وكسر. وفي حديث لأمرنا كظم في الصلاة وغيرها. وفي سحري «ولا يقن
هنا من شيطان يصح مني وصعني أن يصع منه عني فيه حديث: «إذا سمع أحدكم قيصع منه
عني فيه فإن لشيطان يدحل مع. لتأوب» روه أحمد وغيره.

باب المساجد

٢٣٩- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «من دخل
دوراً ورأى نصفاً وطيباً. روه أحمد وأبو داود وأبو داود وصحاح إسناده.

ذی القعدة

٢٤٤- وعنه - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ سَجَّ وَجَلًا يَشُدُّ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلَيْقُلْ: لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنِ لِهَذَا» روه مسلم

لحديث دليل على تحريم سؤال عن لصاة في المسجد، ولأنه لا يكره على فعل ذلك ونعيمه بقوله: «لا رده الله عليك وإن مسأ حدم قن هذا».

٢٤٥- وعنه - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ، أَوْ يَشْتَرِي فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَهُ: لَا أُرِيحُ اللَّهَ تِجَارَتَكَ» روه الترمذي وحسنه

لحديث دليل على تحريم بيع وشراء في مسجد، وفيه الأمر بالإكثار على من فعل ذلك بقوله: لا أريح الله تجارته.

٢٤٦- وعن حكيم بن حزم - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُسْتَقَادُ فِيهَا» روه أبوود ود يستدر ضعيف

لحديث دليل على تحريم إقامة الحدود في مساجد والقصاص فيها.

٢٤٧- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: ضُيِّبَتْ سَعْدُ يَوْمَ خُدَّيْ قُضِرَتْ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - حَيْمَةُ فِي الْمَسْجِدِ، فَيُعَوَّدُ مِنْ ثَرْبٍ، مَثَقُ عَلَيْهِ

سعد، هو بن معاذ الأنصاري - رضي الله عنه - ضُيِّبَ فِي أَكْحَلِهِ فَمِ بَرْدٌ دَمِهِ حَتَّى مَاتَ، وَهُوَ يَوْمَ لَحْدَيْتُ دَلِيلٌ عَلَى جُودِ لُؤْمٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَضُرِبَ الْحَيْمَةُ، وَهُوَ الْمَرِيضُ بِهِ وَإِنْ كَانَ حَرِيحًا.

٢٤٨- وعنه قالت: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَسْتُرُنِي وَهُوَ نُصْرُ بْنُ الْحَبْشَةِ مَعْدُونٌ فِي مَسْجِدٍ» حديث، متفق عليه

عنهم كان يدرق ويخرس، وروي لهم يقولون في لعينهم محمد عند صاحبه حديث «بن عمر نكر عليهم قدس له النبي - صلى الله عليه وسلم -؟ رعبهم» وفي بعض النسخ: «نه - صلى الله عليه وسلم - قال عمر: لعينهم يهود أن في ذمتهم نسحة، وأبي عث بن حنيفة ممسحة» وفي رواية ينادي: «وكان يوم عيد، وفي حديث دليل

علي حواره مرة في حمة الله من من دون نقصان لأمرهم كما نصرهم في المسجد والحرفات
٢٤٩- وعن عائشة - «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل أتى المسجد فوجد فيه ميتة فدفنها» الحديث.

متفق عليه

الحديث دليل على صحة ما ذهب إليه من أن الميت لا يدفن في المسجد بل يدفن في مكان آخر أو في مكان آخر من المسجد.
من السنة.

٢٥٠- وعن أنس - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الْبَيْضَاقُ فِي الْمَسْجِدِ
خَطِيئَةٌ وَكَفَارَةٌ دَفْنُهَا» متفق عليه.

الحديث دليل على أن البيضاقي في المسجد خطيئة وكفارة فدفن الميت في مكان آخر من المسجد أو في مكان آخر من المسجد.
لأن البيضاقي خطيئة، فإن فعله بأن يصفق في المسجد دونه في غيره من أماكن مذكورة، ولا بأس بها وذلك
كلها.

٢٥١- وعن عائشة - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَبَاهِيَ
النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ» - أخرجه أحمد بن حنبل، وصححه ابن خزيمة

الحديث عام من علام النبوة، والتي هي في المسجد لله خروجه، وخرقته، وعمارة المسجد بالعبادة لا
بالربوة

٢٥٢- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَا أَمَرْتُ
بِشَيْءٍ الْمَسَاجِدِ» - أخرجه أبو داود، وصححه ابن حبان

لشيعته رفع يده وتوبيخه بالشيعه وهو خص وخوفه، قال من غيابه، ثم خرقته، ثم يهود
والصدي، قال من هذه سنة في بيان مسجد القصد ومولد النبوة في حسيه، فقد كان عمر مع كثرة
الفتوحات في أيامه وكثرة ما كان يفتيهم في المسجد عما كان عليه، وما احتج في تحديده لأن حريم النخل كان
قد تحرق في يومه، ثم قال عند ربه أكل من منظر، وبالك أن تحرق أو تصفر فتفتن الله من ثم كان عشا،

و قال في رتبته أكثر فحسنته لا يقتضي لزخرفة ومع ذلك ذكر بعض لصحة عيبه، و قول من زخرف لمسجد
يؤيد من عهد ذلك و ذلك في آخر عصر، لصحة ذلك و شك كثير من أهل النعم عن بكار ذلك خروج من لفظة.

٢٥٣- وعن س- رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «عُرِضْتُ عَلَى أَجُورٍ
أَتَيْتِي، حَتَّى الْقَذَاءُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ» رواه أبو داود و الترمذي، و ستغرة، و صححه ن حريمة
فيه دليل على استحباب تصفيف المسجد، و أنه أجور فيه أخرجه من لأدى و ر قال.

٢٥٤- وعن أبي قتادة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِذَا دَخَلَ
أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ حَتَّى يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ» متفق عليه

فيه دليل على استحباب صلاة ركعتين قبل أن يجلس و هم تحية المسجد، و حذف العلم في أوقات تنهي
هل يصلي فيها تحية مسجد أم لا؟ و ر ح أن الأمر بتحية المسجد عام و ينهي عن صلاة في هذه الأوقات
خاص فلا يجوز في وقت تنهي، و أما مسجد حرم فتحية الطواف، فإن جالس فليس الطواف صلى ركعتين
عموم حديث، و لله أعلم.

باب صفة الصلاة

٢٥٥- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال لبي - صلى الله عليه وسلم - قال «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاَسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ
حَتَّى تُقِيدَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمِئِنَّ
سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا» أخرجه السبعة و سقط سحاري و لأنه خفيستد منسب «حَتَّى
تَطْمِئِنَّ قَائِمًا»

٢٥٦- و مثله حديث رافعة بن رافع، عند أحمد و ابن حبان «حَتَّى تَطْمِئِنَّ قَائِمًا» و لأحمد «فَأَقُمْ
صَلَاتَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامَ»، و إسناد أبي داود من حديث رافعة بن رافع «إِنَّهَا لَا تَمُتُ صَلَاةٌ أَحَدُكُمْ حَتَّى
يُسَبِّحَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ يَكْبِرُ اللَّهُ تَعَالَى وَيُحَمِّدُهُ وَيُسَبِّحُ عَلَيْهِ»، و فيه: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ

وَالْأَفْحَسُ لِلَّهِ وَكَبِيرُهُ وَمَلَكُهُ». وَلَا يُجِي دَاوُدُ: «ثُمَّ أَقْرَأُ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَمَا شَاءَ اللَّهُ». وَلَا يَحْزَنُ: «ثُمَّ يَسْتَبْشِرُ»

هذا حديث حبيب يعرف حديث منسي صلاة، وقد تشمل على تعظيم ما يحب في الصلاة وما لا يه. وفيه دليل على وجوب هذه السنة في جميع ركاع صلاة، في القيام، والركوع، والاعتدال، والسجود، والخوض، وقد صرح النبي - صلى الله عليه وسلم - بأن من لم يصم في صلاته بها، «صلاة تقويه لمسي»؛ «صلى في بيت لم يصل». ٢٥٧- وعن أبي حمزة لس عدي - رضي الله عنه - قال: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا كبر جعل يديه جد ومكبيه، وإذا ركع مكن يديه من ركبتيه، ثم هصر صهراً، وإذا رفع رأسه مستوى حتى يعود كل قدر مكانه، فإذا سجد وضع يديه غير منتشر ولا قاصهما، وسبق خوف صاحب رغبته بقنة، وإذا جلس في الركعتين جلس على ركنه اليسرى ونصب اليمنى، وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم ركنه اليسرى ونصب الأخرى، وقعد على مقدمته، أخرجه البخاري

هذا الحديث ذكره البخاري في باب سنة الخوض في التشهد عن محمد بن عمرو بن عطاء: «أنه كان إذا جلس مع من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكرها صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال أبو حمزة: «كتب خطبكم صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رأيت إذا كبر جعل يديه جد ومكبيه» الحديث، وعند أبي داود ولترمذي: «قالوا حدثت هكذا، صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -» وقد تشمل هذا حديث على حمة كثيرة من صفة الصلاة

٢٥٨- وعن عبيد بن أبي صالح - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أنه كان إذا قام في الصلاة قال: «وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ» - يرفعه - «مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ» - يحرره - روه منسماً، وفي رواية: «أَنْ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ»

هذا الحديث: «وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَيَّةً» وما من مشتركين من صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أقوم، وما من مسلمين، اللهم أنت الملك لا اله الا انت، أنت ربّي وأنا عبدك، طسست نفسي وعرفت بدني وغفرت ذنوبي جميعاً، به لا يقدر، الدعاء لا انت، هو هدي

لأحسن لأحلاق لا يهدي لأحسب. لَأَنْتَ، وَحَصْرُفَ عَمِي سَيِّئُهُ، لَا يَصْرُفَ عَمِي سَيِّئُهُ، لَأَنْتَ، لِبَيْتِكَ
وَسَعْدِيكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَبَشَرُ لَيْسَ لِيَدِكَ، فَأَمَّا هَذَا وَبَيْتِكَ، فَتَرْكُ وَبَيْتِكَ، تُسْتَغْفِرُكَ وَتُوبُ لِيَدِكَ» .
٢٥٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا كبر بالصلاة
سكت هنيهة، قال: يُقَرُّ، وسألته، قال: «أقول: اللَّهُمَّ بَاعِذْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ
وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ تَقْنِي مِنْ خَطَايَايَ، كَمَا يَنْقِي الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ الْخَطَايَا بِالماءِ وَالسَّجِّ
وَالْبَرْدِ» متفق عليه

لحديث أبي علي أنه يقول هذا الذكر سر بين تكبيرة لإحرام والقراءة
٢٦٠- وعن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يقول: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، فَكَبَّرَكَ سَمْعُكَ، وَهَدَى حُجَّتُكَ،
وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ، رُوَاهُ مُسْنَدُ مُنْطَهَجٍ، ورواهُ لَدَرْفُطْنِي مَوْصُولًا وَهُوَ مَوْصُوفٌ
٢٦١- ونحوه عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - مرفوعاً عند الحمسة، وفيه وكان يقول بعد التكبير:
«أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمَزِهِ، وَنَفْخِهِ، وَنَفْثِهِ»
فيه مشروعية لاستفتاح به، الذكر، ولأنه لا يستفتح بكل ما ورد، وجمع بين الاستسقاء حين فلان من،
وحديث أبي علي مشروعية لاستعداد وثبات بعد التكبيرة لاستفتاح، قال في الاحتياط، ويحذر في الصلاة
التعود وببسملة ودلفاحة في الحارة ونحو ذلك أحياناً فإنه مخصوص عن أحمد نعيم الستة وقوله من همزه
لمرة في الحوزة، ونفحه الكبر، ونفثه شعور .

٢٦٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يستفتح الصلاة
بالتكبير، وتقرأ الحمد لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يشخص رأسه، ولم يوضئه، وكل من بين ذلك وكان إذا
رفع من الركوع لم يستوي قائماً وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم يستخذ حتى يستوي خاشعاً
وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش ركبته، ليسوى وينصب يمينه وكان ينهي عن عقبة الشيطان،
ويهيئ أن يفرش يمينه في ركعة فترش استع وكان يحتم الصلاة بالسليم، يخرج منه مسلم، وله عنة

أقواها: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يستفتح الصلاة بالشكيرة أي لله أكبر وهي تكبيرة الإحرام.
والقراءة بالحمد لله رب العالمين. أن يستفتح القراءة بسورة البقرة تحتها فيس غيرهما من القرآن. وسندله على ثبوت
خبره بسلم الله الرحمن الرحيم. وكان الركوع يشخص رأسه أي مرفعه ويمصونه. أي يمسكه ويكس بين ذنبت
وهو سقوف يظهر وترأس. وكان يرفع رأسه من الركوع يسجد حتى يستوي قائما. وكان يرفع رأسه من
يسجد يسجد حتى يستوي قاعا. فبذلك يدل على مشروعية الاعتدال بعد الركوع والخوض بين السجدةتين.
وفقد حديث مسيء على وجوبها وأنه من ركعات الصلاة وعلى وجوب نصيبتيهين. فوها وكان يقول
في كل ركعتين التحية أي يشهد في كل ركعتين فيقول التحيات لله بن آخرة. وكان يمشي رحمه الله يسري ويصعب
بمسي. وكان يمشي عن عقبة الشيطان وهي أن يمشي لبيته في الأرض ويصعب فيه ويصعب به عليه
لأرضه يفعي الكلب فوها: وكان يحتم الصلاة التيسيم. وفي الحديث لأخبر عن علي «مفتاح الصلاة
تصوير ونحوها لتكبير وتحديق التيسيم» روه خمسة إلا أنه في. وهذا حديث قد شتم على غالب صفة
صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم -.

۴۶۳- وعن بن عمر - رضي الله عنهما - قال قال النبي - صلى الله عليه وسلم - كل يوم يغفر فيه حدود من كان عليه صلاة. وفي كبر في ركوعه. وفي رفع رأسه من ركوعه. متفق عليه.

۲۶۴- وفي حديث أبي حمير، عن أبي ذرٍّ و: رفع يديه حتى يجدي بهما منكبيه. ثم يكبر

۲۶۵۔ وولسہم عن مالک بن الحویرث - رضى الله عنه - نحو حديث من عمرو مكر و بختى بخدي بهما

لروم ديه

حدیث دین علی مشروعیت رفع یدیں فی ہدہ اشفاقہ موصع، ویشروع رفع یدیں یصدّد فام من التمشہد
لأول، فان سحر یقاب رفع یدیں فام من التوکلّین، و ذکر الحدیث عن رفع ید من عمر «کن د دحل فی
صلاة کبر و رفع یدیه، و رکع رفع یدیه، و رکع سمع للہ من حمدہ رفع یدیه، و رکع من التوکلّین رفع یدیه،
و رفع ید من عمر یثی بنہ - حسنی للہ عقبہ و سالم -» و لحسن بن قویہ: «حتی یجہدی بہما مسکین» و قولہ:

الحديث دليل على مشروعية وضع يدين على الصدر في الصلاة. ولأنه ذود: «ثم وضع يده يميني على صدره اليسرى المربع والسعد» وعن عبي - رضي الله عنه - قال: «إن من أسنة في الصلاة وضع لأفك عبي لأفك تحت «سرة» روه أحمد وأبو داود. قال «عبد» الحكمة في هذه هيئة أن ذنت صفة أس قل «دليل» وهو مجمع من تعبت وأقرب إلى الحشوع

٢٦٧ - وعن عبيدة بن الصامت - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن » متفق عليه . وفي رواية : لا من حنث والمحدث قطي « لا تجزئ صلاة لا يقرأ فيها بآم الكتاب » ، وفي أخرى : لأحمد ونبي دود وقرمدي وبن حبان « لعلمكم تقرأون خلف إمامكم ؟ » قال : نعم ، قال : « لا تفعلوا إلا بفتح الكتاب ، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها »

الحديث دليل على وجوب قراءة لفحة على الإمام وأما موم والمنفرد في الصلاة سرية وظهرية .
٢٦٨ - وعن ثعلب - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا بكّر وعمر: كان يفتتحون
صلاة: حمد لله رب العالمين متفق عليه رد مسلم لا يذكر ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ في أول قراءة ولا
في آخرها وفي رواية لأحمد والبيهقي وابن حزيمة لا يظهرون ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ وفي أخرى لا
حزمة «كانوا يسرون» وعلى هذا يحتمل النبي في رواية مسلم حلا من ثعلب .

حديث دليل على مشروعية قراءة اسمائه وأنه لا يجوز به في الصلاة

٢٦٩- وعن نعيم الحنظل - رضي الله عنه - قال: صليت وراء أبي هريرة - رضي الله عنه -، فقرأ:

«بسم الله الرحمن الرحيم». ثم قرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم». حتى أتى قوله: «وَلَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» قال: «آمين» ويقول: «سبح»

وإذا قام من الخوض: «لله أكبر» ثم يقول: «سبح» والذي نفسي بيده: بي لأشبهكم صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

عليه وسلم - روه انسائي ومن خريمة .

قال من لقيم النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يحمر بيسم الله الرحمن الرحيم ذرة ويخفيها كثر من حمر
به . وقد في الاحتمالات ؛ ويستحب الحمر باسمه الشريف كما يستحب حمد ثوابه في اليوم ؛ فبذلك
سأقوم . ووكان لا م مصادق يتبعه مأموم ؛ لئلا يورى . وفي الحديث مشروع غيبة النبي

٢٦٠ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « إذا قرأتم الفاتحة
فأقروا : ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ، فإنها إحدى آياتها » روه ابن رنصي . وصوت وقته

الحديث دليل على مشروع غيبة قراءة البسملة

٢٦١ - وعنه قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قرأ من قراءة ثم لم يرفع صوته ، وقال :
« آمين » روه الدارقطني وحسنه ، وحاكم وصححه .

٢٦٢ - ولأبي داود والترمذي من حديث وائل بن خزيمة

الحديث دليل على مشروع غيبة خيرة النبي ، وروى البخاري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - « إذا من الإمام فأمنوا ، فإنه من وفق أمينه أمين أمانته غيبه من تقدم من دونه » .

٢٦٣ - وعن عبد الله بن أبي قحس - رضي الله عنهم - قال : « رآني النبي - صلى الله عليه وسلم -
يقول : لا أستطيع أن أحد من القرآن شيئاً فعلمني ما يحترني منه . فقال : « قل : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا
إله إلا الله والله أكبر ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم » حديث . روه أحمد وأبو داود وروى انسائي وصححه

بن حبان وابن رنصي وحاكم

ثم حديث : « قال يا رسول الله هدي الله في . قال : قل : اللهم رحمني ورفني وعافني وهدني . ثم قام
قال : هكذا يديه قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « ثم هدي فقد ملأته من خير » والحديث دليل على
أن هذه الأركان أربعة مقامة متفرقة متحدة وغيره من لا يحسن ربه .

٢٦٤ - وعن أبي قتادة - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي ما يقترأ في

٢
صهر وعصر في ركعتين لأولين - ندحة مكاتب وسورين. وسبعاً لاية أحياء. ووضوء لركعة لأول.
ويقرأ في الأخيرين ندحة الكتاب. متفق عليه

لحديث دليل على مشروعية في كل ركعة وفي غيرها معها في لأولين. وفيه دليل على طويع
لركعة لأول، ووجهه ما أخرجه عبد البر في آخره، الحديث، «وصداً نه يريد بذلك أن يدرى لشمس ركعة
أولى».

٢٧٥- وعن أبي سعيد، الخدري - رضي الله عنه - قال: كُنَّا حُرُرَ فَيَأْمُرُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
فِي الظُّهْرِ والعَصْرِ، فَنُحَرِّقُ فِيهِمَا فِي رَكْعَتَيْنِ لأولين من الظُّهْرِ قَدْرَ: ﴿م * نَمْرُوسُ﴾ مستحدة وفي الأخيرين قَدْرَ
لنصف من ذلك وفي لأولين من عصر عن قَدْرَ الأخيرين من الظهر. ولأخيرين عن نصف من ذلك دونه
مستم

قوله: حرراً أي حرص، وفيه دليل على حر لقر في ركعتين لأخيرين وأما ستة فعل قارة وتترك أكثر
٢٧٦- وعن سفيان بن يسار - رحمه الله - قال: كان فلا يصلي لأولين من الظهر، ويخفف العصر، ويقرأ في
معرب بقصر مفصل، وفي العشاء توسعة وفي الصبح تطويع قد يوتر مرة ما صليت مرة أخذ شته صلاة
رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - من عهد - أخرجه النسائي بإسناد صحيح

خفف لعم، في أول مفصل، ولو أوج أن أوقف قال العم سنة أن يقرأ في الصبح والعصر بطول
لمفصل ويكون لصبح طول، وفي العشاء والعصر وأوسطه، وفي المغرب بقصره، قنو وحكمة في صويل لصبح
وظهر نهمة وقد عمدة تطويعه ليدركهم من حرون لعمدة و يوم وخوهم. وعصر يسب كدك وحديث لأه
وقت لأعم، وفي معرب لصيق بوقت وخاصة «س».

٢٧٧- وعن حبيب بن مضم - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقرأ في
المغرب التطوير. متفق عليه

لحديث دليل على استحباب التطويل في المغرب أحياء كك فعل - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وذلك بخلاف

• اختلاف لأحور ولأوفاب ولأشاح ص.

٢٦٨- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في صلاة
الحجر يوم الجمعة ﴿م ﴿نزل﴾ سجدة، و﴿هل أتى على الإنسان﴾ متفق عليه
٢٦٩- والظاهر في حديث بن مسعود: «يديم ذلك»

الحديث دليل على استحباب قراءة نبي السورين، ولعل في ذلك تهما نصبتا، كان وما يكون من حقوق
دم وحشر العباد وذلك يوم الجمعة، ففي نزلهم تذكر بذلك ويعتبر ويستعدو.

٢٨٠- وعن حديثه رضي الله عنه قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فمما تروى به آية
رحمة لا وقف عنده يسأل ولا آية غدا لا يعود منها أخرجه خمسة وخمسة لزمدي

الحديث دليل على أنه ينبغي التقرب من بقائه، وفيه نحو رسول الله رحمة ولا يستعد من عدمه في
صلاة، وفي حديث عوف بن أبي أسامة: «فمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يسأل
ونوص، ثم قم نصي فستفتح بهقرة لا يمر آية رحمة لا وقف يسأل، ولا يمر آية غدا لا وقف ونعوذ».
حديث.

٢٨١- وعن بن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «ألا وإنني
نهيأت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً، فأما الركوع فعظموا فيه الرب، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء، فقين
أن يستجاب لكم». رواه مسلم

الحديث دليل على تحريم تلاوة القرآن في الركوع وسجود، وفيه مشروعية تعظيم الرب في الركوع، وكثرة
الدعاء في سجود وأنه محل بركة.

٢٨٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول في ركوعه
وسجوده «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» متفق عليه

الحديث دليل على زهد من ذكر الركوع وسجود والجمع بينه وبين قوله: «قال الركوع معصية فيه رب».

وما سجود فاحتدوا في الدعاء» أن يكون التصميم في ركوع هو غلب الذكر، وعن عوف بن عبد الله عن عبيدة بن مسعود أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ركع أحدكم فقال في ركوعه: سبحان ربي العظيم ثلاث مرات، فقد تم ركوعه وودك ذمه، وإن سجد فقال في سجوده: سبحان ربي لأعسى ثلاث مرات، فقد تم سجوده وودك ذمه» روه لترمذي وأبو داود وابن ماجه

٢٨٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا قام في الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع ثم يقول: «سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ» حين يرفع صوته من الركوع، ثم يقول وهو قائم: «وَمِنَّا وَلِلَّهِ الْحَمْدُ» ثم يكبر حين يهوي ساجداً، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها، ويكبر حين يقوم من تسليع بعد الخوض، متفق عليه

الحديث دليل على مشروعية ذكر من التكبير والتسبيح والتحميد، فإنه لتسبيح فهو حاد من الألام وسفود، وقد كان وقع من بعض أمراء بني أمية ترك بعض التكبير من هلاكه يستقر العمل من الأمة بعد على

لعمه

٢٨٤- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا رفع رأسه من الركوع قال: «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مَلَأَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَمَلَأَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلُ السَّعَادَةِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ مَا قَالِ الْعَبْدُ - وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ - اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» روه مسلم

لحديثه: لخطأ لا ينعقد حصص عقوباته، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ * إلا من أتى الله نقب سليم [شعرا: ٨٨-٨٩]، وحديث دليل على مشروعية هذا الذكر في هذا كل مص.

٢٨٥- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ: عَلَى الْجَبْهَةِ - وَأُفْرَاقِ يَدَيْهِ إِلَى أُنْتِهِ - وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ» متفق عليه

الحديث دليل على وجوب سجود علي مذكر، والجهة هي الأرض في السجود ولأب مع هذا.

٢٨٦- وعن ابن حبان - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا صلى وسجد فرفع يديه، حتى يدوير صوته - متفق عليه.

الحديث دليل على استحباب هذه هيئة في سجود وركوع ليستقر كل عضو نفسه، وعن أبي هريرة قال، «شكا أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - له مشقة سجود عليهم، فمرحوا فقال: «استعينوا بركبكم» روه أبو داود.

٢٨٧- وعن إبراهيم بن عمار - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا سجدت فضع كفيك، وارفع مرفقك» روه مسلم.

الحديث دليل على استحباب هذه هيئة ليرحل، وروى أبو داود في مراسيله عن زيد بن أبي حبيب: «إن النبي - صلى الله عليه وسلم - مر على مرتين تصليين فقال: «سجدتا قصدا بعض المحرمين للأرض، فمر مرة في ذلك ليست كإرحل».

٢٨٨- وعن وائل بن حجر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا ركع فرفع يديه صاعداً، وسجد صاعداً، روه الحاكم.

قال العلماء: الحكمة في صاعده عند سجوده لتكون موجهة إلى القبلة.

٢٨٩- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي مترجاً، روه بسني وصححه ابن خزيمة.

قال العلماء: صفة المترج أن يجعل يده على قدمه اليمنى تحب الفخذ اليسرى، وبطل اليسرى تحب اليمنى مصفاً، وكفيه على ركبتيه مفرقاً رأسه كإبرك، والحديث دليل على كيفية فعود مرضه، صلى الله عليه وسلم.

٢٩٠- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقول بين السجدين: «اللهم اغفر لي، وارحمني، واهدني وعافني، وارزقني» روه الأربعة إلا سي، وثقه لأبي داود.

وصححه حاكم

حديث دليل عيسى مشروعية الدعاء في القعود بين السجدةين .

٢٩١- وعن مالك بن الحنبل - رضي الله عنه - : «سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي، فإذا كان في وتر من صلاته لم يهضم حتى يستوي قاعدًا» . رواه البخاري

هذه العبارة تسمى حسنة الاستراحة، وقد اختلف العلماء في ذلك فمنهم من قال: إنها ستة، وقال لا أكثر؛ كما فعل «الحاجة»، وثناؤكو بقوله - صلى الله عليه وسلم - : «لا يبدأ رومي بالقيام ولا بالقعود ثم يركع فبدى» قدس عيسى به كان يتبعها هذا سبب فلا يشرع إلا في حق من نقول له بخود ذلك .

٢٩٢- وعن أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - : «سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقلت: شهر، بعد الركوع، يدنو عيسى حياء من العرب، ثم تركه متفقا عليه، ولأحمد وبنو أبي نعيم نحوه من وجه حر، ورد «وأنه في الصبح، فسمي بول يفتن حتى يرق نديا»

لأحديث عن نس في القعود، اضطرب وتعد رصص، وجمع بينهما، أن القعود، أي تركه هو الدعاء عيسى حياء العرب، ولدي قبل تركه هو صول القيام بقراءة، وهو الذي ستمر عليه، وكذلك ستمر على صول القيام بعد الركوع فقلت * وانده *

٢٩٣- وعنه - رضي الله عنه - : «سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - : «كان لا يفتن إلا بدعاء، تقوم أو داء عيسى قوم، صححه بن حريجة

لحديث دليل عيسى أنه نس القعود في السور، فيدعو ثم يسبب حدثه .

٢٩٤- وعن سعيد بن طارق الأشعري - رضي الله عنه - : «قلت لأبي به أم، إنك قد صليت خلف رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعيسى، فكيف يفتنون في صبح؟ قال: أي نبي، يحدث. رواه خمسة لأبارور

حديث دليل عيسى عدم استحباب القعود في صلاة للمحر غير مارة .

٢٩٥- وعن الحسن بن عبي - رضي الله عنهم - أنه قال: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَمَا سِرَ نُفُوسٌ فِي نُفُوسٍ» وَبُرُ «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ» رَوَاهُ خَمْسَةٌ. وَرَدَّ النَّصْرِيُّ وَلِيَهْتِي «وَلَا يَمُزُّ مِنْ عَادَتِكَ» رَدَّ سَائِلِي مِنْ وَجْهِ آخَرٍ فِي آخِرِهِ «وَصَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ»

٢٩٦- وَنَدِيهْتِي عَنْ بَنِي عَبْدِ مَن - رضي الله عنهم - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُعَلِّمُ دُعَاءَ دُعَايِهِ فِي نُفُوسٍ مِنْ صَلَاةٍ يَصُحُّ فِي سَنَدِهِ صَحْفٌ

حَدِيثٌ دِينِي عَنِ مَشْرُوعِيَّةِ نُفُوسٍ فِي صَلَاةٍ «وَبُرُ»

٢٩٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إِذَا مَسَّجَدٌ أَحَدَكُمْ فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَيْتُ، وَلِيَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ»، أَخْرَجَهُ ثَلَاثَةٌ، وَهُوَ قَوِيٌّ مِنْ حَدِيثٍ وَثْقٍ فِي حُجْرٍ

٢٩٨- رَوَيْتُ الْبَيْتَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ. أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَفِي الْأَوَّلِ شَيْءٌ مِنْ حَدِيثِ بَنِي عُمَرَ - رضي الله عنهم - وَصَحَّحَهُ بَنِي حُرَيْثَةَ، وَذَكَرَهُ لِيَحْيَى بْنُ مُعَاذٍ مُوْتَوًى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ تَقَالِبٌ عَلَى لَرَوِي أَنَّهُ قَالَ: «فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَيْتُ وَلِيَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ»، فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ مِنْ بَرُوكِ الْبَيْتِ هُوَ تَقْدِيمُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ، وَلِصَوَابِ وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ، وَعَنْ نَسَائٍ قَالَ: «رَوَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَخُصُّ الشُّكْرَ حَتَّى سَبَقَتْ رُكْبَتُهُ يَدَيْهِ»، أَخْرَجَهُ دُرُفُصِيُّ وَلِيَهْتِي وَخَاكُم.

٢٩٩- وَعَنْ بَنِي عُمَرَ - رضي الله عنهم - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ إِذَا فَعَدَ تَلْتَلِسُهُ وَضَعَ يَدَيْهِ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُسْرَى، وَالْيُمْنَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُمْنَى، وَعَقَدَ ثَلَاثَةً وَخَمْسِينَ، وَشَارَ أَنْ يَضَعَهُ سِتْرَةً، رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي رَوَيْتِهِ وَقَفَّضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَشَارَ لَتِي يَتِي إِلَيْهِمْ

«حديث دليل على استحباب وضع يدين على الركبتين، وفيه استحباب لإشارة عند التشهد والدعاء». وفي حديث وثقيل بن حنظل: «حقوق بين إيهام ولوسطى» أخرجه ابن ماجة، وهو مخبر بين هذه هيئات.

قوله: وعقد ثلاثة وخمسين إشارة إلى صفة في الحساب معروفة عند العرب في الأحاد والعشرات والمئين والألف، فهو حد عقد الحصر إلى ثوب مائة من أصل تكلف، وبالألف عقد البتصر معها كدلت، وبالثلاثة عقد بوسطى معها كدلت، وبالأربعة حد حصر، وبخمسة حد البتصر معها دون لوسطى، وبستة عقد البتصر وحده جميع الألف، وبسبعة عقد الحصر إلى أصل إيهام مائة تكلف، وبثمانية عقد البتصر بونها كدلت، وبثلاثة عشر بونها كدلت، وبالعشرات مائة إيهام وبالسبعة عشر عشرة عقد رأس إيهام على طرف السبعة، ولعشرين إدخال إيهام بين السبعة وبوسطى، وبالثلاثين عقد رأس سبابة عشر رأس إيهام عكس عشرة، وبالأربعين بركب إيهام على عقد الأوسط من سبابة وعصف إيهام على أصه. ولخمسين عصف إيهام على أصه. وبستين بركب السبابة على ظهر إيهام عكس الأربعين. وبسبعين ثمة رأس إيهام على العقد الأوسط من السبابة وورد صفوف سبابة إلى إيهام، وثلاثين رد طرف السبابة إلى أصه. وبسبعين إيهام على حمت سبابة من حية إيهام، وبثلاثين عصف سبابة إلى أصل إيهام وصصه إلى إيهام. وبأربعين تكالاً واحد إلى سبعة في اليد اليسرى والألف كالعشر في اليسرى.

٢٠٠ - وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: لَقَّبَ بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لِيُخَيَّرَ مِنَ الدَّعَاءِ أُعْجِبَهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو» مَقْرُونٌ عَلَيْهِ وَلَفْظٌ لِبَحَارِي، وَبِسَائِي كَمَا قَوْلُ قَبْلِ أَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِ التَّشَهُدُ. وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَمَهُ التَّشَهُدُ وَأَمْرُهُ أَنْ يَعْلَمَهُ مَنْ

٢٠١ - وَمُسْنَمٌ عَنْ بَنِي عَمْرِو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُعَلِّمُ تَشَهُدَ: «التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ» - فِي آخِرِهِ

حديث من مسعود هو صحيح ما روي في التشهد، قال مسعود: «جميع الناس على تشهد من مسعود لأن أصبحت له لأخلاف بعضهم بعضاً، وغيره قد خالف عنه أصبحت به تشهد، وحديث دليل على وجوب التشهد وأنه فرض».

٣٠٢- وعن فضالة بن عبيد - رضي الله عنه - قال: سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجلاً يدعو في صلاته، ومحمد لله، ومُصلي على سي - صلى الله عليه وسلم -، فقال: «عجل هذا» ثم دعاه، فقال: «إذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه والثناء عليه، ثم يصلي على النبي - صلى الله عليه وسلم -، ثم يدعو بما شاء» روه أحمد وثلاثة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم.

لحديث دليل على مشروعية ما ذكر من التحميد، والثناء على الله، وصلاة على سي - صلى الله عليه وسلم -، ودعائه بما شاء، وفيه تقديم لوسئل النبي صلى الله عليه وسلم، وهو صير قوله: «ربنا عبد ربنا مستعين»، حيث قدم الوسيلة وهي تعدد - على الاستعانة.

٣٠٣- عن أبي مسعود - رضي الله عنه - قال: قال شريك بن سعد: «رسول الله، أمره الله أن يصلي عليك، وكيف نصلي عليك؟ نسك، ثم قال قولوا: «اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد والسلام كما علمتم» روه مسلم ورواه غيره فيه: وكيف نصلي عليك؟ نحن صلياً عليك في الصلاة؟

لحديث دليل على وجوب الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - في الصلاة، وقد وردت في كل صلاة، حثرة،

٣٠٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شدة المسيح الدجال» متفق عليه. وفي رواية لمسلم: «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير»

لحديث دليل على مشروعية الاستعاذة كما ذكر في هذا الموضع، وصححه المصنفين على زائدة بعد

بصلاة علي النبي - صلى الله عليه وسلم - .

٣٠٥- وعن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه قال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - : عَسَى دُعَاؤُكَ دُعَاؤَهُ فِي صَلَاتِي، قَالَ: قُلْ: «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفُرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ» مَقْرُونٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة على لإصلاح، ومن محلاته بعد التشهد وبصلاة علي النبي - صلى الله عليه وسلم - . ولأستددة من لأرجح بقوله في حديث بن مسعود: «ثم يستحضر من الدعاء عقيبته إليه فيدعو» وفيه دليل على حوز الدعاء في الصلاة كما ورد، وما يرد في لفظة «ثم يستحضر من الدعاء عقيبته» .

٣٠٦- وعن وائل بن حجر - رضي الله عنه - قال: «صليت مع النبي - صلى الله عليه وسلم -، فكان يُسبِّحُ عَنِ يَمِينِهِ «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» وعن شدته «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» وهذه أدلة ودالة صحيحة

الحديث دليل على مشروعية التسميتين عن يمينه وعن شماله متحرران في جهتين، بحيث يرى بين صحنه، وما يرد في قوله «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته» فسم يقل أحد يوحويه .

٣٠٧- وعن مغيرة بن شعبه - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقول في الركعة صلاة مكتوبة «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا منطى لما منعت، ولا يتنفع ذا الجند منك الجند» مَقْرُونٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على استحباب هذا الذكر عقب الصلوات، ورد في حديثي وميمت وهو حي لا يموت بيده خير» .

٣٠٨- وعن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يقول في الركعة «اللهم إني أعوذ بك من البخل، وأعوذ بك من الجبن، وأعوذ بك من أن أُرَدَّ إلى أرذل العمر، وأعوذ بك من فتنة الدنيا، وأعوذ بك من عذاب القبر» وهذه سحرية

الحديث دليل على استحباب هذا الدعاء في دبر الصلاة. ويحسن أنه قبل السلام ومعه، وصحح لمصنف يدل على أنه صحيح.

٣٠٩- وعن ثوبان - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا صرف من صلاته يستعير لله ثلاثاً. وقال: «اللهم أنت السلام ومنك السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام» روه مسلم.

لا يستعير عقب لصلاة بشرة. بل أن يعبد لا يقوم بحق عبادة مولاهم يعرض له من أوسوس وللخوض، فشرع به لا يستعير بعد ركعتين.

٣١٠- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وحمد الله ثلاثاً وثلاثين، وكبر الله ثلاثاً وثلاثين، فتلك تسع وتسعون، وقال تمام المائة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، غفرت له خطاياه، وإن كانت مثل زبد البحر» روه مسلم. وفي رواية أخرى: أن التكبير أربع وثلاثون.

الحديث دليل على استحباب هذا الذكر عقب الصلوات. وورد بعد صلاة المغرب وصلاة فجر خصوصهما عند أحمد قوله: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير» عشر مرات.

فرد «ترمذي» «بخاري» «مسند».

٣١١- وعن معمر بن حبان - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال الله: «أوحى إليك يا معاذ: لا تدع دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك» روه أحمد و تودود وسند قوي.

الحديث دليل على استحباب هذا الدعاء في كل صلاة.

٣١٢- وعن أبي أمامة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت». روه مسلم في صحيحه بن حبان، ورواهه نصراني. «هو قل هو الله أحد»

الحديث دليل على استحباب قراءة الكرسي، وفيه هو الله أحد، عقبه بعدد، وخرج بود و
وليس في من حديث عقبة بن عامر: «أمرني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن أقرا بعدد بعدد
صلاة».

٣١٣- وعن مالك بن الحويرث - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «صلوا
كما رأيتموني أصلي» روه بخاري

هذا الحديث أصل عظيم في دلالة على رتبة - صلى الله عليه وسلم - و قوله في الصلاة بيان لما حمل في
لقرآن والأحاديث من الأمر بالصلاة، وفيه دليل على وجوب التمسك به - صلى الله عليه وسلم - فيما بعده،
فكل ما حقه عليه من قوه وقعه وحب على الأمة لأنه بين يخصر شيئا من ذلك.

٣١٤- وعن عمران بن حصيب - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «صل قائما، فإن
لم تستطع نقاعدا، فإن لم تستطع فعلى جنب والأقوم» روه بخاري

قال في سبل السلام مخرجه في شح السوء منسوبا، وقد أخرجه بخاري دون قوله: «والأقوم» والسنن في
ورد «فإن لم تستطع فمستلق لا يكلف الله نفسا شائئا ولا وسعا»، والحديث دليل على أنه لا يصلي بركعة قاعدا
لا بعدد وهو عدم الاستطاعة، وبحق ما به حاشي صدر بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ

حرج﴾ [الحج: ٦٨]

٣١٥- وعن جرير - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «قال من يصلي - صلى الله عليه وسلم - وسادته،
فأمر به - وقال - «صل على الأرض إن استطعت، والأقوم إيماء، واجعل سجودك أخفض من ركوعك» روه
بيهقي بسند قوي - ولكن صحيح - ثم وقع.

الحديث دليل على أنه لا يتحد ركعتين ما يسجد عليه حيث بعد سجوده على الأرض، وقد أُرشد به أنه
يصل بين ركوعه وسجوده، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه، والله أعلم.

باب سجود السهو وغيره

من سجود التلاوة والشكر

٣١٦- عن عبد الله بن محببة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى بهم الظهر، فقام في الركعتين الأولتين، ولم يحس، فقام الناس معه، حتى إذا قضى الصلاة، ونظر الناس في شيمته، كثر وهو حاس، وسجد سجدتين، قل أن يسلم، ثم سلم، فخرجته سبعة وهذا سقط للحري، وفي رواية مسلم يكبر في كل سجدة وهو جالس ويسجد له من معه، مكانه في منى من الحرم.

لحديث دين علي أن ترك لشهد لأول سهو بحره سجود سهو، وفيه دليل على مشروعية التكبير فيه، وإن محل مثل هذا السجود قبل السلام، وفيه وجوب متبعة لإمام.

٣١٧- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال صلى النبي - صلى الله عليه وسلم - خدي صلاتي بعشي ركعتين، ثم سلم، ثم قام إلى خشية في مقدم مسجده، فوضع يده عليه، وفي يقوم توكر وعمر، ثم سلم، ثم حرك سرعاً إلى من، فقام فصور الصلاة، ورأس يدعو النبي - صلى الله عليه وسلم -، يد يدين، قل يا رسول الله، أسيب أم فصور لصلاة؟ قل «لم أنس ولم تقصرو» قل سي، فذسيب، قضى ركعتين ثم سلم، ثم كبر، ثم سجد مثل سجوده أو قو، ثم رفع رأسه تكبير، ثم وضع رأسه فكرر، فسجد مثل سجوده، أو قو، ثم رفع رأسه وكبر، متفق عليه وللفظ للحري، وفي رواية مسلم: «صلاة لعصر» ولأبي دود، قل «أصدق ذو الدين؟» فأؤاؤ أي نعم، وهي في الصحيحين، لكن سقط فقالوا، وفي رواية له ولم يسجد حتى نقه الله تعالى ذلك.

لحديث دين علي أن خرج من الصلاة، على من أشم لا يصح، وإن كلامه في منى ولا يبطله، وكذا كلام عمه لإصلاحه، وفيه دين علي أن لأفعال الكثرة، وفعت سهو ومع طس لتمام لا يفسد لصلاة، وفيه أن سجود السهو في مثل هذا بعد لسلام.

٣١٨- وعن عمر بن من حصين - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى بهم، فقام، فسجد.

فيسجد بسجدةين، ثم تشهد، ثم يسلم، روى عنه أبو داود وشيخنا وحسنه، والحاكم وصححه.

نقط تشهد يدل على أنه أتى بشهادتين وبه فإن بعض العلماء، وفيل البهاري، ذهب من تشهد في سجدة في سهو، وسلم من وحسن ومشهد، ثم ذكر حديث ذي الين، قال في الاحتيار: وهذا تشهد وسلم، إذا سجد بعد سلام، فيه ثلاثة قول، تأني يسلم ولا تشهد وهو قول من سير من وجه في مذهب أحمد وأحد حديث لصحيحة يدل على ذلك.

٢١٩- وعن أبي سعيد خديري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، «إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يذكركم صلى الله عليه وسلم أئمة أم أرباباً؟ فليطرح الشك وليبن على ما استيقن، ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمسة شفعن له صلاته، وإن صلى تماماً كاتاً ترغماً للشيطان» روى مسلم.

الحديث دليل على أن شك في صلاته يحجب عنه الصلاة على أي شيء عده، ويحجب عنه أن يسجد سجدةين، وإن هداه جهير لعنه، وفيه دليل على أن سجود السهو في مثل هذا قبل السلام.

٢٢٠- وعن أبي مسعود - رضي الله عنه - قال: صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فلما سلم فبن منه يا رسول الله، أحدث في الصلاة شيء؟ قال: «وما ذاك؟» قال: «قلت صليت كذا، قال: فليخبره واستقبل القصة فسجد سجدةين ثم سلم ثم قال: عينا بوجهه فقال: «لأنه لو حدث في الصلاة شيء أنبأكم به، ولكن إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني، وإذا شك أحدكم في صلاته فليخبر الصواب، فليتم عليه، ثم ليسجد سجدةين» موقوف عليه، وفي رواية يجرى: «فليتم ثم يسلم ثم يسجد»، ومسلم.

لهي - صلى الله عليه وسلم - يسجد سجدة في السهو بعد السلام والكلام

٢٢١- وأحمد وأبي داود وأبو داود في حديث عبد الله بن جعفر مرفوعاً: «من شك في صلاته فليسجد سجدةين بعد ما يسلم» وصححه ابن خزيمة.

قال البيهقي، روى عن أبي - صلى الله عليه وسلم - أنه يسجد السهو قبل السلام وأنه يسجد، ورواه

سجد بعد السلام وأنه تركها كلها صحيح، ثم قال: لأشبهه بصواب حوار الأمرين جميعاً، وفادى في الشرح لأولى خمس على التوسيع في حوار الأمرين. فإن موقوف في مدح من شك في عدد الركعات من على اليقين، وعنه يني على غلب صدق أن يستويها عنده من على اليقين فهي. وهذا هو الأرجح وهو الذي نجمع به لأحاديث والله أعلم.

٣٢٢- وعن لمعة من شعبة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا شك أحدكم، فقام في الركعتين، فاستتم قائماً، فليمض ولا يعود، وليسجد سجدتين، فإن لم يستتم قائماً فليجلس ولا سهو عليه» روه بوداود بن مسعود بن ربيعة بن الفضل - مستند ضعيف

لحديث دليل على أنه لا يسجد سهو ولا يقرب لشهد الأول لا يفعل بغير يقين بقوله: «فإن لم يستتم قائماً فليجلس ولا سهو عليه».

٣٢٣- وعن عمر - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ليس على من خلف الإمام سهو، فإن سها الإمام فعلي عليه وعلى من خلفه» روه ترمذي وأبيهني - مستند ضعيف

لحديث دليل على أنه لا يجب على مؤتم سجود السهو في صلاته، بل يجب عليه إذا سه الإمام بعد.

٣٢٤- وعن ثوبان - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: «كل سهو سجدتان بعدما يسلم» روه أبو داود بن مسعود - مستند ضعيف

يستدل به على أنه إذا تعدد السهو بعد السجود، وذهب الجمهور إلى أنه لا يتعدد لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - في حديث ذي يمين سم ونكلم ومشى ناسياً ولم يسجد. لا سجدتين. وفي حديث دليل على أن كل من سه في صلاته بأي سهو كان يشرع به سجدتان. وتقدم، وورد في غيره: لإجماع على حوار السجود قبل التسليم وبعده وبما، لخلاف في لأصل.

٣٢٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سجدت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في صلاة.

سنة مشقة ﴿ وفراً باسم ربك الذي حق ﴾ روه مسلم.

الحديث دليل على مشروعية سجود التلاوة. وقد جمع على ذلك العلماء وروى اختلافوا في نوحوب، فالجمهور على أنه سنة في حق الثاني، ويستعمل في سجود الثاني، واختلفوا هل يشترط فيها أن يشترط في الصلاة من الصلوة وغيرها، وقال البخاري كان من عمر يسجد على غير وضوء، وهذا الحديث دل على سجود التلاوة في مفصل.

٢٢٦- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال ﴿ص﴾ ينسب من عزائم سجود، وقد رأيت رؤس رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيها، رواه البخاري.

أي ينسب من ورد في سجود فيها، مروي لا يخبر ولا يخص ولا حث ولا ورد بصيغة الإخبار عن دود عليه السلام بأنه فعله، ويسجد فيها - صلى الله عليه وسلم - فيها، فقد «نهى عنه تعالى ﴿فبهداهم قدسه﴾ [الأنعام الآية ٩٠] فمن يسجد فيها، فقد «سبب» - صلى الله عليه وسلم -، وعن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: «إن أعظم حمولته وفراً ومقرباً روه ابن عمر وغيره.

٢٢٧- وعنه - رضي الله عنه - قال النبي - صلى الله عليه وسلم - يسجد ثلاثاً، روه البخاري. الحديث دليل على سجود في مفصل، خلافاً لذلك - رحمه الله - فإنه قال لا يسجد التلاوة في مفصل ولأحد في ذلك صحيحة صريحة.

٢٢٨- وعن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - قال: «قرأت على النبي - صلى الله عليه وسلم - تسجدة، فمن يسجد فيها، «مفق» عليه.

الحديث دليل على أن سجود التلاوة غير واجب لأنه - صلى الله عليه وسلم - فعله تارة وتركه أخرى. ٢٢٩- وعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال: قضيت سورة الحج تسجدتين، روه تود ود في لم يسجد.

٢٣٠- روه أحمد والترمذي موصولاً من حديث عتبة بن عامر، ورد فمن لم يسجدتها فلا يقرأها.

و سید و صاحب

الحديث دليل على تأكيد شرعية السجود في سورة الحج. وفي حديث عقبه من عمر عند أبي داود: «فمن
رسول الله في سورة الحج سجدتان، قال نعم» الحديث وقد نهى عن عدمه، لأن هذه سنة «عصيمة» لبي يسعي
لأعنه به، وأما قصة عيها، فقد فوّى ومردسحة ليسجد ومن حوته من المستمعين لئلا يشهدوا به من إد
فوى عليهم بمرآ لا يسجدون.

٢٢٦- وعن عمرو بن ربيعة قال يا أيها الناس إننا نمرؤا مسجودا فمن سجد فقد حصن، ومن لم يسجد فلا ثم عليه. روى سحرى، وفيه: إن لله تعالى مريض يسجد لأن يشاء، وهو في موطن.

ففيه دليل على أن عمر كان لا يرى وحيب معهود الثلاثة كما هو مذهب الجمهور .

۴۴۶- وعن بن عمر - رضي الله عنهما - قال: كان نبي - صلى الله عليه وسلم - يقرأ عقيب القرآن: **قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ لِيُذْهِبَ عَنْكَ اللَّهُ غَمًّا وَيُسَدِّيَ لَكَ الْفُجُورَ**

الحديث دليل على مشروعية التكبير في سجود التلاوة ويقول: «سجدة» «سجدة» «سجدة» ثلاث مرات،
 اللهم لك سجدت ولك عبدك وبك آمنت وعليك توكلت وسجدت وحبي للذي خلقه وصوره وشق سمعه ونصره
 بحوله وقوته تبارك لله حسن الخلق» ويقول في سجدة ص: «اللهم كم يربها عبدك خيرا واحدا في عتلك
 خيرا وضع عيها ورزق فقيرها مني كما يقبضها من عبدك ود»

۳۳- وعن أبي نكرة - رضي الله عنه - قال: سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: إذا حاد منكم رجل فاحذروا، فإنه قد أتاكم من غير ما كنتم تعلمون.

حدیث دلیلی علی شرعیة سجود اشکر، وختف لعمہ، ہر شرط ہر انصاف ہم لا و صحیح ہے۔
لا مشروط

۳۳۴- وعن عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - قال: سجدت لبي - صلى الله عليه وسلم -، فطأ بـ
سُجُودِي، ثم رفع رأسه، فقال: «إِنَّ جِبْرِيلَ آتَانِي، فَيُشَرِّئُنِي، فَيَسْجُدُ لِي شُكْرًا» وَهُوَ حَمْدٌ وَصَحْبُهُ حُكْمٌ.

حاء تفسير لشري ما قال الله تعالى قال «س صلى عليك صلاة صلى الله عليه بها عشر» رواه أحمد .
 ٣٢٥- وعن براء بن عازب - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نعت عبيد بن أبي ريثم -
 وذكر الحديث - قال فكنت عبيد بن سلامهم لله فرأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في كتاب خير من جد
 شكر الله تعالى عبيد ذلك . رواه البيهقي . وأصه في البحري .
 وفي معناه سحود كعب بن مالك ما نزل الله نوبته . وفيه يدل على أن شرعية ذلك كانت متفردة عنهم . والله
 أعلم

باب صلاة التطوع

٣٢٦- عن ربيعة بن كعب الأسلمي - رضي الله عنه - قال فإني لراي النبي - صلى الله عليه وسلم -
 «سئل» . فقلت نسيت ما فقت في حقة . فقال «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟» فقلت هو ذلك . قال «فَأَعْتِي عَلَى
 نَفْسِكَ بِكثرة السجود» . رواه مسلم .
 الحديث دليل على فضل كثرة الصلاة . وفيه دليل على كمال بيان هذا الصحابي وسكوته . وفيه دليل على أن
 الصلاة على من سئل .

٣٢٧- وعن بن عمر - رضي الله عنهم - قال «حفظت من النبي - صلى الله عليه وسلم - عشر
 ركعات ركعتين في الظهر . وركعتين بعد المغرب في بيته . وركعتين بعد العشاء في بيته .
 وركعتين قبل الصبح» . ثم قال عليه وفي رواية أنه «وركعتين بعد الجمعة في بيته» ولم ينسب «كان قد جمع
 له نحو أربعين ركعة» . لا وركعتين خفيفتين»

هذه هي الرواية العشر . والحديث دليل على تأكيد سنته . قال بن خطاب في عداد من عمر ذكر الجمعة بعد
 الظهر من أجل أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يصلي سعة الجمعة في بيته بخلاف الظهر . قال والحكمة فيه أن
 الجمعة ما كانت بعد الظهر وقتها فيها . على ركعتين من التمسك بعددها في المسجد حشية أن يصل إليها التي
 حدثت انتهى . فونه وركعتين بعد المغرب في بيته وركعتين بعد العشاء في بيته . قال الخطيب والظاهر أن ذلك من

يقع عن عبد الله بن علي - صلى الله عليه وسلم - يثبث على راسه من في سائر غالياً ولا يميل يميناً في بيته عليه .
 ٣٣٨ - وعن عائشة - رضي الله عنها - : « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان لا يدع أربعاً قبل الظهر ،
 وركعتين قبل العشاء » . رواه البخاري .
 الحديث دليل على استحباب أربع ركعات قبل الظهر ، ولجمع بيته وبين حديث من عمرته - صلى الله عليه وسلم -
 وسالم - كان يصلي لأربع فطرة وركعتين فارة .

٣٣٩ - وعن - رضي الله عنه - . قالت : « لم يكن النبي - صلى الله عليه وسلم - على شيء من النوافل
 شدته عند منتهى ركني الفجر » . متفق عليه ولم ينسب : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » .
 الحديث دليل على تأكيد سببهم ، وقد ثبت أنه - صلى الله عليه وسلم - كان لا يتركهما حصراً ولا سراً .
 ٣٤٠ - وعن أم حبيبة أم المؤمنين - رضي الله عنها - : قالت : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 يقول : « من صلى اثنتي عشرة ركعة في يومه وليته يني له بهن بيت في الجنة » . رواه مسلم . وفي رواية :
 « تطوعاً » . والترمذي نحوه . ورد : « أربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد
 العشاء ، وركعتين قبل صلاة الفجر » . والحنسنة عنه . « من حافظ على أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله
 تعالى على النار »

قوله : في يومه وليته أي في كل يوم وليته والحديث دليل على استحباب خاصة على ما ذكر

٣٤١ - وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - . قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « رجم الله امرأ
 صلى أربعاً قبل العصر » . رواه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه وابن خزيمة وصححه
 الحديث دليل على استحباب ذلك .

٣٤٢ - وعن عبد الله بن مغفل التميمي - رضي الله عنه - . قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 « صلوا قبل المغرب ، صلوا قبل المغرب » . ثم قال في صلاة « لمن شاء » . كراهية أن يتخذها الناس سنة رواه
 البخاري وفي رواية لأحمد بن علي - رضي الله عنه وسلم - صلى قبل المغرب ركعتين

٣٤٣- ولعنهم عن أنس - رضي الله عنه - قال «كُنْصِي رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسٍ، وَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَرَانَا، فَنُفِّرُنَا وَلَمْ يَنْهَدْ»

الحديث دليل على استحباب صلاة ركعتين قبل صلاة المغرب، وقد ثبتنا قسم نسبة ثلاثة أقوال ولقدس والتقريب، وذلك ما تم تقدم الصلاة، فم من دخل بعد غروب الشمس فلا يحس حتى يصلي نحية مسجد ركعتين، قال ابن القيم: ثبت أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يحفظ في ليوم والليسة على أربعين ركعة، سبع عشرة لله نضر، واثنى عشرة في روت م حبيبة وحدي عشرة صلاة ليل.

٣٤٤- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يحذف الركعتين للذين قبل صلاة الصبح حتى يفي قوب قراءته كتاب؟» فهو عليه الحديث دليل على استحباب تحفيهما

٣٤٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في ركعتي الفجر ﴿قُلْ﴾

الحديث دليل على استحباب قراءة سورتين في سنة الفجر، وفي رواية مسلم في الآيتين: ﴿قُلْ﴾ ﴿قُلْ﴾

٣٤٦- وعن عائشة رضي الله عنها - قالت: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - إذا صلى ركعتي الفجر صطحع على شفه لاس». رواه البخاري

الحديث دليل على استحباب الاصطحة بعد ركعتي الفجر ليكور أشد صلاة الفرصة.

٣٤٧- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْيَمِينِ» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه

الحديث محمول على من كان يصلي في ليل كذا، فعلى - صلى الله عليه وسلم - يسترجه من ذلك الاصطحة

ويقوم في الفريضة مثلاً .

٣٤٨- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعةً واحدةً، توتر له ما قد صلى». مثنى مثنى وكخمسة وصححه ابن حبان، قلت: «صلاة الليل والنهار مثنى مثنى». قال لست في هذا حصلاً

لحديث دليل على استحباب إقامة سبع مثنى مثنى فيسلم من كل ركعتين، ويجوز الوصل لأنه - صلى الله عليه وسلم - وهو خمس، وقد صح عنه - صلى الله عليه وسلم - يوصل كما صح عنه بفصل، وقد لا يترجم عن أحمد: أي أحاربه في صلاة سبع مثنى مثنى في كل صلاة، وهو روى فلا بأس به، قال من دقق حديثاً وحين الجمهور فيه - صلى الله عليه وسلم - «صلاة سبع مثنى» على أنه بيان لأفضل ما صح من فعله - صلى الله عليه وسلم - بخلافه ولم ينعين به كونه بذلك بل يحتمل أن يكون بالإرشاد إلى أحسن شيء.

٣٤٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل». أخرجه مسلم

حديث دين على صلاة الليل هي فصل صلاة الليل، قال الله تعالى ﴿تُحْذَرُ فِي حُتُوتِهِمْ عَنِ الْمَصَاحِفِ يُدْعَوْنَ رَجُلُهُمْ خَوْفٌ وَصَمْعٌ﴾ الآية [المسحدة ١٦]

٣٥٠- وعن أبي أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «الوتر حق على كل مسلم، من أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل». رواه الأربعة إلا الترمذي، وصححه ابن حبان، ورجح النسائي ولفظه

مسند الحديث على وجوب الوتر، وقد جمهور: ليس بواجب ولكنه سنة مؤكدة، وفيه حور وور
بو حدة

٣٥١- وعن عبيد بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: «ليس لوتر حثم كهيئة المكنونة، ولكن سنة منه رسول الله - صلى الله عليه وسلم -» رواه الترمذي ولفظه «وحيثما كان حثمكم وصححه

الحديث دليل على عدم فرضية الوتر، وعند ابن ماجة: «إن لوتر ليس بحتم ولا كصلائكم مكتوبة، ولكن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أوتر وقتاً من هذه فترات وتروا إن الله يحب الوتر» .

٣٥٢- وعن حماد بن عتبة بن عتبة - رضي الله عنهما - ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قام في شهر رمضان، ثم تنصروا من الله فتم يخرج، وقتاً «إني خشيت أن يكتب عليكم الوتر» رواه ابن حبان

الحديث في «بحري مصنف» «خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل»، وفي حديث دليل على أن صلاة ليس غير واجبة

٣٥٣- وعن حماد بن عتبة رضي الله عنه ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إن الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم» . قالوا: وما هي؟ رسول الله قال: «الوتر، ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر» . رواه الخمسة إلا بسني وصححه الحاكم

٣٥٤- وروى أحمد بن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حماد بن عتبة حديث فيه حث على الوتر وأنه من مريد نص الله، وفيه من أول وقته بعد صلاة العشاء وآخره صبح الفجر

٣٥٥- وعن عبد الله بن يزيد - رضي الله عنه - ، عن أبيه، قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا» أخرجه أبو داود بسندين، وصححه الحاكم

٣٥٦- وله شاهد ضعيف عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عند أحمد الحديث محمول على تأكيد السنية للوتر جمع بينه وبين الأحاديث الدالة على عدم الوجوب، والله أعلم .

٣٥٧- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «ما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يزيد في ركعتين ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي ركعة، فلا يسأل عن حسنهن وضوئهن، ثم يصلي ركعة، فلا يسأل عن حسنهن وضوئهن، ثم يصلي ركعة، فأتت عائشة فقلت يا رسول الله، قد قلت في الوتر؟» قال «يا عائشة، إن عيني تمان ولا ينام قلبي» . متفق عليه، وفي رواية لها عنها «كان يصلي من الليل عشر ركعات، ويوتر مسخرة ويترك ركعتي المسخرة، فتلك ثلاث عشرة ركعة»

الحديث دليل على أن صلاته - صلى الله عليه وسلم - كان تمت ونية في جميع سنة، أي في الأغلب؛ وعند أحمد وأبي داود: «كان يوم أربع وثلاث وست وثلاث وعشر وثلاث ولم يكن يومه بأكثر من ثلاث عشرة ولا نقص عن سبع».

٣٥٨- وعنهما - رضي الله عنهما - قالت: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوم من ذلك خمسين، لا يخسر في شيء إلا في حره»
وفيه دليل على جواز الوصل.

٣٥٩- وعنهما - رضي الله عنهما - قالت: «من كل شيء قد وثق بالرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأنه يفتي في الشئ من الشئ».

الحديث دليل على أن الليل كله وقت للوقوف والحراس من وثق بالقديم، فإن من اعتد به أجمعوا على أن صلاة الليل معيب الشفق بعد صلاة العشاء.

٣٦٠- وعن عبد الله بن عمرو بن أنس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «يا عبد الله، لا تكن مثل فلان، كان يقوم من الليل، فترك قيام الليل».

الحديث دليل على استحباب النوم على ما اعتاده مؤمن من الخير من غير طوط ولا قهرط.

٣٦١- وعن عبيد بن ربيعة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أوتروا يا أهل القرآن؛ فإن الله وتر يحب الوتر».

مراد أهل القرآن المؤمنين، لأنهم يصدقون القرآن وحصة من يؤمن حصة وتقوم تلاوته ومراعاة حدوده وحكامه.

٣٦٢- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً».

الحديث دليل على استحباب النوم آخر صلاة

٣٦٣- وعن طلق بن عيسى - رضي الله عنه - قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا وتراني في ليلة». رواه أحمد وثلاثة. وصححه بن حبان.

الحديث دليل على أن من حذر إذا وتر أول الليل لا يوتر آخره فإن ردت الصلاة بعد الوتر صلى شعاعاً ما شاء ولا ينقص وتره.

٣٦٤- وعن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوتر ﴿سبح سبعمائة﴾ لا غنى». و﴿قل يا أيها المكفرون﴾. و﴿قل هو الله أحد﴾. رواه أحمد وأبو داود. والنسائي ورد: «ولا يسلم، لا في آخره».

٣٦٥- ولأبي داود والترمذي، نحوه، عن عائشة - رضي الله عنها - وفيه: «كُنْ سُورَةً فِي رُكْعَةٍ. وَلَيْسَ لِأَحِيرَةٍ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ حُدُودُ مَا سَعَوْذُنَ﴾».

الحديث دليل على إتيان ثلاث وفد ع رضة حديث: «لا توتر ثلاث» وجمع بينهما بأن السلي عن الثلاث إذا كان يقعد لتشهد الأوسط لأنه يشبه مغرب، قال بن حوري، «كأن أحمد ومن معني زيادة للعودتين».

٣٦٦- وعن أبي سعيد، بخاري - رضي الله عنه - قال: «أوتروا قبل أن تصبحوا». رواه مسلم وابن حبان. «مَنْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُوْتِرْ فَلَا يُتْرَكُ».

الحديث دليل على أن يوتر قبل الصبح والله لا يشرع بعد خروجه ومراراً من تركه متعمداً وفيه: «الذي يخرج من حجر وقت لا حثري، وما لا يصبر ري قيسني، فقيام صلاة لصبح».

٣٦٧- وعنه - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ». رواه خمسة إلا النسائي.

الحديث دليل على أن من نام عن وتره ونسيه فحكمه حكم من نام عن لفريضة ونسيه.

٣٦٨- وعن خابر - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُوتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُوتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَفَإِنَّ أَفْضَلَ».

رواه مسلم

حديث دليل على استحباب تأخير النوم من وقت التيمم حتى لا يؤثر فيه.

٣٦٩- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ

ذَهَبَ وَقْتُ كُلِّ صَلَاةٍ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، فَأَوْتَرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ» رواه الترمذي

تخصيص لأمر الإتيان بركعة بعد صلاة الليل، وهم صلاة الليل، وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا مَرَّ مِنْ بَيْنِ مَدِينَةٍ مِنْ دِيَارِ الْعَرَبِ وَغَابَتْ عَيْنَاهُ صَلَّى مِنْهَا رَكْعَةً

ثَنِي عَشْرَةَ رَكْعَةً» رواه الترمذي وقال: حسن صحيح

٣٧٠- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُصَلِّيُ الصُّحْرَى

رُغَاءً، وَيُتَرِّدُ شَاءَ اللَّهُ» رواه مسلم

٣٧١- وكه عنه: «سُئِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُصَلِّيُ الصُّحْرَى؟ قَالَتْ: لَا، إِلَّا

بِحَاجَةٍ مِنْ مَعِيهِ

٣٧٢- وكه عنه: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُصَلِّيُ قُبْلَةَ سُبْحَةِ الصُّحْرَى، وَيَأْتِي

لِلصُّبْحَةِ»

حديث دليل على مشروعية صلاة الصبح قبل أن يغرب القمر، يرحمهم الله تعالى، فقد عده الشيخ وهو رواية

ثانية دون ما تقدمه مسلم وهي رواية نفي، وعدم رؤية عائشة حديث لا يستلزم عدم الوقوع بأي شيء غير هذا.

وقال ابن دقيق العيد عن حديث أبي هريرة: «وَصَلَّى حَبِيبِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ثَلَاثًا:

صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكْعَتِي صُحْرَى، وَرَأْسَ نَوْمٍ» نعله ذكر لأن الذي يوحى لتأكيد معناه.

قالت: وعدم موطنه نبي - صلى الله عليه وسلم - عن أبيه لا يثبت استحبابها لأنه - صلى الله عليه وسلم - يقول: وليس

من شرط حكم أن تصلي عليه رتبة القول والفعول، لكن ما رواه النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أبيه

مرجع عن ما يوافق عليه انتهى

٣٧٣- وعن زيد بن رستم - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «صلاة الأوابين حين ترمض الفصال» - رواه الترمذي

الأواب: الرجوع إلى الله تعالى بترك ما يكره ويحب وتعليل الخيرات، وتفصال جمع فصل، وهو ونداء فلة: والحديث دليل على استحباب صلاة الصبح حين تشتد حرارة الأرض من الشمس، ووقت صلاة الصبح من ارتفاع شمس قدر دمع في لؤلؤ.

٣٧٤- وعن أسير - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ صَلَّى الصُّحُى اثْنَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ» - رواه الترمذي واستعربه

الحديث دليل على استحباب صلاة الصبح وإن أكثرها ثلث عشرة، ويؤيد حديث عائشة: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصلي الصبح رُبعاً ويريد ما شاء الله».

٣٧٥- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بيتي فصلى الصبح ثم لي ركعتين» - رواه ابن حبان في صحيحه

الحديث دليل على صلاة الصبح ثلث ركعات، وعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «يصبح على كل سلامي من الناس صدقة كل يوم يطع فيه شمس» الحديث، وفيه: «ويحزى من ذلك ركعتان يركعهما من الصبح» - رواه مسلم

باب صلاة الجماعة والإمامة

٣٧٦- عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة» - متفق عليه

٣٧٧- ولهم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - «بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ جُزْءًا»

٣٧٨- وكذا البخاري عن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: «دَرَجَةً»

قال يرمي عمة من روهة لواء خمسة وعشرين لآل ابن عمرة لسيما وعشرين تهى . وفي الحديث الحديث
على الصلاة في الجماعة وفيه من صو في بيته فقد حسر هذه الدرجات عظيمة وم يكسب له لا حرة
و حد .

٣٧٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «والذي نفسي بيده
لقد هتمت أن أمر بطلب فيحتطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ثم أخالف إلى رجال لا
يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده لو أعلم أحدكم أنه يجد عرقاً سعيماً أو مراً ثقيلاً
حسبني لشهد العشاء» متفق عليه، ونقله البحري

حديث دين على وحب الصلاة في الجماعة - صلى الله عليه وسلم - وعندهم بالعقوبة ولا يد قبل لا
على قوله وحب و فعل محرم، وقال البحري «وب وحب صلاة جماعة، وفي الحسن بن مائة أنه عن العشاء
في الجماعة شفقة لم يضعه، وذكر الحديث.

٣٨٠- وعنه - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أثقل الصلاة على المنافقين
صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها لأتوها ولو حبوا» متفق عليه

حديث دين على أن الصلاة كلها ثقيلة على المنافقين في جماعة وغيرهم، منهم لا يقومون إلى الصلاة إلا وهم
كسروا وثق عليهم صلاة العشاء «وصلاة الفجر» لأن صلاة العشاء في وقت لراحة ولو لسكون وصلاة الفجر في
وقت النوم، وليس هم داع ديني حتى يبعثهم من إوتها فيهم لا يصون إلا راء كما قال تعالى ﴿فويلٌ

للمُصَلِّينَ ﴿١﴾ - رضي الله عنه - الذين هم من - رضي الله عنه - ع صلاتهم - رضي الله

عنه - س هو ﴿٢﴾ - رضي الله عنه - الذين هم أءون - رضي الله عنه - ﴿٣﴾ [أما عن: لا ي

٤-٦] وقال الله ﴿٤﴾ - رضي الله عنه - أءون - رضي الله عنه - ير الناس ولا تذكرون - رضي

الله عنه - يا الله ﴿٥﴾ [النساء: ١٤٢] وفيه: «ولو يعلمون ما فيها، أي في دعوتهم في المسجد

لأبوهما ولو حبواً أي عسى يديه ورجليه وفيه حدث مبيع عيسى لإيوان بهما .

٣٨١- وعنه - رضي الله عنه - قال: أي لني - صلى الله عليه وسلم - رجل عسى فقال: يا رسول الله ليس بي قائد يؤذي في مسجد فخص به قنماً ولى دغاه فقال: «هل تسمع القداء بالصلاة؟» قال نعم. قال «فاجيب» رواه مسلم

لحديث دليل عسى وحبوب صلاة لحمه غنة من سمع له .

٣٨٢- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ سَمِعَ الْقِدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ» رواه ابن حزم . وإسناده على شرط مسلم لكن رجع بعضهم وقعه لحدث دليل عسى وحبوب صلاة لحمه غنة من لأعد رله من خوف ومرض وصرير .

٣٨٣- وعن يزيد بن الأسود - رضي الله عنه - أنه صلى مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلاة صبح، فلما صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ هوى حبيب لم يقصده عيسى، فحي بهم برعد فرائضهم فله لهم «مَا مَقَعَكُمْ أَنْ تَصَلُّوا مَعَنَا؟» فلا قد صلي في رحله . قال «فلا تفعلوا إذا صليتم في رحالكم ثم أدركم الإمام ولم يصل فصلتاً معه فإنها لكم نافلة» رواه أحمد واسناده وثلاثة وصححه ابن حبان والترمذي

لحديث دليل عسى مشروعية الصلاة مع الإمام وإن كان قد صلى قبله وإن لأوى هي لفريضة

٣٨٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ قُولُوا: اللَّهُمَّ رَمَّا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى فَأَنْتُمْ أَصْلُ قِيَامِهِ، وَإِذَا صَلَّى فَأَعِدُوا قُعُودَهُ أَجْمَعِينَ» رواه أبو داود وهدد بقطعه وأصه في الصحيحين

لائتمام لاقتد " ولا تبع، ومن شأن للاح ودموم ولا يتقدم متبوعه ولا يساويه ولا يتقدم عليه في موقفه، من يرافقه يحول به على ثوبه محو عنه . قوله، وقد صلى قاعداً فصبوا فعوداً، صحيح (فيه دليل عسى ن

۲۸۵- وعن أبي سعيد خدری - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رأى في
صباحه نأخراً فقال: «تَقْدَرُوا فَأَتَمُّوا بِى وَلَيَأْتِمَ بِكُمْ مِنْ بَعْدِكُمْ» رواه مُسْنَدُ

٣٨٦- وعمره من ثمانين - رخصي لله عنه - قال: حَتَّ حَرَّ رَسُوْنُ لِلَّهِ - حصصي لله عبده وسهم - حُجْرَةٌ
مَحْصَنَةٌ لِّصَاحِبِهَا تَسْتَعِيْنُهُ وَحَالٌ وَحَاوٍ يُصَاوِي بُصَالَتَهُ. حديث. وفيه «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا

قال لبحري: وما إذ طوبى لآدم وكن سرجل، حاشا فخرج قصي، وبعد في حديثه: «كان معاذ بن جبل يقضي مع نبي - صلى الله عليه وسلم - ثم يرجع فيؤم فومه، قصي لعشيرة قحطان بقرة، ونصرف برجل فكأن معاذ متاوب منه فقدم نبي - صلى الله عليه وسلم -» الحديث، وفيه دليل على صحة صلاة، فذكر

حلف الملتزم، وفيه تحميم للإمام في صلواته وقرآنه من غير تحميم محل ولا تصوير بل، ويختلف ما يختلف لأوقات ولا حول في الإمام ولا مؤمنين، وفيه إرشاد في لقراءة هذه السور المذكورة وما شابهها.

٣٨٨- وعن عائشة - رضي الله عنها - في قصة صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالناس وهو مريض قالت: «جاء حتى جلس عن يساري يكر فكان يصلي بالناس وأبو بكر قائمًا، يقتدي أبو بكر بصلاة النبي - صلى الله عليه وسلم -، ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر» شق عليه

الحديث دليل على حور وفوف واحد عن أبي أمامة بن حنبل حصر معه غيره، وقال البخاري، ما وجدنا من حديث الإمام وإنما هو ما ذكر الحديث، ومسلم «أنه لم يكن كان يسمعهم التكبير»، وفيه دليل على حور رفع صوت الجميع والتكبير ونحوه.

٣٨٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا أم أحدكم الناس فليخفف فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف وذو الحاجة، فإذا صلى وخذه فليصل كيف شاء» شق عليه الحديث دليل على استحباب التحفيف للإمام حيث يشق التصويب على المؤمنين، قال شيخنا: وليس فيه حجة سقيمة، وقال ابن القيم للإمام أبي حنبل، صافي رجع إلى السنة لأبي شهوة للإمام ومن حقه، قال في الاختيار، ويرم الإمام من عادة المؤمنين تضرع بالصلاة ونحوها، وليس له أن يريد على تقدير مشروعه، ويبغي أن يفعل غيره ما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يفعله ويريد وينقص لمصلحة كما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يريد وينقص حجة.

٣٩٠- وعن عمرو بن سمرة - رضي الله عنه - قال: قال النبي: حشاكم من عند النبي - صلى الله عليه وسلم - حدة فقال: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قرآنًا» قال: ونصروا من يك أحد أكثر مني قرآنًا فقد مؤمن وأما من سب وسب سب، رواه البخاري وأبو داود وابن أبي شيبة.

الحديث دليل على صحة إمامة أمير المؤمنين، وفيه أن لأحق بالإمامة لأكثر قرآنًا.

٣٩١- وعن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «يؤم القوم

۳۹۶- ولأنه حقه من حديث جبر - رضى الله عنه - «ولا تؤمنوا بأمرنا رجلاً، ولا أعرابياً مهاجراً، وكنا فاجراً مؤثماً» ويستدّه واه

٢٩٣- وَعَنْ أَبِي سُرَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - قَالَ: هَرُصُوا صُنُوفَكُمْ، وَقَارُوا بَيْنَتَهَا، وَحَافِظُوا بِالْأَعْتَابِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ أَبُو حَدَرٍ

۳۹۴- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «خَيْرُ صُفُوفٍ

الرِّجَالِ أَوْلَهَا وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوْلَهَا» رواه مسلم

لحديث دليل على فضل صفوف لأول، وفيه دليل على حوز صفوف النساء، ومن آخر صفوفهن مع الرجال فصل، لأنهن يعبدن عن رؤية الرجال وسمع كلامهم.

٣٩٥- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «صُيِّبَ نَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - ثَلَاثَ نِيَّةٍ فُتِمَتْ عَنْ نِسَاءِهِ وَأَحَدُ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَنْسِي مِنْ وَرَثَتِي فَحُجِّعَتِي عَنْ كِبَرِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

لحديث دليل على أن صوف هو أحد مع الإمام عن كبريه، وفيه أنه لا يشترط نية الإمامة ولا ثمة م. فليس بحري: باب د م وهو الإمام ثم يؤم ثم ح. قوم ق منهم. وذكر الحديث.

٣٩٦- وعن أنس - رضي الله عنه - قال: «صُيِّبَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - ثَلَاثَ نِيَّاتٍ وَتَمَّتْ وَتَمَّتْ حَنَفُهُ وَأَمَّ سَيِّمُ حَلْدِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَتَلَفُظُ سَحَرِي.

لحديث دليل على أن مقدم اثنين نصف لإمام، وعلى أن الصغير يعبد بوفوته، وعلى أن المرأة لا تقف مع الرجال، وعلى أنها تصح صلاتها مفردة في نصف، وفيه دليل على حوز حة غة في النفل

٣٩٧- وعن أبي بكر - رضي الله عنه - أنه شهِدَ فِي النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - وَهُوَ رَاكِعٌ فَرَكِعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى النِّصْفِ فَقَالَ لَهُ سَيٌّ - صلى الله عليه وسلم - «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعْدُ» رواه الشيخان في رواية أخرى ورد أبو داود فيه «فَرَكِعَ دُونَ النِّصْفِ ثُمَّ مَشَى إِلَى النِّصْفِ»

فيه دليل على أن من وحده الإمام ركعاً فلا يدح في لصلاة حتى يصل نصف، وفيه أن الحزب يعذر ولا يفسد صلاته

٣٩٨- وعن وصة بن مغيرة - رضي الله عنه - «رَأَى رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي حَتَّى يَصِفَ وَخَدَهُ ثَمَّ رُيْعِدَ صَلَاةً» رواه أبو داود وأحمد وأبو تيمية وصححه ابن حبان

٣٩٩- وله عن صفوان بن يحيى - رضي الله عنه - «لَا صَلَاةَ لِمَنْ تَرَى خَلْفَ الصَّفِّ» ورد بطراي في

حديث ومضة - رضي الله عنه - «لَا دَخَلَتْ مَعَهُمْ أَوْ اجْتَرَزَتْ رَجُلًا»

الحديث دليل على هلال صلاة الفجر خلف الصف، وبه قال أحمد وحمادة، وبه أنه يجوز من حالف قوافل
للمكة أن يجرد بيه رجلاً، في يديه معه في الصف، كل الخذول لا يكره ذلك.

٤٠٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «إِذَا سَمِعْتُمُ
الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة والوقار ولا تسرعوا فما أذركم فصلوا وما فاتكم فاتموا» متفق
عليه، وللفرد الحارثي.

«سكينة» تأتي في الحركات واحتجاب العيب و«وقار» هيئة كفضاء طرف وخفض صوت وعدم
اللقاب، وبه دليل على أن ذكره مع الإمام هو وصلاة تقونه «فاتموا» وفي بعض الروايات «فأقصوا»
ولفرد طارق عن أبي شيعة كقوله «فإذا قضيت الصلوة» [الجمعة: ١٠٠] ولا يذوق بين

للنصيب

٤٠١- وعن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «صَلَاةُ الرَّجُلِ
مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» رواه أبو داود والسنائي وصححه بن حبان

الحديث دليل على أن كل صلاة جماعة مع الإمام وموم، وفي حديث أبي موسى عن عبد بن ماجة: «فإن لما
توفهم جماعة» وقد روى أحمد من حديث أبي سعيد: «فإن رجل مسح رجليه فوجد صلى النبي - صلى الله
عليه وسلم - أصبحته فصرقته له النبي - صلى الله عليه وسلم - ما حبيته في فلال عن صلاة؟ قد ذكر
شيئاً عليل به، فإن قدم يصلي، فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا رجل يصدق عن هذا، فيصلي
معه؟ فقام رجل معه.

٤٠٢- وعن ثمة - رضي الله عنها - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مر به ثمة يومئذ فقال له: «رواه
أبو داود وصححه بن خزيمة.

قال الله، رخصني: يا دن هـ. أن يوم ساء هـ. من دهره انتهى. وفيه دليل على مشروعية براءة مرة ثانية.

٤٠٣- وعن أنس - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - استخلف من أم مكوم يوم مات من وهو عني» رواه أحمد وأبو داود.

٤٠٤- وخذوه لأن حبان عن عائشة - رضي الله عنها -

لحديث دين عني صحة براءة لأعني من غير كراهة في ذلك

٤٠٥- وعن أنس - رضي الله عنه - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «صَلُّوا عَلَى مَنْ

قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» رواه دارقطني بإسناد ضعيف

لحديث دين عني أنه يصلي على من قال كلمة لشهادة في يوم يات، وتوحيث، ولا يصلي على من لا يصلي عقوبة له وحرر لأمانه، وفيه دليل على أنه لا تشترط لعدالة في الإمام فكل من صحب صلاته صحب براءة

٤٠٦- وعن أنس - رضي الله عنه - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ

الصَّلَاةَ وَالْإِمَامَ عَلَى حَالٍ فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ» رواه الترمذي بإسناد ضعيف

لحديث دليل على أنه يجب على من حق الإمام في أي جزء من أجزاء الصلاة أن يدحر معه، فإذا كان الإمام قائماً وركعتيه بعده، ذكره معه، وعن أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ أَدْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَلْيَقِيمِ لِلْإِمَامِ صِبْهَ فَقَدْ أَدْرَكَ» وعنه مرفوعاً: «مَنْ جَاءَهُمْ سَجْدَةٌ فَسَجَدُوا وَلَا يَعْزِلُوا شَيْئاً وَمَنْ أَدْرَكَ لِرُكْعَةٍ فَقَدْ أَدْرَكَ صَلَاةً» رواه ابن جرير.

باب صلاة المسافر والمريض

٤٠٧- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ رُكْعَتَيْنِ فَأَقْرَبَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأَتَمَّتْ

صَلَاةُ الْحَضَرِ» متفق عليه. والحاوي: «ثُمَّ هَاجَرَ ففُرِضَتْ أَرْبَعاً وَأَقْرَبَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ» رد المحتار «إِلَّا الْمَغْرِبَ فَإِنَّهَا وَتَرُ النَّهَارَ، وَلَا الصُّبْحَ فَإِنَّهَا تَطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ»

لقصر في السفر سنة مؤكدة وهو فصل من الإتمام. وفي قوله: «إِلَّا الْمَغْرِبَ» دليل على أن شرعيتها في الأصل

ثلاثاً ثم تغتسل بها وبوالله ركعتين شرعاً ولو لصلاة نفل، وقوله: «لا تصح فيه صلاته» مقترنة، يريد منه لا يقصر في صلاته فيها ركعتين حضر وسفر.

٤٠٨- وعن عائشة - رضي الله عنها - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقصر في السفر ويصوم ويصوم ويصوم» روى هذا في فضائله ورواه عنه لأنه مغاير، وأخوه عن عائشة من فعله، وقالت: «إنه لا يشق عليّ» خرجه البيهقي.

قال ابن القيم في هدي النبوي: كان - صلى الله عليه وسلم - يقصر من ناحية فيصليها ركعتين من حين يخرج من مدينته إلى مدينته، ثم يثبت عنه أنه لم يركب في سفر لينة.

٤٠٩- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لأن الله يحب أن تؤتى رخصة كما يكره أن تؤتى مضيئة» روى أحمد وصححه من حديث ابن جابر، وفي رواية: «كما يحب أن تؤتى عزائمه».

لوحدة ما شرع من الأحكام بعد ذلك في قوله: «وغير ذلك» وحديث دليل على أن يقصر في سفر فصل من إتمام لأن يقصر رخصة، والله تعالى يحب أن تؤتى رخصة.

٤١٠- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ صلى ركعتين» روى الترمذي.

قال الخطابي: ثبت فيه شعبة، قيل: أحد ميلين هو أن ينظر في شخص في رص مسنونة، فلا يدري هو رجل أو امرأة أو غيره ذلك، وقيل: هو ستة آلاف درع، والفرسخ ثلاثة أميال، وقد جئنا بعداء في مسألة يقصر، منهم من قال: إن عليه هذا الحديث، ومنهم من قال: ثلاثة أيام، حديث: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تستفرق ثلاثة أيام، لا مع ذي حرم»، ومنهم من قال: يومين، قال صديق لقول ابن عباس لا تقصروا لصلاة في أقل من أربعة برزخ، قال ابن حجر: وعامة العلماء يقولون يومين، وبه أخذوا انتهى.

٤١١- وعن عائشة - رضي الله عنها - قال: «خرجنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من المدينة إلى مكة.

فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجع إلى المدينة» متفق عليه. والله أعلم.

حديث دليل على مشروعية التقصير من حين خروج من مكة حتى يوحى به.

٤١٢- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «قام النبي - صلى الله عليه وسلم - تسعة عشر يوماً بقصر» وفي نص «بمكة تسعة عشر يوماً» رواه البخاري. وفي رواية لأبي ذؤاد «سبع عشرة» وفي أخرى «خمس عشرة».

٤١٣- وأما عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - «ثماني عشرة».

٤١٤- وأما عن أبي هريرة - رضي الله عنه - «قام مشرك عشرين يوماً بقصر لصلاة» ورواه ثقات إلا أنه خالف في موضعه.

خالف العلماء في قدر مدة التي بدعهم حرم من عصى فيها ثم فيها الصلاة على قول كثيرة فربها أن ذلك أربعة أيام. وكذلك حتى إذا كان متردداً في الإقامة، فإن اشوكتني وحق أن لأصل في المقيم لأتم لأن تقصر م يشترطه شرعاً، لا سيما في المقيم غير مسافر فلا يثبت عنه - صلى الله عليه وسلم - من قصره بمكة ويؤتى مع الإقامة مكان معين هو لإتمام، فلا يمتنع عن ذلك لأصل لا يدين. وقد ذهب نبي عن تقصر مع التردد في عشرين يوماً كما في حديث حماد بن عمار، وم يصرح أنه - صلى الله عليه وسلم - قصر في الإقامة أكثر من ذلك فيقصر على هذا، فقد روي أن قصره - صلى الله عليه وسلم - في تلك مدة لا ينبغي تقصر فيما زاد عليه، ولكن ملاحظة لأصل المذكور هي أنه صفة لذلك شيء، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه ليس له: «ما دل عليه من يصلي ركعتين في كل لا تقرب وأربع» ثم يقيم في ذلك ليلة» رواه أحمد.

٤١٥- وعن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا دخل فذل أن يرجع شمساً آخر الظهر في وقت العصر ثم يركب ويجمع بينهما، فإن رغب استمر فذل أن يرجع صلى الظهر ثم ركب» متفق عليه. وفي رواية حاكم في الأربعين بسند صحيح «صلى الظهر وعصر ثم ركب» ولأنه عيتم في مستخرج مسلم «كان» كان في سفر فركب شمساً صلى الظهر وعصر جميعاً ثم ركب».

الحديث دليل على حوز الجمع بين الصلواتين للمسافر المؤخّر ومتديماً، قال في الاختيار: ولا يشترط قصر
و جمع ثنية، و جازاه أبو بكر عبد العزيز بن جعفر وغيره.

٤١٦- وعن معاذ - رضي الله عنه - قال: «خرجنا مع نبي - صلى الله عليه وسلم - في غزوة نبوش فكان
يُصلي الظهر والعصر جميعاً ومغرب وعشاء جميعاً» رواه مسلم

الحديث دليل على حوز جمع للمسافر ومقيم وليس مسنة رتبة كالعصر ولكنه رخصة عارضة، فمسنة
بمسافر قصر بوجبة سواء كان له عذر أو لم يكن، وما لجمع فوجبة ورخصة.

٤١٧- وعن بن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا تقصروا
العلاقة في أقل من أربعة برد من مكة إلى عسفان» رواه ابن أبي شيبة، وصححه مؤلف كتاب
تحريجه بن حريجة.

يستدل به من حدد سفر القصر بيومين فأصحب.

٤١٨- وعن جابر - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «خير أمتي الذين إذا
أساءوا استغفروا وإذا سافروا قصرُوا وأفطروا» أخرجه الطبراني في الأوسط، بسند ضعيف، وهو في
مؤنس سعيد بن مسيب عند أبيه في مختصر

الحديث دليل على أن القصر والقصر للمسافر من الأيام وصيام، وتؤيده حديث: «من الله يحب أن
تؤتي رخصه كما يحب أن تؤتي عثرته».

٤١٩- وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: «كانت بي بواسير فسألت النبي - صلى الله عليه وسلم -
عن صلاة فقال: «صلي قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب» رواه البخاري
هذا الحديث ودي بعده قدما في حوز صفة صلاة، وفيه دليل على أن مريض لا يترك لصلاة على أي حالة
يستطيع.

٤٢٠- وعن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مريضاً فقرأه يصلي على

وسادة فريسيه وقال: «صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَلَّتْ، وَلَا تَقَاوِمِ لِمَاءَ» واجعل سجودك أخفص من ركوعك»
رواه البيهقي وصححه أبو حاتم ورفعه

لحديث دليل على أن الإمامة مسجود بحسب صفة أو من رفع شيء يسجد عليه.

٤٢١- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «رَأَيْتُ لَبِي - صلى الله عليه وسلم - يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا» رواه

نسائي، وصححه الحاكم

لحديث دليل على صحة دعوى مصبي ذلك أنه عذر عن القيام، وقد تقدم في «صفة صلاة» والله أعلم

باب صلاة الجمعة

الأصل في فرض الجمعة كتاب وسنة وإجماع، قال الله تعالى ﴿وَيَذَرُ أَكْثَرُ النَّاسِ أَجْزَاءَ مَا كَانُوا عَلَىٰ﴾ وقد نصبت الصلاة وتشروها في الأرض
وانتغو من فصل الله وادكروا، الله كبيركم ببحر [الجمعة الآية ٩]

٤٢٢- عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما - رضي الله عنهم - أنهم سمعوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول

- يقول على أعود منبره «لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ عَنْ دُعَائِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخَسَّنَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيَكُونُنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ» رواه مسلم

هذا الحديث من أعظم التزويج عن ترك الجمعة، وفيه مشروعية الخصبة على التدبر بكونه «مع في مثله» هدية
خطيب وسمع كلامه.

٤٢٣- وعن سمية بن الأكوع - رضي الله عنه - قال: «كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -

يوم الجمعة ثم تنصرف وليس للحيطان ظل يستظل به» متفق عليه واللفظ للبخاري، وفي لفظ مسلم «كَانُوا يَجْتَمِعُونَ مَعَهُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ثُمَّ يَرْجِعُ سَبْعُ أَلْفِي».

لحديث دليل على جواز صلاة الجمعة عند أول وقتها وهو زوال الشمس، وعينه جمهور.

٤٢٤- وعن شهر بن مسعود - رضي الله عنه - قال: «مَا كُنَّا نَقِيلُ وَلَا تَعْدِي إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ» متفق عليه

ولمجد المسلم. وفي رواية «في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -»

الحديث دليل على استحباب صلاة الجمعة عند أول المولد قبل ثالثة بخلاف عصر. فإن ثلثة فيها.

٢٢٥- وعن حماد بن عيسى رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يخطب قائماً، فجاءت عير من الشام فاقبل الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً» روه مسلم.

الحديث دليل على مشروعية الخطبة قائماً. وأنه لا يشترط عدد معين.

٢٢٦- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فليخف إليها أخرى وقد تمت صلاته» روه النسائي وابن ماجه ودارقطني والبيهقي له وسادة صحيح ككفتي هو حديث مرسل.

الحديث دليل على أن الجمعة تصح من أدرك الصلاة ولم يدرك من خطبة شيئاً. وفيه به درك ركعة من صلاة الجمعة فقد أدركها. فإن أدرك أقل منها فله طهر. إذا كان في عصر. ولا كامله فاقعة.

٢٢٧- وعن حماد بن عيسى رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يخطب قائماً، ثم يجلس، ثم يقوم فيخطب قائماً، فمن أتاك أنه كان يخطب جالساً فقد كذب» حروحه مسلم.

الحديث دليل على أنه يشرع القيام داخل الخطبتين والفصل بينهما بحموس.

٢٢٨- وعن حماد بن عيسى رضي الله عنه - «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا خطب أحمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، حتى كأنه منذر جيش يقول صبحكم ومساكم وبنون» أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» روه مسلم. وفي رواية «كانت خطبة نبي - صلى الله عليه وسلم - يوم الجمعة يخمد لله ويشتي عليه ثم يقول على ثرائك وقد علا صوته». وفي رواية «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له» وبنسائي «وكل ضلالة في النار».

محدثات جمع محدثة وهي لبدعة، وامرؤ بها عمن من دون أن نسبق له شرعية من كتاب ولا سنة، وفي الحديث استحب رفع لصوت بالخصبة ولأننا نجمع لكلم من ترغيب وترهيب بعد حمد لله والثناء عليه وشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم -؛ وكان - صلى الله عليه وسلم - يعم ضحاه في خطبته فوعد بالإسلام وشرعه وأمرهم وبها هم، وقد أمر لدن وهو يخصب أن يصلي ركعتين ويوحز فيهما، وعند مسلم: «كان رسول - صلى الله عليه وسلم - خطبتان يقرأ القرآن ويذكر لدن من ويحذرهم».

٤٧٩ - وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئة من فقهه» رواه مسلم.

بما كان قصر خطبة علامة على فقه الرجل، لأن لفقه هو مضع على حدق معاني وجومع لأله، ط فيمكن من التعبير بعبارة خيرة مفيدة، ولذلك كان من ثم هذا الحديث «فأصوب الصلاة وفصروا لخطبة، وير من البيان سحر» وقد كان - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في الصلاة الجمعة ولما يقين وخطب سورة ق، ٤٣٠ - وعن هشام بن حزن - رضي الله عنهما - قال: «ما أخذتُ ﴿ق﴾ والقرآن له جيد» إلا عن لسان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأها كل جمعة على المنبر إذا خطب الناس» رواه مسلم.

قال لعنه الله* سب حنيفة - صلى الله عليه وسلم - هذه لسورة شمت عليه من ذكر البعث وودوت ولو عطا شديدة وسرو حر لأكبدة، وفيه دلالة نقرأه شيء من القرآن في الخطبة، وجومع بريد الوعد.

٤٣١ - وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كمثل الحمار يحمل أسفارا» والذي يقول له: أنصت لئلا يفتك به جمعة» رواه أحمد بإسناد لا بأس به، وهو يفسر حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - في صحيحين مرفوعاً «إذا قلت لصاحبك: أنصت يوم الجمعة والإمام يخطب فقد لغوت»

بما شبه التكلم حين الخطبة بالحمار يحمل أسفاً لأنه فاته لامتناع بالخصبة وقت السب نفسه، الحضور، وقوله:

«والذي يقول: أصب يست له جمعة» أي قامه فصيلة الجمعة لكن نحره الصلاة الإجماع. وقوله: «إذا قلت صاحبك: أصب فقد لعوت» تأكيد في النهي عن الكلام لأنه إذا عد من معو. وهو من المعروف بغيره وي. فعلى هذا فإنه لا إشارة بن مك

٤٢٢- وعن حبر - رضي الله عنه - قال: «دخل رجل يوم الجمعة والنبي - صلى الله عليه وسلم - يحطّ له - «صليت؟» قال لا. قال: «قم فصل ركعتين» متفق عليه

لحديث دليل على أن تحية المسجد نصي ح. الحصة ويوحى فيهما. قال البحاري. قال من جاء ولائم يحط يصلي ركعتين حديثين وذكر حديث. وفيه دليل على أنه يجوز يحط يصلي ركعتين في حطته ويصلي. وأن ذلك لا يقطع حصة.

٤٢٣- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ في صلاة الجمعة سورة الجمعة وما لقين» روه مسلم

٤٢٤- وفيه عن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في العيدين في الجمعة» نسخ سنن ركن لأغني. و«هل أتت حديثاً لثنية»

لحديث دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في الجمعة والعيدين لما فيهما من التذكير بأحوال الآخرة ولوعده ولوعيد. وأما قراءة سورة الجمعة وما لقين في صلاة الجمعة فتدبر في سورة الجمعة من الحث على حضورها وسعي فيها. وبين فصيلة عشرة - صلى الله عليه وسلم - وذكر حكم الأربع في معشيه من أنه يدعو عليهم قال الله وبنزكهم وبعدهم الكتاب والحكمة. وحث على ذكره. وما في سورة لما لقين من توبيخ أهل مكة وحثهم على التوبة. وما في آخرها من الوعد والحث على الصدقة. وقد ورد: «أما - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ في العيدين ما ذكره وفترت».

٤٢٥- وعن زيد بن رستم - رضي الله عنه - قال: «صلى النبي - صلى الله عليه وسلم - العيدين ثم رخص في تحية. ثم قال: «من شاء أن يصلي فليصل» رواه حنبل. لا يتردى وضحة من حرمة

حديث دليل على أن صلاة الجمعة لمن صلى العيد وحصة يحوز عليها وبركها، بل في حق الإمام أن يحرره
بوداود من حديث أبي هريرة أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: «فإذا أجمع في يومكم هذا، عيدهم، فمن شدة
حراره عن الجمعة، وإنه محمول».

٢٣٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إذا صلى
أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعا». رواه مسلم

حديث دليل على مشروعية أربع ركعات بعد الجمعة، وقد ذكر بوداود عن ابن عمر: «نهى عن ذلك صلى في
مسجد صلى أربعاً، وإذا صلى في بيته صلى ركعتين»

٢٣٧- وعن ابن عباس - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إذا صليت
الجمعة فلا تصلها بصلاة، حتى تنكلم أو تخرج، فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمرنا بذلك، أن لا
نوصل صلاة بصلاة حتى تنكلم أو نخرج» رواه مسلم

حديث دليل على مشروعية فصل الجمعة عن القربصة في الجمعة وغيرها، فلا يشته الفرص، إضافة، وأخرج
بوداود من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «يعجز أحدكم أن يقدم أو يتأخر» وعن عيسى وعن شاذان في صلاة،
يعني لتسبحة».

٢٣٨- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «من اغتسل، ثم
أتى الجمعة، فصلّى ما قدر له، ثم أنصت، حتى يقرأ الإمام من خطبته، ثم يصلي معه، غفر له ما بينه وبين
الجمعة الأخرى، وقضى ثلاثة أيام» رواه مسلم

حديث دليل على استحباب الغسل والتكبير يوم الجمعة وإكثار من الصلاة، وفيه: «غفر له ما بينه وبين
الجمعة الأخرى وقضى ثلاثة أيام» هذا مأخوذ من قوله تعالى: ﴿مَنْ حَسَنَةً فَبِعَشْرَةِ مِثَالٍ﴾ [الأعراف: ١٦٠]
[١٦٠] والله أعلم.

٢٣٩- وعنه - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذكر يوم الجمعة قدس فيه ساعة

لَا يَرَاتُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يَصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا إِلَّا أُعْطَاهُ إِيَّاهُ وَشَارَ بِهِ يَدَيْهِ «سَمِعْتُ عَلَيْهِ، وَفِي رِوَايَةٍ لِنُسَيْمٍ «هُيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ»

قوله: «وَشَارَ بِهِ يَدَيْهِ» أَيِ وَصَّحَ كَيْدَهُ بِهِ مَعَهُ عَلَى هَذِهِ الْوَسْطَى وَخُتْمِهِ .

٤٤٠- وَعَنْ أَبِي بُرْزَةَ عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَرَوَّحَ لِدَرْقِطِيِّ أَنَّهُ مِمَّنْ قَوْلُ أَبِي بُرْزَةَ

٤٤١- وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاجَةَ وَحَدَّثَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَبْدُ أَبِي دُوْدٍ وَنَسَبَ فِي «أَنَّهُمَا مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْمَصْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ» وَقَدْ حُتِّفَ فِيهَا عَنْ أَكْثَرِ مَنْ زَعَمَ قَوْلًا مِثْلَهُ فِي شَرْحِ سُحْرِي قُرْبَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ قَوْلُ بَاقِي «عَصْرًا» وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ نَهَارٍ .

فَبِهَا يَسْتَبِ سَاعَةُ صَلَاةٍ فَإِنَّ لِعَبْدِ الْمُؤْمِنِ دَرْقِطِيِّ ثُمَّ حَسَنٌ لَا يَحْسِبُهُ إِلَّا صَلَاةً لَهُ وَفِي صَلَاةٍ ٤٤٢- وَعَنْ حَبِيبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ «مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَعَا عِدَا جُمُعَةٍ» رَوَاهُ دَرْقِطِيُّ

بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ

حَدِيثٌ دَلِيلٌ عَلَى وَجُودِهَا عَلَى الْأَرْبَعِينَ قَدْ تَوَقَّعَ فِي لَاحِظَاتِهَا: وَتَتَعَقَّدُ خَمْسَةٌ ثَلَاثَةً: وَحَدَّثَ بِحَصَبٍ وَثَانٍ يَسْمَعَانِ وَهُوَ حَدَّثَ «وَابَدَّ عَنْ أَحْمَدَ وَتَوَقَّعَ خَامِسَةً مِنْ لَعْنَةٍ» وَقَدْ يَتَوَقَّعُ لَوْ وَجُودِهَا عَلَى الْأَرْبَعِينَ لِأَنَّهُمْ يَثْبُتُ وَجُودُهَا عَلَى مِثْلِهِمْ وَصَحَّحَ مِثْلَ دَوْنِهِمْ لِأَنَّهُ أَتَى بِأَعْيُنِهِمْ كَمَا يَرَوْنَ

٤٤٣- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ خُنْدَبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ» رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ لَيْسَ

حَدِيثٌ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الدُّعَاءِ وَلَا اسْتِعْذَارِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَوَقُّعِ كُلِّ جُمُعَةٍ عَلَى حَتَرٍ فِي خُصَّةٍ .

٤٤٤- وَعَنْ حَبِيبٍ مِنْ سَمُرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ فِي الْخُطْبَةِ يَقْرَأُ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَيَذْكُرُ النَّاسَ» رَوَاهُ أَبُو وَرْدٍ وَحَصَّنَهُ فِي مِصْبَحِهِ .

لِحَدِيثِ دَلِيلٍ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ فَرْعَةِ الْقُرْآنِ فِي خُصَّةٍ كَمَا فِي حَدِيثِ تَمَّهْشَمٍ «قُلْتُ مَا حَدَّثَ «قَدْ وَاقَعَنِي

سجيد لا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يترؤها كل جمعة على المنبر حصصاً من «س» وقد
تقدم.

٢٤٥- وعن طارق بن شهاب - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «الجمعة
حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة: مملوك وامرأة وصبي ومريض» روه أبو داود ودون مسمع طارق
من أبي - صلى الله عليه وسلم -، وأخرجه الحاكم من رواية طارق المذكور عن أبي موسى.

الحديث دليل على وجوب الجمعة على كل مكلف لا يعذر بالمرض.

٢٤٦- وعن أبي عمر رضي الله عنهم قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «ليس على
مسافر جمعة» روه نصر في إسناده ضعيف.

الحديث دليل على أن صلاة الجمعة لا تحب على مسافر أيضاً، ومن حضره، من مذكورين أحزته عن صلاة
نصر.

٢٤٧- وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا
استوى على المنبر استقبلناه بخيرها» روه ترمذي بإسناده ضعيف، وكهشاهد من حديث أبيه عند من
حرمة

حديث دليل على مشروعية استقبال المنبر بالصلاة وهو يحصب موافقاً له

٢٤٨- وعن الحكم بن حزن - رضي الله عنه - قال: «شهدنا الجمعة مع النبي - صلى الله عليه وسلم - فقام
مؤكناً على عصا أو قوس» روه أبو داود

حديث دليل على أنه يندب بالصليب الاعتدال على شيء وقت خطبته كما بعدة من روه الله لتوثيق.

باب صلاة الخوف

٢٤٩- عن صالح بن حذاف - رضي الله عنه - عن أبيه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم رث بوقع
صلاة الخوف «أنه صلى الله عليه وسلم وثقة وحده العدو فصلى الذين معه ركعة ثم ثلث قائماً وثلاثاً منهم، ثم

$$[\begin{smallmatrix} \bullet & \bullet & \bullet \end{smallmatrix}]$$

دریغ رہی

سَمُوْا ثُمَّ ذَهَبُوْا وَرَجِعُوْا فِيْ مِثْلِ مَهِمِّ قَصَبُوْا لَافْتَسِيْهِمْ رِكْعَةً ثُمَّ سَمُوْا» .

٤٥٢- ولأبي. ورعن أبي عيسى بن مرقى مشهوراً، في كتابه «سنة»

www.alukah.net

هذه ثلثة من أصح حديثي ثم سلم ثم صلى بأخرين ركعتين ثم سلم»
٤٥٤- ومثله لأبي داود عن أبي بكر.

الحديث دليل على أنه إذا كان العدو في جهة لقلعة فيه يحلف ما دام يكن في جهتها كما في حديثي بن حوابة
وبن عمر. فلو صلى هذه ثلثة من أصح حديثي ثم سلم ثم صلى بأخرين ركعتين ثم سلم (فيه دليل على صحة
صلاة مترصة حلف متين. قال أبو داود: وكذلك في صلاة المغرب فيه يصلي ست ركعات ونوم ثلاثاً ثلاثاً.

٤٥٥- وعن أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى صلاة خوف بهؤلاء
ركعة وبهؤلاء ركعة ومقتضى» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه بن حبان

٤٥٦- ومثله عند ابن خزيمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - .

وأخرج أبو داود عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «فرض الله على الصلاة على نبيكم عليه
لصلاة والسلام في الحضر أربعة. وفي السفر ركعتين. وفي الخوف ركعة».

٤٥٧- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «صلاة الخوف
ركعة على أي وجه كان» رواه ترمذي وسند ضعيف

الحديث دليل على جواز صلاة خوف ركعة واحدة في حق الإمام وأما قوم.

٤٥٨- وعنه - رضي الله عنه - مرفوعاً «ليس في صلاة الخوف سهو» أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود
قال الخطابي: صلاة خوف نوعان صلاة أبي - صلى الله عليه وسلم - في يوم مختلفة أشكال منبهة يتحرى
في كلها ما هو لأحوط للصلاة والأدع في خراسنة. فهي على اختلاف صورها متفقة معني. قال الخطابي
وسند بن علي عظم أمر جماعة. بن علي بن حبيب يقول بوجوبه لأركان مور كثيرة لا يفتقر في غيرها. وهو
صلى كل مرة منفرداً يقع الاحتياج بن معظم ذلك. وقال الإمام أحمد: ثبت في صلاة خوف سنة حديث أو
سبعة أيها فعلى من حار. ومن إلى ترويح حديث سهل بن أبي حنيفة: أي يدي روه صلى الله عليه وسلم حيوات مدسورة
وبن أبي شيبه. وقال ابن حبان: ما صلاة الخوف ركعة لا ركعتين. يشير بن فونه على «فإن حشمت فرباً لا أو

رُكَّعًا [سورة آية: ٢٣٩]، قال محمد بن سعد: وقع الخوف في بعض أرحل عيسى كل حبة قائما، أو ركبا، وفي البخاري عن ابن عمر أنه وصف صلاة الخوف ثم قال: «فإن كان خوف هو أشد من ذلك صواب، وإن كان لا فإنه عسى قد مهم أو ركبا مستقبلي نفسه وغير مستقبليها» قال الحافظ: ولعل عيسى لم يخوفه أشد حذر الصلاة حينئذ بحسب الإمكان وحرر ربه عاقبة لا يقدر عليه من الأركان فيستقر عن القيام في الركوع، وعن الركوع والسجود في الإيماء، ويهدى قال الجمهور، وقال خرفي: وإن خوف وهو مقيم صلبه بكل صلاة ركعتين وأنت لله علة لأولى، حمد لله في كل ركعة، والطائفة الأخرى تسمي حمد لله وسوره، قال الحافظ: وصلاة خوف في الحصر فإن بها الشافعي، والله أعلم.

باب صلاة العيدين

و لأصل في صلاة العيد كتاب وسنة وإجماع، قال الله تعالى ﴿فصل بركتكم وأحسن﴾ [سورة آية: ٢] ٤٥٩- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الفطر يوم يفطر الناس والأضحى يوم يضحى الناس» روه الترمذي الحديث دليل على أنه يشرى في ثبوت العيد لموافقة من، وأن المنفرد بترؤفة يحجب عنه موافقة غيره، وبمرأه حكمهم في الصلاة وإفطاره وأصحبه. ٤٦٠- وعن أبي عبيد بن أسير مرسى رضي الله عنهم - عن عروة بن مسعود أنه قال: «ركبوا حاءوا، شهدوا ثم رزوا، هلاله لأمرهم سي» - صلى الله عليه وسلم - أن يفطروا وإذا ضحكوا بعدوا، بن مصنفهم روه أحمد وأبو داود وهد، لقصة، وسنة صحيحة الحديث دليل على أن صلاة العيد نصي في يوم الثاني إذ لم يكن لهم أن يصوموا فيه يوم. ٤٦١- وعن أسير رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يفطرون يوم يفطر حتى يأكل فمات» أخرجه البخاري، وفي رواية معلقة ووصفها أحمد «وإنما كلهم قد» الحديث دليل على استحباب تعجيل الأكل في صلاة عيد الفطر.

قال لهم: حكمة في الأكل فمن صلاة لا يطل على يوم يصوم حتى يصلي بعيد، قالوا: فطوبى وحكمة في سحاب التمر ما في الحبوب من نقوبة البصر، ولأنهم يخدمون، يوفق الله لهم، قال لهم: وما جعلهم ونرا فلا إشراقاً في الوحدة.

٤٦٢- وعن ابن جرير عن أبيه - رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يخرج

يوم لمصر حتى يصوم ولا يصوم يوم لأصحب حتى يصلي» روى عنه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان

حكمة في تأخير الأكل يوم لأصحب لأنه لا يمكن شكر الله تعالى على ما نعم به من شرعية حر

لأصحب من جمع الخير لديه وثوب الأجر، وفي رواية ليهيئ: «وكان إذا رجع أكل من كبد صحبه».

٤٦٣- وعن أبي عتيبة - رضي الله عنه - قال: «مروا أن يخرج عوف ولحيض في العبد، يشهدن الخير

ودعوة مسلمين، ويعزلن خبض، مصي» متفق عليه

لعوف: ليدلن أنكار البغى ومقاراة لسوء، ولحديث دليل على مشروعية حر وجعل لصلاة بعيد،

وفيه أن الخبض تعتبر مصي.

٤٦٤- وعن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأبو بكر وعمر

يصلون بعيدن قبل خض» متفق عليه

حديث دليل على مشروعية تقديم صلاة بعيد قبل خض خلاف الجماعة

٤٦٥- وعن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي يوم عيد ركعتين ثم

نص قبلهما ولا بعده» أخرجه بسنعة

حديث دليل على أن صلاة عيد ركعتين، وفيه دليل على عدم مشروعية صلاة عيد ولا بعده في

موضعها.

٤٦٦- وعنه - رضي الله عنه - قال: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصلي عيد بلالاً، ولا يقرأ».

أخرجه أبو داود، وصححه في البخاري

حديث دليل على عدم مشروعية الأدن والإقامة لصلاة العيد

٤٦٧- وعن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يصلي قبل العيد شيئا، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين» رواه أبو حمزة بن أحمد بن حنبل في صحيحه.
الحديث دليل على استحباب ركعتين في سبب بعد صلاة العيد.

٤٦٨- وعنه - رضي الله عنه - قال: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يخرج يوم النحر والأضحية إلى منى، وأول شيء يندأ به الصلاة، ثم ينصرف فيقوم مرة بن لادن من - والله من غنى صفة وفهم - فيعطهم ويقرأهم»
مفق عنه

الحديث دليل على مشروعية الخروج إلى المنى يوم العيد، وكان بين منى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبين مسجده ثم ذراع، وله عمر بن شبة، وفيه دليل على تقديم الصلاة على الخطبة.
٤٦٩- وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده - رضي الله عنهم - قال قال النبي لله - صلى الله عليه وسلم - «الكبير في النحر سبع في الأولى وحسن في الأخرى، والقراءة بعد هاتين كلتيهما» أخرجه أبو داود وقل الترمذي عن البحري بصحيحه.

الحديث دليل على مشروعية التكبير المذكور في صلاة العيد، سبع في ركعة الأولى قبل الفرة وخمس في الثانية كذلك وكان بن عمر يرفع يديه مع كل تكبيرة
٤٧٠- وعن أبي وندر للنبي - رضي الله عنه - قال: «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يقرأ في النحر ولأضحى (ق واقرئت) أخرجه مسلم

حديث دليل على استحباب قراءة هاتين السورتين في صلاة العيد، وقد سبق أنه كان يقرأ فيها مسجوح، وهذا ما في حديثه به شية، فيستحب أن يقرأ به في قارة، وفي، وقرئت مرة.
٤٧١- وعن حذير - رضي الله عنه - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يركع يوم العيد حافط طريق» أخرجه البحري

٤٧٢- ولأبي داود عن ابن عمر مخوّه.

لحديث دليل على استحباب الخروج في العيد من طريق وطريق آخر. وكان من عمر بكم من بيته في مصي.

٤٧٣- وعن أبي رضى لله عنه - قال: قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهم يومئذ ينعون بينهم، قال: «قد أبدلكم الله بهما خيراً منهما: يوم الأضحية ويوم الفطر» أخرجه أبو داود والبيهقي بإسناد صحيح.

لحديث دليل على أن ظهور اسرور في العيد من طريقين: من طريق من لشريعة كما في قصة الحبشة: «لتعلم يهود أن في دينهم فسحة»، وفي حديث أبيه في صححة. وكذا من حديث أبيه في بيت أبي - صلى الله عليه وسلم -، فيحوز لتوسعة على ليدل في الأعباء، يخصهم من فروع ليدن وسجدهم ما ليس محصور ولا شغل عن طاعة الله، وما ما يفعله الناس في منى من العبث، فلا يجوز، لأن ذلك خلاف ما شرعهم من منى، قال الله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ يَوْمَ مَعْدُودَاتِكُمْ﴾ [البقرة: آية ٢٠٣]، وفي أبي - صلى الله عليه وسلم - «يوم التشريق يوم أكل وشرب وذكر لله عز وجل»، وقد ذم المشركين بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْإِثْمِ إِلا مُكَاً وَنَضِيحَةً تَدْوُونَ﴾ [الأنعام: آية ٣٥]، واستند من الحديث كرهية الفرح في عيد المشركين وتشبيههم

٤٧٤- وعن أبي رضى لله عنه - قال: «من ستة أن يخرج في عيد» رواه الترمذي وحسنه

لحديث دليل على استحباب مشي إلى صلاة العيد إذا مشى.

٤٧٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - «نهم ضأنهم مطر في يوم عيد نصي بهم النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاة العيد في مسجد» رواه أبو داود بإسنادين

لحديث دليل على استحباب صلاة العيد في مسجد، وذلك لخروج أبي مصي لعدرا، كما طر ونحوه.

باب صلاة الكسوف

للكسوف والكسوف شيء واحد، وكلاهما قد وردت به الأحاديث، قال تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصُرُ﴾ [٧] وحسب لَقَمَرُ (٨) وَجَمَعَ شَمْسُ وَالْقَمَرُ [لَقَمَةً، الآيات: ٧-٩].

٤٧٦- عن معبرة بن شُعْبَةَ -رضي الله عنه- قال: تكسفت الشمس على عهد رَسُولِ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يوم مات إبراهيمُ أَقْبَلُ، لَمَسَ تَكْسَفُ الشَّمْسِ لَمُوتِ إِبْرَاهِيمَ أَقْبَلُ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- قال: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمُوتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى تَنْكَشِفَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وفي رواية للبخاري: «حَتَّى تَنْجَلِيَ»

٤٧٧- وللبخاري من حديث أبي نكرة -رضي الله عنه- «فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بَكُمْ»

الحديث دليل على مشروعية صلاة الكسوف في أي وقت حصل سواه كان وقت كراهة مأملاً، وفيه دليل جمهور، فونه يوم مات إبراهيم أي منه عليه صلاة وسلام، ومونه في العشرة من هجرة، قال تودود في ربيع لأول يوم الثلاثاء عشر حور منه، وفيه في الربيع فونه لَمَسَ تَكْسَفُ الشَّمْسِ لَمُوتِ إِبْرَاهِيمَ أَقْبَلُ في سبيل سلام وفيه فاهو ذلك لأنه كسفت في غير يوم كسوفها معناه، فإن كسوفها في عشر وأربع لا يكاد يتفق، فترد عليهم -صلى الله عليه وسلم- وأحدهم أنهم علامتان من علامات الدابة على وحيدة، والله تعالى وقدره وعلى تحريف عاده من أنه ومصوبه، وحديث مأخوذ من قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُؤْمَرْ بِالْعَلَاءِ فَلْيُؤْمَرْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٥٩]

٤٧٨- وعن عائشة -رضي الله عنها- «أَنَّ نَبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- صَحَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ نَقَرًا فِي رُكْعَتَيْ رُكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعِ سَجْدَاتٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا تَقْدِيرُ مُسْلِمٍ، وفي رواية له «بَعَثَ مُدِيًّا يَأْتِي بِصَلَاةٍ حَامِعَةٍ»

الحديث دليل على مشروعية الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف مصححة، وفيه دليل على مشروعية لإعلامها بهذا السجد، وفيه أن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركعتان وسجدتان.

٤٨٤- وعن - رضي الله عنه - أنه صلى في رابعة سب ركعات ورُفع سجدة وقال: «هكذا صلاة لأب» رواه البيهقي. وذكر الشافعي عن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه دون آخره. الحديث ليس على استحباب صلاة في جماعة كصلاة لكسوف، وبه قال أحمد وحنابلة، وقال الشافعي وغيره: لا يسن التحميم، لا في كسوفين، ولا صلاة مفردة بحسن، والله أعلم.

باب صلاة الاستسقاء

٤٨٥- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «خرج النبي - صلى الله عليه وسلم - مؤصفاً متبذلاً متخشعاً متسلاً متضرعاً فصلى ركعتين كما يصلي في العيد لم يخطب خُصنكم هذه» رواه خمسة، وصححه الترمذي، وأبو عوانة، وابن حبان.

في روية أبي ذر: «ولكن مبرل في الدعاء والنصرع والتكبير ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد» قوله: متبذلاً أي لا لبس ثياب مبدلة، ومراد: ثوب لينة، متسلاً أي مشي بسكينة وبوصع وخشوع، والحديث دين على مشروعية صلاة الاستسقاء كصلاة العيد، وسئل بهذا الحديث عن خطبة قبل الصلاة، لكن قد روى أحمد وابن ماجه والبيهقي وأبو عوانة: أنه - صلى الله عليه وسلم - خرج للاستسقاء، فصلى ركعتين، ثم حصص» وهذا صريح في تقديم صلاة قبل خطبة.

٤٨٦- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: شككتنا من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحُوصَ مطرداً من مبرد موضع، مضى ووعد الله من يومنا بخروج فيه، فخرج حتى بدا حجب الشمس فغدا على منبر فكبر وحمد لله ثم قال: «إِنَّكُمْ شَكَرْتُمْ جَدْبَ دياركم وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَدْعُوهُ وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ» ثم قال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ، مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَقَعَلُ مَا يَرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ الْعَلِيُّ وَفَخْنُ الْفُقَرَاءِ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوَّةً وَبَلَاغاً إِلَى حِينٍ» ثم رفع يديه فلم يزل حتى رُئي يده صُاعِطَةً، ثم حوّل إلى اليسار فظهره وقبّ رده وهو رفع يديه، ثم قبل على الناس وبرك فصلى ركعتين، فبُشِّرَ الله على سحابة فرعدت ونوفت ثم انصرفت. رواه أبو ذر وابن عمر وأبو جهم.

٤٨٧- وقصة النخيل في صحيح من حديث عبد الله بن ريد، وفيه: «فتوجه إلى ثنية يدعوه ثم يصلي ركعتين ظهر فيهما «تقراءة» وحول رداءه».

٤٨٨- وللدارقضي من مؤسري بني حنظلة أبو بكر - رضي الله عنه -؛ «وحول رداءه ليتحول لخطبة» قوله: فخرج حين يد حب شمس فبعد على المنبر فذكر وحمد لله، في رواية: ونزل يصلي ركعتين أيدى على الخطبة قبل الصلاة، قال بن القيم، ر. ص. ح.، ولا في، يفت منه شيء انتهى، وجمع بعضهم بين ما جئنا في ذلك بأن يدي مد به هو الدعاء ويد على ذلك فوجه في حديث عبد الله بن ريد، «فتوجه إلى القبة يدعوه» وحديث أبي هريرة صريح في الأخير لخصه بعد الصلاة لقوله: «فصلي ركعتين ثم خطب»، والحديثين على مشروعية رفع يدين عند الدعاء والابتداء في ذلك، وفيه مشروعية التحويل عند استقبال الإمام القبلة، وفيه مشروعية لغيره من غير صلاة لاستسقاء.

٤٨٩- وعن س - رضي الله عنه -، أن رجلاً دخل المسجد يوم الجمعة، والنبي - صلى الله عليه وسلم - قائم يخطب فقام رسول الله، هلك لأموال، وانقصت، سئل ودع الله عز وجل يعينه، فرفع يديه، ثم قال: «اللهم اغننا، اللهم اغننا»، وذكر الحديث، وفيه دعاء بأمناسك. منقول عنه

قال ليحاري: وبالإستسقاء في المسجد، لمع وذكر الحديث، وتروحم عليه أيضاً من كثرة صلاة الجمعة في خطبة لاستسقاء وتروحم له أيضاً بالاستسقاء في خطبة الجمعة قال الخطاط: وفي هذا الحديث حور مكانة الإمام في الخطبة بحجة، وأنه لا ينقص الكلام ولا ينظر، وفيه تكرار الدعاء ثلاثاً، ودحان دعاء لاستسقاء في حصة الجمعة، ولا تحول فيه ولا استقبال، وفيه حور الدعاء بالاستسقاء، بحجة، وفيه عدم من علام سورة

٤٩٠- وعنه - رضي الله عنه - أن عمر - رضي الله عنه - كان إذا فخطبوا يستسقى بالعب من من عبد المطلب وقال: «اللهم يا كذا يستسقي ببيت نبينا فتسقي، وآء تؤمن ببيت نبينا تسقي، فيسقي» روه ليحاري

في هذه القصة دليل على مشروعية الاستسقاء، لأجزاء الحضر من أهل الخير والصلاح وبيت النبوة، وفي بعض الروايات أن عمره قال ذلك قال: فم يا عبد من قادم لله، وأخرج الميراث بكار: أن عبد من قال: اللهم به لا يزل بلاه، لا يدمم ويكشف، لا توبة، وقد ووجهت بي لقوم إليك مكابي من نيتك، وهذه يد يدك إليك، ولدتوب وروايتها بيت التوبة، فاستغنى نعيمك، وأرخت السماء مثل الخيال حتى خصبت الأرض.

٤٩١- وعن رضى الله عنه - قال: «صائم» ونحل مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - منصرفاً، قال: «لحسرتونه حتى صامته من مصر» وقال: «إنه حديث عهد بربه» رواه مسلم.

قوله: حديث عهد بربه (قال في سبل السلام) أي يحد بربه، ياه يعني أن منصرفاً رحمة، وهي فرصة العهد بحق لله، فيثرب به، وهو دليل على استحباب ذلك فهو.

٤٩٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا رأى منصرفاً قال: «اللهم صيباً نافعا» أخرجه

حديث دليل على استحباب الدعاء عند مرور مصر.

٤٩٣- وعن سعد - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دعا في الاستسقاء: «اللهم جلتنا سحاباً كثيفاً قصيفاً دلوفاً ضحوكاً، تنطربنا منه وإذا قطعاً سجالاً إذا الجلال والإكرام» رواه أبو عوانة في صحيحه

قال ترمذي: نقصه، صغر مطر، ثم لرد، وهو فوق نقصه، ثم نقص، وهو فوق مرد، فوه: ب د خلال والإكرام) هذا من عظمته ثم صه به فعد، أي الاستسقاء المنصق والنقص من، قال - صلى الله عليه وسلم - : «فهو بيد الجلال والإكرام» وروي: «نه مزبح وهو يصي ويقول ب د خلال والإكرام» قال: قد استحيتك.

٤٩٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه وسلم - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «خرج سليمان بن يسر فسألني فرأى غلة مستلقية على ظهرها رافعة قوائمها إلى السماء تقول: اللهم إنا خلقنا من خلقك ليس

بنا غني عن سبائك، فقال: ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم» رواه أحمد وصححه الحاكم.

لحديث دليل على أن من خرج للاستسقاء فسقي قبل ذلك شكر لله تعالى ورجع، وفيه أنه يحسن حرج
بها ثم في الاستسقاء، وأن له يدركا يتفق بمعرفة به تعالى وورقه.

٢٩٥- وعن نسر - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - استسقى وأشار بظهر كفيه في
السما» أخرجه مسلم

قال خروص: قال العماء: السعة في كل دعاء ربيع بلاء ربيع يديه، علا صهر كفيه في السماء، ويدع
محصول شيء، وتصفيه أن يحمل يده في السماء، انتهى.

وفين: صار كفه نحو سمه شدة برفع لأفصد منه، وقد برح في جامع دعوم وحكم وكان سي -
صلى الله عليه وسلم - يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض ظفره، وروي عنه: «أنه رفع يديه وحده
صهورهم في جهة القبلة وهو مستقبها وحده ظفريه في يمين وجهه، قال بعض السلف الرفع على هذ لوحة
مشروع، روي عنه عكس ذلك، قال بعضهم: لرفع على هذ لوحة استجادة لله واستعادته، ومنها فب كفيه
وحده ظهورهم في السماء وظهرهما في يمين الأرض، قال الحميدي، هذ هو لأتهل، انتهى ملخصاً، والله
عالم

باب اللباس

٢٩٦- عن أبي عمر لأشعري - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «ليكوننَّ
من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحريم» رواه أبو داود وصححه في صحيحه

لحديث دليل على تحريم من الحرير، وفيه يستحبون الحسن أي الفرح، وصحته بعضهم بالخاء، ولراي
شدة وهو صوب من ثياب الأبرسم، وهو الخضر من الحرير، وقد هلق آخر على ثياب مسيح من الحرير
ولصوف، وليس مردة لأنه حلال

٢٩٧- وعن حديثه - رضي الله عنه - قال: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يشرب في ثوبه

ذهب ونقصة ورأكل فيه . وعن أنس الحرير وديح وبن الحسن عليه «رواه البيهقي

٤٩٨- وعن عمر - رضي الله عنه - قال: «سبي النبي - صلى الله عليه وسلم - عن سبي الحرير لا موضع
صنعين وثلاث وأربع» متفق عليه والنقص مسلم .

لديح مما عطف من ثياب الحرير . وعطفه عليه من عطف خاص على عدم ، وحديث دليل على تحريم سبي
حرير وخوص عليه . وعلى تحريم لأكل وشرب في بية ذهب ونقصة . ولعبة في تحريم حرير خيلاء وفيه ؛
كونه من روية تليق بسوء ذوق شهامة وحال

٤٩٩- وعن أنس رضي الله عنه «سبي النبي - صلى الله عليه وسلم - رخص لعند برحمن من عوف
ويزيد في قميص الحرير في سفر من حكمة كانت بهم» متفق عليه
الحديث دليل على حور لبس الحرير بصورة

٥٠٠- وعن علي - رضي الله عنه - قال: «كسني النبي - صلى الله عليه وسلم - حنة سيرة» فخر حب
فيها وأرباب نغص في وجهه فشققها بين يدي «متفق عليه وهذا من مسلم
حنة بر رورد من حسن وحمد . فيه هي برودة مصعقة ، وفيه ؛ حرير نص . وهو لأقرب وحديث
دليل على تحريم حرير على الرجال وحوره لبس .

٥٠١- وعن أبي موسى - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «أجل الذهب
والحرير لإثاث أمتي وحرم على ذكرها» رواه أحمد ولبسني ويزيدي وصححه
الحديث دليل على حور لبس ذهب وحرير بسوء ذوق الرجال .

٥٠٢- وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - سبي النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لأن الله يحب
إذا أنعم على عبده نعمة أن يرى أثر نعمته عليه» رواه البيهقي

الحديث دليل على استحباب صبر نعمة الله تعالى في لباس وغيره . فإن ذلك من الشكر الذي يحبه الله .
٥٠٣- وعن علي - رضي الله عنه - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن لبس نقسي

و عصم روه نسيم

لقسي: نسبة إلى مدينة لفس، وهي ثوب مصبغة فيها حرير أمثال الأبرج، ولنهى بتحريمه إذا كان
كذلك الحرير، ولا فهو بشرته وسكره، وعصم: هو اصبوغ بالعصم.

٥٠٤- وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهم - قال: رأى عبي الله - صلى الله عليه وسلم - ثوبين
مُعصَمَرَيْنِ، قال: «أَمَّا تَرَكْتَهُمَا بِهَذَا؟» روه نسيم

لحديث دليل على كراهة عصم، وكما لحديث: «كنت أغسهما في رسول الله؟ قال: بل أحرقهما» وفي
روية: «إن هذه من ثوب سكر فلا تلبسها» وفي فونه: «أنت تتركها» غلام: من يمس النساء ويريشهن
وخالقهن، قال: قد صبي عير صرة مرة - صلى الله عليه وسلم - بإحراقها من ديب شغيف أو العفونة.

٥٠٥- وعن سفيان بن عيينة - رضي الله عنهم - «بها أخرجت حبة رسول الله - صلى الله عليه -
وسلم - مكفوفة لحين والكنين والفرحين» روه يودود وأصه في مسلم ورد «كأن عند عفاشة
حتى قبضت قبضتها» وكان سفيان - صلى الله عليه وسلم - يلبسها فخرجت نفسها، ثم صلى يستشفى بها «ورد
لبحري في لأدب مفرد» وكان يلبسها بوفد وجمعة.

الحديث دليل على حوز مثل ذلك من حرير في ثوب إذا كان حرير قديم خصبين وثلاث أو أربع، والله
عسم

«لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» رواه مسلم وأبو داود.

لحديث دليل على مشروعية تكبير ميت «لا إله إلا الله». ورد ابن حبان: «فمن كان آخر فوه لا إله إلا الله دخل الجنة يومئذ من الدهر ومن أحسنه قبل ذلك».

[قائمة] يستحب أن يذكر المريض سعة رحمة الله وتصفه وبوره، ويحس حسنه بربه كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «لا يؤمن أحدكم إلا وهو يحسن الله» (أخرجه مسلم).

٥١٠- وعن معقل بن يسار - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «اقرأوا على موتاكم يس» رواه أبو داود وصححه ابن حبان.

لحديث دليل على استحباب قراءة سورة يس عند مختصر لأنه يخفف عنه موت بقرآنه.

٥١١- وعن أبي سمية - رضي الله عنه - قال: «دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أبي سمية وقد شق بصره وأغمضه ثم قال: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ أَتَيْتُهُ الْبَصَرُ» فصاح من ألمه، قال: «لَا تَدْعُوا عَلِيَّ أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوَكَّنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ» ثم قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين، وافسح له في قبره وورثته له فيه، واخلفه في عقبه» رواه مسلم.

لحديث دليل على استحباب تغميض العينين بعد الموت، وفيه استحباب دعاء للميت وهداه، وفيه دلالة على أن الميت يعلم في قبره ويعذب.

٥١٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - «قال النبي - صلى الله عليه وسلم - حين قولي سحني نمرود خيرة» متفق عليه.

لحديث دليل على استحباب عطية ميت بعد نزع ثيابه النبي وفيه.

٥١٣- وعنه - رضي الله عنه - «أن ذا كبر الصديق - رضي الله عنه - قال النبي - صلى الله عليه وسلم - بغير مؤنه» رواه بهاري.

لحديث دليل على جور قبيل ميت وأخرج ترمذي من حديث عائشة: «قال النبي - صلى الله عليه وسلم -

- قال عثمان بن مضمون وهو بمكة، وقال: عتيده مرقنا.

٥١٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «تَقَسُّ الْمُؤْمِنُ مُطْلَقَةً بِدَيْتِهِ حَتَّى يَقْضِيَ عَنْهُ» رواه أحمد وترمذي وحسنه

لحديث دليل على أنه لا يزال ميت مشغولاً بدينه بعد موته، فبقيت حتى على الشخص عتبه فيل موت، وأنه هم خائف، وقد كان هذا في الدين ما حود برصا ص حبه فكيف به أحد عصباً ودهاً وحياة؟

٥١٥- وعن أبي عبد الله - رضي الله عنهم - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في يدي سقط عن رحمة فقلت: «اغسلوه بماء وسدر وكغشوه في ثوبين» متفق عليه

لحديث دليل على وجوب غسل الميت، فإن القوطي يجعل سدر في ماء ثم يخصه حتى أن يخرج رغومه وبذلك به حسد الميت ثم يصب عليه ماء نواح هذه غسلة، وفيه وجوب لتكفينه وأنه من رأسه إلى

٥١٦- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اغسلوه ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك بماء وسدر، واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور» رواه أحمد ورواه غيره في حديثه «أشعرتها إياه» متفق عليه وفي رواية «أبدأن بميامينها ومواضع الوضوء منها» وفي نسخة سحر «فصغرها ثلاثاً فروعاً وتقيده حمله»

لحديث دليل على مشروعية تحريم الموتى للغسل، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «اغسلوه ثلاثاً» وفي قوله

٥١٧- وعن أم عطية - رضي الله عنها - قالت: دخل عينا النبي - صلى الله عليه وسلم - ونحن نغسله فقلت: «اغسلوها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتم ذلك بماء وسدر، واجعلن في الأخيرة كافوراً أو شيئاً من كافور» رواه أحمد ورواه غيره في حديثه «أشعرتها إياه» متفق عليه وفي رواية «أبدأن بميامينها ومواضع الوضوء منها» وفي نسخة سحر «فصغرها ثلاثاً فروعاً وتقيده حمله»

لحديث دليل على استحباب الوضوء في غسل الميت، وفيه استحباب جعل الكافور في الغسلة الأخيرة؛ ولحكمة فيه أنه يطيب رائحة موضع لأهل من حضر من الملائكة وغيرهم مع أن فيه تحنينا، ومبرداً وفورة مدود

وحا صبة في مصيب حسد الميت، وحرف هو م عنه، وسع ما يتحلل من الفصلا، وسع سماع، وسعاد إليه، وهو قوى لروح نصيبة في ذلك، وفيه استحباب ليد، وفيه تحسن، وفيه من ومواضع لوصوه، واستحباب نصبر شعر.

٥١٨- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كُنْ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ بِمَنْ سَخَوْنِي مِنْ كُرْسِيِّ لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على أن أفضل لتكفي في ثلاثة أثواب، وهي: رورث، ودفعة، فله شعبي.

٥١٩- وعن بن عمر - رضي الله عنهما - قال: «سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - فِي ثَلَاثَةِ أَثَوَابٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على مشروعية لتكفي في قميص، وعند الله من أبي هذا هو رأس ما فتن وكان مع عبد الله بن عبد الله راحلاً صالحاً، وأعطاه - صلى الله عليه وسلم - لتقضي لأهله سألته ياه، وفيه يكساه - صلى الله عليه وسلم - قميصه لأنه كان كنهه نعيم من، سرهدير، وأردت - صلى الله عليه وسلم - أن يكافئه.

٥٢٠- وعن بن عباس - رضي الله عنهما - قال: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكُنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ» رَوَاهُ حَمْدَةُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ

الحديث دليل على استحباب البياض للرجال وتكفي مومي فيها مغطاة لأنها أظهر وأطيب

٥٢١- وعن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِذَا كُنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كُنَّةَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ

حديث دليل على استحباب تحسين ككن وصفته، وخرج ليرمي من حديث أم سمة، أحسنو ككن ولا تؤدو مواتكم تعول ولا تركية ولا تخر وصية ولا تقضية، وعحو نقص، دينة، وعدلو عن جبرن سوء، وعمقو، جهرتم ووسعو

٥٢٢- وعنه - رضي الله عنه - قال: «كَانَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - يَخُصُّ بَيْنَ رَجُلَيْنِ مِنْ قَبْلِي خَيْرٌ

في ثوب واحد» ثم يقول: «أيهما أكثر أخذاً للقرآن؟» فيُقدِّمُه في اللحد، ولم يُعشِّرْ ولم يُصلِّ عليه، روى
ببخاري.

الحديث دليل على حور جمع ميتين في ثوب واحد مصورة، وفيه مشروعية «حدر» وحور وضع جماعة
فيه مصورة وتقديم الأثر، وفيه أن الشهيد معركة لا يغسل ولا يصلي عليه.

٥٢٣- وعن عبيد بن ربيعة - رضي الله عنه - قال سمعتُ النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لَا تَعَالَوْا فِي الْكَنَنِ
فَإِنَّهُ يُسَلَّبُ مِنْهَا» روى أبو داود.

الحديث دليل على منع من المعالاة في الكفن وهي ردة شتم، وقوله: «فإنه يسلب منها» إشارة إلى أنه سريع
بني وذهب كما في حديث عائشة بن أبي بكر رضي الله عنهما في ثوب عليه كان يمرض فيه به ردع من رفقائه فقال: «لَا
غَسَمُوا ثَوْبِي هَذَا وَبَدَّوْا عَلَيْهِ ثَوْبِي وَكَفَّنُونِي فِيهِ». قال: بن عبد الله بن علي: «حق» قال: بن علي: «حق» قال: بن علي: «حق» قال: بن علي: «حق»
بما هو مشهور، ذكره البخاري مختصراً.

٥٢٤- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لَوْ نَتَّيْتُ قَبْلِي لَفَسَلْتُكَ»
الحديث، روى أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان.

الحديث دليل على أن لرحل أن يغسل روحته، وهو قول الجمهور، وقد أورد حبيبة: لا يغسلها بخلاف
بعضهم.

٥٢٥- وعن أسماء بنت عُمَيْسٍ - رضي الله عنها -: «أَنَّ فَيْصَةَ - رضي الله عنها - وَضَعَتْ ثَوْبًا يُعَسِّهُ
عَبْدُ اللَّهِ - رضي الله عنه -» روى أبو داود.

الحديث يدل على ما ذكره عليه حديث أبي فيله، وما غير الروايات وسيد مع أنه لا يغسل ذكر شيء ولا
عكسه، وقد مات امرأة مع رجل وليس فيهم امرأة، وقد مات رجل مع امرأة فيهم رجل، ولم يمسحوا غسل من
موتون سبع سنين، وهو حل غسله كذلك.

٥٢٦- وعن ثريدة - رضي الله عنه - في قصة ما مدية النبي - صلى الله عليه وسلم - برحمة في

رابعاً، وبقرآن فتح كتاب في التكبيرة الأولى» روه الشيخ علي بن سعيد

لحديث دليل على مشروعية قراءة الفتح بعد التكبيرة الأولى.

٥٣٦- وعن صاحبة بن عبد الله بن عوف - رضي الله عنه - قال: «صليت خلف من عيسى بن - رضي الله

عنه - على حذرة فقرأ الفتح كتاب، فقال: لَعَنُوا هَـ سُنَّةَ رُوَاهُ أَحْمَدُ رِي

وسنة ثي: «فقرأ الفتح كتاب وسورة، وحضر حتى أتمعت، فمما فرغ حدث بيده فسالته، فقال: سنة

وحق» وعن ثم شريك قال: «مررت بـ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقرأ على الحذرة الفتح كتاب،

ولأحدثت تد على وسور الفتح كتاب، ومحمد بعد التكبيرة الأولى، ثم يكرر فيصلي على سبي

صلى الله عليه وسلم -، ثم يكرر فيدعو وسيف.

٥٣٨- وعن عوف بن مالك - رضي الله عنه - قال: صلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على حذرة

فخصص من دعائه «اللهم اغفر له، وارحمه، وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بالماء

والطيب والبرد، وبقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من

أهله، وأدخله الجنة، وفيه فنة القبر وعذاب النار» روه مسلم

لحديث دليل على استحباب الدعاء في بيت بعد.

٥٣٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا صلى على

حذرة يقول: «اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا وكبيرنا، وذكرنا وأنثانا، اللهم من أحييته منا

فأخيه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان، اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفضلنا بعده» روه مسلم

والأربعة.

لأحدث في الدعاء في بيت كثيرة، وليس هو مقصور على شيء معين، فيدعوه بك يسديرك ورد وما م

ير.

٥٤٠- وعنه - رضي الله عنه - روي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا صليتم على الميت فأخلصوا

له الدعاء» روه أود ووصحه من حسن

الحديث دليل على استحباب جلاص لدعاء الميم: لأن الله يعي بالغ في طلب قبول شدة عنه، فيبغني تقديم قوله: «اللهم عظم خيرة» وميتا في آخره، ثم يقول اللهم اغفر له وارحمه في آخره.

٥٤١- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «أسرعوا بالجائزة، فإنَّ تلك صالحة فخيرٌ تُقدِّمونها إليه، وإنَّ تلك سيِّئٌ ذلك فشرُّ تضمونه عن رقابكم» متفق عليه

الحديث دليل على استحباب الإسراع بالخبرة، حيث لا ينبغي في شدة خوف معها حدوث مفسدة، لئلا أوشقة على الحسن وشميع

٥٤٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ» فيل وما القير صر؟ قال: «مثل الجبلين العظيمين» متفق عليه. ومسلم «حتى توضع في الدَّخْرِ». وسخري يص من حديث أبي هريرة من بيع حنارة مسلم ياء وحبها وكان معها حتى يصني عليها ويُفزع من دفنها، فإنه يرجع بقير حتى كل قير ص مثل حسن حد.

الحديث دليل على عظم أجر من صلى على ميت وبعده حتى يدفن، فبينه من الأحبار مشي آخر من صلى عليه ورجع

٥٤٣- وعن سالم عن أبيه - رضي الله عنهم - «نهى النبي - صلى الله عليه وسلم - وأن يكثر وعمر وهم يشقون» روه خمسة وصحه من حبان وعنه لسانه في وصافة بالإرسال

الحديث دليل على استحباب مشي لشيع مام حنارة، وعن مغيرة بن شعبه مروي: «لو كنت حنارة حنارة، ومشى حيث شاءت» أخرجه أصحاب مسلم، وصحه من حبان وحاكم.

٥٤٤- وعن أم عطية - رضي الله عنها - قالت: «نهى عن تداع لحق يوم يُعزَّم عليه» متفق عليه

الحديث دليل على نهى تكرهه لا تحريم، لقوله: «يوم يعزَّم عليه» وهذا في الأضاح، وما يباراة النساء

لقبور، فحرم الحديث من عباس - رضي الله عنهما - قال: «لم ير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - راثوت لقبور، ولا متجدين عليه، ولا جدوا لشرح»، روه أهل السنن.

٥٤٥- وعن أبي سعيد - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا رأيتم الجنازة فتوموا، فمن تبعها فلا يجلس حتى توضع» متفق عليه.

الحديث دليل على استحباب القيام للحدادة، وعند مسلم عن أبي - رضي الله عنه -: «نه - صلى الله عليه وسلم - عليه وسلم - فم للحدادة ثم بعد» وسئل به عن أن القيام للحدادة منسوخ، وروى الطبري: أن من عمر كان رأى حدادة قال: «هدنا الله ورسوله، وحصد لله ورسوله، بهم ردت يدنا ونسبنا».

٥٤٦- وعن أبي سعيد - رضي الله عنه - «أن عبد الله بن يزيد - رضي الله عنه - دخل لميت من قبل رحيه القبروقل هدم من سنة» أخرجه تودود.

الحديث دليل على استحباب دخول الميت من قبل رحيه أي بوضع رأس الميت عند رجل القبر ثم يسأله سلاماً من قبل رحيه معترفاً من قبل القصة، وورد من قبل رحيه، قال في سبل السلام، في سنة، د من مجموع أنه فعل محبر فيه.

٥٤٧- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن أبي - رضي الله عنه وسلم - قال: «إذا وضعتُم موتاكم في القبور فقولوا: بسم الله، وعلى ملة رسول الله» أخرجه أحمد وأبو داود ووسائلي وصححه ابن حبان وأحمد بن رافعي، يوفى.

الحديث دليل على استحباب الدعاء عند دفن الميت بما ذكر، ويستحب تلاوة قول الله تعالى: ﴿مَنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَإِلَيْهِ نَعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [صه ٥٥]

٥٤٨- وعن عائشة، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «كسرو عظام الميت ككسره حياً» رواه أبو داود وروى عنه على شرط مسلم.

٥٤٩- ورد في نسخة - من حديث أم سمية - رضي الله عنها - «في الإناء»

الحديث دليل على وجوب احترام الميت كما يحترم الحي.

٥٥٠- وعن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - قال: «أحدوا يا أحدوا ونصبوا عيسى بن مريم كما صُنع رسول الله - صلى الله عليه وسلم» - رواه مسلم

٥٥١- ولينتهي عن - بر - رضي الله عنه - نحوه - «ورفع قبوه عن الأرض قدر شبر» وصححه ابن

حسن

٥٥٢- ولمسلم عنه - رضي الله عنه -، في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يخصص القبر وأن يُقعد عليه، وأن يبنى عليه

هذا الكلام قلناه سعد لم يقل له: «لا تتحدوا شيئا كأنه مصدوق من الحش» وفيه دليل على أن أحد قص من أشق وفي حديث آخر جواز رفع القبر قدر شبر وفيه تحريم الخوض على القبر، وتحريم تخصيصه ولده عليه. قال العلماء: وحكمة في ذلك سدا لدرجة مفصية إلى الشر، لأن سبب عداة القبور عظيم ههنا بالعكوف عند قبورهم وإبلاء عليه.

٥٥٣- وعن عمرو بن رمعة - رضي الله عنه - «أن سبي - صلى الله عليه وسلم - صلى على عتبة بن ربيعة مضطجاً وألقى قبره فحشي عليه ثلاث خبثات وهو قائم» - رواه الله رقصي

حديث دليل على استحباب حشي القبر باليديين على القبر

٥٥٤- وعن عثمان - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا فرغ من دفن ميت وقف عليه وقال: «استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل» رواه أبو داود وصححه حاكم

الحديث دليل على استحباب نداء الميت بعد دفنه، ولوقوف على قبره، وأنه يسأل، فيقال له: من ربه، وما ربه، ومن بيته؟ فيثبت لله الدين بما قاله من الموت إلى ما في الحياة الدنيا وفي الآخرة، ويصل لله الصالحين، ويصل الله ما يشاء.

٥٥٥- وعن صبرة بن حبيب - رحمه الله - أحد الثمانيين قال: «كانوا يستحقون رد سوي عبي ميب قبرة
و مصرف لاس غنة و ية ل عند قبرة يا قلال فل لا به لا به. ثلاث مرات. يا قلال فل ربي لله. وديي
لإسلام. وديي محمد» روه سعيد بن منصور مؤلفا و مصنف في حقه من حديث أبي أمية مرفوعا موصولا.

ذهب حقهون إلى أن حديث الثمانيين ضعيف. قال في مدار لا يشك أهل المعرفة بالحديث في وضعه.

٥٥٦- وعن ثريدة بن حصيب الأسدي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:

«كُنْتُ بَيْنَكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا» روه مسنم. رد لترمذي: **«فإنها تذكر الآخرة»**

٥٥٧- رد ابن ماجه بن حديث بن مسعود رضي الله عنه **«ويزهد في الدنيا»**

لحديث دليل على مشروعية زيارة قبور. و به للاعتبار و التفكير.

٥٥٨- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - «قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تعزوا قبور القوم»

خرجه لترمذي و صححه بن حبان

لحديث دليل على تحريم زيارة النساء مقبور. و الحكمة في ذلك قلة صبرهن و كثرة حرجهن.

٥٥٩- وعن أبي سعيد خديري - رضي الله عنه - قال: «عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا تفتحة

و مسنعة» أخرجه أبو داود

لأنه هو رفع الأصوات بعدد شك في حبيب و محسن فعليه و حديث دليل على تحريم ذلك وهو مجمع عليه

٥٦٠- وعن أم عطية - رضي الله عنها - قالت: «أخذ عبي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من لا

نوح» متفق عليه

حديث دليل على تحريم لبياحة، وقد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - ليس من صبر من حدود.

وشق حبوب. و دع يدعو جاهلية).

٥٦١- وعن بن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: **«الميت يعذب في قبره**

بما نفع عليه» متفق عليه

٥٦٢- وَلَهُ «خَوْفٌ عَنِ الْغَيْبَةِ مِنْ شُعْنَةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -

لحديث زين علي تعذيب لميت بسبب لذة حة عليه به كان ذلك سنة وطريقته، وقد قر عليه هه في حياهه.

٥٦٣- وَعَنْ نَسْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «شَهِدْتُ نَبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مُدْغِماً وَرَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَالِساً عِنْدَ الْغُبَرِ فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَذْمَعَانِ» رَوَاهُ سَحْرِي

لحديث زين علي حور السكاء على ميت بذا يمكن فيه صياح، كما قال لبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - :
تدمع العين، ويحزن القلب، ولا نقول إلا به رضى ربه، وبأيقظ فيه إبراهيم خروون). وقد صلى الله عليه وسلم - : إِنَّ لِلَّهِ لَا يَعْذِبُ بِهِمُ عَيْنٌ، وَلَا يَحْزَنُ نَفْسٌ، وَمَنْ يَكُنْ يَعْذِبُ بِهِمُ، وَشَرٌّ مِنْهُ، وَيَرْحَمُ،

٥٦٤- وَعَنْ حُرَيْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا تَدْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تَضَطَّرُّوا» أَخْرَجَهُ بَرْهَ، وَأَصْنَعُهُ فِي مُسْنَدِهِمْ كُنْ قَالَ: «زَجَرَ أَنْ يُغَيِّرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهِ»

لحديث زين علي انتهى عن ذلك لميت ولين لا ضرورة بوجوب ذلك، فونه: وأصنع في مسندهم، ونقصه: «أه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حصص يوم، فذكر حلا من أصحبه فقص وكفى في كل غير طائل، وفيه ليلا، فحرر أن يقر بالرحم، وبين حتى يصلى عليه لأن يصطر (أنه في ذلك) ويحسن هذا ذكر حديث عقبة بن عامر: «ثلاث من عذاب كل رسول لله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يهدى: أن يصلي فيهن وأن يقبر فيهن موات: أن يبيع بضع الشمس نادرة حتى ترفع، وحين يقوم قائم تصهرة حتى تروى الشمس، وحين تصهرف الشمس بالمعروب حتى يعرب».

٥٦٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «دَخَلْتُ نَعْيَ حَفْصِ بْنِ قُسَاقٍ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «اصْنَعُوا لَالِ جَعْفَرٍ طَعَاماً فَقَدْ آتَاهُمْ مَا يُشْغِلُهُمْ» أَخْرَجَهُ خُمْسَةً لَا تَسْأَلُ

لحديث زين علي مشروعية به من أهل بيت يصعد مهم، هم فيه من شغل، وموت، ويكرههم فعنه من
لما أخرج أحمد من حديث حرير: «كأنه بعد الاحتجاج من أهل بيت وصمة تصعد بعد دفنه من لذة حة».

٥٦٦- وعن سفيان بن عيينة عن أبيه - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يبعثهم إذا خرجوا من ديارهم يقولوا: «السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ولنا إن شاء الله تعالى بكم لأحقون، سأل الله لنا ولكم العافية» روه مسلم

الحديث دليل على مشروعية زيارة القبور و سلام على من فيها من الأموات والدعاء لهم، وهذه هي الزيادة مشروعية، وأما ما أحدثه جهات من دعاةهم عيب، والاستعانة به، وسؤال الله بحمد، فهذا من الشرع والبدع.

٥٦٧- وعن ابن عيينة عن أبيه - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول مدينة وقيل عليهم بوجهه قدس: «السلام عليكم يا أهل القبور، يغفر الله لنا ولكم، أثم سلقنا ونحن بالآثر» روه ترمذي وقات حسن

الحديث دليل على أن المسلم إذا دعا لأحد من يدين نفسه كما ورد في الأدعية الشرعية

٥٦٨- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا» روه البخاري

٥٦٩- وروى ترمذي عن أبيه - رضي الله عنه - نحوه عن أبيه - «فكذبوا الأحياء»

الحديث دليل على تحريم سب الأموات، قال ابن رشد: إن سب كافر يحرم إذا تأذى به الحي المسلم، وإن لم يحصل به دية ولم يمسهم فيحرم، وإذا دعا إليه لضرورة انتهى، والله أعلم

كتاب الزكاة

٥٧٠- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث مع دحية بن أبي أمية - وذكر الحديث - وفيه: «إن الله قد اقترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم، فترد في فقرائهم» متفق عليه والنص سحري

زكاة أحد ركاز الإسلام، وهي وجبة على كل مسلم ولو نسوة وإجماع.

وحدث دليل على مشروعيتها نعم لى على لزكاة، وفيه يكفى، خرج الزكاة في صلب واحد،
٥١١- وعن عمر - رضي الله عنه - أن أنكر لصديق - رضي الله عنه - كتب له هدية فربصة لصدقة
لتي في صلب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على المسلمين والتي مر الله بها رسول الله «في أربع وعشرين من
لأين ما دونه» نعم في كل خمس شاة، وإذا بلغت خمسين وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها سنت واحد، ص
شيء، وإن لم تكن فأن لبور ذكر في سنت وستة وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها سنت لبور شي في سنت وستة
وأربعين إلى ستين ففيها حقة صرورة خمس، وإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها حدة، وإذا
بلغت ست وستين إلى سبعين ففيها ثمان لبور، وإذا بلغت إحدى وستين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان صرورة
خمس، وإذا ردت على عشرين ومائة ففي كل أربعين لبور، وفي كل خمس حقة، ومن لم يكن معه إلا أربع
من لبور فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربه، وفي صدقة نعم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة
شاة شاة، وإذا ردت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاة ثار، وإذا ردت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث
شياه، وإذا ردت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة، وإذا كانت سائمة لرحل، فصاة عن أربعين شاة شاة واحدة
فليس فيها صدقة، إلا أن يشاء ربه، ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية صدقة، وما كان من
حيضين بينهما بتر واحد بينهما نسوة، ولا يحوح في الصدقة هزيمة، ولا د عوار ولا ليس إلا أن يشاء
المصدق وفي لوفة في مائتي درهم أربع وعشرين، وإن لم تكن إلا سبعين ومائة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربه
ومن بلغت عتده من لبور صدقة واحدة وليس عند عتده حدة، وإنه نقد منه، ويخلص معها
شاة من ستين ومائة، وعشرين درهما، ومن «عند صدقة الحقة وليس عند حقة، وإنه نقد منه، ويخلص معها
حدة، وإنه نقد منه حدة، ويخصيه المصدق عشرين درهما» وشاة من روه لبحري

قوله: هدية فربصة لصدقة التي فرضها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على المسلمين (غير ذكر فرضها
تقديمه، بل لأصبيه، ولا يحوحها ثابت بعض لقول، وهذا قال: «ولتي مر الله بها رسول الله»، قوله، ولا يحوح في
صدقة هزيمة ولا د عوار ولا ليس إلا أن يشاء ربه، حلف في صلبه فليس قال هو شديد، مصدق،

فمن ذلك، ولاستأجر حج في ليس، وهذا هو أنه التحفيز، والمواظبة على، فيه لاحتها في حضر
لأصبح، فوله: «ومن يفتت عتده صدقة لحدعة وليست عتده حدعة وعنده حقة، فإنها تقبل منه لحقة،
ويجعل معها شقين بن سبعمائة أو عشرين درهماً، فيه دليل على أنه يحوز أحد القيمة في الزكاة عند الحاجة
ومصلحة، وأما حنابلة شيخ الإسلام بن تيمية، وهو يختلف باختلاف زمان ومكان، قال في حرجي: «وبالعرض
في الزكاة، وقال صاوص:» «قال معاذ - رضي الله عنه - لأهل ليس: ثوبتي عرض ثياب خيس وسيس في
لصدقة مكان لشعير وندرة أهون عنيكم وخير لأصحاب بني - رضي الله عنهم - من المدينة». قال بن
رشيد وفقه حنابلة في هذه المسألة لحنفية مع كثرة مخالفتهم، لكن فاده في ذلك حديث شهي، وهذه فيها
رخصة بن دعيت لحاجة به، وأما مع عدم الحاجة فيأخذ من الحسن ما روه يود عن معاذ بن حنبل: أن النبي
- رضي الله عنه وسلم - بعثه في بيت قنبل: أحد الحب من الحب، والثقة من نعم، ولا يعبر من لأهل، والثقة
من فقراً

٥٧٢ - وعن معاذ بن حنبل - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعثه إلى اليمن في مرة
يأخذ من كل ثلاثين نفقة ديناراً وسبعة، ومن كل أربعين مائة، ومن كل خمسين ديناراً، وعنده مع قوله: «رواه
خمسة ولفظ لأحمد وحسنه الترمذي وشذروا في اختلاف في وصيه وصححه بن حنبل وحاكم
تبع: ما له سنة و مائة مائة سنين والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وأنه لا يجب فيه دور
ثلاثين شيئاً، فوله: «ومن كل خمسين ديناراً، أو عدله مع قوله: «نسخة بن معاذ في اليمن إليهم تسب شيان
مع قوله، والمروءة بالخزنة ممن يسلم من أهل مكة».

٥٧٣ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - «تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم» روه أحمد، ولأبي دود «ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في
دورهم»

الحديث يدل على أن صدق هو الذي يأتي في رب - بن أبي أحمد الصدقة.

٥٧٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة» رواه البخاري. ونسبهم «ليس في العبد صدقة إلا صدقة القطر»

الحديث حسن عني أنه لا زكاة في العبيد ولا الخيل، وهو يجمع فيه كل خدمة وركوب، وما كان ذلك سحابة فبها زكاة وهو قول جمهور.

٥٧٥- وعن نهر بن حكيم عن أبيه عن جده - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون لا توثق إبل عن حسابها، من أعطاها مؤجراً بها فله أجرها، ومن منعها فإننا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا، لا يجل لأحد منكم أن يحل محل محمد منها شيء» رواه أحمد وروى ودي وسانني وصححه الحاكم وعق لشافعي لقوله عني ثبوته.

الحديث «ليس على من يخدم زكاة فهو بمن سعة» وبها تحرى عنه وإن دونه لأخره وسئل به عني حور رخص شرط ما مع لزكاة وضعها لإمام موضعها، وسئل به أيضاً عني حور لعقوبة هـ ل.

قال في سبل السلام وقد سئل هل الأمر في هذه الأعصار في أحد الأصول في العقوبة استرسالاً بكمه نعتل وشرع، وصدر به صلايات محسن لا يعرفون من شرع شيئاً، فيسهمهم إلا نص من كل من هم عليه ولاية، ويسمونه ذاة ونأيد، وبصرقونه في حاحهم وأقربهم، وكسب لأطيل وعمارة لمساكن في لأوطان «وإنا لله وإنا إليه راجعون» ومنهم من يضيع حد لسوقة وشرب مسكر وقتل بعض عليه له لا ومنهم من يجمع بينهما فيقيم الحد ويقتل مال، وكل ذلك محرم ضرورة دينية انتهى، وبه مستعان.

٥٧٦- وعن عبيد - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الخول، ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً وحال عليها الخول، ففيها نصف دينار، فما زاد فبحساب ذلك، وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الخول» رواه تود وروى ودي وخس وقد خفف في رفعه.

٥٧٧- وبلغتني عن من عمر - رضي الله عنه - «من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الخول»

٥٧٨ وَخُلِعَ عِيَّ رَضِيَّ لِلَّهِ عَمَهُ فَإِنْ هَلَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْمَوَاسِلُ صَدَقَهُ رَوْهُ نُوْدُودٌ وَسَدَرُ نَفْطِي
وَرَجَحُ وَفَقَهُ يَفْ

٥٦٩- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن خذّية عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهم - أنّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَجِزْ لَهُ وَلَا يَزْكُهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ» رواه ترمذي
ولقد رُفِطَ وَيَسَدُّهُ ضَعِيفٌ وَلَهُ شَهْدٌ مُرْسَلٌ عِنْدَ اللَّهِ. فَعَيَّ

هد من النبي - صلى الله عليه وسلم - **مَنْ لَا يَقُولُ اللَّهُ دِيًّا: ﴿خُذْ مِنْ مَوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَيُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ. إِنَّ صَدَقَتَكَ تَتَكَبَّرُ عَلَيْهِمْ﴾** [التوبة ١٠٣]. وفيه ريب على استحباب لدعوة معصي
ركعة، فيقول: **مَدْفَعُ إِلَهُمْ جَعَلَهَا مَقْتَدًا وَلَا تَخْشَى، مَقْرَأًا، وَيَقُولُ لِأَحَدٍ: أَحْرَسَ اللَّهُ فَمَا عَصَيْتَ، وَهَذَا لَكَ فِيمَا**

ثيب، وجعله من ظهور.

٥٨١- وعن أبي رصي بن عبيد الله - رضي الله عنه - « أن لعباس - رضي الله عنه - قال لبي - صلى الله عليه وسلم - في تعجيل صدقته قبل أن يحرقه فخص له في ذلك ». روه لثوري وحاكم

لحديث دليل على حور تعجيل تركاة قبل محرقه، ورواه لثوري عنه، وهو قول أكثر أهل العلم.

٥٨٢- وعن أبي رصي بن عبيد الله - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة» رواه مسلم.

٥٨٣- ورواه من حديث أبي سعيد - رضي الله عنه - «ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب صدقة» ورواه حديث أبي سعيد مثق عنه.

وسق ستون صاعاً، وأوقية ربعون درهماً، وحديث دليل على أنه لا ركاة في إبل حتى يباع حملاً، ولا في الفضة حتى يباع حملاً، ولا في تمر ولا حب حتى يباع ثلاثة صاع، وهو الصاع.

٥٨٤- وعن مسلم بن عبد الله عن أبيه - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثراً المشرق، وفيما سقي بالضح نصف العشر» روه لثوري، ولأبي داود «أو كان بطلا العشر، وفيما سقي بالسواني أو الضح نصف العشر»

حديث دليل على الفرق بين سقي السواني فيه نصف لعشر، وما سقي بغير تعب وعناء كما في السماء ولأنها فيه عشر، ودل حديث أبي سعيد على أنه لا ركاة في ذلك حتى يباع خمسة وسق، وهو قول جمهور.

٥٨٥- وعن أبي موسى الأشعري ورواه - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لهم: «لا تأخذوا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة: الشعير والحنطة والزبيب والتمر» روه لثوري وحاكم

٥٨٦- ولله رخصي عن معمر - رضي الله عنه - قال: «فما القاء ولطبخ ورمث ولقصب فقد عفا عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم -» وسند صحيح

الحديث دليل على أنه لا تحب ركاة إلا في أربعة مذكورة. وفي حديث عبد الله بن عمرو بن عبد الله بن مسعود أنه قال: «ما حرم الله من ركاة إلا في أربعة مذكورة. وفيه دليل على أنه لا ركاة في الحضور». وفيه نجب في كل ما حرم. لأرض معموم فوبه تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ثَبِّتُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا مِنْ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. وقال في منفع: نجب لركاة في حضور كل. وفي كل ثم يكاد ويدحر. قال في الاحتيار: ورحح أبو العباس من أن لمعت بوجوب ركاة خارج من أرض هو لا دحر لا غير لوجود المعنى: ما سب لا يحرم ركاة فيه بخلاف لكن فيه مديح محض. قال المحقق: قوله لا ركاة في الحضور تدل على أن ركاه بما هي فيه يكال بما يدخر للاقتيات.

٥٨٧ - وعن سهل بن أبي حنيفة رضي الله عنه قال: «مرار رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا خَرَصْتُمْ فَاعْزُوا وَدَعُوا الثَّلَاثَ فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثَّلَاثَ فَادْعُوا الرَّابِعَ» روه الخمسة. لا بن ماجة وصححه بن حبان وحاكم

الحديث دليل على مشروعية التحفيف في الحرس وكان عمر يقول للحارص: دعهم قدر ما يأكلون وقدر ما يقع. وأخرج من عبد الله بن مرفوعة: حلفوا في حرس فإن في المال لعيرة وأوطية والأكلة.

٥٨٨ - وعن عبد الله بن أبي سبيح رضي الله عنه - قال: «مرار رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن يحرس لنفس كما يحرس لنحل وتوحد ركاهة ربي». روه الخمسة وفيه انقطاع

صحة الحرس أن يصفه بالشعر ويزرع ويرى جميع ثمرته ويقول: حرسها كد وكذا يسهل قال بن عبد البر: أجمع من يخلص عنه العلم أن محروس. إن ضامته جائحة قبل الحد فلا ضمان. وقائدة الحرس من الخير لله من رب من. ولذلك يجب عليه بيبة في دعوى انقضاء بعد حرس. وصحح حق الفقهاء على ذلك. ومطابقة مصدق قدر ما حرسه. وارتفاع ذلك. لأكل ونحوه انتهى. وقال في سبل السلام: ورد دعى محروس عليه نقص بسبب يمكن إقامة البيبة عليه وجب إقامتها ولا حصة في بييمته.

٥٨٩ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - رضي الله عنه - أن مرأثة بن النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعها مائة وفي يدها مائة مسكتان من ذهب فدلها: «أَتَعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟» قالت: لا قال: «أَبَسْرُكُ»

أَنْ يُسَوِّدَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوَابِرٍ مِنْ نَارٍ؟» وَأَلْتَمَسَهَا رُوَاهُ لثَلَاثَةٌ وَابْنُ دَهْبُوزِيٍّ وَصَحَّحَهُ حَاكِمٌ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ.

عن حديث عائشة - رضي الله عنها - أنها دخلت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فبقي في يدها فتحة من ورق فقال: يا عاتكة، قد أتت صفتين لأتري أني يا رسول الله، قد أتيت ركنين؟ قالت: لا، قال: هن حسبتك من النار، وحديث ذليل على وجوب ركعة في الخلية، وفي: ركنها عاتكة.

٥٩٠ - وعن أم سمية رضي الله عنها أنها كانت تبيع أوصياء من ذهب فقلت: يا رسول الله أأكره هو؟ قال: «لَا أَقْبِلُ زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَفَرٍ» رُوَاهُ تَوْدَاوُدُ وَبُخَارِيُّ وَصَحَّحَهُ حَاكِمٌ.

الحديث ذليل على وجوب ركعة لحيوة وإن كل مال أوجب ركعة فليس يكفر فلا يشمه الوعيد في الآية. ٥٩١ - وعن سُمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ - رضي الله عنه - قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَأْمُرُ مَنْ مَخَّرَ صَدَقَةً مِنْ أَيْدِي عَدُوِّهِ لِيَبِيعَ» رُوَاهُ تَوْدَاوُدُ وَبُخَارِيُّ وَصَحَّحَهُ لَيْسَ. حديث ذليل على وجوب ركعة في مال التحرة لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا نَقُوْا مِنْ ظُلُمَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [سورة: ٢٦٧] الآية، قال محمد بن زهير في التحرة: قال بن شداد: لإجماع ثم على وجوب ركعة في مال التحرة.

٥٩٢ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «فِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الركاز: ما مدفون في الأرض من كنوز خفية فيه خمس في فتيه وكثيره، ويحور لو حده ن يتوى تقرفة خمس نفسه، وغير ذلك خفية حكمه بالقصة.

٥٩٣ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال في كنز واحد راح في خربة «لَنْ وَجَدْتُهُ فِي قَرْيَةٍ مَسْكُونَةٍ فَمَرَّقْتُهُ، وَلَنْ وَجَدْتُهُ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ فَبَيْعْتُهُ»

الركاز الحسن» أخرجه من مسنده بسند حسن

ذكره لدي رحمه الرحمن في قرية. لم يسمه شرع ركاز لأنه مستحرجه من أصل لأرض. وفيه دليل على أنه
ذو حدة في قرية مسكونة أن حكمه حكم النقصة

٥٩٤- وعن بلال بن الحارث مروي، لله عنه - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أخذ من معدن
القبية صدقة» روه أبو داود

الحديث دليل على وجوب بركاه في معدن، والحكمة في التفريق بين معدن وبركار أن أحد بركار بسهولة من
غير تعب بخلاف مستخرج من معدن فيه لا بد فيه من مشقة وتعب.

سنة (أ) في منقح ولا ركاة فيه يخرج من بحر من التلوث والرحل ونحوه. وعنه فيه بركاة تهي،
وقال من عباس ليس في المعدن شيء، هو شيء نقاه البحر، ومنه عدم.

باب صدقة الفطر

صدقة فطر قائمة بالكتاب والسنة والإجماع. قال الله تعالى ﴿فإذا فطح من تركي * وذكر اسم ربك فصلى﴾
[الأعراف: ١٤-١٥]. قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز هو ركاة الفطر.

٥٩٥- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «عرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ركاة الفطر
صاعاً من تمر وصاعاً من شعير. على عبد ولحر وذكور ولأنثى والصغير والكبير من المسلمين. وأمر به أن
تؤدى قبل خروج الناس من الصلاة» متفق عليه

٥٩٦- ولابن عبد البر في رفقطي يا سيدي «صحيح» «غزوهم عن صفوف في هذا اليوم»
الحديث «ليس على وجوب صدقة الفطر على عموم المسلمين، وفيه لأمر» «بإدراكها قبل صلاة العيد. قال
ببخاري وكأثر يعصم قبل الفطر يوم ويومين»

٥٩٧- وعن أبي سعيد خدري - رضي الله عنه - قال: «كنا نعطيها في زمن النبي - صلى الله عليه وسلم -
صاعاً من صاع من تمر وصاعاً من شعير وصاعاً من ربيب» متفق عليه.

وفي رواية «وصاع من فص» قال أبو سعيد: «ما أفلازل أخو حة كما كتب أخو حة في رس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولأبي دود «لأخو حة» لاصاع»

الحديث دليل على أن صدقة الفطر صاع من جميع ما ذكر. وفيه يكفي من الحنطة نصف صاع. قال شوكانى ونقوى، لأبى ربح لأبى نبي - صلى الله عليه وسلم - فرض صدقة الفطر صاعاً من صاع والبر تم يصدق عليه سم لعدم تهي. قال في الاحتيار: «ويجزيه في الفطرة من ثوب منه مثل لأبى ربح وغيره ووفد على لأبى مدكور وهو رواية عن أحمد وقوى كثر العنه. ولا يعتبر في ركاه الفطر منه نصف من تحت على من من صاعاً قد صلا عن فونه يوم العيد ويسته وهو قول الجمهور انتهى.

٥٩٨- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ركاة الفطر طهرة لصائم من سغو ولزفت، وصعنة لمسكين. فمن ذاه فليس الصلاة فهي ركاة مقبولة، ومن ذاه تعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات» رواه أبو دود وابن مسعود وصححه الحاكم

الحديث دليل على اختصاص لمسكين بصدقة الفطر، وأن وقتها قبل صلاة العيد. قال في المغني، فإن حرها عن الصلاة ترك لأفصل. وإن حرها عن يوم العيد ثم وبرمه لقصا.

باب صدقة التطوع

٥٩٩- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله» نذكر الحديث وفيه «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شمالك ما أنفق يمينه» متفق عليه

ولفظ الحديث: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله» ما عدا. وشاب شافي عبادة لله. ورجل فيه معق تامس أحد. ورجلان تحا في الله اجتماعاً على ذلك ونفراً عليه. ورجل دعته امرأة ذات منصب وحرمل فقه في أخاف لله. ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما أنفق يمينه. ورجل ذكر لله حياءً له صب عينا» في الحديث دليل على فصل أحد بصدقة وقد قال الله تعالى ﴿لَنْ نَدُورَ الصَّدَقَاتِ فَنَنْعَمَ

هي وإن تحمدهم وتؤيدهم تنفرا» فهو خيرٌ لكم ومكرٌ عنكم من سيئكم والله ما نغشون خيرٌ» [سقرة ٢٧١]. وقوله في طه: «أي طل عرشه كما أخرجه سعيد بن منصور من حديث سمان: «سبعة يصنعهم الله في ظل عرشه».

٦٠٠- وعن عتبة بن عمر - رضي الله عنه - قال: سمعتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «كل امرئٍ في ظلِّ صدقته حتى يُفصل بين الناس» رواه ابنُ حبان.

فيه بحث على صدقة سرهم وعلايتهم، قال الله تعالى: ﴿لَنْ يَنْفَعُوا مَوَالَهُمْ نَالَيْلَ وَالنَّهَارَ سِرًّا وَعَلَانِيَةً لَنْ هُمْ عَنْهُمَ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٢].

٦٠١- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «أيما مسلم كسا مسلماً ثوباً على عُرْي كساء الله من خضر الجنة، وأيما مسلم أطعم مسلماً على جوع أظعمه الله من ثمار الجنة، وأيما مسلم سقى مسلماً على ظمأ سقاء الله من الرحيق المختوم» رواه تود وروى بسنده أبي فيه حض على أنواع البر، وعصتها من هو مقرر بليها، وكون خراء من حسن عمل.

٦٠٢- وعن حكيم بن حزام - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «اليد العليا خيرٌ من اليد السفلى، وأبدأ بمن شؤل، وخير الصدقة عن ظهر غني، ومن يستغنى عنه الله، ومن يستغن عنه الله» متفق عليه واللفظ بسبخري.

ليد العبيد معطي، وسفلى يد المسأل، وفي الحديث الآخر: ليد العبيد بني نعطي ولا تأخذوا. وفي حديث ذليل على ليد، فله نفسه وعينه، وأن فصل الصدقة ما بقي بعده شيء يعينه على حوائجه ومصاحبه لأن استصدق بجميع ما له يندم عند لا بد كل صور على ليدته بقوله تعالى ﴿لَنْ يَنْفَعُوا مَوَالَهُمْ نَالَيْلَ وَالنَّهَارَ سِرًّا وَعَلَانِيَةً لَنْ هُمْ عَنْهُمَ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٢].

٦٠٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قيل: يا رسول الله أي صدقة أفضل؟ قال: «جهدُ المثل، وأبدأ بمن شؤل» أخرجه أحمد ورواه داود وصححه ابن حزيمة وابن حبان والحكم.

الحجج بين هـ الحديث والذي قلناه ، فإنه البيهقي به يختلف باختلاف آراء حول اسم في نصيب علي الهفة
ولشدة ولائهم ، بأقن الكفاية .

٦٠٤- وعنه - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «تَصَدَّقُوا» فقال رجل: يا
رسول الله عديدي ديار؟ قال «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى قَسِيكَ» قال عدي آخِرُ . قال «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ» قال
عدي آخِرُ . قال «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ» قال عدي آخِرُ . قال «أَنْتَ أَبْصَرُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيْمِيُّ
وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَسْرٍ وَحَاكَمٌ

الحديث دليل على بداءة ، لأهم ولأهم ، وم يذكر نزوحه في هـ الحديث وقد ورد في صحيح مسلم
مقدمة على الولد .

٦٠٥- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - «إِذَا أَتَقَّتِ الْمَرْأَةُ مِنْ
طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُتَمَدِّدَةٍ كَانَتْ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَتَقَّتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ وَالْخَادِمُ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْتَقِصُ بَعْضُهُمْ مِنْ
أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئاً» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على حوزة المرأة من الطعام الذي هو فيه بصرف شرط لا يخل ذلك بصفة من البيت ،
قال النووي: هـ مفروضة في قدر يسير يعم رخصه ، ذلك به في العادة في راد على المتعارف لم يجره ، وهذا معنى
قوله: غير متفردة ، وأنه يصحح لأنه يسمح به في العادة بخلاف الدرهم في حق أكثر الناس فهي مخصصة

٦٠٦- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: «جاءت زينب امرأة من مسعود فقالت: يا رسول
الله إنك أمرت يوم الصدقة وكان عندي حبيبي فرددت أن تصدق به فرددت أن مسعود أنه وولده حق من
تصدق به عليهم؟» فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - «صَدَّقْ ابْنَ مَسْعُودٍ، زَوْجَكَ وَوَلَدَكَ أَحَقُّ مِنْ
تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ» رَوَاهُ ابْنُ حَسْرٍ

الحديث دليل على أن لصدقة على اقرب قص من غيره ، وفي الحديث الآخر: «صدقة على مسكين
صدقة وعلى اقرب صدقة وصية» . وسئل به عن حوزة صرف ركعة امرأة إن زوجها وهو قول الجمهور .

٦٠٧- وعن من عسى - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم» متفق عليه

الحديث دليل على فتح كثرة السؤال لأنه يذهب بها الموحه وهذا يأتي يوم القيامة ووجهه عصم.

٦٠٨- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «من سأل الناس أموالهم تكثراً فإنما يسأل جنماً فليستقل أو ليسكثراً» روه مسلم

الحديث دليل على تحريم السؤال من غير حاجة .

٦٠٩- وعن يزيد بن عوف - رضي الله عنه عن أبي بصير - رضي الله عنه - قال : «لأن يأخذ أحدكم حبله فيأتي بجزمة من الحطب على ظهره فيبيعها فيكف بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه» روه لحري

الحديث دليل على كراهة السؤال ولومح الحاجة، وفيه لحن على لاكتساب ولو دخل على نفسه مشقة .

٦١٠- وعن سمرة بن جندب - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - رضي الله عنه - : «المسألة كد يكذبها الرجل وجهه إلا أن يسأل الرجل سلطاناً أو في أمر لا بد منه» روه الترمذي وصححه

الحديث دليل على تحريم سؤال الناس أموالهم لأفيم لا بد منه وهو فقير مدفع أو دم موحه و غرم منقطع، وفيه

حور رسول الله لأنه يسأل من بيت مال المسلمين وله فيه حق ولا يفتقر من كبرلة لو كين، والله أعلم

باب قسم الصدقات

ولأصل في ذلك قول الله تعالى : ﴿إِنَّمَا صَدَقَاتُ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِينَ عَلَيْهِ وَأَمْوَالُهُمْ فِي

بَابِهَا وَمِنْ رِجَالِ سَبِيلٍ سِتَّةَ وَأَلْفٍ مِائَةٍ فَرِصَةٍ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَكِيمٌ﴾ [توبة ٦١٠] .

٦١١- عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لعامل عليها أو رجل اشتراها بماله، أو غارم، أو غار في سبيل الله، أو مسكين تصدق

عليه منها فأهدى منها لفتني» روه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وصححه الحاكم وأعلل لإرسال

الحديث دليل على تحريم الصدقة على الفتى إلا إذا كان من الخمسة المذكورين .

٦١٢- وعن عبيد الله بن عدي بن حيار - رضي الله عنه - عن ربيعة بن حذافه أنه قال: يا رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - يسألني من لصدقة فقلت فيهما: لصدقة فقلت: «لأن شئنا أعطيتكما ولا حظ

فيها لفتي ولا لقوي مكسب» روه أحمد وأبو داود وأبو داود ولبسني

الحديث دليل على أن الفتى والقوي المكسب لا يحق لهما في الصدقة .

٦١٣- وعن قبيصة بن مهران الهلالي رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم :

«لأن المسألة لا تجل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يسكن، ورجل أصابته

جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من

ذوي الجبى من قومه: لقد أصابت فلانا فاقة فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش فما سواهن من

المسألة يا قبيصة منحت يأكله صاحبها سحاً» روه مسلم وأبو داود وابن خزيمة وابن حبان

الحديث دليل على حوز المسألة من خمس عن غيره ديناً ودية يصح بدلتين من مال وإن كان غيباً حتى

يحصيها، أي من أصاب ماله فاقة حتى يحصل ما يقوم بحاله، الثالث من أصابته فاقة بشرط أن

يشهد له ثلاثة من ذوي العقول ممن يجبرون له فحلت له مسأله حتى يحصل ما يقوم بحاله يوم رد على ذلك من

مسألة فهو حرم .

٦١٤- وعن عبد مصعب بن ربيعة بن الحارث - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - : «لأن الصدقة لا تنبغي لآل محمد، إنما هي أوصاخ الناس» .

وفي رواية «وانها لا تحل لآل محمد ولا لآل محمد» روه مسلم

الحديث دليل على تحريم لصدقة على محمد - صلى الله عليه وسلم -، وعبد أبي قحيم: «إن لهم في خمس

لخمس ما يكفونهم ونسبهم»، وستين من عن جوار لصدقة هم في من هو خمس الخمس

٦١٥- وعن خير بن مصعب - رضي الله عنه - قال: شئيت أن أوعظ من عندك - رضي الله عنه - في
شيء - صلى الله عليه وسلم - فقنت: يا رسول الله أعظم نبي مضى من خمسين وركبته وحسن وهدم بئر
وحدة؟ قال: رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد» روه
بيهري

بنو مصعب هم ولاد مصعب بن عبد مناف، وخير بن مصعب من ولاد نوفل بن عبد مناف، وعثمان من ولاد
عبد شمس بن عبد مناف، وهشام بن عبد مناف، وبنو مطرب وهو عبد شمس وهو نوفل ولاد عم في درجة
وحدة، ولحديث دين علي بن أبي المطرب يشركون بني هاشم في سهم ذوي القربى، وتحريم الميراث بصادق من
عدهم لاسمهم رهم عن دولة كما قال - صلى الله عليه وسلم -: لا يهزم يفرقود في جاهلية ولا إسلام،
وهو مذهب الشيعة، وقال الجمهور: به - صلى الله عليه وسلم - عظم هم علي حجة القصاص، والله أعلم.

٦١٦- وعن أبي رافع - رضي الله عنه - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - «تأخذوا الصدقة من بني
محزوم فقد لأبي رافع صحابي في بيت نصيب منه» قال لا، حتى أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فأنه
قوله فسأله فقال: «مولى القوم من أنفسهم وإنما لا تأخذوا الصدقة» روه أحمد وثلاثة من حرمته ومن حرم

حديث دليل علي بن حكيم مولى آل محمد - صلى الله عليه وسلم - حكمهم في تحريم الصدقة.

٦١٧- وعن محمد بن عبد الله بن عمر عن أبيه - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
كان ينفي عمر بن الخطاب عن خطبة من خطب فبقوا غصه فقرموني، فيقول: «خذوا قسمة أو تصدقوا به، وما جاءكم من
هذا المال وأنتم غير مشرف ولا سائل فخذوا، وما لا فلا تتبعه نفسك» روه مسلم

حديث دليل علي بن أبي حمزة يعني له أن يأخذ عمالة ولا يرددها، فإن حديث ورد فيها كما في بعض طرقه:
«عصم علي عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لعصبي أي عصامي أجرة عصمي» الحديث وفي بعض
طرقه: «قال مسلم: من أحسن بيت كان من عمر لا يسأل أحد شيئاً ولا يرد شيئاً» قال في سبيل السلام
وما عطية سبيل من غير من الله خلال وحرم، قال من عبد الله في أحدها حاتم موصى به، قال

٦٢١- وفي حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -: «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»

الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله، ويطار أول يوم من شوال لرؤية هلاله، ولم يرد من الرواية ما يشبه حكم شرعي فونه في عدم عديكم وفدرو به أي: فصر يوم الثلاثين وحسبوا ذلك شهر لقوله - صلى الله عليه وسلم -: «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين» أو من يفسر الحديث: الحديث

٦٢٢- وعن أبي عمر - رضي الله عنه - قال: «تؤخذ من هلال فحبروت لبي - صلى الله عليه وسلم - أي رأيتكم فصوموا من بعد من يصيامه» روى يودود، وصححه الحاكم وابن حبان.

الحديث دليل على العمل بخبر الواحد لعدم في الصوم.

٦٢٣- وعن أبي عبد الله - رضي الله عنه - عن عروة بن مسعود - رضي الله عنه - قال: «رأيت هلال، قال: «أشهد أن لا إله إلا الله» قال نعم، قال: «أشهد أن محمداً رسول الله» قال نعم، قال: «فأذن في الناس يا بلال أن يصوموا غداً» روى خمسة وصححه ابن حبان وروح بن موسى برسله

الحديث دليل أيضاً على قبول خبر الواحد في الصوم، وعلى أن الأصل في المسلمين تعدد، فإن في الاحتيار ما يختلف مصداقاً له في أهل المعرفة به، فإن علق يوم الصوم ولا فلا، وهو لأصح لثمة فعلة.

وفوق في مذهب أحمد انتهى

٦٢٤- وعن حفصة أم المؤمنين - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له» روى خمسة ورواه الترمذي والنسائي في ترويح وقعه، وصححه مرفوعاً عن حريكة وابن حبان

وسند نصي: «لا صيام لمن لم يقرضه من الليل»

الحديث دليل على أنه لا يصح نصيام لا يبيت ليلة وهو أن يولي الصيام في أي جزء من الليل، ويجزئ رمضان ليلة واحدة يولي صوم جميع شهر، وهو مذهب مالك وحنابلة وشيخ نقي الدين بن ديمية. ورواية عن الإمام أحمد.

٦٢٥- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: دخل علي النبي - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم فقال: «هل عندكم شيء؟» قد: لا، قال: «فإني إذا صائم» ثم: فأبوه جحر. فقد: هدي لنا جيسر. قدلة: أفرنيه. فلقد أصبحت صائماً وكل: روهه مسم.

الحديث دليل على صحة العمل بغيرية من دين. وفيه أنه لا يومه يتم صوم لتطوع، قال ابن عمر: لا بأس به ما يمكن من ذلك وفص: رمضت.

٦٢٦- وعن سهل بن سعد - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر» متفق عليه.

٦٢٧- وبشرمدي من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «قال الله عز وجل: أحب عبادي إلي أعجلهم فطراً»

الحديث دليل على استحباب تعجيل الإفطار: بد تحقق غروب الشمس والرؤية أو بخارج من يحول لهم بقوه. وعند أحمد: لا يرب له من خبز ما عجلوا الفطر وأخرو السحور (رد: أودود: لأن يهود ونصارى يؤخرون الإفطار إلى شدة الصوم) قال في شرح مصباح ثم صار في مشاعر لأهل بدعة وسمة لهم

٦٢٨- وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «تسحروا فإن في السحور بركة» متفق عليه.

الحديث دليل على استحباب السحور: فيه من قبح ستة ومخلة هن لكاتب، واستقوي به على العبادة وغير ذلك.

٦٢٩- وعن سفيان بن عمار لصبي - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا أفطر أحدكم فليطير على تمر، فإن لم يجد فليطير على ماء فإنه طهور» روه خمسة وصححه بن حريكة وابن حبان وحاكم.

الحديث دليل على استحباب الإفطار بما ذكرنا فيه من خلابة ووضوغة. وعند ترمذي وسائلي من

حديث نُسب: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَنْصُرُ عَلَى رَحِيلَاتٍ قُلُوبَ الْيَصْبِيِّ، لِيَنْتَهِكُوا بِهَا بَيْتَهُمْ يَكُونُ قَوْلُهُمْ يَكُونُ حَسَبُ حَسَبِهِ مِنْ مَعَهُ».

٦٢٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى الْوَصْلِ، قَالَ رَحُلٌ مِنْ مَسْمِينٍ: بِبَيْتِ وَصَلٍ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَأَيْكُمْ مِثْلِي؟ إِنْ أَيْتَ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَسَقَانِي» نَسَبُوا نَسَبَهُ عَنْ «وَصَلٍ وَأَصْلُ بَيْتِهِمْ يَوْمَ تَمَرُوا وَاهْلَالٍ، قَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَزِدْتُمْ» كَمَا سَكَلَ هُمُ حِينَ بَوَّاهُ نَسَبَهُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الحديث دليل على كراهة الوصل لأنه من خصائصه - صلى الله عليه وسلم - وفي حديث أبي سعيد عديد بحار: «يَكُونُ أَرَادَ أَنْ يَوَاصِلَ قَبِيلَهُ وَاصِلًا».

٦٢١- وعنه - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلِ بِهِ وَالْجَهْلِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشِرَابَهُ» رواه البخاري وأبو داود ولفظه الحديث دليل على تأكيد تحريم الكذب والفساد على الصائم وإن الله لا يقبل صيامه.

٦٢٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُقَاتِلُ وَهُوَ صَائِمٌ وَيُشَارُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ مِنْكُمْ لِرَبِّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلَفْظُ «سَلَامٍ» وَادِّي رَوِيَّةٌ «بِإِصْبَاقٍ» قَالَ «عَلَيْهِ السَّلَامُ» معنى الحديث أنه ينبغي لكم لا تحترس من القنينة ولا تؤثرواكم من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سبب حثها لأنه يثبت نفسه، والحديث دليل على حور القنينة من لا تحترس شهوته.

٦٢٣- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - «لَا نَبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَتَمَ وَهُوَ مُخْرَمٌ وَخَتَمَ وَهُوَ صَائِمٌ» رواه البخاري.

الحديث دليل على أن حكمة لا يفترقه لصائم، وهو مذهب لأكثر من الأئمة.

٦٢٤- وعن شداد بن أوس - رضي الله عنه - نَسَبَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِلَى عَمِي رَحُلٍ يَسْتَبِيعُ وَهُوَ يَخْتَمُ فِي رَمَضَانَ قَالَ: «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْحَاجِمُ» رواه حسنة الأثر في، وصححه أحمد وابن خزيمة.

[illegible]

٦٣٦- وعن عائشة رضي الله عنها - « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كحل في رمص وهو صائم »
رواه ابن ماجة بسند صحيح وقال الترمذي لا يصح في هذا الحديث شيء

٦٣٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَمَهُ» مُتَّقٍ عَلَيْهِ وَلَا يَحْكُمُ مِنْ قِصْرِ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا نَصَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَرَةٌ وَهُوَ صَحِيحٌ

www.alukah.net

٦٢٨- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ فَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقِضَاءُ» رَوَاهُ الْحَمْسَةُ، وَأَعْنَاهُ أَحْمَدُ وَقُوَّةُ لَدَرْ فُطَيٍّ.

لحديث دليل على أنه لا يقصر بالقيء تغيب عيبه. وعنى أن من نعد لقي يقصر.

٦٢٩- وعن حذيفة بن عدي - رضي الله عنه - «نُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خَرَجَ مِمَّنْ لَمْ يَنْتَحِ بِمَكَّةَ فِي رَمَضَانَ حَتَّى يَنْتَحِ كُرْعَ نَعِيمٍ فَصَامَ بِهَا سِتًّا، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى بَيْتِهِ وَشَرِبَ ثُمَّ قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِنَّ بَعْضَ مَنْ فَدَّ صَامًا يَقُولُ «أُولَئِكَ الْعَصَاءُ، أُولَئِكَ الْعَصَاءُ» وَفِي نَفْثٍ «فَقِيلَ لَهُ إِنَّ لَنَا مِنْ فَدَشَقٍ غَنِيَهُمْ بِصِيَامِهِمْ يَنْتَظِرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ وَشَرِبَ» رَوَاهُ مُسْنَدُ

لحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم به أن يقصر، وإن له الإفطار وإن صام أكثر شهر. وفيه أن يقصر من يشق عليه الصيام قصره في حديث آخر: ليس من الصيام في السفر.

٦٣٠- وعن حمزة بن عمرو الأسلمي - رضي الله عنه - أنه قال: يا رسول الله! حدثني عن نبي الله صلى الله عليه وسلم في سفره هل علي حرج؟ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فُضِنَ، وَمَنْ أَحْبَبَ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ مُسْنَدُ وَصَّيْهِ فِي مَقْصُودٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ حَمْرَةَ مِنْ عَمْرٍو سَأَلَتْ.

لحديث دليل على أن المسافر يحريه الإفطار والصيام إذا قوي عيبه. وعند أبي داود: «أنه قال: يا رسول الله! بني صا حب صهر عذبة سافر عليه وكبره وبه ربحا صا دقي هذا شهر يعني رمضان و» حد لقوة وحدني أن صوم هون علي من أن وحره فيكون دية علي فقال أي ذلك شئها حمرة».

٦٣١- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «رُخِصَ بِشَيْخٍ كَبِيرٍ أَنْ يَقْصُرَ وَيُضَعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِيَةً وَلَا يَصُومَ عَلَيْهِ» رَوَاهُ لَدَرْ فُطَيٍّ وَحَاكِمٌ وَصَحَّحَهُ.

قال ابن عباس في قوله تعالى: «وَعَلَى الَّذِينَ يُضِيقُونَ فِدْيَةَ صَعْمٌ مَسْكِيَةٌ» وحد «فصل تصوع خير» قال روى مسكياً حر «فهو خير» [مسند: ١٨٤]، قال وييسب مسوحة لأنه رخص شيخ كبير الذي لا يستطيع صيام. وفي نسخة خلاف بين سلف وخلفاء. عني أن لا صوم لارم في حق من يطلق الصيام بكبر.

مسحوق في غيره، وعن أنس بن مالك، رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «لن الله عز وجل وضع عن المسلم من الصوم وشطر الصلاة وعن الحبس والمريض الصوم» روه خمسة أول يرمي: العمل على هذا عند العلم، وقال بعض أهل العلم: من وضع يفصر، ويقصر، ويضع، وبه يقول سفيان، وبه لك وثاني وأحمد، وقال بعضهم يفصر، ويضع، ولا قضاء عليهم، وإن شاء قضاء ولا إصدام عليهم، وبه يقول سفيان، قال في مختصر مدعي، وإن فصر، من وضع حوله على نفسها فصاها فقط، وعلى وديهم، فصاها وطعمها كل يوم مسكياً.

٦٤٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «هل تكتب» رسول الله قال: «وما أهلكك؟» قال: «فعلت على ما رأي في رمضان فقال: «هل تجد ما تقرأ رقية؟» قال: لا، قال: «هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال: لا، قال: «هل تجد ما تعلم سنين مسكيناً؟» قال: لا، ثم حسرت في النبي - صلى الله عليه وسلم - عرفت فيه ثم قال: «تصدق بهذا» فقال: «أقرمتك؟» قال: لا، لا، قال: «هل يبأ أخوك بليته فتصدقك النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى يدب ثباته، ثم قال: «أذهب فأطعمه أهلك» روه السبعة واللفظ حسام.

لحديث دليل على وجوب الكفارة على من حرم في شهر رمضان عتقاً، وهو حديث جليل كثير فوائد، جمعها بعضهم ألفاً وثلاثة في الحديث.

٦٤٣ - وعن عائشة وأم سمية رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصبح حنباً من حمار ثم يغتسل ويصوم، متفق عليه، ورد في حديث أم سمية «ولا نفسي»

حديث دليل على صحة صوم من ذكره الحمار وهو حبس من يقتل، وهو قول جمهور.

٦٤٤ - وعن عائشة رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «من مات وعليه صيام صام عنه وليه» متفق عليه.

لحديث دليل على مشروعية صيام الحي عن الميت، وأنه إذا مات وعليه صوم وجب أحر عنه صيام وليه.

قال النووي: ختم الله به قيس ثلاث وعنده صوم واحد من رمضان وفصاء أو ثدر وغيره من يقصى عنه؟ ولشد قعي في السنة فوالا مشهور: أشهرها لا يصام عنه ولا يصح عن ميت صوم أصلا، والثاني يستحب بويه أن يصوم عنه ويرأه ميت ولا يخرجه من عدم. وهذا القول هو لصحيح مختار الذي اعتقده. وهو يدي صححه محققو أصحابنا معون بين الله وحديث هذه الأحاديث لصحيحة بصريجة تنهى. والله أعلم.

باب صوم الطلوع وما نهي عن صوميته

٦٤٥- عن أبي قتادة الأنصاري - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل عن صوم يوم عرفة فقال «يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ» وسئل عن صيام يوم عشرين قال «يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ» وسئل عن صوم يوم الاثنين فقال «ذلِكَ يَوْمٌ وَلَدْتُ فِيهِ، وَوُعِثْتُ فِيهِ، وَأُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهِ» روه مسلم.

لحديث دليل على استحباب صيام يوم عرفة ويوم عشرين ويوم الاثنين.

٦٤٦- وعن أبي ثوب الأنصاري - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سَنًا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ» روه مسلم.

لحديث دليل على استحباب صوم سنة يوم من شوال سواء كانت مؤالية أو متفرقة وعن ثوبان - رضي الله عنه - عن أبي - رضي الله عنه وسلم - قال: من صام رمضان فشهرا بعده، ومن صام سنة يوم بعد الفطر فذلك صيام لسنة روه أحمد والنسائي.

٦٤٧- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ مَنَعَ عَبْدٌ يَصُومُ بِنِهَايَةِ سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَعْدَ اللَّهِ بِذَلِكَ الْيَوْمِ عَنْ وَجْهِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرَفًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَنَقَطَ مُسْلِمٌ.

لحديث دليل على فضيلة الصوم في شهر رمضان يصعب بسببه عن قتال العدو.

٦٤٨- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَصُومُ حَتَّى تَقُولَ

لا يصوم، ويُفطر حتى تمّ لا يصوم، و« رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استكمل صيام شهر قط لا رمضان، و« رأيت في شهر أكثر منه صياماً في شعبان » متفق عليه واسقط مسلم .

فيه دليل على أن صومه - صلى الله عليه وسلم - م يكمل محص شهر دون شهر، وأنه يسرد الصوم حياً ولفظ حياً ونص ذلك من كثرة الأشعار وفاته، وفيه دليل على أنه كان يحص شعبان بالصوم أكثر من غيره

٦٤٩- وعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال « سمنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يصوم من شهر ثلاثة أيام: ثلاث عشرة وربع عشرة وخمس عشرة » رواه ابن أبي شيبة والترمذي وصححه ابن حبان

حديث دليل على استحباب صيام يوم سيص، ويكفي عنه ثلاثة أيام من أول شهر أو من آخره وأخرج أبو دود و« سمنا من حديث حمزة: « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصوم في كل شهر ثلاثة أيام: الاثنين والخميس، ولأشهر من جمعة لأخرى ».

٦٥٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال « لا تجعل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بإذنه » متفق عليه واسقط البخاري ردود و« غير رمضان »

لحديث دليل على أنه يحرم على المرأة صيام، لتصوم، لا بد من زوجها إذا كان حاضراً .

٦٥١- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن

صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر » متفق عليه

حديث دليل على تحريم صيام عيد الفطر وعيد النحر، وهو جمع .

٦٥٢- وعن نيشة هدي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « أيام التشریق أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل » رواه مسلم

لحديث دليل على كراهية صيام يوم التشریق، وهي ثلاثة أيام .

٦٥٣- وعن عائشة وبن عمر - رضي الله عنهم - قال: « لم يترك في أيام التشریق أن يصوم، لا لمن لم يجد

لهدي » رواه البخاري

لحديث ديل عى حور صوم يوم اشريق لمتنع ونقرر بد عدم هدى . قوله تعالى ﴿فَمَنْ لَمْتَع

ة- رضي لله عنه - بآل عمر إلى ح - رضي لله عنه - آله [بقرة: ١٩٦]

٦٥٤- وعن أبي هريرة - رضي لله عنه - عن أبي - رضي لله عنه - صلى الله عليه وسلم - قال «لا تَخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ

بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ» روه مسلم

لحديث دليل عى كرهة تخصيص ليلة جمعة بصلاة غير معتادة، وتخصيص يومها بصوم مفرد .

٦٥٥- وعنه أيضا - رضي لله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «لا يصومن أحدكم

يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ» متفق عليه

لحديث دليل عى حور صوم يوم الجمعة بصوم يوم قبله أو يوم بعده . وعن جويرية - رضي لله عنه - :

«أَنْ لَبِي - صلى الله عليه وسلم - دخل عليه يوم الجمعة وهي صائمة قبل لها : أصمت أمس ؟ قالت : لا ، قال :

صومين غد ، قالت : لا ، قال : أفصري» روه لحاري

٦٥٦- وعنه أيضا - رضي لله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «إذا أتصف شعبان

فلا تصوموا» روه، خمسة وستة خمد

لحديث دليل عى كرهة الصوم في شعبان بعد تصافه لأن يوفق صوم معتاد .

٦٥٧- وعن الصماء بنت بكر - رضي لله عنها - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : «لا

تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا فِيمَا اقْتَرَضَ عَلَيْكُمْ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا لَحَاءَ عَيْبٍ أَوْ عَوْدَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضِهَا» روه

لخمس ور حانة ثقت لا أنه مضطرب وقد ذكره مالك وقال أبو ذود هو مسوح .

٦٥٨- وعن مسلمة - رضي لله عنها - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال أكثر ما يصوم من الأيام

يوم السبت ويوم الأحد . وكان يقول : «إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمَشْرُوكِينَ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْلِفَهُمْ» أخرجه النسائي

وصححه من حزيمة وهد مطه

لحديث لأول يدل عى كرهة فرد السبت بالصوم . ولأنه يدل عى مشروعية صوم يوم السبت والأحد ،

قال في سبل السلام: انتهى عن صومه كان أول الأمر حيث كان - صلى الله عليه وسلم - يحب موافقة أهل الكتاب، ثم كان حرأمره - صلى الله عليه وسلم - محلفهم كما صرح به الحديث، وأخرج الترمذي من حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصوم من شهر السبب ولأحد ولأثنين، ومن شهر الآخر ثلاثاء والأربعاء والخمس»، وحديث الكتاب دل على استحباب صوم السبب ولأحد مخففة لأهل الكتاب، وصاهره صوم كل على لانهاد ولا حنة عتهى.

٦٥٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «نبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن صوم يوم عرفة بعرفة» رواه خمسة غير الترمذي وصححه من حرمة وحاكم، وسنكره نقيني لحديث دليل على كراهة صوم يوم عرفة بعرفة لأنه يضعف عن الدعاء في هذا الوقت، وصحح في النبي - صلى الله عليه وسلم - كان في حديثه مفصراً بعرفة.

٦٦٠- وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا صام من صام الأبد» متفق عليه

٦٦١- ولمسلم عن أبي قتادة - رضي الله عنه - بلفظ «لا صام ولا أفطر» لحديث دليل على كراهة صوم الدهر، وبؤيده حديث: «لا صوم فوق صوم دود» شطر الدهر، صوم يوماً وأفطروا، قوله: «لا صام من صام الأبد» قال ابن العربي: «من كان دعاء في يوم من دعه عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - ومن كان معه الحرف في يوم من أخر عنه النبي - صلى الله عليه وسلم - به لم يصم، وإذا لم يصم شرعاً فكيف يكسبه ثواب؟»

باب الاعتكاف وقيام رمضان

الاعتكاف في لغة الروم شيء وحسن النفس عليه، وفي شرع هو تقدم في مسجد بطاعة لله تعالى على صفة مخصوصة. قال الله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمِنْهَا فَاكْرَهُمْ وَأُنْفُسَهُمْ يُسَخِّرُونَ﴾ [سورة ١٢٥]. وفيه تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمِنْهَا فَاكْرَهُمْ وَأُنْفُسَهُمْ يُسَخِّرُونَ﴾ [سورة ١٨٧] الآية

٦٦٢- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» متفق عليه

الحديث دليل على فضيلة يوم رمضان، ويستحب الاحتجاج لذلك لأنه شهد أكثر من مصلين، قال ابن طائ: «يُقام رمضان سنة لأن عمر بن الخطاب - رحمه الله - فعل النبي - صلى الله عليه وسلم -، ويتركه سبي - صلى الله عليه وسلم - يعني الاحتجاج به، حشية لا فترض.

٦٦٣- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - إِذَا دَخَلَ عَشْرًا مِنْ أَيِّ الْعَشْرِ الْأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ، شَدَّ مِرْرَهُ وَأَخْبَرَنِيهِ وَأَقْبَضَ هَنَاهُ» متفق عليه

الحديث دليل على تحف من عشر الأواخر والاحتفاء فيها، تطيب ليلة القدر وتكبر حروح بوقت، ولأع ل

الحلو، يوم.

٦٦٤- وعنه - رضي الله عنه - «أَنْ لَيْتَ - صلى الله عليه وسلم - كَانَ يَعْتَكِفُ عَشْرًا أَوْ حَرَمًا مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى يُؤَدَّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَعْتَكِفُ رَوْحَهُ مِنْ تَعَدُّهُ» متفق عليه

الحديث دليل على مشروعية الاعتكاف ولو حال ولتس * ويستحب في العشر الأواخر، ومقصود منه جمع لقب ما حوالة عن الناس والإقبال على الله تعالى والتعبد بذكره وعبادته.

٦٦٥- وعنه - رضي الله عنه - قالت: «كَانَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - إِذَا رَدَّ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى لِمَحَرَّمٍ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفُهُ» متفق عليه

الحديث دليل على استحباب دخول معتكف معتكفه بعد صلاة فجر.

٦٦٦- وعنه - رضي الله عنه - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يُبْدِئُ حَرْجَ رَأْسِهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَرَحُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ بَيْتَ إِلَّا حَرَّ يَدُ كُلِّ مُعْتَكِفٍ» متفق عليه والله للبحاري.

الحديث دليل على أن خروج بعض من معتكف لا يضر، وأنه يشرع له لتصف والتبر، وأنه لا يخرج من مسجد إلا بالضرورة.

٦٦٧- وعنهما - رضي الله عنهما - قالت: «سنة على منكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد حاضرة، ولا يسافر مراً ولا يشره، ولا يخرج حاجة إلا لأندله منه ولا عنكاف ولا يصوم، ولا عنكاف ولا يمسح في جامع» روه بود وذاولاً من بعده لأن راجح وقت آخره فيه بيان ذاب لا عنكاف ولا يجوز سمعته، فوجه ولا عنكاف ولا يصوم وأنه قال مالك ويؤ حبيفة ورواية عن أحمد، فوجه ولا عنكاف إلا في مسجد جامع أي مدي مدي فيه لغة، ويستحب في مدي مدي فيه لغة.

٦٦٨- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «يسر على منكف صياماً لا يجمع على نفسه» روه الله رضي والحاكم والراجح وقت فيه دليل على أن لا عنكاف يصح بغير صوم، لأن يندره، ويؤيده حديث عمر، أنه قال: «رسول الله بي ندرت في الحامية أن عنكاف لينة في مسجد الحرم فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «وف نذرت» روه بجاري.

٦٦٩- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رجلاً من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - روى لينة قدر في السبع في السبع، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أرى رؤياكم قد تواطأت في السبع الأواخر فمن كان متحريها فليتحرها في السبع الأواخر» متفق عليه.

وفوله (أي) متفق همزة أي نعم قاله الخط، وتواطأت توافقت، وفي رواية: أن قال: «رو لينة القدر في سبع الأواخر وإن قال روى في عشر الأواخر فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «تتموه في السبع الأواخر»، قال الخط وفي حديث دلالة على عظم قدر الروا وحور الاستناد إليها في الاستدلال على الأمور بوحودية شرط أن لا تحذف بقوعد شوعية.

٦٧٠- وعن معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في بيعة قدر: «ثلاثة سبع وعشرين» روه بود وذاولاً من بعده، وقد حتم في حبيبه، على أربعين قولاً ورد في

«فتح له ري» أرحح الأقوال لها في أواخر عشر لأواخر. وأرحاه بيته. إحدى وعشرين ولبنة سبع وعشرين
٦٦٩- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قلت: يا رسول الله أريد أن أعيش في بيته بيته لقدرة
فأقول: «قولي: اللهم إني أعوذ بك من العفو فأعف عني» رواه خمسة عن أبي داود وصححه الترمذي
وحاكم.

قال لصري: لا يشترط خصوصه رؤية شيء ولا سمعه. وقال من حيرة: لا يعتد أن بيته لقدرة لا يده. لا من
رأى الخوارق من فصل لله واسع، ورب قائم ذلك بيته يحصل منها. لا على بعده من غير رؤية خارق. وأحر
رأى الخارق من غير عده والذي حصل على العادة فصل. ومرة يها هي. لا استقامة فيها نستحيل أن يكون
لا كرامة. بخلاف. خارق فقد يقع كرامة وقد يقع قسوة والله أعلم انتهى وفي حديث استحباب الأكرار من هذا
لدعاء في كل وقت سببه في السبب في بيته لقدرة. قال العلماء: وحكمة في حقه في يحصل. لا حث
في الله سبحانه

٦٧٢- وعن أبي سعيد خدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا
تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى» متفق عليه
قال لخص: قوله لا تشد الرحال. تصم وبه يفتى لقي. وحرود النبي صلى الله عليه وسلم في غيرها. قال لطيفي: هو
مع من صرح النبي كنهه قال لا يستقيم أن يقصد المزاراة لأهله البقاع انتهى. ولحديث دليل على وصية هذه
مساجد الثلاثة. وأنه لا يجوز السفر في غيرها لقصد القرب والتبرك كدعوة في نور يصلح في وصية.
وقد حصل بسبب ذلك لا يخلو من شره وسدع. والله مستعان.

وعمره واحد لا بد منها لمن استطاع اليه سبيلاً. لأن مكة ابن عديم حجة وليس عليهم عمرة من أجل صوفهم نابيت.

٦٧٧- وعن أنس - رضي الله عنه - قال قيل يا رسول الله ما السبيل؟ قال «الزاد والأحلة» رواه بدر قضي وصححه حاكم وأبو أحمد بن عيسى.

٦٧٨- وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - وفي نسخة ضعف الحديث دليل على أن من وجد رد ورحة صالحين مثله وحب عليه لحج بقوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]

٦٧٩- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال قال النبي - صلى الله عليه وسلم - لقى ركباً في بؤساء فقال: «مَنْ الْقَوْمُ؟» قالوا: مسلمون، قالوا: من ماب؟ قال: «رَسُولُ اللَّهِ» فارتعبت به مرةً صبيراً فقامت له حجاً قال: «نعم ولك أجر» رواه مسلم.

الحديث دليل على أنه يصح حج النبي سواء كان لميزاً أم لا حيث فعل وبه عليه ما يفعل الحج، وبه هذا ذهب الجمهور وبكته لا يحركه عن حجة لإسلام. وصفة حرام بولي عنه أن يقول بقبه جعله محرماً.

٦٨٠- وعنه - رضي الله عنهما - قال: «كان الفضل بن عباس - رضي الله عنهما - رديف رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحجَّ معه من خضع لفضل بن عباس بنصرته، ونظر إليه وحدث النبي - صلى الله عليه وسلم - بصرف وجهه لفضل بن شقٍ آخر فقامت يا رسول الله إن قرينة لله على عباده في الحج ذكركت في شيخ كبير لا يثبت على راحة فحج عنه؟ قال: «نعم» وذلك في حجة وداع متفق عليه والله بهجري.

فيه دليل على أنه يحرك الحج عن المكلف إذا كان له بوساً منه مقدرة على الحج بنفسه.

٦٨١- وعنه - رضي الله عنهما - قال: «مراقة من خفينة حرام بن النبي - صلى الله عليه وسلم - فقامت: إنني مني مدرت أن الحج وم الحج حتى ما ما فحج عنه؟ قال: «نعم حجتي عنها، أرايت لو كان على أنك دين»

أَكْتَبَ قَاضِيَةُ؟ أَقْضُوا اللَّهَ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْوَقَاءِ» رَوَاهُ الْحَرِيُّ

حديث دليل على أن نادر الحج يد مسموم بحج حرة من حج عنه ولده وقريبه وغيرهم تشبيهه، الذين
٦٨٢- وعنه قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ بَلَغَ الْحَيْثُ، فَقَلْبُهُ أَنْ يَحُجَّ
حَجَّةً أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ، ثُمَّ أُعْتِقَ، فَقَلْبُهُ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى» رَوَاهُ أَبُو بَكْرِ شَيْبَةَ وَسَيْهَتِي وَرَحْمَةُ
تَدْتُ لَا إِلَهَ خُتَمٌ فِي رَفْعِهِ، وَأَسْخَفُوهُ أَنَّهُ مُؤْتَوَفٌ

حديث دليل على أن حجة لإسلام تدمر الصبي يد مع، وتعد يد عتق وإن حج فس ذلك لا يحزنهم عن
مريضة.

٦٨٣- وعنه - رضي الله عنهم - قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يُحْصِبُ يَقُولُ: «لَا
يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تَسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»، فَقَدْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ، بِنَ
مُرَاتِي خَرَجَتْ حَاتَّةً، وَإِنِّي كُنْتُ فِي عَزْوَةٍ كَذَلِكَ، فَقَدْ «أُطْلِقَ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ
لِلْمَسْمُومِ.

حديث دليل على تحريم حرة لأحبيه وهو جمع، وفيه دليل على تحريم سفر المرأة من غير محرم. وفيه دليل
على أنه لا يجب حج على امرأة إلا إذا كان معها محرم.

٦٨٤- وعنه - رضي الله عنه - قال النبي - صلى الله عليه وسلم - سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ شَيْئًا عَنْ شُرْمَةٍ قَالَ
«مَنْ شُرْمَةٌ؟» قَالَ: حُرٌّ أَوْ قَرِيبٌ، فَقَالَ: «حَبَجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟» قَالَ لَا، قَالَ: «حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ
حُجَّ عَنْ شُرْمَتِكَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَدُونِ مَالِهِ وَصَحَّحَهُ أَبُو حَنِيسٍ وَلَوْ أَنَّ حَجَّ عَبْدًا أَحْمَدَ وَقَعَهُ
حديث دليل على أنه لا يصح أن يحج عن غيره من م يحج عن نفسه،

٦٨٥- وعنه - رضي الله عنه - قال حطاب: رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «إِنِّي أَلَهُ كُتُبَ
عَلَيْكُمْ الْحَجَّ» فَقَدْ لَأْتَعَ مِنْ حَاسِرٍ فَقَدْ فِي كُلِّ عَامٍ رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: «لَوْ قُلْتُهَا لَوَجِيتُ، الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَا زَادَ
فَهُوَ طَرَجٌ» رَوَاهُ خُثَيْمَةُ غَيْرُ التَّرْمِذِيِّ، وَهُوَ فِي مَسْمُومٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي شُرْمَةَ

الحديث دليل على أنه لا يجب الحج لأمرة واحدة في العمر على كل مكاتب مستصحب والله لتوفيق.

باب المواقيت

٦٨٦- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقف لأهل المدينة حيفة، ولأهل الشام حيفة، ولأهل نجد فزل، ولأهل اليمن ينهم، ولأهل وادي عذيب من غيرهم من رد للحج والعمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث يشاء حتى أهل مكة من مكة» متفق عليه.

قوله: من أهل الشام حيفة، مذكورة ومرداه، وفي رواية «منهم»، قوله: ومن أهل وادي عذيب من غيرهم من رد الحج والعمرة أي هي بقية موفيت من أهل عذيب قصد لأحد، يسكنون وادي عذيب من أهل مكة لأفاق لمعية وبدا ورد شامي مثلاً، دي حيفة وبه يجب عليه لإحرام بها ولا يتركه حتى يصل للحيفة، وإن أخر الله ورمه دم عند الجمهور، قوله: ومن كان دون ذلك فمن حيث يشاء حتى أهل مكة من مكة أي من كان بين مكة ومكة أنه يحرم من مبره، وإن أهل مكة يحرمون منها سواء كان من أهلها ومن يجرورين أو يوردون، وقال ابن عباس: من رد من أهل مكة يشاء يحرم ويحرم الحرم، قال أحمد: العمرة بمكة من الناس من يجرورهم على صفوف ومنهم من يجرور مقدم مكة وطواف.

٦٨٧- [وغيره] عثقة - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقف لأهل العراق ذب عرق» وهو ذب وذب وذب في.

٦٨٨- وأخيه عند مسلم من حديث جابر - رضي الله عنه - «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف في رافعه.

٦٨٩- وفي صحيح البخاري أن عمر هو الذي وقف في عرق.

٦٩٠- وعند أحمد وأبي داود وابن ماجه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقف لأهل مشرق عقيق»

قوله: وقف لأهل مشرق عقيق قال ابن سعد سمي بذلك لأن فيه عرق وهو الحب الصغير وهي أرض

مر د بوجوه لإحرام^{*} أو^{*} عه^{*} وهو لإحرام^{*} الحج^{*} و^{*} عمرة^{*} و^{*} مجموعهما^{*} .

الإهلال - رفع لصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام. ولأسسه ثلاثة أنواع: التمتع، وقصر، وإفراد.
 والتمتع هو الاعتسار في شهر محرم، ثم استحلال من ذبذبة العمرة والإهلال بالتحج في ذبذبة السنة، وقصر أو يحرم بالتحج
 ولعمرة مع أو يحرم بالعمرة ثم يدحرج عليه بالتحج. وإفراد أن يحرم بالتحج مفرداً، فوهو وهن رسول لله - صلى
 الله عليه وسلم - بالتحج أي في أول حرمة ثم دحرج عليه بالعمرة حين في نودي وقيل به. قل: عمره في حجة،
 وهذا فذابت له حصة، يا رسول الله! شدة من جوه من العمرة وم تحل أم من عمرتك؟ قل: هي لهدت
 رسي وقد هدني فلا تحل حتى تحج. قل: لقصه وندي تحج به برويات به - صلى الله عليه وسلم -
 كان فذابت له حصة على بالتحج بعد أن أهل به مفرداً لأنه وإن أهل حرم بالتحج والعمرة معاً، فوه
 فأنما من أهل بالعمرة فحل أي حين قدم مكة وظاف وسعى وقصر. فوهو وأما من أهل بالتحج وجمع بين بالتحج
 والعمرة فلم يحج حتى كان يوم أسحر أي الدين سافو هدي حديث جابر «أهل النبي - صلى الله عليه وسلم -
 - وأصبح به بالتحج» لحديث وفيه «أنهم أهل بالعمرة فيصطوفون ثم يقصرون ويحجوا. لاس كان معه هدي

قال أبو مصعب بن ميسرة وذكر أن أبا بكر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: لو استقيت من أمري ما استقيت من هديتي وولائي معي هدي لأحسب». وفي هذا حديث دليل على حلال الحج في العمرة، وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: كانوا يرون العمرة في شهر الحج من أحرار المحرورين والأرضاء ويحرمون حرم صفر ويقولون: هذا يوم لا يبرو عنه لأثر وأصح صفر حيث العمرة من عترة. قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصح به صبيحة رعدة من ذي حجة مهين: الحج وأمرهم أن يحجوه عمرة له. وفي رسول الله أي لح؟ قال ابن كثر: «متفق عليه». ويجب على المتمتع والتحرر من لقوة دعوى: «فصل متمتع بالعمرة بين الحج» الآية، قال سفيان: ولو سبق متمتع هدي لم يكن له أن يحل. وامرأة دخلت متمتعاً فحاصت فحاشيت فوالت حجاً حرم وصار بقدرة. وفي شرح كبير: كان مع مفرد وتقرن هدي فليس له أن يحل من حرمه ويجعله عمرة غير خلاف عندنا. وحديث العشاء أي لأبي بكر؟ قال شيخ الإسلام بن تيمية: إن ساق هدي والتقرن فصل. وإن لم يسبق وتمتع فصل. ومن أراد أن يتشأن للعمرة من ماله سفره وإلا فلا فصل به. وهذا عذب لذهب وشبهه، برواثة الأحاديث بصحيفة انتهى والله أعلم.

باب الإحرام وما يتعلق به

الإحرام: الدخول في النسك والتشاغل بأعماله

٦٩٢ - عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «ما من رسول لله - صلى الله عليه وسلم - إلا من عند مسجده» متفق عليه.

حديث يدل على أن لأفضل أن يحرم من مبيت لافيه. وأخرج أبو داود وحاكم من حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - ما صلى في مسجد ذي حليفة ركعتين أهل الحج حين فرغ منهم فسمع قوم يحفظوه فما استقيت من حنيفة من ورثة ذلك منه فوم يشهدو في مرة لأولى تسمعه حين ركب تقوى: أي أهل حين استقيت من حنيفة. ثم مضى ما غلا على شرف بيده أهل ودرت ذلك قوم يشهدوه فقل كل كما سمع.

٦٩٣- وعن حماد بن المنجاب عن أبيه - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «أنا جبريل فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإهلال» روه الخمسة وصححه الترمذي وابن

حنبل

لحديث دليل على استحباب رفع الصوت بالتهليل.

٦٩٤- وعن حماد بن ثابت - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - تحرد لإهلاله وعتس» روه الترمذي وحسنه

لحديث دليل على استحباب الاعتسار عند الإحرام

٦٩٥- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل عما يبس المحرم من ثياب؟ قال: «لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد ثخين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئاً من الثياب مسنة الزعفران ولا الورس» متفق عليه

والله أعلم.

قال العلماء: هذا خوب من بدع الكلام وتحمله لأن لا يبس محصور يحصل لتصرحه به، وما مبسوع من غير محصور، فقال لا يبس كل شيء مبسوع، سواء قال من خذروا: أحرموا على أن لا يبس جميعاً، ذكر في تشترط مع الرجل في منع الثوب الذي مسه الزعفران والورس، وقال عياض: أحرموا على أن لا يبس في هذا الحديث لا يبس محرم وأنه به، وتقيص وتسوي على كل محبص، والله أعلم بالمرس على كل مبسوع لأمر به محبص وغيره، وبالخلاف على كل مبسوع، يستريح، قال عياض: ولم يرد تحريم محبص مبسوع على موضع يدي جعل له ولو في بعض بدن أو يدي، وتقيص مثلاً فلا بأس، قال العلماء: وحكمة في منع محرم من لبس وطيب بعد عن برفه ولا نصاب بصفة خاشع وليذكر التحرد بالتدوم على ربه فيكون أقرب من موافقة ومثله من ارتكاب خصوص انتهى، قال في الاحتيار: ويحرم للمرأة إحرامه في بعض وجهها ملاصقاً حلاً سداً ورفع، ويحرم عقد المرأة في الإحرام ولا فدية انتهى

٦٩٦- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كُتِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِحْرَامُهُ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ وَحْدَهُ قَبْلَ أَنْ يَصُوفَ لِبَيْتٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

لحديث دليل على استحباب التطيب عند ردة الإحرام وهو قول جمهور، وفيه استحباب تطيب بعد التحنن لأول.

٦٩٧- وعن عثمان بن عفان - رضي الله عنه - أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرَمُ وَلَا يَنْكِحُ وَلَا يَخْطُبُ» رَوَاهُ مُسْنَدُ

لحديث دليل على تحريم العقد على محرم نفسه وغيره وتحريم الخطبة كذلك ولا فدية.

٦٩٨- وعن أبي قتادة الأنصاري - رضي الله عنه - في قصة صيده لحمار وحشي وهو غير محرم قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لأصحابه وكانوا مُحْرَمِينَ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنَ لَحْمِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

لحديث دليل على حور أكل محرم صيد البر إذا صاده غير محرم ولم يكن منه عادة على قتله بشيء وهو قول جمهور.

٦٩٩- وعن أنس بن حذافة نسي - رضي الله عنه - أنه أخذ من رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حماراً وحشياً وهو لأبوه أو يودر فرده عليه وقال: «إِنَّمَا لَمْ نُزِدْ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

لحديث دليل على أنه لا يحل لحم الصيد للمحرم مصداقاً، وقال الشافعي: إن كان لصعب هدي نسي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لحمار حدي فليس بمحرم دبح حمار وحشي، وإن كان هدي لحم حمار فمحتمل أنه - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قد فهم أنه صاده لأخيه تهي، وجمع بين حديثين مدحجهما عن أبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه قال: «صِيدَ لِرَجُلٍ حَلَالُكُمْ مِمَّنْ تَصِيدُونَ وَيَصْدُكُمْ» أخرج أصحاب السنن.

٧٠٠- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّنَّ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَلِّ وَالْحَرَمِ: الْمُقْرَبُ وَالْحَدَاةُ وَالْغُرَابُ وَالْفَارُكُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على جواز قتل المؤمن في الحرم والحرم في الحرم من لأدى ولا فدية، قال من لم يدركه
لا يعلم حقيقته، في حوزة قتل العترة، وقال نافع في قيل له: والحية؟ قال لا يختلف فيها، وفي رواية من يشك فيها،
وقال مالك في موطأ، كل من عقر الناس وعد عليهم وأخذ منهم مثل الأسد والتمس وانفهد والدب هو العترة.

٧٠٩- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - «عن النبي - صلى الله عليه وسلم - حدثكم وهو مخرم» متفق

عليه

الحديث دليل على جواز محاربة مسجون، قال في سنن الإسلام، وهو يجمع في الحرم وغيره، إذا كان محاربة من
فتح من شعر شيئاً كان عليه فدية، لأن من يفتح فلا فدية عليه، وقد بينه الحديث على عدة شرعية وهي أن
محرم من محرم من حقوقه ومحرم من محرم من فدية عليه، وفيه فدية عليه، ﴿فمن كان منكم مريضاً أو به
دأى من رأسه فدية من صيام أو صدقة أو نسألك﴾ [البقرة ١٩٦] انتهى مخصص.

٧١٢- وعن كعب بن عجرة - رضي الله عنه - قال: حُبِلْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -
ولم يبتثر عني وجهي فقال: «مَا كُنْتُ أَرَى الرَّجُلَ يُلْقِي بَكَ مَا أَرَى أَنْتَ تُجِدُ شَأْنًا؟» فَبُذِلَ لِي: «نَعَمْ ثَلَاثَةٌ
أَيَّامٍ أَوْ أَطْعَمُ مِائَةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ» متفق عليه.

قال من عبيد لله، فيه إشارة إلى ترويح الترتيب لا يباح، قال ابن القيم وغيره: جعل شارع هذا صوم يوم
معدلاً بصاع، وفي الفطر في رمضان عدل مد وكذا في شهر رمضان والحج في رمضان وفي كفارة ليمس ثلاثة ممد
وثبت، وفي ذلك أقوى دليل على أن تقبيل لا يدخل في الحدود والتقدير.

٧١٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: فتح الله على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مكة فقام
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ذلك من فحمد لله وأثنى عليه ثم قال: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَبِيلَ
وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّمَا لَنْ تَحِلَّ
لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يَنْتَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلُّ سَاقَطُهَا إِلَّا لِمُنْشَرٍّ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرٍ
الْقَتِيلَيْنِ». قال ابن عباس: لا لأحد من رسول الله فيما يحمله في قنوره وما يبيعه، قال: «إِلَّا الْإِذْخِرَ» متفق عليه.

المحرم على أن مكة فتحت عنقه، وحديث دليل على أنه لا يحل قتال مكة، فإن لم يوردي من خصائص الحرم أنه لا يحارب أهله وإن يغزو على أهل العدل، وقالت طائفة بخوضه، وفي الحديث دليل على تحريم صيدها ولأول تحريم قتلها، وعلى تحريم قطع شوكها، ويعد تحريم قطعها لا يؤدي لأول، ونقل العلماء على تحريم قطع شجرها التي لم يستأذموا في العادة، وعلى تحريم قطع حلالها وهو لوصف من كلاً لا لإدخاله، وفيه دليل على أنها لا تحل بقطعها، لا من يعرفها، ولا لا يتسككها، فونه ومن قتل به قتل فهو بحر بنظرنا أي مخرج بين لخصص ودية

٧٠٤ - وعن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لأن إبراهيم حرّم مكة ودعا لأهلها وإن حرّمت المدينة كما حرّم إبراهيم مكة، وإنّي دعوت في صاعها ومذها بيثلي ما دعا به إبراهيم لأهل مكة» متفق عليه
الحديث دليل على فصل مدينة، ولها حرم.

٧٠٥ - وعن عبد الله بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «المدينة حرام ما بين غير إلى ثور» وهو منسّم

فيل: إن حلف أحد عن شحمه حبلاً صغيراً مدوراً يسمى ثور يعرفه أهل المدينة، قال في الله موسى: وغير وثور مكشوف مدينة، قال حوق: ويحرم صيد المدينة وشجرها وحشيشها، لا ما مدخل الحجة إليه من شجرها لرحل ولا رضة ولا ثمة ونحوه، ومن حشيشها بضعف، ومن أذن إليها صيد، فنه بمسكه وذبحه ولا حراء في صيد، المدينة وعنه حراءه سب نقال لمن أحده وحده حرمها ما بين ثور إلى غير وجهه بني - صلى الله عليه وسلم - حول مدينة ثني عشر ميلاً حتى انتهى والله أعلم.

باب صفة الحج ودخول مكة

أي بيان المناسك والإتيان بها مرتبة وكيفية وقوعها

٧٠٦ - عن حماد بن عبد الله - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حج فحجراً

مع حتى دني د الحبيبة فودت اسمه مة عيس قد: «اختسلي واستتري بثوب وأحرمي» وصي رسول لله - صلى الله عليه وسلم - في مسجد، ثم ركب القصواء حتى د استوث به على لبيد ه هـ التوحيد «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك» حتى د دني دني استم، ثم ركب من ثلاثة ومشى رعد، ثم نى مقدم إبراهيم فصلى ورجع إلى شرك فاستلمه، ثم خرج من بيت إلى لصه، فم دقاس الصة قرأ «إلى صه وأمرؤة من شع ث الله» «ابدأوا بما بدأ الله به» فرفي لصه حتى رأى لبيك، فاستش انفة، فوجد لله وكرهه وق «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد ومو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده» ثم د دني دني ثلاث مرث، ثم قرب من صفا، مروة حتى نصبت قدمه في بصل لودي سعى حتى د صعد مشى إلى مروة ففعل على مروة كما فعل على صه، وذكر الحديث وفيه فم كان يوم التزوية بوجهو إلى سى وركب دني - صلى لله عليه وسلم - فصلى به الظهر والعصر والعرب وعشاء ولعز، ثم مكث قليلا حتى صعب، شمس و حار حتى نى غرفة فوجد قبة فد صرحت له بمنوة فبرى به حتى د ركب شمس من القصواء فوجدت له دنى بصل لودي فحصب له من ثم دنى ثم دنى فصلى الظهر ثم قام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا، ثم ركب حتى نى موقف ففعل بصل ففقه القصواء إلى الضحار، وحل حلة مشاة بين يديه واستقبل بقنة، فم يركل وفه حتى غريب الشمس وذهبت الصفرة فبلا حتى غاب القصر ودفع وفد شفق بقطوء بزم حتى د ركب لبيد نصبت مؤرش راحته ويقول بيده بيسى: «يا أيها الناس السكينة السكينة» وكما أرى خبلا رخصي ه فبلا حتى تصعد حتى نى مروة فصلى به، معرب وعشاء دنى وحرو فمى وم تسبخ بينهما شيئا، ثم صصع حتى صعب فخر، فصلى الفجر حين بلى له الصبح دنى ورومة، ثم ركب حتى نى مشعر الحرم فستقبل لقنة فدع وكرو وهن، فم يركل وفه حتى سمر حد، فدفع فمى ن صعب شمس، حتى نى بصل محسب فخرت فبلا، ثم سلك طريق الوصل إلى خوخ على حمرة الكرى، حتى نى حمرة نى عند الشجرة فم ه سنع حصان بى كبر مع كل حصاة سى كل حصاة مثل حصى هدف رضى من بصل لودي ثم بصرف

في منحره فمحر، ثم ركع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ركعتين فصلى بمكة الظهر، روى مسلم
مُصَوِّلاً

هذا حديث عظيم كثير له فوائد مشتمل على حمل من لقوا عنده، وهو وف في البيت من بيت وكيفيته فيسعي
حفظه ويعمل به فالأنبياء شتمل عليه هو ممثل لقوته - صلى الله عليه وسلم - في إحداهما من مسكنكم،
٦٠٦- وعن خزيمة بن ثابت - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا فرغ من طيبته
في حج أو عمره سأل الله رسوله وخلة واستغاد برحمته من النار» روى الشيخان في صحيحه
الحديث دليل على استحباب الدعاء بعد الفرج من التلبية.

٦٠٨- وعن حماد بن - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ حَرَّ هَاهُنَا وَمَنْ
كَلَّهَا مَنَحَرًا فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَعَرَفْتُ كُلَّهَا مَوْقِفًا، وَوَقَفْتُ هَاهُنَا وَجَمَعْتُ كُلَّهَا مَوْقِفًا» روى
مسلم

الحديث دليل على مشروعية التحري في جميع مس، ووقوف في جميع عرفه ومردفة.
٦٠٩- وعن عائشة - رضي الله عنها - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما حاض في مكة ذهبها من
عنه ما وجرح من سنه» متفق عليه

الحديث دليل على استحباب لدخول من مكة وهي لشبهة المعبد التي يبرل منه في معلاة ولخروج من مكة
وهي أشية السقي من كان ذلك على طريقه كأهل المدينة ومن على صريتهم.
٦١٠- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أنه كان لا يقدم مكة إلا ما يدي صوي حتى يصبح ويغتسل،
ويذكر ذلك عن النبي - صلى الله عليه وسلم -» متفق عليه

الحديث دليل على استحباب لاغتسال لدخول مكة، واستحباب دحوها نهاراً.
٦١١- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أنه كان يقتل من خمر لأسود ويستخذ عليه» روى الحاكم
مرفوعاً وليهني مرفوعاً.

تقبيل الحجر الأسود متفق على مشروعيته، وما لسجود عليه ويدل على حرمة هذا الحديث.

٧١٢- وعنه - رضي الله عنه - قال: «مروهم التي - صلى الله عليه وسلم - أن يرموا ثلاثة شواطئ ويشو ربعة بين يدي يركب» متفق عليه

٧١٣- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أنه كان يد صاف بالبيت صواف لأول حب ثلاث ومشى ربعة، وفي رواية رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يد صاف في حج وأعمدة وأن يندم وأنه يسعي ثلاثة صواف بالبيت ويمشي ربعة» متفق عليه.

فيه دليل على مشروعية بر من في طواف القدوم وهو الإسراع في مشي مع تقارب الخط، فإن حافظه بهم فتصرو عند مرة مشركي على الإسراع من جهة يركب من بين لأن مشركي كانوا يرون ذلك من حية قد مرو بين يدي يركب بين يدي مشو على هبهم كه هو بين في حديث من غير من، وما دامو في حجة الودع سرعو في جميع كل طواف فكانت سبعة مستقيمة تهي، ونفذ حديث بن عباس عند البخاري: «قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأصحابه مكة فقام مشركون به يقدم عليكم وقد فدوهم حتى يثرب ثم - صلى الله عليه وسلم - أصبح به أن يرموا الأشواط الثلاثة وأن يشو ما بين يركب» وم يده أن يرموهم أن يرموا الأشواط كلها لا إلهة عبيهم

٧١٤- وعنه - رضي الله عنه - قال: «مروهم التي - صلى الله عليه وسلم - يركب من بين يدي يركب» متفق عليه

نحو العمدة على استحباب استلام يركب يركب، وأن يركب من بين يدي يركب.

٧١٥- وعن عمر - رضي الله عنه - «أنه قبّل الحجر الأسود وقال: إني أعظمك حجاً ولا نصراً ولا دفعاً، وولائي رب رسول الله ﷺ يقول ما قنيتك» متفق عليه

الحديث دليل على استحباب تقبيل الحجر الأسود، قال الصوري: يد قد رأت عمر لأن به من كانوا حديثي عهد مع دة لأصنام فحشي عمر أن يمشو أن تقبيل الحجر من باب بعضهم بعض لأحباركم كانت العرب معن

البجعة حتى تطلع الشمس». رواه خمسة إلا لسانه، وفيه تصاع

الحديث دليل على أن وقت رمي جمرة العقبة من بعد طلوع الشمس.

٧٧٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «رأس النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم سمة بيته

لأحمر، فزمت لجمرة قبل الفجر، ثم مضت فقامت». رواه أبو داود وابن ماجه عن شرط مسلم.

الحديث دليل على حوزة رمي قبل الفجر لمن له عذر.

٧٧٣- وعن عروة بن مضر - رضي الله عنه - قال في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «من شهد

صلاتنا هذه ينبغي أن يركع ركعتين، وقد وقع بركعة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً، فقد تم حجة

وتقصي ففته». رواه خمسة وصححه الترمذي وابن حريفة

يشين معنى هذا، الحديث سابق وله قال: «أثبت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - موقفين يعني جمعاً

فثبت يا رسول الله حيث من حل هيء ذلك مصيبي وتعب نفسي، والله ما تركت من حل إلا وفتت عليه

فهل ي من حج» الحديث. وأخرج أحمد وصحاح مسلم: «له - صلى الله عليه وسلم - فة وهو وقف

معرفة فاس من أهل مكة ففوه: كيف حج؟ قال: حج عرفه من حاء في صلاة لعمرك من بيعة جمع فقد تم

حجه» وفي رواية لأبي داود: «من أدرك عرفه قبل أن يصاع لعمرك فقد أدرك حج» ففوه: وقصى ففته أي

ما أسكه

٧٧٤- وعن عمر - رضي الله عنه - قال: «إن مشركي كانوا لا يبيعون حتى يصاع شمس ويقبون شرق

ثبير، وإن النبي - صلى الله عليه وسلم - حلفهم أن لا يبيعون حتى يصاع شمس» رواه البخاري

الحديث دليل على مشروعية الدفع من مردلة قبل صدوع شمس

٧٧٥- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «م يركع النبي - صلى الله عليه وسلم -

يلقي حتى رمي جمرة العقبة» رواه البخاري

الحديث دليل على الاستمرار في التلبية حتى يرمي لعمرك يوم سحر

٧٢٦- وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - « أنه جعل بينك وبين ربك رمي عن يمينه ورمي
لحمرة سبع حصيات وقال: هذا مقدم لدي أربك عليه سورة بقره » . متفق عليه
الحديث دليل على استحباب رمي حمرة نعمة من فضل تودي . قال الحافظ وقد جمعوا على أنه من حيث
رأه حارسوا استقبلها وأجدها عن يمينه ورميها من يمينه ومن يمينه . ولا خلاف في
الأصل .

٧٢٧- وعن حماد - رضي الله عنه - قال: « رمي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لحمرة يوم النحر
صحتي وأنا بعد ذلك قد رأت لشمس » . رواه مسلم
فيه بين وقت رمي لحمرة يوم النحر ، وفيه دليل على أن وقت رمي لحمرة ثلاث بعد رول الشمس . وهو قول
المعهور .

٧٢٨- وعن بن عمر - رضي الله عنهما - « أنه كان يرمي لحمرة لذيئ سبع حصيات يكبر على إثر كل
حصاة ، ثم يقدم ثم يسهل فيقوم مستقبل نقية ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم ضويلاً ، ثم يرمي الوسطى ، ثم يأخذ من
شمال فيسهل ويقوم مستقبل نقية ، ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم ضويلاً ، ثم يرمي حمرة ذات نعمة من فضل تودي
ولا يقف عندها ، ثم ينصرف فيقول: هكذا رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتبعه » . رواه البخاري
الحديث دليل على مشروعية الرمي بسبع حصيات واستحباب التكبير عند كل حصاة ولدعاء عند
الحمرتين ورفع يديه واستقبال نقية . وعن سعد بن مالك - رضي الله عنه - قال: « كنت مع النبي -
صلى الله عليه وسلم - وبعضنا يقول: رميت سبع حصيات ، وبعضنا يقول: رميت سبع حصيات ثم دعيت
بعضهم على بعض » . رواه أحمد وإسحاق .

٧٢٩- وعنه - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: « اللهم أرحم المحققين » قالوا:
والمقصرون يا رسول الله ؟ قال في الثالثة: « والمقصرون » . متفق عليه

الحديث دليل على مشروعية الحق والتقصير ، وأن الحق فضل وما لسا ، فاشروع في حق التقصير

جاء

٧٢٨- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقف في حجة الوداع فحعلوا يسأله، فقال رجل: لم أشعر فحلفت أني قد دبح؟ قال: «اذبح ولا حرج» وجاه آخر فقال: لم أشعر فحلفت أني قد رمي؟ قال: «ارم ولا حرج» فما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا أخر إلا قال: «افعل ولا حرج» متفق عليه

نوصف على لح يوم، سحر أربع رمي ثم سحر ثم حلق ثم تطوف، وحديث دليل على أنه يجوز تقديم بعض هذه لأشياء على بعض وتأخيرها، وأنه لا صبر في ذلك ولا إثم، وأنه لا يجب على من فعل ذلك دم، وهو قول الجمهور، وقال بعضهم: هذا في السبي والحمل دون العمد لقول لسائل: لم أشعر.

٧٢٩- وعن مسعود بن محرم - رضي الله عنه - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سحر فنبأ يحنق وأمر أصحابه بذلك» رواه البخاري

حديث دليل على مشروعية السحر قبل حلق.

٧٣٠- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إذا رميتم وحلقتم فقد حل لكم الطيب وكل شيء إلا النساء» رواه أحمد وأبو داود وفي نسخة ضعف

هذا هو التحلل الأول والتحلل الثاني بعد تطوف قال بن عمر: «ثم يحل لبني - صلى الله عليه وسلم - من شيء حرم منه حتى قضى حجه وحج هديه يوم النحر وقضى الوصل واليبس ثم حل من كل شيء» متفق عليه، قال في سبل السلام: والنص هو أنه يحل على كل طيب وغيره إلا الوضوء بعد رمي وإثم يحنق قبل في مقع ويخص التحلل بالرمي وحده، وقال في مغني وهو الصحيح: إن شاء الله تعالى بقوله في حديث أم سمية: «دارميت لحمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء».

٧٣١- وعن بن عباس - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ليس على النساء حلق وإنما يقصرن» رواه أبو داود وصححه

٧٣٥- وعن عاصم بن عدي - رضي الله عنه - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أُرخص لِرُبعة
لأس في النبوة عن أبي يرمون يوم النحر ثم يرمون بعد يومين، ثم يرمون يوم النحر» روه خمسة وصححه
ترمذي وابن حبان

۷۳۶- وعن أبي بكر - رضي الله عنه - أنه «خطب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم الجمعة»
حدثنا منقول عنه

۶۳۶- وعن سَرٍّ - بنتِ نُهَيْشٍ - وصفي لله عهد - قُبِلَتْ حَطَنَةُ رَسُولِ اللهِ - صَفي لله عهده وسام - يومَ
 بُرُوزِهم قَدَسَ «أَلَيْسَ هَذَا أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟» الحديث. رواه أبو داود في مسنده حسن

يوم يروى عن النبي يوم الحجر، واحد من دبرين على مشروعية، خصبة فيه.

٦٢٨- وعن عائشة - رضي الله عنها - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «طوافك بالبيت

وبين الصفا والمروة يكتفيك الحجك وعمرتك» روه مسلم

الحديث دليل على أن القرآن يكتفيه صوف واحد وسعي واحد للحج والمعرة.

٦٢٩- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يركب في سعيه الذي

قص فيه» روه خمسة، لا يتردد في صححه حاكم.

الحديث دليل على أنه لا يشرع لمن لا في صوف القدوم.

٦٣٠- وعن شمس - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى الظهر والعصر والمغرب

والعشاء ثم رقد فركبته فخصت ثم ركب ابن أبي العيص فصفه» رواه البخاري

كان ذلك يوم الغفر الآخر، ثالث أيام التشريق.

٦٣١- وعن عائشة - رضي الله عنها - «أنها لم تكن تفعل ذلك أي الترويض لأصبح، ونقول بما رواه رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - لأنه كان من لا يسمح لخروجه» روه مسلم

اختلاف الله في الترويض لأصبح؛ فمنهم من قال: هو سنة، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - تركه، وقد

لعله خففه بعده، وفيه ليس سنة

٦٣٢- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «ما الناس من يكون أجر عهدهم، وليست إلا أنه خفف

عن الخلف» متفق عليه

الحديث دليل على وجوب طواف بوجوه قلب جمهور، ووقته من حيث التحريم، وفيه دليل على أنه لا يجب

على الخلف ولا يومها تركه دم.

٦٣٣- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «صلاة في

مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من صلاة في

سنجدي هذا بآية صالحة روى أحمد وصححه ابن حبان.

الحديث دليل على أفضلية المسحدين على غيرهم من مسح الأرض وعلى فداصهم فيما بينهم . وقد قال - صلى الله عليه وسلم - : لا تشد الرحل إلا بثلثة مسح أحد المسحدين الحرام . ومسحدي هدي ومسجد لأقصى أمثوق عليه .

باب الفوات والإحصار

٧٤٤ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « قد أحصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فحق رأسه . وجامع ساءة . وخر هديته . حتى اغتمروا . قالوا : ووه . سحاري »

الإحصار يكون من كل حرس يحبس الحاح من غدو ومرض وغير ذلك . وحناف لعناء في وجوب هدي على محصر . فذهب لأكثر من وجوبه بقوة دعوى : « فإن أحصرتم فما ستيسر من الهدي » [البقرة : ١٩٦] . قال ابن قتيبة : فحيث أحصر دمع وحل ولا نصاء عليه .

٧٤٥ - وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : دخل نبي - صلى الله عليه وسلم - على صبية عمة بنت أبي ذؤيب بن عبد مناف - رضي الله عنها - فقالت : يا رسول الله . بي ريد حنح وأنا شاكية ؟ قال : لبي - صلى الله عليه وسلم - « حنحي واشترطي أن تحلي حيث حبستني » متفق عليه

الحديث دليل على أن الحرم إذا شترط في حرمه ثم عرض له عرض فإن لم يتحصن ولا يلزمه يوم محصر من هدي ولا غيره .

٧٤٦ - وعن عكرمة عن حماد بن عمرو أنصاري - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل » قال عكرمة فسألت ابن عباس وروى هزيمة عن رافع ؟ فقال : صدق . روى خمسة وحسنه الترمذي .

الحديث دليل على أن حرم فاضله مع من مرض أو غيره فإنه يصير حلالاً وعليه انقضاء إذا لم يكن قد نسي

ما يريضة، قال في الاختيار: والمحصر جبرص أو دهب بشفقة كالمحصر سدد وهو إحدى البروتين عن أحمد،
ومنه حافظ تعدد مقامه بوجرم طوافه، وأرجعت ومضيق لجهه بوجوب طواف البرارة ولحزبه عنه و
دهاب بشفقة، ومحصر بدمه دم في أصح البروتين ولا يرمه قضاء حجه إن كان صوعاً، وهو إحدى البروتين
تهى، والله أعلم.

كتاب البيع

ليبيع حقه الكتاب والسنة والجمع، قال الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة ٢٧٥]، والبيع جمع بيع، وجمع لاختلاف نوعه، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْهَسْلِ لِأَنَّكُمْ تَكُونُونَ صَادِقِينَ عَنْ نَفْسِكُمْ﴾ [سورة ٢٩٠]. قال شيخ الإسلام وكل ما عده الله من بيع، وهبة من متاعف ومترج من فون وفعل فعدته بيع وهبة

باب شروطه وتأني عنه

٦٤٧- عن ربيعة بن رافع - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل أي مكسب طيب؟ قال: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَرْوَرٍ». رواه أبو داود وصححه الحاكم الحديث دليل على أن كل مكسب عمل لرجل بيده كالصيد والبركة، وكل بيع مرور، وهو ما نص عن البراءة ونفش والمكسب.

٦٤٨- وعن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول عام الفتح وهو بمكة «لَنْ أَلْقِيَ رَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْمَةِ، وَالْخَنَزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ» فقيل يا رسول الله، رأيت شعوم ميمية، فإنه قضى بها السفن وندهن بها الخبؤ، ويستضيح بها الناس؟ فقال: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» ثم قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عند ذلك: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَعُوا، ثُمَّ بَاعُوهَا، فَاتَّكَلُوا بِمَنْعِهِ» متفق عليه.

حديث دليل على تحريم بيع الخمر، والضمير في قوله «هو حرام» يرجع إلى البيع، وفي حديث دليل على أنه إذا حرم بيع شيء حرم ثمنه، وإن كل حبة يتوصل بها إلى تحريم شيء باطل، وحائض يبيع بهل يجوز لانتفاع بالاحتياط أم لا؟ قال في الاحتياط، ويجوز الانتفاع بالاحتياط وسواء في ذلك شحم ميمية وغيره، وهو قول شافعي، وموافقه أحمد في رواية من مقرر.

٧٤٩- وعن بن مسعود - رضي الله عنه - قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: **«إِذَا اخْتَلَفَ الْمُبَايَعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَاَلْقُوا مَا يَقُولُ رَبُّ السِّلْعَةِ أَوْ يَتَارَكَانِ»** رواه الخمسة وصححه الحاكم للحديث دليل على أنه قد وقع خلاف بين البائع والمشتري في القول قول بائع مع بينة قوله ويتاركان أي يتدسحان بعدد، قال أبو داود، باب في خلاف البيعان والمبيع قائم وساق الحديث عن محمد بن الأشعث، قال: شتري لأشعث رقيقاً من رقيق الخمس من عهد لله عشرين ألفاً فدرس عبد الله إليه في شهم. فقال: يا أبا جندبهم بعشرون ألفاً. فقال عبد الله: يا جندب، فاحتر رجلاً يكون بيني وبينك. قال الأشعث: أنت بيني وبين نفسك. قال عبد الله: في بي سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: **«إِذَا اخْتَلَفَ بَيِّعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ فَهُمَا يَقُولُ رَبُّ السِّلْعَةِ أَوْ يَتَارَكَانِ»**، وقال ترمذي: قال ابن منصور: قلت لأحمد: يا أبا حنيفة، لو كان بينك وبين رجل بيعتان ومثلك بينة. قال: نقول ما قال رب السِّلْعَةِ ويتداران. قال إسحاق: كما قال وكل من قال لقول فوبه فعليه بيمين. وقد روي نحو هذا عن بعض التابعين منهم شرح، قال الشوكاني: لقول ما يقوله البائع ما يمكن منه عداً.

٧٥٠- وعن أبي مسعود الأنصاري - رضي الله عنه - **«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَنَهَى الْبَيْعَ، وَخُتُونُ الْكَاهِنِ مُتَقَوُّ عَيْنِهِ**

الحديث يدل على تحريم ثمن الكلب بالنصر. وعلى تحريم بيعه بالسروم. وعلى تحريم مهر البغي، وهو ما أحده رواية في مذهبنا. قال ابن القيم: يحب التصديق به ولا يرد في الدفع أي الرمي، وفيه دليل على تحريم ختونة الكاهن أي عصبته لأحر كهنته. الكاهن الذي يدعي عدم العيب من محرم وصواب ما خصه وخوهم، ولا يحل تصديقه

٧٥١- وعن حماد بن عمار - رضي الله عنهما - **«ثُمَّ كَانَ يَسِيرُ عَلَى حِمْلٍ لَهُ فَنَدَّ غَيًّا وَرَأَى أَنْ يُسَيِّرَهُ قَالَ فَحَقَّقْتُ لِنَفْسِي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَنَدَّ لِي، وَصَرَّتْ، فَسَارَ سَيْرًا ثُمَّ يَسِيرُ مَشًى. قَالَ: «بَعْثُهُ بِأَتَيْتِهِ؟» قُلْتُ: لَا. ثُمَّ قَالَ: «بَعْثُهُ» دَعَاهُ وَفِيهِ، وَشَرَّصَتْ حُمْلَانَهُ بِي أَتَيْتِي، ثُمَّ بَعَثَ بَيْتَهُ نَاحِصًا، فَبَعَثَ مَعَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلَ فِي تَرْيِ قَدْرٍ «أَتَرَأَيْتَ مَا كُنْتُ لَأَخْذُ جَمَلَكَ؟ خُذْ جَمَلَكَ**

وَدَرَأَ مَسْكَ. هُوَ الْكَلْبُ شَقِيٌّ عَلَيْهِ وَهَدَّ سِرَاقُ مَسْمٍ.

الحديث دليل على أنه لا بأس بطلب البيع من المرحل لسبعته ولا بما كسبه، وهي مد فصة، وأنه يصح البيع بصدقة وسنة ركوبه.

٧٥٢- وعنه - رضي الله عنه - قال: «عَقَّوْا رَحْلَ مَا عِنْدَهُ عَنْ دُبُرِهِمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ قَدْ عَدَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَدْ عَدَّ اللَّهُ شَقِيٌّ عَلَيْهِ

سئل به عن منع مفسد عن التصرف في ماله، وعن أن للإمام أن يبيع عنه، ونرحم عليه بهجاري، من منع من مفسد وقسمه بين المفسد وأعطاه به حتى ينفقه على نفسه، وأشار إلى عنه يبعه وهو لا احتياجه في نفسه.

٧٥٣- وعن ميمونة - رضي الله عنها - رَوَى لَتَيْبٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَنَّ قَارَةَ وَقَعَتْ فِي سَمْنٍ، فَمَاتَ فِيهِ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْهَا فَقَالَ: «الْقَوَاهُ وَمَا حَوْلَهَا، وَكَلْبُهَا» وَهُوَ يُحَارِي وَرَدَّ حَمْدُ وَالتَّسْنِي فِي سَمْنٍ حَمِيرٍ

الحديث دليل على نجاسة الميتة، ودل مفهومه على أنه لو كان له ثمة لم يحسن كله.

٧٥٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِذَا وَقَعَتْ الْقَارَةُ فِي السَّمْنِ، فَإِنْ كَانَ جَائِدًا فَالْقَوَاهُ وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَائِدًا فَلَا تَقْرُبُوهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَقَدْ حَكَّمَهُ عَلَيْهِ أَبُو حَرِيرٍ وَبُوحَاثُ مَوَاهِمُ

قال شيخنا: ما يقع من النجاسات في السمن وحده وذكر حديث ميمونة، ومفهوم من كلامه أن السمن لا يحسن، لا بالتعبير فتشقى به ذرة وما حوله فقط، وكان ما قلناه، وحاربه الشيخ بقي بن

٧٥٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال سَأَلَ خَبَرٌ عَنْ ثَمَسِ سُورٍ وَالْكَلْبِ؟ فَقَالَ: «رَحِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - غَرْدَتِ» رَوَاهُ مُسْنَدُ وَالتَّسْنِي وَرَدَّ «لَا كَلْبَ صَنِيرٍ».

الحديث دليل على نهى عن ثمن السور، وهو دليل على تحريم بيعه، وحمه الجمهور على تحريمه، واحتجوا في جواز بيع كلب المسم، قال بعضهم: يحرم هذا الحديث، وقال الجمهور: لا يحرم.

٧٥٦- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «عنه بي بريرة، قالت: بي كانت أمي على سبع وأق، بي كل عام وقية، وعيسى قالت: إن أحب هذه أن عهد لهم ويكفون ولا يؤذي، فهديت بريرة إلى هبة، قالت لهم: فأبو عيسى، فحدث عن عتدهم، ورسل الله - صلى الله عليه وسلم - حاسن، قالت: بي قد غرصت ذلك عنهم فأبو لأن يكون أولاء لهم، فسمع النبي - صلى الله عليه وسلم - وأخبر عائشة النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «خذوها واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعتق» فهدت عائشة، ثم قام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ذلك من حصيد لحمد لله وأثنى عليه ثم قال: «أما بعد، فما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، وإنما الولاء لمن أعتق» متفق عليه والله سبحانه وتعالى.

وعند مسلم في «اشترها وأعتقها واشترطي لهم الولاء»

الحديث دليل على مشروعية الكفالة، وعلى حوز بيع مكاتب، رضي، وحوز شراء السعة للزواج في شرطها، وأكثر من ثمن مثله، وفيه أن الأيدي صاهرة في ذلك، وإن مشرتي السعة لا يسأل عن أصها، إن لم تكن ربة، وحوز نعدد الشروط فوه: من شرط شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، قال لقاضي: أي ليس مشروعة في كتاب الله بأصيلاً ولا مصيلاً، وفوه «وإن كان مائة شرط» حرج محض للكثير، يعني أن الشروط غير مشروعة؛ طلبة ولو كثرت، وبسته دمه أن الشروط مشروعة صحيحة، يعني قال ابن هال: مراد مكاتب الله حكمه من كفاية، وبسته رسونه أو إجماع الأمة فوله - صلى الله عليه وسلم -؛ حديث واشترطي لهم لولاء، أي بولاء من أعتق أو اشترى في الأم، كان من شرط خلاف ما قضى الله ورسوله صلى، وكاتب في مع صبي حدود وآد، وكان من ذلك ما صي من بعض عليهم شروطهم ليردوه عن ذلك ويردعه غيرهم، كان ذلك من يسر لأدب، فوه: قضاء الله أحق وشرط الله أوثق، وبولاء لمن أعتق أي قضاء الله أحق، وبولاء من شروط محذوفة، وشرط الله أوثق أي، وباع حدوده التي حدها، وبولاء لمن أعتق خاصة لأن قال: أعتق يا فلان وبولاء، وفيه أنه لا كراهة في مسجعي في كلام، إذا كان في حق

وم يكن منكك، وفيه فوئد كثر، والله اعلم.

٦٥٧- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «نهى عمر عن بيع مهاب لأولاد قيس لا يبع ولا يوهب، ولا يورث، يستمتع بها ما بدا له، فإذا مات فهي حرة» رواه مالك، والبيهقي، وقال دفعه نفع الرواة، فوهم

٦٥٨- وعن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: «كُتب بيع سريانية، مهاب لأولاد، والبي - رضي الله عنه وسلم - حي، لا يرى بدت ساء» رواه تميم بن مرزوق، وصححه ابن حبان، اختلف الناس في بيع مهاب لأولاد فحوره معصم، وقال أكثر الأمة: إن وعت الأمة من سيدها حرم بيعها سواء كان بونه باقياً ولا.

٦٥٩- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع فصل الماء» رواه مسلم، ورد في رواية: «وعن بيع صواب، جمل».

الحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ما فصل من الماء عن كفاية صاحبه، قال ابن عباس: لا خلاف بين العلماء أن صاحب ماء حق بقاءه حتى يروى، وقال حافظ فيه حور بيع ماء لأن ماله يبع فصل لأصل، قال الخطابي: ونهى عنه الجمهور بشرطه، وأحمد: لا يبع فصل ماء بعد أن يستغنى عنه، قال الخطابي: وهو محمول عند الجمهور على أنه لا يجوز بيعه في الأرض مملوكة، وكذلك في موات إذا كان قصد التملك، ولصحيح عند الشافعية أن موات مملوك، وأما بشرطه في حور لفصل لا ينفق لا تملك فإن لم ينفق لا يملك، بل يكون حق به، وإن وحق، وفي التصورين يجب عليه بدل ما فصل عن حخته وعينه وررعه وشيته، وحصله كفاية، حكمه موقوف في الشرع في ملك لا يجب عليه بدل فصله، وفي ابن حبيب: إذا كانت بين مملوكين فاستغنى أحدهم في موته كان الآخر أن يستغنى منه، لأنه ماء فصل عن حخته صاحبه، قال حافظ وعموم الحديث يشهد له، قال في الاحتيار: ويجوز بيع مكلاً ونحوه موجود في رصه، فصله استنباه.

الحديث دليل على تحريم استعمال النجس في الطعام.

نعم

قال الجمهور:

٧٦٥- وعنه - رضي الله عنه - قال: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيعتين في بيع» رواه أحمد والنسائي، وصححه الترمذي وابن جبار، ولأبي داود: «من باع بيعتين في بيع فله أوكسهما، أو الرأ»

قال شيخنا: له تأويلان: أحدهما: يقول: بعك باعين مسبوقة وبعك بعد فأنهم شئت أحدا به، وهذا بيع وسد لأنه بهم ونعيق، والثاني: يقول: بعك بعدي عني ربيعي فربك انتهى.

٧٦٦- وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حده رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - «لا يعل سلف وبيع ولا شرطان في بيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك» رواه حمزة وصححه الترمذي وابن جرير، وأخرجه في «علوم الحديث» من رواية أبي حنيفة، عن عمرو بن شعيب، سقط «نهى عن بيع وشرط» ومن هذا نحوه أخرجه نظرائي في «الأوسط» وهو عرب

قوله: لا يعل سلف وبيع] هو أن يقول: بعك بعد ألف عني أن تسلفي كذا، فوله: ولا شرطان في بيع] أي من أن يقول: بعك هذه السعة بكذا، عني أن يبيع السعة التالية بكذا، فوله: ولا ربح ما لم يضمن] أي م يقبض لأن السعة قبل قبضه، ليس في حقه أن يشتري ببدأ فلفت فهي من ما لا يربح، فوله: ولا بيع ما ليس عندك] تفسيره حديث حكيم بن حزام عن أبي داود والنسائي أنه قال: «فب رسول الله يا أيها الرجل يريد مني، لبيع ليس عندني فأتع له من لسوق قال: لا تبع» ليس عندك، فوله: نهى عن بيع وشرط] مراد به ما في مقتضى العقد كمن باع حرة وشرط على المشتري أن لا يهد، ودر شرط عليه أن لا يسكنه، ونحو ذلك.

٧٦٧- وعنه - رضي الله عنه - قال: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع حران» رواه مالك، قال: بهي عن عمرو بن شعيب، به.

ختلف في حران، وهو المربون فأبطله ابن أبي شيبة، وروي عن عمرو بن شعيب وحمد حور.

٦٦٨- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «تُعَبُّ رَيْةٌ فِي سُوْفٍ، فَهِيَ اسْتَوْحِشَتْ نَفْسِي رَحُلٌ وَأَعْطِي بِهِ رَمَحٌ أَحْسَنُ، وَأَرَدْتُ أَنْ ضَرْبَ عَصِي يَدِ الْوَحْشِ، وَأَخَذَ رَحُلٌ مِنْ حُلِيِّ بَدْرَاعِي، وَالتَّقَبُّ، وَهُوَ يَنْدُبُ ثَابِتٍ، فَقَالَ لَا مَنَعَهُ حَيْثُ لَمَعَتْهُ حَتَّى يَخُورَهُ بِي رَحْلَتُ، فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى أَنْ يُبَاعَ لِنَبِيٍّ حَيْثُ لَمَعَتْ، حَتَّى يَخُورَهُ لَمَّا دُرِيَ بِي رَحْلُهُمْ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَاسْنَدُهُ وَصَحِيحُهُ إِنْ جَاءَ حَدِيثُ وَالْحَاكِمُ

الحديث دليل على أنه لا يجوز للمشتري أن يبيع ما اشتراه قبل أن يخوره إلى راحته، وفي الجمهور: إذا تقبض من مكان إلى مكان فقد قبضه فيجوز بيعه، روى مسلم عن ابن عمر: «كأن نبتاع طعام فيبعث بيننا رسول الله صلى الله عليه وسلم - من أمرنا ما تقبض من المكان الذي أنعمه فيه إلى مكان سواه فيمن نبيعه»

٦٦٩- وعنه - رضي الله عنه - قال: «فَسُيَا رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنْ يَبْعَ لِأَنْفِ نَبِيٍّ، وَأَيْبَعُ هَدَايِيرَ وَأَخَذَ لِدِرَاهِمٍ، وَأَيْبَعُ دِرَاهِمٍ وَأَخَذَ لِدِرٍّ، أَخَذَ هَدًى مِنْ هَدَاهِ وَأَعْطَى هَدًى مِنْ هَدَاهِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَا يَأْسُ أَنْ تَأْخُذَهُ مَسْغَرٌ يَوْمَهُ مِمَّا تَمَّ تَقَرُّفًا وَتَيْنَكُمَا شَيْءٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحِيحُهُ حَاكِمٌ قُوَّةً: أَخَذَ هَدًى مِنْ هَدَاهِ وَأَعْطَى هَدًى مِنْ هَدَاهِ (أي أخذ نذهب من الفضة وأعطى الفضة من الذهب، والحديث دليل على أنه يجوز أن يقبض عن نذهب لفضة من هوي دمه، وعن الفضة ذهب بشرط أن لا يتفرقا ويبيعهما شيئا لأن ذلك من باب الصرف

٦٧٠- وعنه - رضي الله عنه - قال: «نَهَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ لَحْشٍ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لَحْشٌ: هُوَ مَرْدَاةٌ فِي كُنْ لَسَاعَةٍ مَعْرُوضَةٌ بِيَعْبُورِ بِيَعْبُورِ لَيْسَ بِهِ، وَهُوَ لَا يَرِيدُ شَرْعًا أَنْ يَبْعَرَ غَيْرَهُ فَيُشَبِّهُ خِيَارَ قُلُوبِهِ وَفِي وَفِي لَحْشٍ أَكْلُ رَا حَشَلٍ وَهُوَ حِدَعٌ، صُلَّ لَا يَحْشُ، قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: الْحَدِيعَةُ فِي سَارٍ وَمِنْ عَمَلِ كَلْبٍ عَلَيْهِ مَوْنًا يَهْوَرُ دَا، نَهَى .

٦٧١- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «رَأَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنْ سُخْفَانَةٍ، وَالْكَرَّاسَةِ، وَالْجَانِبَةِ، وَعَنْ شَيْءٍ، لَا نَنْعَمُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحِيحُهُ يَرْمَدِي

خاتمة: كره لأرض بيعض، نسيب كم في حديث رفع من خدج: «كأكثر أنصار حنابلة وكما نكري لأرض على أن لا هذه وهم هذه فري حرج هذه وم نوح هذه فها عن ذلك»، وأما سنة: هي أن يبيع ثمر حنابلة بن كان حنابلة، ويركان كم من بيعة نسيب كيانا، ويركان رعان بيعة مكيل صدم، ومحددة، من لورعة، وهي معدنة على لأرض بيعض، يحرج منها من مروع، قال بن الأعوي: أصح مدونة معدنة أهل خير، وقال اسخاري: ما حدث، عبي بن عبد الله حدث سمعان قال عمرو: ثبت لصوم: لو ترك لمحددة فبهم يزعمون أن نبي - صلى الله عليه وسلم - نهي عنه، قال: أي عمرو، أبي عطيم وأعيهم، وير عنهم اخبرني يحيى بن عباس أن نبي صلى الله عليه وسلم نهي عنه وكل قال: إن يبيع حنابلة حنابلة من أن يأخذ عليه حرجاً معلوماً انتهى، قال الحافظ: ولم يرد من عبد من ذلك فقي الرواية مثبتة سبهي مصدق، وقد ردد بن نهي، يورد عنه ليس على حقيقة وإنما هو على لأولية، فونه عن شيبان لا نعم، قد ناع شيئاً وسنتي عصمه وم بيعه م يصح لأجله فإن كان مستثنى معلوماً صحيحاً مطلقاً.

١٧٢- وعن نس - رضي الله عنه - قال: «نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ثوب ثوب، وألصق صرة، وألصق مسنة، وألصق ثوب، وألصق ثوب» رواه البخاري.

مع صرة: بيع الثوب وحبوب قبل أن يندو صلاحها، وعلامسة: أن يقول الرجل لرجل: أبيعك ثوباً ثوباً ولا ينظر أحد منهم في ثوب الآخر، مسنة وحب النبع وندة: أن يقول: أبيعك ما معي، وتبذ ما معك ويشترى كل واحد منهم من الآخر ولا يذري كل واحد منهم كم مع الآخر، قال الحافظ: وحذف بعضه في تفسير ملامسة على ثلاث صور، وهي: وجهه لدعية أصحابها أن نبي ثوب مطوي وفي صفة فيمسسه لمشترى فيقول له صاب ثوب: عنك كمك، بشرط: أن يقوم بسنت مقدمه، ولا حيدروك ربته، لأن يبعلا نفس للمس يبع غير صيغة رندة، ثبات: أن يبعلا نفس شرطاً في قطع خير من خمس وغيره، وأبيع على التأويل لا كلها: أصل، وأما له ندوة ختنفو فيها نص، وهي الوجه لدعية أصحابها أن يبعلا نفس ببيع، الثاني: أن يبعلا ببيع غير صيغة، وثالث: أن يبعلا ببيع قاطعاً بغيره.

الإطعام» رواه مسلم

حديث دليل على تحريم الاحتكار، وهو مسك الطعام عن البيع وتطاول الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة

من يبيعه.

٧٨٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «**لَا تَصْرُؤُوا الْإِمْلَاقَ وَالْقَتَمَ، قَتْنٍ أَيْبَاعَهَا بَعْدَ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ الْقَطَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ**» متفق عليه. ومسلم «**فِيهِ الْخِيَارُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ**» وفي رواية له، علقها بخاري «**وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، لَا مَعْرَاءَ**» قال البخاري: والشمر أكثر.

لحديث دليل على تحريم التصرية لبيع، وثبت خير ربه لمشتري في ثلاثة أيام، إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها، وصاع من تمر، وما يترصد من غيبه، ولحديث حسن في النهي عن لغش وفي ثبوت الخيار من دلس عليه.

٧٨١- وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «**مَنْ اشْتَرَى شَاةً مَحَلَّةً، فَرَدَّهَا، فَلْيُرَدَّ مَعَهَا صَاعًا**» رواه البخاري. ورد لإسماعيل: «**مِنْ تَمْرٍ**»

علق مصنف حديث أبي هريرة بحديث ابن مسعود بشارته منه. قال ابن مسعود قد قتي بوق حديث أبي هريرة.

٧٨٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - مَرَّ عَلَى صُورَةٍ مِنْ صَعَمٍ، فَذُحِرَ يَدُهُ فِيهَا، فَدَسَّ صَدْرَهُ سِلَاحًا، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟»** قال: «صَاحِبُهُ سَمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «**أَفَلَا جَمَلَتُهُ فَوْقَ الطَّعَامِ، كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي**» رواه مسلم

حديث دليل على تحريم لغش، وهو مجمع على تحريمه شرعاً، مدفوع عنه عقلاً، ولمشتري خير بين الرد والإمسك، لا أرض، فإن مدس، مانع نعيم خير لمشتري بين رد والإمسك ولا أرض، لأن المدس يعمد الغيب، فإن في الاحتيار والصحيح في مسألة بيع مشروط بعمدة من كل عيب، والذي فصى به الصحيحة وعنده أكثر أهل العلم أنه لا ينعى مدسك عيب فلا بد من اشتري، لكن يدعى أن المدس عيب مدسك فذكر المدس

۵۔ وادی سہی ۵

صعید

www.alukah.net

لأنه يقع لأحلاف في موضع التصح. وقال مالك يبيع لأنه شاهد، وعن أحمد يحرر مشروط حره في حد
٧٨٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع المصائب،
وأستأفح» رواه الترمذي، وفي نسخة ضعف.

مصائبه، في بطون لأب، وملافيح: ما في ظهور الحمار، وحديث دين علي عدم صحة بيع دين، وهو

إجماع

٧٩٠- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا
يَمْسَهُ، أَقَالَ اللَّهُ عَمَلَهُ» رواه أبو داود وابن ماجه وصححه بن حبان وحاكم.

ومع لحاكم من قال مسلمة قال لله عشرته يوم القيامة، وفيه دين علي فصل لإقاة وهي رفع اليد لرفع

دين سنة فدين

باب الخيار

الخيار طلب خير لأمرين من مباد لبيع ونسجه، وهو نوع.

٧٩١- وعن أبي عمر - رضي الله عنهما -، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِذَا تَبَاعَ
الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مَتَّهًا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ، فَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ
تَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَدَأَ أَنْ تَبَايَعَا، وَلَمْ يَتَرَكَ وَاحِدٌ مَتَّهًا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ» مشهور
عنه ونهض لمسلم.

لحديث دليل على ثبوت خيار خمس وخيار شرط مسجع ولشعري، ونسقط لخيار سقط، ونسقطه
أحمد بقي خيار لأحر.

٧٩٢- وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حذو - رضي الله عنه -، أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
قال: «الْبَيْعُ وَالْبَيْعُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ، وَلَا يَجِلُّ لَهُ أَنْ يَفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْقِلَهُ»
رواه أحمد بن حنبل، وابن ماجه، ورواه في حريته وابن الجوزي، وفي رواية «حَتَّى يَتَفَرَّقَا مِنْ مَكَانِهِمَا».

- صلى الله عليه وسلم - «لَا تَعْمَلْ، بَعْجَ الْجَمْعِ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ تَبِيعَ بِالذَّرَاهِمِ جَنِيًّا» وقال في سائر مثل ذلك مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُسَمَّ «وَكَيْلُكَ الْعِزَّانَ».

الحبيب هو: الصبي، وجمع: الرديء، والحديث دين على أن يبيع خمس بحسبه يحك فيه الله وي سوء نقا في حودة ولدوة أو حنة، وفوهة: وفي في مير مثل دت أي قل فيه، كان يور، دوع بحسبه مثل م قال في مكين به لا يبيع منه صلا، قال من عند من: جمع من ما كان أصبه يور لا يبيع ما كين بخلاف ما كان أصبه مكين، يور بعضهم يحير فيه يور، ويقول من له ثمة يور في كل شيء، وفي حديث يور لثوبه على النفس، اختيار لأفصل.

٨٠٠- وعن ابن عبد الله - رضي الله عنه - قال: «بُيِعَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى بَيْعِ نَصْرَةِ بَنِي النُّعْمِ لِقِي لَا يُعْنَمُ مَكِيلَهَا» كَيْلُ لُصْمَى مِنَ النُّعْمِ «رَوَاهُ مُسْنَدُ».

نصرة النعم جمع، والحديث دين على أنه لا بد من البيع في الحس، وذلك ليس بموجود في مجهول.

٨٠١- وعن معمر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال: «بُيِعَ كَيْلُ سَمْعٍ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِقَوْلِ «الْأَعْلَامُ بِالْأَعْلَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ» وَكَانَ صَدُوقًا يَوْمَئِذٍ شَعِيرٌ «رَوَاهُ مُسْنَدُ».

ختلف نعمة في نروا شعير هل هم حنس واحد وحنس؟ قال مالك: هم حنس واحد لا يجوز بيع أحدهم الآخر متصلا وقال الجمهور: هم صنفان كما في حديث عبدة عبد بني دود ولتسني، قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (لَا تَبِيعَ لِمَنْ لَمْ يَشْعِرْ وَلِشَعِيرٍ أَكْثَرُ وَهْمٌ يَدَايِدَا).

٨٠٢- وعن فضالة بن عبيد - رضي الله عنه - قال: «شَرِّبْتُ يَوْمَ حَيْبَرٍ فَلَادَتْهُ بَاتْنِي عَشْرَ دِينَارٍ، فِيهَا ذَهَبٌ وَحَرُّ، فَصَنَّتْهُ فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِنَسِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: «لَا تَبِيعَ حَتَّى تَفْضَلَ» رَوَاهُ مُسْنَدُ».

الحديث يدل على أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفضل، وبيع الذهب بغيره بذهب، وبيع الآخر بذهب، وبيع غيره من الرقيات، وعن مالك يجوز بيع سيف بحصى، وذهب يد كان لذهب في البيع ما لا يغيره.

٨٠٣- وعن سمره بن جندب - رضي الله عنه - « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع الحيوان بالحيوان سبيته » رواه خمسة وصححه الترمذي وابن المبرور.

قال شافعي المردد أن يكون سبيته من الصوفين مع فيكون من بيع مكائي مكائي، وعن ابن عمر أنه شترى رحمة بأربعة، ثمرة مصونة عليه بوفيه صاحبها، المبرور، وهو الحديث.

٨٠٤- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول « إذا ثابستم بالعبية، وأخذتم أذناب البقر، وضيمتم بالزروع، وتوكلتم الجهاد، سخط الله عليكم ذلاً لا ينزع عنه حتى ترجعوا إلى دينكم » رواه أبو داود من رواية مع عنه، وفي نسخة من، ولأحمد نحوه من رواية عطاء، ورواه ثعلب، وصححه ابن القطان.

بيع العيبة هو أن يبيع سبعة شمس معلوم إلى أحد، ثم يشتريه منه ثمن من المشتري، قال قتادة، وفي الحديث دليل على تحريم هذا البيع، وفيه بخور إذا كان غير حبيته.

٨٠٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال « من شقق لأخيه شقاعة، فأهدى له هدية، قبلها، فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الريا » رواه أحمد وأبو داود، وفي نسخة من، حديث دليل على تحريم قبول هدية في مئة سنة عنه، ولعل مردد إذا كانت شقاعة في وجب.

٨٠٦- وعن عند الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال « لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الراشي والمرتشي » رواه أبو داود والترمذي وصححه.

الراشي هو الذي يبدل مال يتوصل به إلى المصل، والمرشي أحد الرشوة، وفي حديث ثوبان زيادة، « والمرش، وهو الذي يشي بينهم »

٨٠٧- وعنه - رضي الله عنه - « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر أن يجهز جيش قتاد بن زيد، فأمره أن يأخذ عني فاقص الصدقة، قال فكنت أحد البعير بالبعيرين من بني صدقة » رواه حاكم وبيهقي، ورواه ثعلب.

الحديث دليل على حور قترص الحيوثات، وأنه لا رة فيها وهو قول الجمهور، وفيه حور لأجل إلى خروج
نعم ونحوه كالحص د و لحد د وهو قول ما يث ورواية عن أحمد، وفيه حور لوضع الكثير.

٨٠٨- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ثمانية أن
يبيع ثمر حنظل في كل محل تمر كيلا، وإن كان كرمنا يبيعه برب كيلا، وإن كان رزعا يبيعه برب صاع،
نهى عن ذلك كله» متفق عليه.

قال ابن عبد البر، لا يخفى أن مثل هذا امر سنة، وقد احتلفوا هل يحق بحد كل ما لا يحور بيعه لا مثلاً كمثل؟
والجمهور على إلحاق في حكمه بمشاركته في الحصة في ذلك، وهو عدم نعم، لتسوي مع لائق في الحس

٨٠٩- وعن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - قال «سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
يسأل عن شراء الرصص التمر قدس «أَيَنْتَقِصُ الرُّطْبُ إِذَا بَيْسَ؟» قال نعم نهى عن ذلك» رواه
أحمد، وصححه ابن مديني وترمذي وابن حار وحاكم

حديث دليل على عدم حور بيع الرصص، لعدم تسوي.

٨١٠- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع الكاكي
الكاكي، يعني مدني مدني» رواه سنن، والبر ريبه ضعيف

قال أحمد: ليس في هذا حديث يصح لكن إجماع ما من أنه لا يحور بيع دين مدني قال في النهاية هو أن يشترى
بحر شيئاً في البحر، فرب حور لأجل ما يحور، يقتضي به قوله: عليه أن حور بركة شيء في بيعه ولا يحور
بيعهما فلا يصح.

باب الرخصة في القرايا وبيع الأصول والتماز

٨١١- عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رخص في القرايا أن
تباع محروصه كيلا» متفق عليه ولم ينسب «رخص في القرايا أن تبيع أهل بيت محروصه تمر، بالكاكي
رطب»

في حديث آخر عن عبد الجباري: «بني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع ثمر حتى يصيب، ولا يبيع شيء منه إلا بالدينار والدرهم، لا العري». .

٨١٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رخص ثمر يبيع الغرابيا محرضه، فيما دون خمسة وسق، وفي خمسة وسق» متفق عليه

نوعيا: جمع عرية، وهي النخلة، وهي في الأصل عصية ثمر سعد دون الترفية، وفق جمهور على حوزة بيع رطل على رؤوس سعد ركبته من الثمر حرض فيه دون خمسة وسق بشرط انتفاع، وخرج ابن أبي من حديث زيد بن ثابت: «سمي راح لا ينجح من الأصغر شكواي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولا نقد في أيديهم يبتاعون به رطل، وبأكلهم مع ساق، وعندهم فصوص فونهم من ثمر، فوخص لهم أن يبتاعوا نورا بحرضه من ثمر». .

٨١٣- وعن أبي عمر - رضي الله عنه - قال «بني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن بيع ثمر حتى يبدؤ صلاحه، بني لفتح والميتع» متفق عليه، وفي رواية: كان قد سئل عن صلاحه؟ قال: «حتى يذهب غشقه»

حديث دليل على النهي عن بيع ثمر قبل صفو صلاحه، وقال الجباري: باب بيع ثمر قبل أن يبدؤ صلاحه. وفي الحديث عن أبي لؤي: كان عروة بن زبير يحدث عن سهل بن أبي حنيفة الأنصاري عن أبي حنيفة أنه سئل عن ثمر يبدؤ صلاحه؟ قال: «كان لمن في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من يعول المشرك، وقد حذر من وحصر قد صيهم قال ميتع به صواب ثمر ندمان، أصبه مرض، أصبه فشم، عاهدت يحتجون بها، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كثرت عنده لحصومة في ذلك، فبم لا فلا تبيعوا حتى يبدؤ صلاح ثمر كما مشورة، يشير به كثرة حصونهم» قال في سبيل السلام: وأنهم فونه كما مشورة أن لبي بشره.

٨١٤- وعن ثمر بن مالك - رضي الله عنه - «أن نبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بيع ثمار حتى

ترهني، قيل: وما رهونك؟ قال: «تَحْصَارُ وَتَصْفَارُ» شئنا عليه واللسان يجاري.

قال خطابي: قوله تحصار وتصفار، م يرد يدرك لئلا يخلص من الحمرة والصفرة، إما رد حمرة أو صفرة كمودة.

٨١٥- وعنه - رضي الله عنه - «ن لبي» - صلى الله عليه وسلم - «ي عن بيع نعت حتى يسود، وعن بيع لحم حتى يشتد» رواه الحمسة، إلا السبئي وصححه بن حبان وحكم.

فيه دليل على جواز بيع لسبل المشتد مصدة، وهو قول كثر العلماء.

٨١٦- وعن خازن عند الله رضي الله عنهم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَوْ بَعْتُ مِنْ أَخِيكَ شَرًّا فَأَصَابَتْهُ جَانَحَةٌ، فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا. بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» رواه مسلم وفي روايته «ن لبي» - صلى الله عليه وسلم - «م موضع نحو الخ»

قال البخاري: رحمه الله - في باب ما يباع بغير ثمن قبل أن يبدو صلاحه، ثم أصابه عاهة فهو من باع؛ حدثني عبد الله بن يوسف: حدثني مالك عن حميد عن أس بن مالك - رضي الله عنه - «ن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «ي عن بيع لشمار حتى ترهني، فقيل: وما ترهني؟ قال: حتى تحمر، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أربابكم منع الله شجرة ثم أخذكم مالي أحيه؟»، وقال البيهقي: حدثني يوسف عن ابن شهاب قال: لو أن رجلاً باع ثمر قبل أن يبدو صلاحه ثم أصابه عاهة كان له أن يبيع به عني ربه، حدثني مسلم بن عبد الله عن ابن عمر - رضي الله عنهما - «ن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: لا تبيعوا الشجرة حتى يبدو صلاحها، ولا تبيعوا شجرة الشمر» انتهى.

قوله - صلى الله عليه وسلم - «لو بعثت من أخيك ثمر فأصابته حنحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً» في آخره، قال الخطابي: وسئل بهد على وضع الخوخ في الشمر يشترى بعد بدو صلاحه ثم يصيبه حنحة، فقال مالك: يبيع عنه ثمن، وفي أحمد وأبو عبيد: يبيع لجميع، وفي الشافعي والليث والكويتي: لا يرجع على منعه شيء، وقال أبو ذؤيب: ورد وضع الحنحة فيما إذا بيعت شجرة قبل بدو صلاحها بغير شرط، فيجوز.

مصدق الحديث في رواية حماد بن عيسى، فيه أنه في حديث شريك، والله أعلم انتهى. قال في المنع: وفي حديث بحثة من لسماء رجوع على البيع، وعنه بن خلف ثبت قصدا، فسمه ببيع ولا فلا، انتهى. قال في سبيل لسلام وقد حثف العشاء في وضع خوخ قد ذهب لأقل، وإن في حجة: إذا كانت شرا جميعه أو بوضع شمس جميعه، وإن مثله من مائة عملا كذا هو حديث، وذهب لأكثر من مائة من مائة مشتري، وأنه لا وضع لأحد في حجة لاند، واحتجوا له بحديث أبي سعيد: «نه - صلى الله عليه وسلم - أن يصدقوا على مدي أصيب في ثمار مائة».

٨١٦ - وعن أبي عمر رضي الله عنه، عن أبي بصير رضي الله عنه وسهم قال: «من ابتاع خلا بئد أن يوزر، فشرها للبايع الذي باعها، إلا أن يشترط المبيع» متفق عليه الحديث دليل على أن شجرة تعد لتفريق البيع، ومفهومه أنها فدية لمشتري، وهو قول جمهور، وفيه دليل على أن شرط الذي لا يبي في مقضى العقد لا يفسد بيع.

أبواب السلم، والقرض، والزهن

٨١٨ - عن أبي عبد الله رضي الله عنه - قال: قدم أبي - رضي الله عنه وسهم - المدينة، وهم يسعون في شمس سنة وستين نقداً «من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم» متفق عليه وللخاري: «من أسلف في شيء».

السلف هو سهم وره ومعنى، ولفظ على أنه مشروط فيه به بشرط في البيع، وعلى تسليم أن في خمس لأن ما كان حاراً حاراً شمس يوماً ويومين، ولفظ على أنه لا بد من معرفة صفة شيء مسهم فيه صفة يميزه عن غيره، فوه: من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم (فيه دليل على جواز سهم وره فيما صبه لكي، قال في حقه يجوز السهم في المكمل وره وفي موزن كيلاً، كان الله من يتبعون التمر وره، قال موفق وهذا أصبح في شيء، والله تعالى، لأن الغرض معرفة قدره وخروجه من حقيقته وإمكان نسبته من غير

سارع، في أي قدر قدره حارسه، وقال: «كَيْفَ يَحْمِلُ الْمُسْلِمُ فِي الْحَفَاذِ وَفَدُومِ الْحَجِّ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، فَوَيْهِ: مَنْ أَسْفَافَ فِي شَيْءٍ أَلَا لِحَافُ: أَخَذَ مِنْهُ حَوَارِ السَّمِ فِي الْحَيَوَانِ بِحَافٍ بَعْدَ بَلْكَوْنِ، إِلَى أَنْ قَالَتْ: وَبَعْدَ وَبَدْرٍ مَحْقٍ بِكَيْلٍ وَبُورٍ لِمَعَ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ عَدَمُ حَيَاةٍ، مَقْدَرٌ.

٨١٩- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَرْقٍ، وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «لَا كُنْ تُصِيبُ نَفْسًا مَعَ رَسُولٍ لِلَّهِ - صَاحِبٍ لِلَّهِ عَلَيْهِ وَسَمٌ - وَكَانَ يَأْتِي دَا طُ مَسْ بَدَ شَم، فَيُسَبِّحُهُمْ فِي مَحْطَةِ وَأَشْعِيرٍ وَارْتِيبُ سَوْفِي رَوَايَةً وَارْتِيبُ - بِأَحَدٍ مُسَمًى فَيَسْأَلُ أَكُلَ لَهُمْ رَيْغٌ؟ قَالُوا: مَا كُنْ سَأَلَهُمْ عَنْ ذَلِكَ» رَوَاهُ لُحَارِي.

لَحْدِثٌ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ سَهَابٍ فِي لَعْدُومِ حَالِ الْعَدُوِّ وَعَنِ «سَمِيَةِ لِأَحَدٍ ٨٢٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ النَّبِيِّ - صَاحِبٍ لِلَّهِ عَلَيْهِ وَسَمٌ - قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا، أَذَى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا، أَتْلَفَ اللَّهُ» رَوَاهُ لُحَارِي.

فِيهِ لَتَبِيهِ عَلَى خِلَاصِ لَبِيَةِ، وَخَرَجَ مِنْ مَحْدُونِ حَيَاتٍ وَحَاكَمَ مَوْفُوعَةً، مَا مِنْ مَسْمُومٍ يَدِينُ دِيَارًا يَعْلَمُ لِلَّهِ تَهْ يَرْتَدُّ، وَهَذَا لَدَهُ لِلَّهِ عَنهُ فِي نَدْبٍ وَلا حُرَّةً، فَمِنْ هَذَا: فِيهِ حَتٌّ عَلَى مَوْلَاكَ اسْتَعْمَلَ أَمْوَالَ اللَّهِ مِنْ، وَلَتَرْغِيبٌ فِي حَسَنِ لَتَأْدِيَةِ بِهِمْ عَدَمُ مَدَامَةِ، وَنَ لَحْرَةٍ قَدْ يَكُونُ مِنْ حَسَنِ الْعَمَلِ.

٨٢١- وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَتْ: «قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: بَلَّغْ قَدَمَهُ بَرًّا مِنْ شَمِّ قَبُولِ عَشْتٍ بَيْنَهُ، وَأَخَذَ مِنْهُ قَوَيْنِ مَسْبُوتَةٍ إِلَى مَيْسَرَةٍ؟ فَعَشْتُ بَيْنَهُ، وَنَسَّحَ» خَرَجَهُ حَاكَمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ، وَرَحِمَهُ تَقَاتٍ لَحْدِثٌ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ بَيْعِ لَتَسْبِيئَةٍ وَصِحَّةِ سَأَلِ أَحَدٍ فِي مَيْسَرَةٍ، وَخِثَارُهُ مِنْ حَرِيكَةٍ، وَفِيهِ: كَانَ عَلَيْهِ - صَاحِبٍ لِلَّهِ عَلَيْهِ وَسَمٌ - مِنْ حَسَنِ مَعَامَلَةِ عَدُوِّ، وَعَدَمُ كَرَاهِيَةِ الشَّيْءِ، وَعَدَمُ لِحَاحِ عَلَيْهِمْ.

٨٢٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَاحِبٍ لِلَّهِ عَلَيْهِ وَسَمٌ - «الْظُّهْرُ يَرْكَبُ بِنَقْعِهِ إِذَا كَانَ مَرَهُوًّا، وَلَكِنْ الدَّرُّ يَشْرَبُ بِنَقْعِهِ إِذَا كَانَ مَرَهُوًّا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّقْعَةَ» رَوَاهُ لُحَارِي.

معنی قوله لا یعوق برهن: آئی لا یتستحقه لم یزین **إد** عجز صاحبہ عن فکھ، و حدیث ورد لإصل ما کمال
عبیہ **هـ** حاضیة من عوق برهن عند مزین مکن یداع برهن و یعطی لم یزین حقه، و پرده برهن و نقص
عبیہ

الحديث دليل على حور فروع الحيوان، وأنه يستحب لمن عليه دين من فروع أو غيره أن يردّ حور من لَدِي
عِيهِ، وَنَ دَانِ مِ مَكَارِمِ أَحْصَاءِ عَمُودَةِ عَرَفَاءِ وَشَرَعٍ، وَلَا يَدْخُلُ فِي مَقْصُودِ هَذِهِ يَحْرَمُ، لِأَنَّهُمْ يَكُونُ
مَشْرُوعاً مِ مَقْصُودِ.

قوله: كل فرض حر منفعة فهو ربا أهمل محمود على أن المنفعة مشروطة من مقرر أو في حكم مشروطة.
قال في مفتح ولا يجوز شرط ما يخرج منه كقوله: أن يسكنه داره ويقضيه خير منه. قال في لائحته سنة يجوز
فرض مبيع من أن يخصص معه يوماً ويسكنه دار ويسكنه، لأحر مداه. في ذلك: ويدل على ما أحل من أحله
سواء كان لغير فرض أو غيره. وهو قول مالك، ووجه في مذهب أحمد: وقال لبحاري: ما في ذلك فرضه في

٨٢٦- عَنْ أَبِي مُكْرَمٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِيْهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ، فَهُوَ أَخُوهُ مِنْ غَيْرِهِ» مَثُوقٌ عَلَيْهِ وَرُوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَمَالِكٌ - مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مُكْرَمٍ عِنْدَ مُحَمَّدٍ مُرْسَلًا نَقَطَ «أَيُّمَا رَجُلٍ نَاعَ مَتَاعَ قَاتِلِ أَنْفُسِ أَنْفِي مَتَاعَهُ، وَلَمْ يَفْضُضْ أَنْفِي دَعَا مِنْ تَمَتُّعِهِ شَيْئًا، فَوَاحِدٌ مَتَاعُهُ بَعِيْهِ، فَهُوَ أَخُوهُ بِهِ، وَإِنْ شَرِبَ مُشْتَرِي قَاتِلِ أَنْفُسِ مَتَاعَ سَنَةِ نَعَمَ» وَوَصِيَّةُ أَبِيهِمْ وَصِيَّةُ نَبِيِّ لَأَبِي دَاوُدَ وَرُوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَبِي حَنِيفَةَ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ خَدِيجَةَ قَالَ: نَبِيٌّ يَا هُرَيْرَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي صَدَقَاتِهِ، قَدْ أَفْلَسَ قَاتِلُ أَنْفُسِ لِيَكُمُ نَقْصَاءُ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ أَنْفُسِهِمْ بِفَوَاحِدِ رَجُلٍ مَتَاعُهُ بَعِيْهِ فَهُوَ أَخُوهُ بِهِ، وَصَحِيحَةُ إِحْرَامِكُمْ وَصَحْفَةُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحْفَةُ أَنْصَبِ هَذِهِ بِرَدَّةً فِي ذِكْرِ مَوْتِ.

قوله: من ذر لك منه بعينه) أي لم يتغير مباداة ولا نقصان، قال ليحيى بن زكريا: «وإذا وجد له عند مفاسد في البيع
والتقصير ووديعه فهو حق» وقال الحسن: «إذا فسد وثيقه لم يحر عتقه ولا يبعه ولا يشرؤه» وقال سعيد بن
مسيب: «فصل عثمان بن عفان في حق من أن يفسد بهوله، ومن عرف مآعه بعينه فهو حق به شيء»
قوله: «من فسد و مات فوجد رجل مآعه بعينه فهو حق به» (أ) قال مالك: «فإن مضى ببيع به لأبيه برزاه من ثقة»
وخرج بشافعي بن خديش بن محمد حديث بن حمدة عن أبيه: «وحدثني أبي بكر بن عبد الرحمن
عن أبيه: «و مات مدي، والله أعلم» قال في المغني: «ومن نقصت به نية لم يبع بدهب صفة مع بقية» عليه مبيع الرجوع
بكنه يتخير بين أحدهما، فصاحبه جميع حقه. وبين أن يصوب مع غيره كما كان عليه. وقال يصفى: «أما الزيادة منقصه
كأنولد واشترى وكسب فلا تبيع الرجوع غير خلاف بين أصحابنا. وهو قول مالك وشافعي. وسواء نقص به
مبيع أو لم ينقص» إذا كان نقص صفة والزيادة بالفساد. هذا ظاهر كلام خزانة لأنه مع الرجوع والزيادة منقصه
بكونه بنفسه والمنقصه وإن وهو صحيح بن شافعي والله تعالى. شيء منحصرا.

٨٢٧- وعن عمرو بن الشريد، عن أبيه - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
«لِيُؤَاجِدَ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتَهُ» رواه أبو داود و ترمذي، وعنه البخاري، وصححه ابن حبان
 في نسخة البخاري. قال: يفتن عن سيفان قال: يفتن: مطيبي وعقوبته حبسه، وتجار جمهور لحجر عليه
 ويح حكاه به، والحديث دليل على تحريم مصلعني، ويدل بمفهومه على أن معسر لا يحل عرصه ولا عقوبته من
 يجب به رهين ميسرة

٨٢٨- وعن أبي سعيد خدرجي - رضي الله عنه - قال: «صِيبَ رَحْلٌ فِي غَنَمٍ وَرَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -
 فِي شَرِّ مَا عَظِمَ، فَكَثُرَ دَيْتُهُ فَنَسَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - : «تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ»
 فَصَدَّقَ الْمَرْءُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَبْعْ ذَلِكَ وَدَّ دَيْتَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - نَعْرَهُ ثُمَّ «خَذُوا مَا
 وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» رواه مسلم.

فيه بحث على جمع من حديث عليه حديث، قال شوكاوي: والحديث يدل على أن الثمار إذا صيبت
 بمصونة على مشتري وقد تقدم في باب وضع الخوارج يد على أنه يجب على المبيع أن يصح عن مشتري بقدر
 ما أصابته خافضة، ولجمع بينهما أن وضع خواارج محمول على الاستحباب، انتهى.

٨٢٩- وعن ابن كعب بن مالك، عن أبيه - رضي الله عنهما - قال: «نُزِلَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -
 حَجَرٌ عَلَى مَعْدِنَةٍ لَهُ، وَهُوَ فِي دَيْتٍ كَانَ عَلَيْهِ» رواه البخاري، وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود مؤسلاً
 وزُجَّجَ به.

الحديث دليل على أن لحاكم يحجر على مدبر لتصرف في ماله ويبيعه بقصاء ديه.

٨٣٠- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - يَوْمَ خَيْبَرٍ،
 وَأَنَا مِنْ رُحْ غَشْرَةِ سَنَةٍ، ثُمَّ يُحْرَجِي، وَعُرِضَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَا مِنْ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، فَأُحَارَجِي» مُتَّفَقٌ
 عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةٍ لِيُتَهَيَّيَ «ثُمَّ يُحْرَجِي، وَلَمْ يَرْجِي نَفْسُ» وصححه ابن خزيمة.

فيه دليل على أن من سلك خمس عشرة سنة صار مكلاً بالثمة أحكام الجرح، ومن كان دونها فلا.

٨٢١- وعن عطية مرفوع - رضي الله عنه - قال «عُرِضَ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَوْمَ فُرْطَةَ، فَكَانَ مِنْ ثِيَابِ قُتْنٍ، وَمِنْ ثِيَابِ حَبَشِيَّةٍ، فَكُنْتُ فِيمَنْ نَمَّ ثِيَابَ نَحْوِي سَبِيلِي» رواه الأربعة. وصححه ابن حبان والحاكم، وقال على شرط الشيخين.

الحديث دليل على أنه يخص بالإمام ليسوع فمحمدي على من ثبت أحكام المكلفين.

٨٢٢- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن حده - رضي الله عنه - قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا» وفي نسخة: «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُرْفِيَ مَالَهَا، إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عَيْشَهَا» رواه أصحاب السنن إلا الترمذي وصححه الحاكم.

قال خص بي: حمه لأكثر على حس العشرة وسطة النفس، أو يحسن على غير لوشية، وقد ثبت عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه قال للتسعة: تصدق، فحسبت حرة تلقي القروح والحرم ثم ولال بئله هودنه. وهذه عصية غير من لروح، انتهى.

٨٢٣- وعن قبيصة بن معاذ عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «لَا تَسْأَلُ لَمْ تَحِلَّ إِلَّا لِأَخِيهِ ثَلَاثَةَ رَجُلٍ تَحْتَلَّ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُعْطِيَهَا قَمِيصًا، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِعَةٌ اجْتَاكَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُعْطِيَ قَوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةَ مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةٌ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ» رواه مسلم.

قد تقدم الحديث في خمسة لصدقات، قال في سنن لسلام: لعن عدد هذه لروح مدي تحس حملة قد برمه دين فلا يكون له حكم منهس في الحصر عليه بل يترك حتى يسأل لمن يقضي دمه.

باب الصلح

٨٢٤- عن عمرو بن عوف مرفوع - رضي الله عنه - قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «الْصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا، وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوعِهِمْ، إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا» رواه الترمذي وصححه وأكثروا عنه لأن رواه كثير من عند الله من عمرو بن عوف ضعيف.

وكانه عسيرة مكررة طرفة وقد صححه ابن حبان في حديث أبي هريرة

حديث دين على حور الصبح في كل شيء، د. م. تحف الشرع، قال شوكانى: وخور عن المعلوم ويجهول
معلوم ويجهول، وعن لدم كمال تأخر من ندية وأكتم ولو عن بكار، وقال في لاحتيرات وصبغ الصبح عن
مؤخر بعبه حلاً، وهو روية عن أحمد، وحكى ثولاً للشافعى، وفيه دين على لروم اشروط، التي لا تخاف
شرع في جميع لعمود، قال في لاحتيرت ولو قول شافعى، يعتك برحتي مكك، أبو رصي ريد صبح البيع
وشروط، وهو إحدى الروايات عن أحمد، ونصح اشروط التي م تحف الشرع في جميع لعمود شفى .

٨٢٥ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَمْتَنِعُ جَارُ جَارَةٍ أَنْ
يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ». ثم يقول أبو هريرة - رضي الله عنه - ما رأي أراكم عنها، مغرصة؟ والله لأرئيس به بين
أكتافكم متوق عنه

وقد روى أحمد وعبد البر في حديث عن عيسى بن عيسى: «لا صبر ولا صبر» ولما روى أن يصبغ خشبة في حارة
حارة، وحديث دليل على أنه ليس له أن يمتنع حارة من وضع خشبة على حداره، وأنه قد منع عن ذلك
أحمد، وروى لك مسند صحيح: أن النضر بن حبيبة سأل محمد بن مسلمة عن يسوق حديداً فميجريه في
رأس محمد بن مسلمة فاشبع، فكلمه عمر في ذلك وأبى، فقال: والله لتمزن به ولو على بصلك، قال في
لاحتيرات، وقد كان الحدار محتصاً مشحصاً يمكن له أن يمتنع حارة من لانتدع، يحتاج إليه الحار ولا يصبر
صاحب الحدار، ويجب على الحار أن يمتنع حارة من حارة ما في رأسه في حارة، و ذلك وم يكن على
صاحب لأرض ضروري في صبح لقول في مذهب أحمد

٨٢٦ - وعن أبي حمزة رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا
يَجِلُّ لِأَمْرِي أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طَلَبٍ نَفْسٍ مِنْهُ» رواه ابن حبان في صحيحه

يورد مصنف هذا الحديث إشارة إلى أن حديث أبي هريرة محمود على التبريه كما قول شافعى في الحديث،
وهو يحتاج إلى تأويل في تعدد الجمع، وهو ما يمكن التحصيل، فإن حديث أبي هريرة خاص، قال البيهقي: لم

يحد في نفس الصحابة ما به رضى هذا الحاكم لا عيوباً لا يكره يخصها، وقد حمته لروى عني صحبه من
لتحريم، وهو نعم، مر لا بدليل قوته: «ما يراكم عنده، معصين».

باب الحوالة والنسابة

خوة نقل ديس من دمة في دمة.

٨٢٧- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مطل الغني ظلم،
وَإِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِلِّي فَلْيَتَّبِعْ» شق عليه، وفي رواية أحمد «فَلْيَحْتَلْ»

الحديث دليل على تحريم مطل من لغتي، وهو تأخير، يستحق دونه من غير عنده قوته، وقد تبع أحدكم
على مية فيبيع) قال الحنفية ومدة سنة لحمة في فيها، نه لما دل على أن مطل يعني صلم عقده بأنه يسعي
فيون الحوالة على مية ما في فيون من دفع نظام الحاصل، ومطل به على غير رضا محيل ومطل
دون محل عليه، وبه قال الجمهور، وقد يحدوي باب خوة، وهو يرجع في خوة؟ وقال حنبل وقادة: إذا
كان يوم أحل عليه سب حار، وقال بن عباس: يتخارج لشريكاً وهو لم يث، فرب أحد همد عيت وهم دية،
في موى لأحد، م يرجع على ص حبه تهي، قال في لاحتبار و خوة على م به في لديون د في لاسيد
فقد، ومحتار الرجوع ومطاسة تهي، وقال حنبل وشريح ورفر خوة كالكفة فيرجع على يهما شاء، وقد
ما لك لا يرجع، لا ب غرة كان نعم وسر محل عليه وم بعينه بذلك.

٨٢٨- وعن جرير - رضي الله عنه - قال: «نُوفِي رَحُلٌ مَثًا، فَغَسَدُهُ، وَحَنَطُهُ، وَكَمَدُهُ، ثُمَّ أَيْبَاهُ بِرَسُولِ
لله - صلى الله عليه وسلم - فَقَدْ نَصَبِي عَلَيْهِ؟ وَحَطَّ حُصًا ثُمَّ قَالَ «أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟» فَقَدْ دَيْبَرَ
وَنَصَرَ، فَتَحْمَلُهُمْ أَوْ قِتَادَهُ، فَأَيْبَاهُ، فَقَدْ أَوْ قِتَادَهُ، أَيْبَاهُ عِي، فَقَدْ رَسُولُ اللهِ - صلى الله عليه وسلم -
«حَقَّ الْغَرِيمُ وَبَرِيَّ مَتَهُمَا الْمَيِّتُ؟» قال نعم، نصلي عليه» رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وصححه ابن
حبر وحاكم

قوته: حق غريم (في رواية لأحمد: «فقد دني - صلى الله عليه وسلم -: فقد أوفى الله حق الغريم وبري منه

۸۳۹- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «نَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يُؤْتِي بَارِعَ بْنَ
سُتَيْفٍ عَيْنَهُ أَيْدِيَهُ، فَيَسْأَلُهُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟» وَبَارِعٌ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ دُونَ عَصَا عَيْنِهِ، وَالْأَوَّلُ: «صَلُّوا
عَلَى صَاحِبِكُمْ» فَفُتِحَ لَهُ عَلَيْهِ السُّجُودُ «أَنَا أَوَّلِي بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تَوَنَّى، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ
قَضَائِهِ» سُئِلَ عَنْهُ وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ «فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ وَقَاءً»

قلب میں ہا لہو دھکے ہر دم حوٹی لڑ کر جسم میں نئی نفعہ فرس ماس و عینہ دس ،

۸۶۰- وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن حذو - رضى الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم :- «لَا كَلَّالَةَ فِي حَدِّ» رواه الشيخان بسند صحيح

الحديث دليل على أنه لا يصح الكفالة في حدّ، و يصحّ بدّن من غيره دين، و لا اعتبار المصنوعة لقوله - صلى
 الله عليه وسلم - : «ألو عيم غارم» قال الشوكاني: ومن ضمن يا حصار شخص وحب عليه حصاره، و لا غرم
 عليه

باب الشركة والوكالة

٨٤١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « قَالَ أَفْعَدُ أَنَا ثَالِثُ الشِّرْكِينِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَإِذَا خَانَ خَرَجْتَ مِنْ بَيْنَهُمَا » وَهُوَ أَدَاوُدُ وَصَحْبُهُ حَاكِمٌ فِيهِ جِئْتُ عَلَى التَّشَارُكِ مَعَ عَدَمِ الْحَيَاةِ مَدْعُوَةً لِلَّهِ لِلشِّرْكِينِ، وَبِإِلْهِ الْبَرَكَةِ فِي نَجْرَتِهِمَا، وَسَعِيدِهِمَا، وَفِيهِ لَتَحْدِثُوا مِنَ الْحَيَاةِ.

۸۶- وعن ابن عباس عن محمد بن عمرو - رضى الله عنه - «انه كان شريكاً لنبی - صلى الله عليه وسلم

- قال النعنع، هذا يوم تنجح، فقال: «مَرَحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجة.

حديث دين علي أن شركته كانت ثامنة قبل الإسلام ثم فررها شارع، قال لشوكاني ويحور لا شريك في العقود والتجارسة، وقسم نرجع علي، ثم أصيب عليه.

٨٤٣- وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: «اشتركتنا أوعف وأوسعد فيم، نصيب يوم نذر»
حديث رواه بسائي

ثم مدة محاء سعيد وأسيرين وم حتى أن وعمر شي، ولحديث دين علي صحة شركته في مكاسب،
وسمي شركته لأبدن.

٨٤٤- وعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: ردت أخرج من حبيرو، فأنف لنبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِذَا أَتَيْتَ وَكَيْلِي بِخَيْرٍ، فَخُذْ مِنْهُ خُمُسَةَ عَشْرَ وَسَقَا»، رواه أبو داود وصححه.

ثم حديث «قال، تعني مدنية فصع يدش علي توفونه» و حديث دليل علي مشروعية لوكالة، وفيه دين
علي العمل بقرينة

٨٤٥- وعن غزوة الدرقبي - رضي الله عنه - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نعت معه بديبر
بشري له صحبة» الحديث، رواه أبو حري في ثناء حديث، وقد تقدم.

قال لشوكاني ويحور لا نور التصرف في كل شيء ما لم ينع منه مع

٨٤٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «نعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غمر علي
صدقة» الحديث، متفق عليه.

حديث دليل علي بكون الإمام العام في قبض الزكاة.

٨٤٧- وعن جابر - رضي الله عنه - «أن لنبي - صلى الله عليه وسلم -» حذر ثلاث وسنتين، وأمر عبد الله
بدمج لأفي» الحديث، رواه مسلم.

فيه دليل علي صحة التوكيل في بحر هدي.

۸۴۹- عن أبي ذرٍّ - رضي الله عنه - قال: قال لي رسولُ الله - صلى الله عليه وسلم - «عَلِ الْحَقِّ، وَتَوَكَّنْ مُرًّا» صحيحه بنُ حبان في حديث صحيح.

بابُ العَاوِيَةِ

٨٥٠- عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «عَلَى الْيَدِ مَا اخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ» وَهُوَ حُمْدٌ وَلَأَرْبَعَةٌ وَصَحِيحُهُ حَكَمٌ.

حديث دليل على وجوب رد ما حده مرة، وهو عدم في غضب ونزعة والعارية، وحذف لعماء في
صمد العارية؛ فقد مالك وبو حليفة لا تفصل بينهما، وقد أحمد وأحمد، فهي مضمومة، وعن أحمد؛
تفصل بين شرحه ولا تفلأ، وحذره شيخ الإسلام بن يمينه، وقد شوكتني يجب على لوديع واستعير تأدية
لأمانة من ثمنه، ولا يحل من حده، ولا صمد عليه، قد تفت دون حياته وحياته.

٨٥٦- وَعَنْ أَحْمَدَ هَمْدَانِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «بَادِ الْأَمَانَةَ إِلَى

مِنْ إِنْشَاكَ، وَلَا تَعْنُ مِنْ خَالِكَ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَحَسَنُهُ، وَصَحِّحَهُ حَاكِمٌ، وَسَنَنَهُ أَبُو حَنِيمٍ
بُزْجِي، وَخَرَّجَهُ حَمَّادٌ عَنْ عَبْدِ صَوَّهٍ عَنْ أَبِي عَرَبَةَ.

الحديث شاذ من بائعة ونية رية وكوهم، وفيه نه يحب ذاء لأمانة، قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا
لِأُمَمَابَ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [البقرة ٥٨]، قوله (ولا تلحق من حالك) فيه دليل على أنه لا يجري بالإساءة من أساء،
وحديث الجمهور على أنه منسحب لقوله تعالى ﴿وَجَاءَ سَيِّئَةُ سَيِّئَةٍ مِّنْهُنَّ فَمِنْ غَدٍ وَأَصْحٰنُ أَجْرًا عَلَىٰ سَنَةٍ يَنَازِلُ
بِحَبِّ الْخَلِّ﴾ [شورى: ٤٦]، وهذا يسمى مسألة الظفر.

٨٥٢ وعن يحيى بن ميثم - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَتَيْتَ
رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا»، قال: يا رسول الله، عارية مضمونة أو عارية مؤداة؟ قال: «بَلْ عَارِيَةٌ مُّؤَدَّاةٌ»
رواه أحمد وأبو داود والبيهقي وصححه ابن حبان.

مضمونة يعني نفس من قلقت نفسها، ومؤداة يعني يحب: أي مع نقد عارية، فإن تلفت لم تفصل، والحديث
دليل لمن ذهب إلى أنها لا تفصل نية رية، لا بالتصميم وهو أوضح لأقول.

٨٥٣ - وعن صفوان بن ميثم - رضي الله عنه - «مَنْ لَبَّى - صلى الله عليه وسلم - رَسْعًا رَمَهُ ذُرُوعًا
يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالَ غَضِبَ يَا مُحَمَّدُ؟» قال: «بَلْ عَارِيَةٌ مَّضْمُونَةٌ» رواه أبو داود وأحمد والبيهقي، وصححه
حاكِمٌ، وَخَرَّجَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي عَدَسٍ.

رواه أحمد والبيهقي: «فصاع عصي تعرض عليه لبي - صلى الله عليه وسلم - من يضمنها به، قال: «الايوم
رسول الله أرغب في الإسلام» والحديث دليل على عدم اعادة التصميم، والله أعلم.

باب النصب

٨٥٤ - عن سعيد بن زيد - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ أَقْطَعَ
شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا حُلُوْقَةً أَلَّهَ إِلَٰهَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَّيِّعِ أَرْضَيْنِ» متفق عليه.

الحديث دليل على تحريم تصدع وتشدد عقوبة، وإن من ملأ أرضاً مسكاً أسكنها، ونحوه لأرض.

وبه أن لأرضين سبع كاساوب.

٨٥٥- وعن أنس - رضي الله عنه - : « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان عند تغصب سائته، فأرسلت خذني ثم أتيت النبي مع خذمته، فقصته فيها صاعاً فصارت بيده، فكسرت بقصعة، فقصها، وجعل فيها نضام وقال «كُلُوا» ودفع بقصعة صحيحة يرسوب، وحبس المكشورة رواه البخاري والترمذي، ونسب بصارية عثمة، ورد له لبي - صلى الله عليه وسلم - «طعاماً بطعام، وإنا يا أبا» وصححه.

حديث دليل على أن من قال بغيره شيئاً ضمن مثله إن لم يكن، ولا قيمة.

٨٥٦- وعن أنس بن حذاف - رضي الله عنه - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من زرع في أرض قوم بغير إذنهم، فليس له من الزرع شيء»، وله نسخة رواه أحمد والأربعة، لا نسب، وحسنه الترمذي، ويقل أن البخاري صغره.

الحديث دليل على أن عاصب لأرض في ررع لأرض لا يملك ررع، وأنه مالكة، وله غرم على الزرع من سدر وسقفة، وذهب لأكثر من ررع الله صوب وعليه حرة أمش، قال في الاحتيار، ولو شترى معصوماً من غصمه رجع سقفته وعممه على مانع عارته؛ ومن ررع بلا إذن شريكه وعدة من ررع فيها به نصيب معلوم ولربها نصيب قسم من ررعها في نصيب شريكه كذلك؛ ولو طلق أحدهما من الآخر أن يزرع معه، أو يملكه ثلثي فلاول للزرع في قدر حقه ولا حرة، واعتبر أبو العباس في موضع آخر من ررع الأمر.

٨٥٧- وعن عروة بن الزبير - رضي الله عنه - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - «إن رحين حقتما إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ررض، غرم خذلها فيه محلاً، والأرض للآخر، فقضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - للأرض ررضها، وأمر صاحب الحبل أن يخرج حقه» وقال «ليس لغيري ظالم حق» رواه أبو داود، وأبو داود حسن وأخره عند أصحاب السنن من رواية عروة عن سعد بن زيد وحاتم في وصيه ورسله وفي تعيين صحابه.

الحديث دليل على أن من صاب ليس به حق في ررض غيره، وأنه يأخذ ما غرسه فيه، وكذلك ما يملكه، قال

مالك: يعرف المصم كل ما أخذوا حنثاً وغرس بغير حق، قال الثوري: وإن ررع لأرض فردها بعد أخذ البرع فعليه جرحه، وإن أدركها ربه ولرع فأنتم خير بين تركه في الحصاد وأخذه وبين أخذه بعوضه، وهن ذاك قيمة أو نفقة على وجهين، ويحتمل أن يكون الزرع للصب وعينه لأجرة، وإن غرسه أو بى فيها أحد فلعن غرسه ونبهة ونسوبة لأرض ورش نقصها وحرقها، انتهى.

٨٥٨- وعن أبي بكر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في خطبته يوم أسخر بني «لأن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، وفي بلدكم هذا، وفي شهركم هذا» متفق عليه.

لحديث دليل على تحريم دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم

باب الشفعة

شفعة: شفعة في الإسلام ترع حصة شريكه من يد مشترقيه، ولا يحل لأحدهما لأسة حصة، وهي ثالثة ناسية والإجماع

٨٥٩- عن حارث بن عتبة - رضي الله عنه - قال: «فصى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الشفعة في كل ما لم يقسم، بد وقعب، حذود وضرب نظوف فلا شفعة» متفق عليه، وانفص الشفاري وفي رواية منسمة «الشفعة في كل شريك في أرض، أو رعي، أو حائط، لا يملك أن يبيع حتى يعرض على شريكه» وفي رواية نصحاوي فصى النبي - صلى الله عليه وسلم - الشفعة في كل شيء، ورحله ثقات

لحديث دليل على ثبوت الشفعة في الدور والبساتين، وهذا مجمع عليه في كل ما يقسم، وفيما لا يقسم خلاف، وذهب بعضهم إلى صحة شفعة في كل شيء، ومنقولاً لعموم قوله «شفعة في كل شيء» وفي الحديث دليل على أنه لا يحل للشريك أن يبيع حصته حتى يعرض على شريكه، وخالف بعض أهل الشفعة بعد ذلك أو نسقت؟ ذهب لأكثر إلى صحته، وعن عروة بن مسعود - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - فصى الشفعة بين لشركاء في الأرضين والدور» رواه عبد الله بن أحمد في مسنده، قال

جحد: ويخرج مسمومه من ثبته، لشرك فيه بصره، تنسمة، شهي، و حناره شيخ لإسلام بن تيمية.

٨٦٠- وعن سريته - رضى الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «جَارُ الدَّارِ

أَحَقُّ بِالدَّارِ» رواه نسائي وصححه ابن حبان وله عدة

٨٦١- وعن أبي رافع - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «الْجَارُ أَحَقُّ

بِصَتِيهِ» خَرَجَهُ لُبْحَارِي، وفيه قصة

لحديث أبي بحاري عن عمرو بن لشرير قال: «وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَفٍّ، فَجَاءَ مَسُورٌ مِنْ حُرْمَةَ

فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى أَحَدِي «سَكِي» بِإِصْبَعِهِ يَوْمَ رَفَعَ مَوْسَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا سَعْدُ بَنِي

بَنِي فِي ذَرْكَ، فَقَالَ سَعْدُ: «وَاللَّهِ مَا نَأْخِذُ بِكَ لِمَسُورٍ» وَ لِلَّهِ لَيْتَانِيَا عَمَّا قَالَتْ سَعْدُ: «وَاللَّهِ لَا رَيْدَكَ عَلَى رُبْعَةِ

آلِافٍ مِجْمَةٍ وَمُقْصَعَةٍ، قَالَ يَوْمَ رَفَعَ: لَقَدْ عَطَيْتُ خَمْسَةَ ثَمَنِي دِينَارٍ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «لِجَارِ أَحَقُّ بِصَتِيهِ» عَصَيْتُكَ «رُبْعَةَ آلِافٍ، وَدَعْصِي بِهَا خَمْسَةَ ثَمَنِي دِينَارٍ فَأَعْطَاهُ بِهِ

فَوَيْهِ: لِحَارِ أَحَقُّ بِصَتِيهِ أَنِّي تَقَرَّبَهُ، وَاسْقَبْتُ لِسَانِي وَبَصَدْتُ الْقُرْبُ وَالْمَلَا صَفَةَ.

٨٦٢- وعن خيرة - رضى الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُعْطَةِ

جَارِهِ، يُنْتَظَرُ بِهَا - وَإِنْ كَانَ غَائِبًا - إِذَا كَانَ طَرِيقُهَا وَاحِدًا» رواه أحمد والأربعة، ودرجته ثاب

لأحاديث تدل على ثبوت الشعفة بحد إذا كان له شركة في الأرض أو طريق كما هو منطوق هذا الحديث

وهو مفهوم قوله ورد ونعت الحدود وصرفنا انصرف فلا شفعة، وفيه دليل على ثبوت الشعفة بعد ثب

وبصغير بد كبر لمطربة الشعفة، قال ابن حبان: «وَلَوْ تَوَكَّهَ «وَيُؤْتِي لِحْصَ الصَّيِّ وَأَنَّهُ يَسَّرُ بِصَيِّ» بِإِجْدَادِهِ بِهِ

سقطت، وحناره شيخ لإسلام بن تيمية.

٨٦٣- وعن ابن عمر - رضى الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «الشُّعْطَةُ كَحَلِّ

الْعُقَالِ» رواه ابن ماجة والبيهقي، ورأى: «وَلَا شُعْطَةَ لِقَائِبٍ» واستأذنه ضعيف.

قال في سبيل لسلام لا يقوم به حجة، ولطفنا: لا لشعفة بعد ثب ولا لصغير، وشعفة كحل عقاب، وصعبه

نزول وفاء من حبان لأصله، وفاء بوررعة مشكور، وقال ليهيقي: ليس يثابت، وفي معناه حديث كله. لا
يصلح هـ شهي. وحذف لعلمه هل يكون طلب لشفعة على الفور أو التراخي؟ وعن أبي خزيمة على رويته،
وعن أحمد على رويته، وعن شافعي على فويته، وعن مالك على رويته. جحد هما بها منقطع بعد سنة،
ولأخرى بها لا منقطع لأن يأتي عليه من يوم ما يعلم أنه نازله. وأما صحتها عنده فعلى التراخي. وعن
أحمد رواية ثالثة أنها مؤمنة بخمس. وعن شافعي قول ثلث أنه يتقدر بثلاثة أيام، فإن مضى ومضى بها
سقطت، وهذا هو الأقرب. لأن التراخي مصرحاً بالمشترى، والقول بالعمومية بقوة الحق مشيع بآثار بلا دليل
ثابت، وثلاثة أيام هـ صدق في شرع، والقول بها أقرب إلى العدل، والله أعلم.

باب القراض

لقرض: معاينة العمل بمصيب من المرح، وتسمى مصارفة

٨٦٤- عن صهيب - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ثَلَاثُ فِهْنٍ الْبَرَكَةُ: الْبَيْعُ
إِلَى أَجَلٍ، وَالْمَقَارَضَةُ، وَخَلْطُ الْبَرِّ بِالشَّعِيرِ النَّيِّبِ، لَا لِلْبَيْعِ» رَوَاهُ أَبُو حَنِيفَةَ سَنَدٍ ضَعِيفٍ

لحديث دليل على جور مصارفة وهي القرض، وهو معاينة العمل بمصيب من المرح، وبما كانت البركة فيه
ما في ذلك من تنافع من بعضهم بعض، وكذلك يبيع من أجل، وما خص به «شعير» ببيت ففي ذلك من
لاقتصاد، وما خصه لبيع فإنه قد يكون فيه غش وغيره.

٨٦٥- وعن حكيم بن حزام - رضي الله عنه - «ثَلَاثُ بَشَرُطَاتٍ عَلَى الْوَحْلِ دَاغُضُهُ دَاغُضَةُ الْمَقَارَضَةِ، لَا
مُخْلَعٌ لِي فِي كَنْدَرٍ طَلَّةٍ وَلَا مَخْمَةُ فِي بَحْرِ وَلَا مَرْبُوبٌ فِي هَيْضٍ مَسِينٍ فَإِنْ فَعَلَ شَيْئٌ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَمِنَ
نَاسِي» رواه أبو القاسم، ورواه ثقات وقال مالك في حوضه عن نعلان بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن
حماد أنه عمل في مال عثمان على أن لوح بينهما وهو موقوف صحيح

لا خلاف بين المسلمين في حوار القراض، وأنه كان في الحامية أفقره لإسلام، وهو نوع من الإحارة لأنه
على فيها عن جهالة الآخر، وكأنه لو حصص في ذلك برفق فانه من. واتفقوا على أنه لا ضمان على ناع من قيمه.

نفس من أرض ما يد لم يمد.

باب المساقاة والإجارة

٨٦٦- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال من أرض حنيفة مشعر ما يخرج منه من ثمر، وزرع متفق عليه وفي رواية ثمة قد ورد أن يقرهم به على أن يتركوا عصبه ولهم نصف ثمر. فقال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « يقركم بها على ذلك ما شئنا ». فقرأوا به. حتى خلاهم عمر - رضي الله عنه - . ولمنهم « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دفع إلى يهود حنيفة رجل حنيفة وأرضه على أن يعتموها من أموالهم، ولهم شرط ثمرها ».

حديث دليل على صحة مساقاة مرة واحدة مستمرة. ونحو كل واحدة مستمرة. كانت مدة محبوبة. وفيه دليل على حوال مساقاة مرة واحدة مستمرة من المدة

٨٦٧- وعن حنيفة بن قيس - رضي الله عنه - قال « سألت رافع بن خديج - رضي الله عنه - عن كراء لأرض ما ذهب والفضة؟ فقال: لا بأس به. إنما كان الله من يؤاجرون على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على ما ذكروا. وأقول الحد الأول. وأشير به من يبيع، فيبعتهم هدا ويسلمهم هدا. ويسلمهم هدا ويبيعهم هدا. ولم يكن لكراء إلا هدا. فحدثت رجلا عنه، قال ما شيء معلوم مصون فلا بأس به » رواه مسلم وفيه بيان أنه حتم في المتفق عليه من خلافه انتهى عن كراء لأرض

حديث دليل على صحة كراء لأرض متمرة معلومة من ذهب وفضة. ويقاس عيهما غيرهما من سائر الأشياء المتقدمة

٨٦٨- وعن ثابت بن فضال - رضي الله عنه - « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال من أرض حنيفة مشعر ما يخرج منه من ثمر، وزرع متفق عليه وفي رواية ثمة قد ورد أن يقرهم به على أن يتركوا عصبه ولهم نصف ثمر. فقال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « يقركم بها على ذلك ما شئنا ». فقرأوا به. حتى خلاهم عمر - رضي الله عنه - . ولمنهم « أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دفع إلى يهود حنيفة رجل حنيفة وأرضه على أن يعتموها من أموالهم، ولهم شرط ثمرها ».

حديث دليل على صحة كراء لأرض متمرة معلومة من ذهب وفضة. ويقاس عيهما غيرهما من سائر الأشياء المتقدمة

وَرَبِّهِ وَطَعَامُ مَسْمِيٍّ، قَدْ عَمَّا ثَابِتٍ يَوْمَ رَحِمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ
أَمْرِكَ لَنَا نَافِعٌ وَطَوَّعِيَّةٌ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ أَنْفَعُ لَنَا، يَوْمَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ الْأَرْضِ فَيُكْرَهُ عَنِ الشُّبُثِ وَالرَّبْعِ وَطَعَامِ
مَسْمِيٍّ، وَأَمَّا رَبُّ الْأَرْضِ أَنْ يَرْعَاهَا وَيُرْعَاهَا، وَكَهْ كَمْ «هَذَا وَمَا سَوَى ذَلِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ دُبَيْرٍ
عَنِ ابْنِ مَرْزُوقٍ «أَنَّ كَانِ يَخْرُجُ، فَقَدْ لَمْ يَدْرُ مَا عَيْدُ الرَّحْمَنِ لَوْ بَرَكْتَ هَذِهِ لِحَدِيثِهِمْ بِزَعْمُونِ بْنِ أَبِي - صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَهَى عَنْ مَخَافَةِ اللَّهِ فِي عَمْرٍو حَرَمِي أَنْفُسَهُمْ بِذَلِكَ يَعْنِي ابْنَ عَزَّاسٍ بْنُ أَبِي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
وَسَلَّمَ - مِنْهُ عَنْهُ بِأَقْلٍ يَمُوجُ حَدِّكُمْ خُذْ حَيْزُ لَمْ يَنْ يَأْخُذْ عَلَيْهِ، حَرَجٌ مَعْنُومٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفَصْلُ مَسْمِيٍّ،
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «إِنْ كَانَتْ يَدُ رَجُلٍ فِي رِجْلِ رَجُلٍ
وَيَحْرُثُ حَرْثَهُ، فَيَرْبِي فِيهِمْ سِتْرًا رَضَاهُ أَحْرَاهُ، فَإِنْ أَخَذَ وَهْلًا لِحَرَجٍ نَحْوِ الْأَحَارَةِ لَأَشْرَكَكُمْ فِي مَعْمِ
وَمَعْمِ، وَلَا يَشْرَطُ كُونَ لِدَرٍ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ، وَهُوَ رَوِي عَنْ أَحْمَدَ حَتَّارٍ هَذِهِ ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَوْ كُنْ مِنْ
بَنِي الْأَرْضِ، وَمِنْ ثَلَاثٍ لَعَمَلُ، وَمِنْ ثَلَاثٍ الْبَدْرُ، وَمِنْ رُبْعٍ الْبَقَرُ، وَهُوَ رَوِي عَنْ أَحْمَدَ، وَبِشْرَطِ صَحَابَةٍ
يَدُونَ يَأْخُذُ مِنْ بَدْرِهِ، وَيَقْتَسِمُ لَهَا فِي حَرْثِ كَامِصَرَةٍ وَكَاتِسَةٍ مَعَهُمَا، يَبْقَى بَعْدَ الْكَلَامِ، وَدَقِيقَاتٍ
مَرْدُوعَةٍ وَمَسْفَاةٍ وَلَمَصَرَةٍ سَتَحَقُّ لِعَامِلٍ نَصِيبُ امْنِ، وَهُوَ حَرْبٌ نَدْفِي مِثْلَهُ، لَا حَرَّةٌ مِثْلُ تَهَى،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨٦٩- وَعَنْ ابْنِ عَزَّازٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «أَنَّ قَالَ: «حَتَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
وَأَعْطَى لَدِي حَمَمُهُ خَرَّةً» وَلَوْ كَانِ حَرَامًا لَمْ يُنْصَفْ، رَوَاهُ شُعْبَةُ

٨٧٠- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ حَدِجٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «كَتَبُ
الْحَبَّامِ خَبِيثٌ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

حَتَّى الْعَمَاءِ فِي أَحْرَةِ حَمَامٍ، فَدَهَبَ لِحَمَامٍ بِهَا خَلَالًا، وَقَالُوا: هُوَ كَسْبٌ فِيهِ دَهَاءٌ وَلَيْسَ بِحَرَمٍ،
وَدَهَبَ أَحْمَدُ وَخَرُونِ بِأَنَّهُ يَكْرَهُ لِحَمَامٍ لِاحْتِرَافِ الْحَمَامَةِ، وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ الْإِنْدَاقُ عَنِ نَفْسِهِ مِنْ أَحْرَتِهِ، وَيَحْوَرُ
بِهِ الْإِنْدَاقُ عَنِ الْبَرِّقِ وَنَدْوِيٍّ وَحَتَّى مَا أَخْرَجَهُ مَا أَكَّ وَأَحْمَدُ وَصَحَابَةُ سَلَسَ مِنْ حَدِيثِ مَحْبُصَةٍ: «أَنَّ

سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن كسب المحرم فيها فذكر له المحرمات فقال: «عنه» (رواه صحيح) «
وإن حواه بعيد مصلته» قال في الاحتياط: ولو كان لرحم محتاحاً في هذا المكسب ليس له ما يغنيه عنه إلا
لمسنة فهو حرام له من مسنة من.

٨٧١- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «قال الله ثلاثة أنا
خصمتهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً، فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً، فاستوفى
منه، ولم يعطه أجره» رواه مسلم.

فيه دليل على شدة حرمة هؤلاء الثلاثة، ومن كان له خصمه خصمه.

٨٧٢- وعن أبي عبيد - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «لئن أحق ما
أخذتم عليه أجراً كتاب الله» أخرجه البخاري.

الحديث دليل على حرمة أخذ الأجرة على الرقية وعلى تعميم القرآن، وهو قول الجمهور، قال البخاري وفي
شعبي: لا يشترط لعدم، لأن يعطي شيئاً قبله، وقال الحاكم: ومسمع أحد ذكره أبو جهم

٨٧٣- وعن أبي عمر - رضي الله عنهما - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أعطوا الأجير
أجره قبل أن يجف عرقه» رواه ابن ماجه وفي الباب عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عند أبي يعلى وبيهقي
وحد بر بعد الطبري وكلها ضعف.

فيه لحث على عطاء الأجرة بعد استكمال العمل.

٨٧٤- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال قال النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «من استأجر
أجيراً، فليست له أجرته» رواه غندر في ررق وفيه نقص ووصفه البيهقي من خرقة أبي حنيفة

فيه دليل على استحباب سمية لأجرة لئلا تكون مجهولة، فيؤدي ذلك إلى إشعار الخصم، والله أعلم

باب إحياء الموات

موات الأرض التي لم يعمر

٨٧٦- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ رَبِيعٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ ثَابِتٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاسْمُ - قَالَ: «مَنْ أَحْبَبَ أَرْضاً مِثْلَةَ فِيهِ لَهُ» رواه ثلاثة وحسنه الترمذي وقال: روي مُرسلاً وهو كما قال. وخُتِفَ في صحاحيه. فليس: حديثاً. وفيه: عَشْرَةٌ. وفيه: عِنْدُ اللَّهِ نِعْمٌ. وهو جرح الألب.

جاء لأرض من بحورها مائة ويحوي لها مائة وبرر عنها، وبالحمة في جوع فيه. في تعرف، وروي عن سيي
- صلى الله عليه وسلم - أنه قال: من سبق في م سبق إلى مسم فهو له (رواه أبو ذر).

٨٧٧- وَعَنْ أَبِي عَدْنَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ نَصِيبَ بْنِ حَنْمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَخْبَرَهُ أَنَّ لَبِي -
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَكَرْسُوكِ» رَوَاهُ ابْنُ حَزْرٍ.

كان رؤساء العرب في جاهلية يحمون بعض الأمكنة مواشيهم وأبطلوا الإسلام ذلك، قال الشافعي: يحتمل الحديث شيئين. أحدهما: ليس لأحد أن يحمي المسلمين إلا ما أحرم الله - صلى الله عليه وسلم - ولا آخر معناه: إلا على مثل ما أحرم الله عليه - صلى الله عليه وسلم - انتهى. وعن مسلم: «إن عمرو بن الخطاب يستعمل مولى له يسمى هبلاً على الحمى فقال له: يا هبلي صدم حتى يحدث عن المسلمين وبق دعوة مطروم وإن دعوة مطروم محبة لله. وإن حل رب مصرقة ورب الغنيمة. وإنك ونعم بن عوف ونعم بن علفاء فيهم إن تهاك مواشيهم يرحلون في كل ورع. وإن رب مصرقة ورب الغنيمة إن تهاك مواشيهم. إن بني بينة يقول: يا هبلي مؤمنين قاتلهم لا تأكل. والماء وكلأ يسر عني من الذهب والورق. ويم لله بهم يرون أي حسمهم وبه ملاذهم قالوا: عليه في جاهلية وأسلموا عليه في الإسلام. وإنك نفسي بيده. ولا ما إنك في سبيل لله ما حميت على ما عني في ملاذهم» رواه البخاري.

۸۷۸- وعنه - رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا ضرر ولا ضرار»

رواه أحمد بن حنبل، وفيه من حديث أبي سعيد مائة، وهو في موضع منسوخ.

لصبر صديق، وهو بدء الصبر، والصبر الحزم، وفيه: لصبر ما يصبر به صديق، وسبق به،
ولصبر أن يصبره من غير أن يستق، والحديث دليل على تحريم صبر غير حق، وفي بعض الله ص الحديث زيادة:
«من صبر صراحة لله، ومن شدة شوق لله عليه، والبرح أن يصبر خشية في حادثة حارة، وتصبر في حادثة سبعة
درع»، ولعل في هذا الحديث في باب حرمه موت بشارة، في أنه لا يجوز إحياء ما يصبر بالعامية،
كبر على حاشية، ومسير ليه، وحريم للبشر، وحريم للبشر.

٨٨٩ - وعن سيرة أبي جندب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ
أَحَاطَ حَاطًا عَلَى أَرْضٍ فِيهِ لَهُ» رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة،
الحديث دليل على أن من أحاط حادثة على موت مسكه.

٨٨٠ - وعن عبد الله بن معاذ رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ حَفَرَ بَرًا فَلَهُ
أَنْ يُعُونَ ذَرَاْعًا عَطَقًا لِمَا شِئْتَهُ» رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف.

الحديث دليل على ثبوت حريم للبشر المحذورة في موت بسقي حاشية، وفي ذلك زمعون درع، وعن أبي
هريرة مرفوعاً: حريم للبشر مائة خمسة وعشرون درعاً، وحريم للبشر مائة خمسة وعشرون درعاً، رواه أحمد،
وعند البيهقي: حريم مائة ثمانية درع من مائة حريم كل [ويقاس على البئر بما مع حادثة للبشر، والبئر
ولمسير والدور في الأرض مائة حادثة، والله أعلم.

٨٨١ - وعن عتبة بن وائل، عن أبيه - رضي الله عنه - «مَنْ لَبَّى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَطَعَهُ رُصًا
مَحْضَرَةً» رواه أبو داود وترمذي وصححه ابن خزيمة،

الحديث دليل على حرم الإفطاح، قال الشوكاني: ويجوز إلام أن يقطع من في فطحه مصححة شيئاً من
الأرض لمائة ومائة.

٨٨٢ - وعن أبي عمر - رضي الله عنه - «مَنْ لَبَّى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَطَعَهُ بَرًا حَصْرًا قَرَسًا،

وَأُخْرَى لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى سَوْطَهُ. قُلْتُ: «أَغَطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَفِيهِ ضَعْفٌ

حديث دليل على حوز الإفصاح، فإنه من حيث يثبت منكر الإفصاح، قال في معني والإمام إفصاح موب من بحبيبه، فيكون بمدة متحجر شارع في لإحيرة، ما روي «أن لبي - صلى الله عليه وسلم - أفصح بلال بن الحارث عتيق أجمع، فما كان عمر قال لبلال: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يقصدك لتحجره عن الله من، إنما قصدت لتعلم فحد منه، ما قدرت على عمارته ورد في في» رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ.

٨٨٢- وعن رجل من الصحابة - رضي الله عنه - قال: غزوت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - فسمعتُه يقول: «الْقَامِسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلَاءِ، وَالْمَاءِ، وَالْقَارِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَحَلَهُ ثَقَاتٌ

لحديث دليل على عدم حصة من أحد من الناس تأخذ ثلاث، وهو إجماع في مكلا في لأرض له أجرة، وحدها في مبحر، أحد، وأما ما في الأرض، فهو كونه فقيه خلاف، وحدها حق في مكلا، من غيره ولا يمنع الله ضل، والله أعلم.

باب الوُفَى

لوقوف لغة: الحبس، وشرعا: حبس مال يستفاد منه في مصرف مدح.

٨٨٤- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» رَوَاهُ مُسْنَدُ

حديث دليل على أنه ينقطع حرك عمل بعد موت، إلا هذه الثلاثة فيه يجري حره بعد موت.

٨٨٥- وعن أبي عمر - رضي الله عنهما - قال: «صَابَ عُمَرُ رُضًا مَحَبِيرًا قَالَتْ لَيْسَ بِسَائِمَةٍ فِيهِ» قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بِي أَصْنَبُ رُضًا مَحَبِيرًا أَصْنَبُ لَأَفْطَاهُ هُوَ يُسْأَلُ عِنْدِي مِنْهُ قُلْتُ: «إِنْ شِئْتَ حَبَسْتُ أَصْلَهَا، وَصَدَّقْتُ بِهَا» قُلْتُ فَصَدَّقْتُ بِهِ عُمَرُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُدْعَى ضَرْفًا، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، فَصَدَّقْتُ بِهِ فِي الْفُرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي نَوَافٍ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَنْ سَبِيلِ، وَبَصِيفٍ، لَا خُدْ عَلَى مَنْ وَلِيَتْهُ، لَا تَأْكُلُ مِنْهُ، وَتُعْزُوفُ، وَتُضْعَمُ صَدِيقٌ غَيْرُ مُتَمَوِّلٍ لَمْ لَا» مُتَقَوِّ عَيْنُهُ وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى «فَصَدَّقْتُ ضَرْفًا، لَا يُدْعَى وَلَا

بوقت، ولكن ينفق ثمره».

لحديث دليل على مشروعية وقف، قال القرطبي: حرب، بعدة من من يأكل من ثمره وقف حتى لو شترط لو وقف أن لا يأكل منه لاستفتح ذلك منه، ورد أحمد في روايته: «أن عمر وصى بها إلى حمصة ثم مؤمنين ثم إلى أكا من آل عمر».

٨٨٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عمر على صدقة» حديث، وفيه «وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ اخْتَبَسَ أَوْ رَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» متفق عليه
لحديث دليل على أنه يصح وقف للمروص.

بابُ الهبة والعنبري والرقبي

٨٨٧ عن الحسن بن بشير رضي الله عنهم - أن أبا عبد الله رضي الله عنه - قال: «قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال: «إني أحببتُ نبي هذا غلاماً كما رأيتُ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أكل وكذلك نحلته مثل هذا؟» فقال لا. قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «فارجعه» وفي بعض «فأضيق نبي نبي النبي - صلى الله عليه وسلم - يشهد على صدقتي» فقال «أفعلت هذا بوكك كلهم؟» قال لا قال «أتقوا الله، وأعدوا بين أولادكم» فارجع لي، فرددت لصدقة» متفق عليه وفي رواية بسهم قال «فأشهد على هذا غيري» ثم قال «أسرك أن يكونوا لك في البر سوءاً؟» قال بلى قال «فلا إذا»

لحديث دليل على وجوب مسووة بين الأولاد في هبة

٨٨٨- وعن ابن عباس - رضي الله عنهم - قال قال النبي - صلى الله عليه وسلم - «العاقد في هبته كالكاتب يقي»، ثم يعود في قبته» متفق عليه. وفي رواية للبخاري «ليس لنا مثل السوء، الذي يعود في هبته كالكاتب يقي» ثم يرجع في قبته»

لحديث دليل على تحريم الرجوع في هبة.

٨٨٩- وعن ابن عمر. وابن عباس - رضي الله عنهم - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا يحل

لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنِّي يُعْطِي الْعَلِيَّةَ، ثُمَّ يَرْجِعُ فِيهَا؛ إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَكَدَّهُ» رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي
وبن حبان وحاكم

حديث دليل على أنه يجوز للولد أن يبيع ما يملكه من ماله ويصعده، ولأن كالأب عند أكثر العلماء،
وقال يهري في الروحة: يرد إليها، كان خدعه.

٨٩٠- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يبيع الهدية،
ويثبت عليها» روه لبحري

لحديث دليل على مشروعيتها، ومكافأة دعها، واستحبها فيها، لا مدح شرعي
٨٩١- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «وهب رجلٌ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثاقفة،
وثاقفه عنده، فقال لا تراه، فقال «وَصِيَّتْ؟» قال لا تراه، قال «وَصِيَّتْ؟»
قال: نعم» رواه أحمد وصححه بن حبان.

لحديث دليل على أن هدية لا تهرم، لا يهرم يوهب.
٨٩٢- وعن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «الْعُمَرَى لَنْ تُهْبِتَ
لَهُ» ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَسِيكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَقْسِدُوهَا، فَإِنَّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى فَبِهِ لِلَّذِي أُعْمِرَهَا
حَيًّا وَمَيِّتًا، وَلَقَبِيرِهِ» وفي الخبر: «بِمَا أَعْمَرَ لِي أَحَارَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - رُيُوتٌ هِيَ
بِكُوكَعْدَتِ، وَمِنْهَا قَوْلُ هِيَ بَكُوكَعْدَتِ، فَبِهِ يَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا» ولأبي داود والنسائي «لَا تَرْقُبُوا، وَلَا
تُعْمِرُوا، فَمَنْ أَرَقِبَ شَيْئًا أَوْ أَعْمَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَوْ رَقِبَتْهُ».

حصل من روايات ثلاثة أحاديث: أحدها أن يقول: هي لك ولعقدك، فهذا صريح في أنه لله وهو لله، ثانيها
أن يقول: هي لك، عشق، فإد، مبرحعت، في، فهذا غريبة مؤنثة وهي صحيحة، ثالثها أن يقول: أعمرتك،
ويصعب فلا يرجع، يوهب وهو قول الجمهور، وعن ابن عباس رفته: تعمري لمن أعمرها ولزني من رقبها،
وعائذ في هبته كائنا في قبته [رواه النسائي] وعن جابر: «أن رجلاً من أنصار رضى عنى أنه حديثه من محب

عبد المصطفى علي طوبغ المرام - رحمه الله عليه - قال: «أحسب أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد قسمها بينهم ميراثاً» روى أحمد .

٨٩٣- وعن عمر - رضي الله عنه - قال: «حسب علي أن في سبيل الله، فأصعقه صاعاً، فطنت له ناعته، فحضر، فسألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك، فقال: «لا تبغوه، وإن أعطاكم بدوهم» الحديث، متفق عليه .

ثم إنه قد ورد في هبته كانه قد في هبته، قال الخطابي: سمي بشراء عود، في صدقة لأن العدة حوت به، محبة من البيع في مثل ذلك لمشتري، قال الخطابي: يخص من عموم هب الحديث من وهب بشرط ثواب، ومن كان ولد، وهبة التي لم يقبض، والتي رده ميراث من وهب لثوب لأخيه باستثناء ذلك .

٨٩٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «تهادوا تحابوا» رواه أحمد في «الأدب المفرد» وأبو يعلى بإسناد حسن .

٨٩٥- وعن عمر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «تهادوا، فإن الهدية تَسْلُ السَّخِيمَةَ» رواه أبو داود بإسناد ضعيف .

لأحد حديث يدل على استحباب هدية ما يورثه من أخيه وذهاب حقد

٨٩٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «بِإِنْفَاقِ الْمُسْلِمَاتِ! لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِبَارِعَتِهَا وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةٍ» متفق عليه .

فيه بحث على تهادي سيم، بين خير ورواها شيء حقد، في ذلك من التأسيس وحسب حقة

٨٩٧- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ وَهَبَ هَبَةً، فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، مَا لَمْ يَتَّبِعْ عَلَيْهَا» رواه أحمد وأبو داود وصححه، والمتفق من رواية ابن عمر، عن عمر فوته .

فيه دليل على حوز المرحوم في هبة التي لم يتب عليها، كعطية لأخي عن فوته قصد الصنع

بَابُ اللَّعَلَّةِ

٨٩٨- عن أنس - رضي الله عنه - قال «مر النبي - صلى الله عليه وسلم - شجرة في الطريق، فقال:

«لَا أَنِي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلُهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على حوز أحد الشيء حقير الذي يتسامح مجسه، ولا يحب التعريف به، وفيه حث على التورع.

٨٩٩- وعن زيد بن جندب الخنزي - رضي الله عنه - قال «جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -

وسأله عن بقعة؟ فقال «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرَفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَلَا فَشَأْنُكَ بِهَا».

قال: فصانة نعم؟ قال: «مِثْلُكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّيْبِ». قال: فصانة لأين؟ قال: «مَالُكَ وَلَكِ؟ مَتَى

مِيقَاتُهَا وَحِدَاوُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَجُلًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على حوز أحد البقعة ووجوب التعريف به، وجوز لتصرف فيه بعد الحول، ووجوب دفعه

بالصفة، وفيه حث على أحد الشاة فلا يصعب، قال لثا لعي لا يحب تعريف شاة، وحدث في الفلاة، وأما في

لقرية فيحب، قال العلماء: حكمة انتهى عن لثا لعل أن تراه، حيث صلت قروب وحدث من مالكم هـ.

وقال في معنى لعل كل ما يمنع بقوته من صدور السباع.

٩٠٠- وعنه - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ أَوَى ضَالَةً فَهُوَ ضَالٌّ،

مَا لَمْ يَعْرِفْهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ

الحديث دليل على تحريم إيضاض الضال لا يعرف به، قال في الاحتياط: ومن سئق مال غيره من هكة

ورده مستحق حرة لمن ولو بغير شرط في صحيح القولين، وهو منصوص أحمد وغيره تهي، وقد نص لأئمة على

من مانع غيره دية مريضة بحيث يتركه، ثم قدر على شيء حار ذلك ومن يمكن وكيفية حفظ شئ لأردت

من الإحسان، وقد قال الله تعالى ﴿لِمَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [توبة: ٩١].

٩٠١- وعن عبد بن حماد - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ وَجَدَ

لَقِطَةً فَلْيَشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ لَا يَكُنْ، وَلَا يَنْتَبِ، فَإِنْ جَاءَ رَجُلًا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَلَا

۹۰۲- وعن عبد بن حمزة في عثمان بن عيسى - رضي الله عنه - « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يمسح على

مرادہ ضاع فی مکہ کا فی حدیث نبوی ہریرۃ: لا یحل لفظہ، (المشیم)، و فیہ دلیل علی نہی عن اللہ صہ،
شتمہ لا یعرف۔

٩٠٣ وعن تقدم من مندي كرس رضى الله عنه قدس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أَلَا لَا يَجِلُّ ذُنُوبُ مَنْ السَّبَّاحِ، وَلَا الْجِمَارُ الْأَهْلِيَّةُ، وَلَا اللَّقِطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ، إِلَّا أَنْ يَسْقِيَهَا» رواه أبو داود الحديث دليل على أن اللقطة من مال مع هديس كاللقطة من مال مسلمين، وفيه تحريم كل لسبوح وخمير، وروى في الأصحمة من شاء الله تعالى، وعن من عمر مرفوعاً إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتحد حسنة أدوه بترمدي وسقريه، والله أعلم.

بابُ القَرَارِضِ

٩٠٤- عَنْ أَبِي غَدَافٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «فَالْحَقُّوا
الْفَرَاحَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَيَّ فَبُؤَ الْأَوَّلَى رَجُلٌ ذَكَرَ» مَثَرُ عَلَيْهِ

فترتض منوصلة في المرتبة ستة النصف، والربع، والنصف، والثمن، والسدس، بقوله: فما بقي
فهو لأول رجل ذكر أي ما بقي من ذلك بعد كل لترتض فهو لأقرب عصبية حيث، وقرب تعصبات البهوة ثم
نوشهم ونسبهم، ثم لأب ثم لأمه وأبن علا، ثم الأح لأبنين، ثم لأب، ثم لدو لإخوة ونسبهم، ثم لأعمام ثم لنشهم
ونسبهم، ثم دعوى، ثم عصمته.

٩٠٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ» مشق عليه

الحديث دليل مذهب، جمهوري عدم الثوارث بين السدس، وبكافة مصلحة.

٩٠٦- وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - في نسبه، وفيه ابن، وأخبر - «قصي لبي» - صلى الله عليه وسلم - «لا إمامة لكم»، ولأن السدس - تكلمة السدس - وما بقي فلا أخب» روى الشيخان.

الحديث دليل على أن الأخوات مع ابنت عصة، وهو صحيح.

٩٠٧- وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا يتوارث أهل ملئتين» رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي، وأخبره لحاكم مصنفه، وروى نسبه في حديثه.

الحديث دليل على أن لا تورث بين من من من مختلفين، ولم يرد بالنسبة عند الجمهور لكفر وإسلام.

٩٠٨- وعن عمران بن حصين - رضي الله عنه - قال: جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا نبي الله، ما لي من ميراثه؟ فقال: «لَكَ السُّدُسُ» ثم ولي دعة، فقال: «لَكَ السُّدُسُ الْآخِرُ» ثم ولي دعة، فقال: «لَكَ السُّدُسُ الْآخِرُ طَعْمَةً» رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وهو من رواية الحسن بن علي عن عمران، وفيه: «ثم يسمع منه»

صورة هذه مسألة أن ليس ثمة بنتين، وهي من ستة قبلتين، ثلثان أربعة، وله حد، السدس حصراً، وفيه نصيباً، وفيه دليل على أن الإخوة لا يرثون مع الحدوث لا مستقطب الحد وجود الاحتمال

٩٠٩- وعن ابن مسعود، عن أبيه - رضي الله عنه - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - «حد بنت واحدة سدس، إذا لم يكن زوجها» رواه أبو داود والنسائي وصححه من حريه ومن يروونه من عدي

الحديث دليل على أن ميراث حد السدس إذا لم يكن زوجها، سواء كان أم أو أم أب.

٩١٠- وعن المقدام بن معديكرب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «الرجال وأرث من لا وأرث له» أخرجه أحمد والأربعة سوى الترمذي وحسنه أبو زرعة يروي وصححه لحاكم ومن حد

عند المير

الحديث فيه قصة، ولعلها في نسس «ن رهاب بن حديفة بروح مرة فولدت له ثلاثة غيمة، فماتت أمهم ثوروثا رهابي وولاء موالهي، وكان عمرو بن لاص عصبة ميه فأحرقهم في الشام فماتوا، فقدم عمرو بن ناص ومات موي ه وتركه لأحد صميمه بحونها في عمرو بن لخصاب، فقل عمرو بن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما أخر، الحديث»، وفيه دليل على أن ولقاء لا يورث قيد أغرق رحل عبيد، ثم مات ذلك رحل وورث حبيب أو مبي، ثم مات أحد الأميين وورث ميا وأحد، لأحوب وورث ميا فمير ثملاب ووحده

٩١٥ - وعن عند الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم «الولاء لخمسة كلخمسة القسب، لا يباع، ولا يوهب» رواه الحاكم من طريق شافعي، عن محمد بن الحسن، عن أبي يوسف، وصححه بن حسن، وأعله النيهقي

الحديث دليل على أن ولقاء لا يكتسب ببيع ولا هبة لأنه كاستب

٩١٦ - وعن أبي فلالة، عن أنس - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أقرضكم زيد بن ثابت» أخرجه أحمد وأربعة سوي في داود وصححه ترمذي وابن حبان وحاكم وأعله بن الحسن

فيه دليل على أن زيد بن ثابت قرض الصلابة - رضي الله عنهم -، فلهذا عتده لك يعني والله أعلم

باب الوصايا

وصية عهد خاص يضاف إلى ما بعد الموت

٩١٧ - عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» مشق عنه.

قال الشافعي معناه ما أحرم ولا حياطه نسسم، لأن يكون وصيته مكتوبة عنده إذا كان به شيء يريد أن يوصي فيه، لأنه لا بد من شيء أدبه مبيته، فتحول بينه وبين ما يريد، من ذلك قوله يريد أن يوصي فيه (يدل على

إن الوصية ليست بواجبة؛ وإنما من كان عليه حق شرعي يحشى أن يصيب من يوص به فهي واجبة عليه، وفيه حذر لاعتماد على الكفاية بد عرف حص، ومثله حص، حكم وعيه عمل من قدري وحديثاً

٩١٨- وعن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - قال: قلت «يا رسول الله، ما ذو مال، ولا يوثق، ولا ثمة بي واحدة، فأصدق شيئاً مني؟ قال: «لا» قلت فأصدق بشئره؟ قال: «لا» قلت فأصدق مثله؟ قال: «الثلث، والثلث كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يكفون الناس» متفق عليه

حديث دليل على منع الوصية أكثر من شئت من ورث

٩١٩- وعن عائشة - رضي الله عنها - «أن رجلاً من أنبياء - صلى الله عليه وسلم - قال يا رسول الله! إن مني ثلثين نفساً، ولم توص، وأظنها لو تكلمت تصدقت، فهل خير من تصدقت عنها؟ قال: «نعم» متفق عليه واللفظ مسم

فيه دليل على أن تصدقة من لو بدت له حق ميت.

٩٢٠- وعن أبي أمامة البهلي - رضي الله عنه - سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث» رواه أحمد والأربعة، لا إسنه في وحسنه أحمد وترمذي وقوه بن خزيمة وابن الحرود ورواه لفظي من حديث بن عباس - رضي الله عنهما - ورواه في حقه: «إلا أن يشاء الورثة» وإسنه ذه حسن.

لحديث دليل على منع الوصية بوارث لا بحرة بورثة

٩٢١- وعن معاذ بن حنبل - رضي الله عنه - قال قال النبي - صلى الله عليه وسلم - «إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم؛ زيادة في حسناتكم» رواه ترمذي وأخرجه أحمد، والترمذي حديث أبي لدرهم، وابن ماجة، من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - وكلها ضعيفة، لكن فديقوي نصها، نص، والله أعلم

الحديث دليل على مشروعية وصية بنت. وأنه لا يسمع منه الميت. وتفق العلماء على أنه يقدم جرح الدليل على الوصية.

باب الوصية

الوصية: مذكورة في وثق من نفسه بالأمانة، وقد تكون وحية.

٩٢٢- عَنْ عُمَرَو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَدِجَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «مَنْ أَوْصَى وَدِيعةً، فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ» خُرُجَةُ بْنُ مَحْجَةَ، وَاسْنَدُهُ ضَعِيفٌ.

وهاب قسم صدقات تقدم في حراركة، وهاب قسم للي ولغنيمة يأتي علم جحد بن شاء لله تعالى.

وقع لإجماع على أنه ليس على توديع ضمان. لا ما روي عن الحسن بنصري أنه قد شرط عليه الضمان فإنه يضمن. وقد تقول أنه مع التفرقة. والله اعلم.

كتاب النكاح

نكاح في اللغة: نكح - نكح - وفي شرع عقد لتزويج ولأصل في مشروعيته نكاح وسنة وإجماع.

٩٢٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هَذَا مَشْرُوعُ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْنَى لِلْبَصَرِ وَأَحْصَى لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ مَقْبُولٌ عَلَيْهِ.

بهاءة: القدرة على الوطء ومؤن لتزويج. وفي الحديث حدث على النكاح ما فيه من تخصيص الفرج وعضه.

نصر، ووجهه لإحصاءه.

٩٢٤- وَعَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حَمَلَهُ اللَّهُ وَثَقِيَ عَلَيْهِ وَقَالَ: «لِكُلِّي أَنَا أَصْلِي وَأَنَا وَأَصْرُ وَأَفْطَرُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنِّي سَتَقِي فَلَيْسَ مِنِّي» مَقْبُولٌ عَلَيْهِ.

الحديث له سبب، وهو أنه حمله ثلاثة، يخطب في بيوت تزوج النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بعد أن كان على عبادة.

۹۲۵- وعده - رخصی للہ عتہ - قال رسول اللہ - صلی اللہ علیہ وسلم - یا مومن! ما یؤتیہ عن
 الشیطان شدید ۛ یرتوب ۛ «تَرْجُوا الْوُكُودَ الْوُدُودَ فَإِنِّیْ مُكَاتِرٌ بِكُمْ الْأُمَمِ الْأَشْبَاءَ یَوْمَ الْقِیَامَةِ» رواہ أحمد وصححه
 ابن حبان ۛ وہ شاهد علیہ بھی دود و دسائی و بن حبان من حدیث معقل بن یسار ۛ

مراد منسب هذه الانقضاء في لعبه وقوله لكاح.

٩٢٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ كَفَّ الْمَرْءُ لِرَأْسِهِ لَمْ يَلْمَأْزَلْهُ الشَّيْطَانُ وَلَمْ يَلْمَأْزَلْهُ الشَّيْطَانُ وَلَمْ يَلْمَأْزَلْهُ الشَّيْطَانُ»

٩٢٧- وَغَنُ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - نَ لِي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَثِيرٌ. رَأَيْتُ أَحَدَ نَفَرٍ قَالَ «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ». وَأَمَّا لِأَرْبَعَةٍ وَصَحْحُهُ يَرْمِي وَيُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ

لرفاء: موافقة وحسن المشورة، وكانوا يقولون في خهيلية: لرفاء والنسب. نعمهم النبي - صلى الله عليه وسلم - هداية، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه وسلم -: إذا رافد أحدكم امرأة أو حادماً أو ذليلاً فليأخذ به نصيته. ويقال: إنهم في نسب خيرهم وخير ما حبسني عليه، وعودت من شره وشره حبسني عليه [رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه].

۹۲۸۔ وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

لَتَشْهَدَ فِي حَاجَةٍ: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ تَحْمَدُهُ وَتَسْتَغْنِيهِ وَتَسْتَغْفِرُهُ، وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ أَنْفُسًا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ يَاسٍ رَوَاهُ حَمْدُ لَارُئِةَ، وَحَسَنُهُ لَزْمَدِي وَلِحَكَمُ

قوله: في حاجة أي في سكاك وغيره فيقول حمد لله في آخيه. ولا يرب ثلاث ﴿وَأَنَّهَا تَدِينُ مَوْتَهُنَّوْا لله وَفَوْتَهُنَّوْا سَدِيدَ * يُضْهِجُكُمْ غَمُّكُمْ وَيَعْلَمُكُمْ دَوْبُكُمْ وَمَنْ يُضْهِجُكُمْ وَرَسُولُهُ فَقَدْ قَارَى نَوْرَ عَصِيْمَا﴾ [الأحرار: ٧٠، ٧١].

٩٢٩ - وعن حماد بن رصي لله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إِذَا خَاطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ» رَوَاهُ حَمْدُ وَأَبُو دَاوُدَ، وَرَحِمَهُ تَقَاتُ، وَصَحَّحَهُ حَاكَمُ

٩٣٠ - وكه هُدُ عَنْ لَزْمَدِي وَالنَّسَائِي عَنْ مُغْبِرَةَ، وَعَنْ نَبِيٍّ خَفَ وَأَنْ جَبَّاسٍ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْمَةَ

٩٣١ - وَلَمْ يَسْمَعْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ نَبِيًّا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: مَنْ خَلَّ بَرُوحَ مَرْأَةٍ «أَنْظَرْتُ إِلَيْهَا؟» قَالَ لَا، قَالَ «أَذْهَبَ فَأَنْظُرْ إِلَيْهَا»

فيه دليل على استحباب النظر إلى من يريد نكاحها. فإن لم يكن ذلك بعثت امرأة يثق بها

٩٣٢ - وعن ابن عمر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتَرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَنَهَى لِمَخْرَجِي حَدِيثِ دَلِيلٍ عَلَى تَحْرِيمِ خُطْبَةِ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَسَلَّمَ، وَحَوْرَهُمَا: ذَنْ أَوْ تَوَلَّى.

٩٣٣ - وعن سهل بن سعد عن عدي بن رصي لله عنه - قَالَ: خَاطَبَتِ مَرْأَةٌ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أَتُحِبُّكَ أَنْفُسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تَصَعَّدَ لِنَظَرِ فِيهِ وَصَوْتُهُ ثُمَّ صَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَأْسَهُ فَقَالَتْ: رَأَيْتُ الْمَرْأَةَ أَنَّهُ لَمْ يَقْعُ فِيهَا شَيْءٌ

حسبت، فقام رجل من أصحابه فقال يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها. فقال: «فَلْيُفْعَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟» فقال لا والله يا رسول الله. فقال: «أَذْهَبَ إِلَى أَهْلِكَ فَأَنْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا؟» فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أَنْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديد» فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا حاجة لي من حديد. ولكن ههنا يرى قلب سهي: ماله رداء - فيها مضقة. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَا تَصْنَعُ يَا زَارِكُ؟ إِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ» فحسب، فخرج حتى إذا كان محسنة فم، فزاد رسول الله، مؤلفا وأمره فدعي له. فله حاء
قال: «مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟» قال معي سورة كد وسورة كد عددها. فقال «تَقْرَأُ مِنْ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟»
قال: نعم، قال «أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» شق عليه، وبلغه سسم وفي رواية: «أَطْلُقْ فَقَدْ زَوَّجْتُهَا فَعَلِمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ»، وفي رواية للحارثي: «أَسْكَتَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ».

٩٣٤- ولأبي دود عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «مَا تَحْفَظُ؟» قال: سورة لقمة والتي تليها. قال:
«فَمَنْ فَعَلَهَا عِشْرِينَ آيَةً»

في الحديث مسأله: منها حوز غرض مرة نفسها على نرحل الصالح وحوور نظريه. لإردة لزوح، ومنها ولاية لإمام على مرة بني لأقرب ههنا ذهب. ومنها أنه لا بد من الصدق في الكاح وإن كان به نيسة، ومنها ذكر الصدق في العقد لأنه أضع للتعرج ووقع للمرة فوم يذكره صدق في صبح للعقد ووح ههنا مهر مثل بالدخول. ومنها أنه لا تحب خطبة، وأنه يصح أن يكون المصداق مفعلة كالنعيم. ومنها صحة صدق في تعميم لقول من لم يكن عدده شيء. ومنها أن سكاح به عقد بنفس التسميت. قال في الاحتيار، وبه عقد سكاح، عدده من سكاح أي لعة ونفس وقع كان. ومثله كل عقد. وبشرط بين المسمى وعدوه شرطا. نص لإمام أحمد في رواية أبي صالح في رجل مشى به فوم فقه وروح فلانا. فقال روحته على ألف. فزحوا في الروح في حوزوه. فقال: قد نسب ههنا يكون ههنا سكاح؟ قال نعم

٩٣٥- وعن عمرو بن عتبة عن أبيه - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم

٩٤٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لا تزوج المرأة المرأة». رواه ابن ماجه في سننه. وقصبي رحمه الله

۹۶۶ وعن نافع عن بن عمر رضي الله عنهما قال «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَعَرٍ» وَالشَّعَرُ رِجْلُ نَسْءٍ عَنِ رِجْلٍ وَحَدُّ الْأَحْزَنِ نَسْءٌ وَلَيْسَ بِهِمْ صِدَاقٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَأَمَّا مَنْ وَحْدَهُ حَزْزٌ عَنِ النَّفْسِ شَعَرٌ مِنْ كَلَامِ نَافِعٍ

۹۶۶- وعن من عبد من رضي لله عنهم - «رجية مكرمة النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكرت
 آله روحها وهي كارهة بخيرها رسول لله - صلى الله عليه وسلم -» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه
 وعنه الألبان

٩٤٣- وعن حسن عن سمرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «يَا مَرْأَةُ زَوْجِكَ وَكَيْانَ فِيهِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَحُسَيْنُ بْنُ سَعْدٍ

الحديث دليل على أن المرأة إذا عقدت ما بين يديها ثلاثين شهراً سواء دخل بها مثلياً ولا، فإن وقع
عقد ربي وقت واحد طلاقاً.

٩٤٤- وعن أبي - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بَغِيرِ
إِذْنِ مَوْلَاهُ أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ» روه أحمد بن داود والترمذي وصححه، وكذلك بن حبان

الحديث دليل على أن نكاح لعبد بغير إذن ماله، وحكمه حكم لربا عند جمهور، لأنه يفسد عنه
الحد إذا كان حراً، لأنه حر، وهو ينفذ عقده، لإحارة بعد من سيده، لا؟ فيه خلاف.

٩٤٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ
وَعَمَّتَيْهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا» متفق عليه

فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر، وهو جمع. قال بن منذر: لمست عدم في منع ذلك حلالاً أي، وإذا
قال بالحوار لرفقة من الحورج.

٩٤٦- وعن عثمان - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا
يُنْكِحُ» رواه مسلم، وفي رواية له: «وَلَا يَخْطُبُ» ورد بن حبان «وَلَا يَخْطُبُ عَلَيْهِ»

الحديث دليل على تحريم نكاح محرم ونكاحه وحصله قال في مروع في نكاح محرم أو كان و
كلام يصح منه جماعة وقد لذلك والله، ففي قال وهو نكاح فسد

٩٤٧- وعن ابن عباس رضي الله عنهما - قال «نَزَّاحٌ لَبِي - صلى الله عليه وسلم - مَيْمُونَةٌ وَهُوَ
مُحْرَمٌ» متفق عليه

٩٤٨- وسنم عن ميمونة نفسها - رضي الله عنها - «أَنَّ نَبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - نَزَّاحَةً وَهُوَ
حَالٌّ»

عقب مصنف الحديث بن عباس الحديث ميمونة، إشارة إلى أن الحديث بن عباس خطأ، وعن أبي رافع
«أَنَّ نَبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - نَزَّاحٌ مَيْمُونَةٌ حَالًّا، وَكَانَتْ تَرْسُلُ بَيْنَهُمَا» روه أحمد

ولترمدي وحسنه، قال بن مسيب: إن من عباس وهم.

٩٤٩- وعن عتبة بن عامر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لأن أحوق

الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج» متفق عليه

أي حق شروط ما وقع شروط السكاح لأن مره حوط. وبانه أصيق. قال الخصبي لشروط في سكاح مختلف فيه. أهمها ما يجب الوفاء به، فإ. وهو ما مر لله تعالى به من مسند معروف ونسرج بن حسن قال:

ومنها لا يوفى به فإ. كعلاق أحت. ومنها ما ختلف فيه، كاشتراط أن لا يتزوج عليه. ولا يتسرى، ولا

ينقل من مذهب بن مزني انتهى: ومود شروط مذكورة في الحديث مودع ثابث، قال عمر: قد يروح شرط

أن لا يخرج من. قال الترمذي: وهو يقرب من دعوى أحمد وسحاق. قال بن لاحت: قد يروح شرط يروح

في لعقد أو فقه. فيه أن لا يخرج من دره. ولا يتزوج عليه. ولا يتسرى. وابن يروح عليه. فيه

نصفه. صح الشرط. وهو مذهب الإمام أحمد، ولو خدعه فساقها ثم كرهته لم يكرهها.

٩٥٠- وعن سمية بن الأكوع - رضي الله عنه - قال: «رخص رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عام

وط، من في أمتة ثلاثة أيام ثم هي عنها» روه مسند

متعة: هي السكاح مؤقت، والحديث دين عبيتها مسوغة. قال النووي: الصور أن تحريمها، وباحتها

وقد مر بن. فكاتب مباحة بن خير ثم حرمت فيه. ثم أبيض عام ففتح وهو عام وطاعن، ثم حرمت تحريمًا

مؤقتًا، وإي هذا التحريم ذهب أكثر الأمة.

٩٥١- وعن عبي - رضي الله عنه - قال: «هي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن أمتة عام

خير» متفق عليه

قال خطابي: تحريم متعة كالإجماع. لا عن بعض شيعة. ولا يصح عبي قد عدلهم في رجوع في محتله. ب. ي

عبي وآب ينة. فقد صح عن عبي بها مسحب، وقد البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن متعة قال: هي

ربنا عبي، وقد بن مسند: جاء عن الأثران في حصة في سكاح أمتة، ولا أعلم ليوم أحد، يجزوه. لا بعض

برفضة ولا معنى لقول بحذف كتاب، لله وسنة رسوله، قال عياض: وأخبرني عن شرط البطلان، التصريح بالشرط، فأبوى عند العقد أن يرف بعد مدة صح نكاحه لا لأور عني فأبضه.

٩٥٢- وعن ع- رضي الله عنه - : «رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - نَهَى عَنْ مُتَعَةِ النِّسَاءِ، وَعَنْ أَكْلِ خَمْرٍ لِأَهْنِيَةِ يَوْمٍ حَبِيرٍ» خَرَجَهُ، سُسْعَةُ لِأَنَّهُ دُوْدٌ

٩٥٣- وعن ربيع بن سبرة عن أبيه - رضي الله عنه - : «رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ كُنْتُ دَمًا نَكَمْتُ فِي لَسْتَمْعٍ مِنْ نِسَاءٍ، وَلِلَّهِ فَدَحْرَمُ ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ كَانَ عَنْدهُ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَلْيُحْسِنْ سِيْنَهُ، وَلَا يَأْخُذْ بِهِ، يَسْمُوهُنَّ شَيْئًا» خَرَجَهُ مُسْنَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَأَحْمَدُ وَابْنُ حَبَسَ

٩٥٤- وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: «لَقَدْ رَسُوهُ لَلَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِمَحْسِنٍ وَحَسَنٍ بِهِ» زَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ خَرَجَهُ لِأَنَّهُ لَا التَّسَائِيُّ.

قال الترمذي: ولعمري عليه عند أهل لعدم منهم عمر وعثمان وعبد الله بن عمر، وهو قول شافعي، من لا يعين، وحديث دليل على تحريم التحليل، ومن صورته أن يقول به في العقد: إن أحسنت فلا نكاح، ويقول: إن أحسنت طلقته، وهو نكاح فسد لا تحل به لمصلحة ثلاثة

٩٥٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «لَا يَنْكِحُ الزَّانِي الْمَجْلُودَ إِلَّا بِمَلَّةٍ» زَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَرَجَعَهُ ثَقَاتٌ

لحديث دليل على أنه يحرم على امرأة أن تزوج من صهر رماه، ولعن الوصف، ويجوز مدعي على لأعس، وكذلك من يحرم عليه أن تزوج من ابنة أبي صهر رماه، وهذا حديث موثق بقوله دعوى «سُرِّيَ لَمْ يَنْكِحْ بِأَرْبَعَةٍ وَنُشْرَكَ وَالْأَرْبَعَةُ لَا يَنْكِحُ بِأَرْبَعٍ وَمُنْشَرٌّ وَحَرَمُ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» [سور ٣]

٩٥٦- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «صَاحِبُ رَحْلٍ مَرَأَتُهُ قَلَادٌ فَنَزَّوَحَهَا رَحْلٌ ثُمَّ صَفَّقَهَا فَسُتُّ بِدُخَانٍ، فَأَرَادَ رَوْحُهَا أَنْ يَنْزُوَ رَسُوهُ لَلَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ رَأْيِكَ، فَقَالَ: «لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْآخِرُ مِنْ عُسَيْلَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَابْنُ مَسْرُورٍ

ذوق العسيرة كناية عن السخاء، ويكفي منه ما يوجد لحد والصدق، قال ابن المنذر: أجمع العلماء على
شتر ط خماص لتحمل ما لا يسهل من مسيب أي أنه يحصل التحصيل باعتدال صحيح، قال وهذا لقول لا
يعلم أحدٌ وفقه غيره إلا أنه ثقة من الخوارج، ولعله مبالغ في الحديث، فأحد بضمهم القرآن تهى .

باب الكفاية والخيال

٩٥٦- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الْعُزْبُ بَعْضُهُمْ
أَكْفَى بَعْضٍ، وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكْفَى بَعْضٍ، إِلَّا حَائِكًا أَوْ حَبَاثًا» رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي سِتْرِهِ دَرَاهِمُ يَسْمُ، وَاسْتَشْكُرَهُ
أَبُو حازم، وَلَهُ شَاهِدٌ لِيُزِيلَ عَنْ مُعَدِّ بْنِ حَبِيبٍ سِتْرَهُ مُنْقَطِعٌ

قال ابن عبد البر ههنا مكر موضوع، وبه طرق كلها ونية تهى وقد احتجف العلماء في معتبر من الكفاية
حذاه كثير، والصحيح أن معتبر فيها الذين يقول الله تعالى ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاتُمْ﴾ [الحجرات ١٣]،
قال في سنن نسلم وسنن أبي هريرة مسألة عذبة لا تدور على دليل غير تكبره، وترفع، ولا إله إلا الله، كم
حرم مؤمن التكاح تكبره، وأوليه، وسننهم أنفسهم، بهم، إن سرت بيك من شروعه هوى ورده
لكبره، وقد سمعت القاطنين في جهة، ليس ما نحن الله من التكاح نقول بعض أهل مذهب ههنا دوية به
يحرم تكاح العاصية، إلا من قاضي من غير دليل ذكره تهى، وقد أخبر لبي - صلى الله عليه وسلم - : إن
له حرة لأحب من وطعن في لأسب من مراحلة هدية وأن من لا يتركوها، والله مستعان .

٩٥٨- وعن حماد بن قيس - رضي الله عنه - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - «إِنْ كُنِيَ
أَصَاةً رَوَاهُ مُسْنَمٌ

الحديث دليل على أنه لا غيرة في مكافة تعبر الذين لأن طمة فرشية، وأب من دية موى .

٩٥٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَأْكُلْ
هِنَّ وَأَنْكَحُوا إِلَيْهِنَّ» وَكَانَ حَتَمًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّحَكُّمُ سِتْرٌ جَيِّدٌ

الحديث دليل على عدم اعتباره كفاءة لأسباب، وقد صحح أن لا لا يكف هذا بعبء عوف تحت عبء الرحمن من عوف.

٩٦٠- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «خير من وبردة على روحها حين عتقت» متفق عليه. ولمسلم عنه - رضي الله عنه - أن روحه كان عند وفي رواية عنه: كان حرراً ولأول ثبت. وصح عن ابن عباس - رضي الله عنهما - عند أنحاري أنه كان عنداً

الحديث دليل على قبول اختيار معتقة في روحه إذا كان عنداً، وهو جمع، واختلاف إذا كان حرراً، فقد الجمهور: لا يثبت له الخيار. وفي الحديث من نفقة محو بيع أحد البروجين الوفيين دون الآخر، وإن بيع لأمة مروحة لا يكون حلالاً، وإن عتقه لا يكون طلاقاً ولا فسحاً، ولأبي داود من حديث ابن عباس: «أن روح وبردة كان سود يسمى مغنياً وخير» - رضي الله عنهما - وأمره أن يعتد، فإن في سبيل السلام ثم إذا احتار بنفسها لم يكن للروح الرجعة عليه، وإنما يرجعها بعد حديد بن رضيع به، ولا يزال هو خير بعد عنها ما مضى، ما أخرجه أحمد عنه - رضي الله عنهما - مسلم - بن عبد عتقت لأمة فهي والخير ما مضى، بن شاذان عنه، وإن وصفه فلا خيار له

٩٦١- وعن أصحاب بن فيروز بن أبيه - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله: «سنتي ونبي حار» فقال رسول الله - رضي الله عنه - مسلم - «طلق أيتها شئت» رواه أحمد والأربعة إلا نسائي، وصححه بن حبان ونداء فضي وبهيهي. وعنه أنحاري

الحديث دليل على عدم ركنه كره رور حلت كاح لإسلام، وإنها لا يخرج مرة من نروح، لا طلاق بعد، لإسلام، وأنه يفتي بعد الإسلام فلا تحريم عتقه، وهذا مذهب مالك وأحمد وشاذلي وودود.

٩٦٢- وعن مسلم عن أبيه - رضي الله عنه - «أن عيلان بن سبعة ستم وكله عشر سنة فأسلمت معه فمروا لني - رضي الله عنهما - س يخيرون منهن أربعة» رواه أحمد والترمذي، وصححه بن حبان والحاكم، وعنه أنحاري وأبو زرعة وأبو حاتم

۹۶۴- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده - رضى الله عنه - : «أرأيتني - صلى الله عليه وسلم - ردت
 منته ريس عني في بعض من أربع بكاح حدير» قال الثرمذي حديث في عتيق من خود بسند . واعمل
 على حديث عمرو بن شعيب

۹۶۵- وعن ابن عباس - رضي الله عنهم - قال : « شُئِبَ مَرَأَةٌ فَتَزَوَّجَتْ فَحَدَّثَ رُوحُهَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي كُنْتُ شُئِبْتُ وَعَسَيْتُ بِإِسْلَامِي ، فَأَتَرَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - مِنْ رُوحِهَا لِأَخْبَرَهَا بِرُوحِهَا ، فَأَوْفَى رُوحُهَا بِمَا كَانَتْ تَصْنَعُ وَتَصْنَعُ مِنْ خَيْرٍ وَلِحَاكُمُ

الحديث دین علیؑ کہ اسلام بزوح فی لعدۃ، وعینت امرئہ بسلامۃ، بھی فی عقد مکاحہ، وین بزوح

نهر، من

٩٦٦- وعن زيد بن كعب بن عذرة عن أبيه - رضي الله عنه - قال: مروح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نعلية من بني عذرة فله دحب غيبه ووضع ثيابه رأى مكشحه بياضاً فقال لبي - صلى الله عليه وسلم - : «**البيسي ثيابك والحقني بأهلك**» وأمرته بصدق رواه حاكم، وفي نسخة حميد بن زيد وهو مخفون، واختلف غيبه في شيعه ختلاف كثير.

فيه دليل على أن المرح منفر، وقد اختلف عنه في مسح الكاح والعيوب، فذهب كثير لأئمة بني ثوبان واحتجوا في النسخة حميد، فروي عن أبي وعمره به لا يرد النساء إلا من أخرج من الحون والجدام والمرصود به في المرح، والمحل يشترط المرأة في ذلك، ويرد بالحب والبيعة، وحار بن القيم أن كل عيب ينفر أحد الزوجين ولا يخص به مقصود الكاح بوجوب الحيور.

٩٦٧- وعن سعيد بن المسيب بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: «**أيما رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدها بوضاء أو مخبوءة أو مخدومة فنها بصدق كسيسة إياها، وهوله على من غره منها**» أخرجه سعيد بن منصور ومالك بن أبي شيبة ورحمة ثقاف.

٩٦٨- وروى سعيد أيضاً عن علي بن حنبل «**أيما رجل تزوجها وخبرها قبل مسنها فنها بمهرها**» استحسن من قرحه.

٩٦٩- ومن طريق سعيد بن المسيب - رضي الله عنه - أيضاً قال: «**فضي عمر في العنبر يؤخذ سنة**» ورحمة ثقاف.

قوله: فنها بصدق كسيسة إياها، وهوله على من غره منها أي يراجع الزوج بصدق على الويل من كل عداً، ولا يعنى امرأة عذرة قال في المقنع ولا يجوز المسح إلا بحكم حاكم، فإن مسح فسد النكاح فلا مهر، وإن مسح بعده فمهر، قال في المغني لأن المسح من كان منه، لا يفرقة من جهة سقط مهره، كما وسخه بوضع روحه له أخري، وإن كان منه به مسح لم يبع دسته، لا خفاء، فصار للمسح كأنه منها، قوله فضي

عشر في تسعين (أو نحو سنة). قال عياض: أمتق كافة نساء أن يسرقن حدة في الحجاج، فيثبتن الحياض، و
تروحن الجيوب وشمسوج هبة بهن، ويصربن لبعين أحسن سنة لاحقاً رسولاً به تهن.

باب عشرة النساء

أي عشرة لأرواحهم. قال الله تعالى ﴿وَعَشْرُوهُنَّ مَشْكُوفٌ﴾ [النساء: ١٩٠].

٩١٠- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى
امْرَأَةً فِي دَيْرِهَا» رواه أبو داود ولقبني وكتبته، وزادته نقاب، لكن عن أبي داود

لحديث دليل على تحريم، فإن نساء في ديارهن.

٩١١- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ
إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي دَيْرِهَا» رواه الترمذي والنسائي وابن حبان، وأبو داود

لحديث دليل على تحريم، بيان المرأة في دبرها وهو الوطية الصغرى، وقد إتيان الرجل فتهي لها حشة
لكبرى لئلا يراها قوم الوطية وحسب الله بهم ورمهم بالحجارة

٩٧٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَفْزِجَارُهُ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّهُنَّ خُلُقْنَ مِنْ ضَلَعٍ وَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ
ذَهَبَتْ نَقِيمُهُ كَسَرَتْهُ وَإِنْ تَوَكَّهَ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا» متفق عليه وألفظ البخاري، ومسلم
«فَإِنْ اسْتَنْتَبَتْ بِهَا اسْتَمْتَعَتْ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ وَإِنْ ذَهَبَتْ نَقِيمُهَا كَسَرَتْهَا وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا»

لحديث دليل على عصم حق المرأة، فوه واستوصوا بالنساء خيراً فبهن حلق من صلب: أي حلق
حزء من ضلع آدم لأفصر، الأسر كنه، فله ابن عباس، وفي الحديث: الوصية بالنساء، ولاحتسابهن، والصبر
على عوج خلافهن.

٩٧٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: كنت مع النبي - صلى الله عليه وسلم - في غزوة فساقدته مدينة

١٦٤- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَنْ شَرَّ النَّاسِ عِدَّةً مَثَلَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَةٍ وَيُفْضِي إِلَيْهَا ثُمَّ يَشْتَرُ سِرَّهَا» أخرجه مسلم

٩٧٥- وعن حكيم بن معاوية عن أبيه - رضي الله عنه - قال قلت يا رسول الله ما حق روح أحدنا عليه؟ قال «تُعطيها إذا أكلت، وتكسوها إذا اكتسبت، ولا تضرب الوجه ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت» رواه أحمد وأبو داود وبنو ماجه. وعنه شرحه وصححه ابن حبان وحاكم.

۹۷۶- وعن خیر بن عبد الله - رضى الله عنه - قال كانت اليهود تقول: إذا رأى رجل امرأة من ذراريه في
 بيتها قال: بولد أو ولد أو ولد ﴿سَوْكُمُ حَرْثُ لَكُمْ﴾ أو حَرْثُكُمْ في شَتْمٍ مُتَقَوٍّ عَلَيْهِ، وَتَقْدُ مَسْمُومٍ

٩٧٧- وعن من عده من - رضي الله عنهم - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا فَإِنَّهُ يَنْفِرُ بِهِمَا وَيُدْفَعُ

ذلك لم يضرب الشيطان أبداً» متفق عليه

لحديث دليل على استحباب التسمية عند حمام، ولأغصام يذكر الله من الشيطان، فيه لا يذوق من آدم في جميع جوانبه، لا يدرك الله.

٩٧٨- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجي، لعنتها الملائكة حتى تصبح» متفق عليه ومنهم «كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها»

لحديث دليل على وجوب حبة مرة وروحها، دعاء بحمام

٩٧٩- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - من نواصة ونسوة ونسوة ولو شمة ونسوة شمة» متفق عليه

لحديث دليل على تحريم الوضوء وشتم

٩٨٠- وعن حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - قال: «حضر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في أسير وهو يقول: «لقد هممت أن أنهي عن القبيلة فتطردت في الروم وقار من فإذا هم يقولون أولادهم فلا يضرب ذلك أولادهم شيئا» ثم سألوه عن لعن فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «ذلك الواد الحنفي» رواه مسلم

لغاية محبة الرجل امرأته وهي توضع، وللعزل هو من يترجى الرجل بعد الإيلاج ليتنزل خارج الفرج خوف حمل الأمة. قال الجمهور: يحجر العزل عن لسرية غير دية، وعن الحرة يدها.

٩٨١- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رجلاً قال: يا رسول الله إن في حديثي وأنا غيب عنها وأكره أن حمل وأنا تريد ما تريد برحاً وإن لي يهود أحدث في لعن مؤفودة الصغرى؟ قال: «كذبت اليهود لو أراد الله أن يخلق ما استطعت أن تصرفه» رواه أحمد وأبو داود واللفظ له والسنن في ولطحاوي ورحلته

لجمع بين الحديثين أن حديث حذيفة محمول على التزني ومكيد لليهود لأنهم أرادوا التحريم حقيقي، وحديث حذيفة ليس صريحاً في منع. قال من اتهم اليهود كذب في اليهود ووعدهم أن لعن لا يتصور معه

الحسن صلاة، وفوقه لو أراد الله أن يخنقه، استطاع أن تصرفه (معناه أن الله تعالى قد قدر حتى نفس فلا بد من حالها، فيسبق لها من غير شعور به دل).

٩٨٢- وعن جابر - رضي الله عنه - قال: «كنا نغزل عني عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والقرب يزل ولو كان شيئاً ينهي عنه لتهى عنه نقران» مثقوب عنه، ولم نسم «فبيع ذلك بي لله - رضي الله عنه - ولم ينه عنه»

لحديث دليل على حور نعل لتقريبه - رضي الله عنه وسلم - هم على ذلك

٩٨٣- وعن سمر بن ذر رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يظوف عني نسائه عشرين وحر» خرجه، ولفظ نسائهم

قال في معني: «ولما لم يجمع بين مساته ومه غسلا وحده» روي عن نس قال: «سكنت برسول الله - صلى الله عليه وسلم - من مساته غسلا وحده في ليلة واحدة، فبن حدث الحابة لا يمنع لوطاء مدليس بدم خصاع. قال أحمد: إذا ردت يعود فأعجب بي لوصوء فإن لم يفعل فأرجو أن لا يكون به بأس، ولأن موضوء يبرده شاحا وصفة يستحب، وراعتس بين كل وطين فهو فصل، فإن رفع روى «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خاف عني نسائه جميعا فأغتسل عند كل امرأة منهن غسلا، فقلت: يا رسول الله لو جعلته غسلا وحدا قال: هدي وركي وطيوب وظهر» روه أحمد في المسند شهي والله التوفيق وقد أخرج أحمد ولسن في، وصححه الحاكم من حديث زيد بن أوفى في المرحون في الجنة ببعض قوة مائة في الأكل وشرب وجمع وشهوة).

باب الصدقات

الأصل في مشروعية الصدقات الكتاب والسنة والإجماع قال الله تعالى ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ مَا وَّرَاءَ ذَلِكَ مِمَّا رَزَقَكُمْ أَنْ تَتَّبِعُوا مَا تَهْتَكُونَ﴾ [سورة النساء: ٢٦]. الآية فكل ما كان له لا حرام يكون صدقا، فبالا كان وكثيرا

٩٨٤- عن سُرٍّ - رضي الله عنه - عن أبي - رضي الله عنه وسلم - «لَهُ عَتَقٌ صَدَقَةٌ وَحَدَّثَ عَنْهُ صَدَاقُهَا» مُتَقَوِّا عَلَيْهِ

الحديث دليل على صحة جعل العتق صدقاً بأي عبارة وقعت

٩٨٥- وعن أبي سَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - رضي الله عنه - قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِرَاحِلَةٍ وَاحِدَةٍ ثِنْتِي عَشْرَةَ أُوقِيَةً وَنَشَأَ قَبْلَ أَنْ يَذْرِي مَا يَنْشَأُ قَبْلَ أَنْ يَذْرَأَ، لَأَقْلَبُ نَصْفَ أُوقِيَةٍ، فَتَمَّتْ حَمْسُمِائَةَ دِرْهَمٍ؛ فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - لِأُرَاحِلَةٍ» رَوَاهُ مُسْنَدُ

كلام عائشة رضي الله عنها عن أبي سَمَةَ - رضي الله عنه وسلم - وفي الحديث استحباب هداية القدرية تسمية رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . وَلَا حَذَّ لَأَكْثَرِهِ جَمْعًا

٩٨٦- وعن ابن عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - قَالَ: مَا بَرَّحَ عَنِّي وَصِيَّةُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - «أَعْطِيهَا شَيْئًا» قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. قَالَ: «فَإِنَّ دِرْعَكَ الْخَطِيئَةِ؟» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي وَصِيحَةُ حَاكِمٍ

فيه دليل على أنه ينبغي تقديم شيء في راحة قبل الدخول بها حبراً خالصاً .

٩٨٧- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - رضي الله عنهم - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَبَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهِيَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهِيَ لِمَنْ أُعْطِيَ، وَأَحَقُّ مَا أَكْرَمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ» رَوَاهُ حَمْدٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي

حديث دليل على أن ما سماه بَرَّحَ في راحة قبل العقد فهو للزوجة، وإن كان تسميته بغيره، وكذلك ما كان عند العقد وهو ثوب ما لبس، وذهب أبو حنيفة إلى أن بشرط لازم من ذكر من أحق وأب وسكاح صحيح، وذهب للشافعي إلى أن تسمية مهر تكون فاسدة وه صدق مثل، فإن في مقتضى وزن بَرَّحَها على أهلها وأهل لأبيها صحيح، وكذا حينما مهرها، فإن صلحتها قبل الدخول بعد قبضها رجع عليها، وأب وم يكن على لأب شيء

في أحد، فإن نفس ذلك غير لأب ولكل ه ذواته - قال في سبيل سلام - و ما يعطى لروح في يعرف بما هو
بالإتلاف كالتصميم ويحوى في شرطي تعقد كان مهر. و سبب قبل تعقد كان: حة، فيصبح الروح مع نفسه
ذ كان في عادة يسلم بنفسه، و كان يسلم بنفسه و جمع في فيمنه بعد نفسه، لأن يسلموا من ترويح روح بقيته في
نصروا جميعاً.

٩٨٨- وعن غنمة عن ابن مسعود - رضي الله عنه - «أنه سئل عن رجل يروح امرأة ولم يفرضها، صداقاً
ولم يدخل بها حتى مات؟ فقال بن مسعود: لم يفرضها، لم يفرضها، لا وكس ولا شصص، وعليها العدة ولها
الميراث، فممن مقل بن سبيل لأشجعني فقال قصي رسول الله صلى الله عليه وسلم في نزع ثوب واشق
مرأة من - مثل ما قصيت، فخرج بها بن مسعود» رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وحسنه جماعة
الحديث دليل على أن المرأة تستحق كمال مهر ما يوجب من يسلم ه لروح ولا يدخل بها، وتستحق مهر منها،
وإن عيها لعدة وه ميراث.

٩٨٩- وعن حماد بن عتبة - رضي الله عنه - وصي الله عيها - بن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «من أعطى في
صداق امرأة مائة أو تمراً فقد استحل». أخرجه أبو داود وأبو حنيفة
حديث دليل على أنه يصح كون مهر من غير ندرهم وندايه وورق، إذ كان به فيمنه
٩٩٠- وعن عند بن عمرو بن ربيعة عن أبيه - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
أحد نكاح امرأة على ثعلبي» أخرجه الترمذي وصححه وخلف في ذلك
حديث دليل على صحة جعل مهر في شيء له ثمن.

٩٩١- وعن سنن بن سعد - رضي الله عيها - قال «روح النبي - صلى الله عليه وسلم - رخلأ امرأة
بأنهم من حديثه» أخرجه حاكم، وهو ضعف من حديث يروى من تقدم في وأهل نكاح
حديث يروى عن حماد بن عتبة، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أن في جعل الصداق، حتماً من
حديث

٩٩٢- وعن عبيد - رضي الله عنه - قال: «لا يكون مهر أقل من عشرة دراهم» خرجه بدر قاضي مؤلفه
وفي سند مقال

الحديث معارض للأحاديث الدالة على صحة مهر أي شيء به قيمة، فلا تقوم به حجة، ولأن فيه مبشر بن
عبيد، قال أحمد: كان يصح الحديث.

٩٩٣- وعن عتبة بن عمر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «خير
الصداق أسره» خرجه أبو داود، وصححه الحاكم.

حديث دليل على استحباب تخفيف مهر، وفي الحديث الآخر: «لو كهن يسره من مؤنة»
٩٩٤- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن عُمرة بنت حوّل بعت من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
- حين ذهب غيبه نعي ما تزوجها [قد] «لقد عذت بمكان» فصلها وأمر أئمة لمتعتها ثلاثه ثواب.
خرجه بن ماجة وفي سناده روه مروه، وأصل بقصة في صحيح من حديث أبي أسيد: «لست عدي
الحديث دليل على مشروعية متعة بمصلحة قبل بدخول، وتفق لأكثر على وجوبها في حق من لم يسمها
صداق، قال رسول الله تعالى: ﴿لَوْ مَعْرُوفٌ وَمَعْفُوفٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يُشْعَى دَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٦].
ويستحب متعة جميع مصطلات، سواء كانت قبل تأسيس أو بعده، نعم قول الله تعالى ﴿وَلَسْتُ بِمَتَاعٍ
مَعْرُوفٍ حَقٌّ عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، قال بغوي: «العدد ذكر متعة ههنا لرددة معنى، وذلك أن في
غيره بيان حكم غير ممسوسة، وفي هذه الآية بيان حكم جميع مصطلات في متعة.

باب الوكيلة

الوكيلة تقع على كل طعم يتحد لسور حديث، ووكيلة عرس ما يتحد عند لدخول وعند، لإملائه.
٩٩٥- عن سري بن ميار - رضي الله عنه - قال: قال النبي - صلى الله عليه وسلم - رأى عبيد لرجل من
عوف تر صبرة فتب: «ما هذا؟» قال: يا رسول الله، في تزوجت امرأة عسي ورن نواة من ذهب، قال: «فبارك

الحديث دليل على مشروعية لصياقة في أولية يومين. قال معوي: إن يوم ثلاثة، فالإحابة في اليوم الثالث مكروهة. وفي يوم ثاني لا تحب مصلة. ولا يكون استحباب فيه كاستحبابه في اليوم الأول. وذهب حمادة بن ناه لا يكره في الثالث غير المدعوي يوم الأول وثاني لأنه إذا كان مدعوون كثيرين ويشق جمعهم في يوم واحد. ودعي في كل يوم مرة. لم يكن في ذلك رياء ولا سمعة وهدى فرب

١٠٠١- وعن صفية بنت شيبة - رضي الله عنها - قالت: «وُلِمَ لَنِي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عِشْيَ غُصٍّ سَانَهُ مُدَّتَيْنِ مِنْ شَعِيرٍ» أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرِيرٍ

الحديث دليل على مشروعية «ويمة» يسروا في

١٠٠٢- وعن انس - رضي الله عنه - قال: «وُلِمَ لَنِي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَيْنَ خَيْبَرٍ وَمَدْيَنَةَ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُنْسَى عَلَيْهِ نَصْقَتُهُ فَيَدْعُوهُ نُسْنَمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ خَيْرٍ وَلَا خَيْرٍ وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ تَرَاهُ أَشْهُعَ فَتُسَبِّحُ وَتُتْلِي عَلَيْهَا التَّنْزِيلَ وَالْقُرْآنَ وَتَسْتَقْرِ عَلَيْهِ وَتَقُودُ بِهِ إِلَى بَيْتِ بَحَارِي

مجموع هذه الأشياء يسمى حبس. وفي حديث آخر: أولية بعد دجشة، وساء، امرأة في سفر.

١٠٠٣- وعن زحل من أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجَبَ أَقْرَبُهُمَا أَبَا، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجَبَ الَّذِي سَبَقَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ

الحديث دليل على تقديم الأسبق قبل المستوفى في كل شيء والفرقة

١٠٠٤- وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا أَكُلُ مُتَكَا» رَوَاهُ ابْنُ حَرِيرٍ

قال في نهاية التنقيح في العربية كل من استوفى وعد عصى وصاء متمكك. وبعده لا يعرف متكك. لا من من في فعوده معتمد على أحد شقيقه. ومعنى الحديث: بني، أكلت ثم قعد متككاً فعن من يريد الاستكثار منه، ولكن لا بد أن يكون فعوري به مستوفى. ومن حمل لأنكاه على لميل إلى أحد الشقين فأوله على مذهب النصب. فإنه لا يحذر في محاري الطعام سهلاً ولا يسهله هيباً ورباً تؤدي به تهين، فتستأجر يحصل على أكل أهل الكبر

كما ورد في حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم - صلاة فحشا على ركبتيه يأكل، قال له عري: ما هذه لحسة؟ قال: إن الله يحب عبيد كريب، ولم يحب حبرا عبداً قال ابن بطال: إنما هذا لئلا - صلى الله عليه وسلم - ذلك هو ضعه لله، قال الحافظ: وحاشا في صفة الانكاء، فليس يمكن في خلوس للأكل على أي صفة كان، وفيه ليس على أحد شقيه وفيه أن يعتمد على يده، يسرى من الأرض تنه، وحرم بن خوري: نه من على أحد لشين.

١٠٠٥- وعن عمر بن أبي سمية - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «يا غلام سم الله، وكل بشميك، وكل ثما يملكه» ثم قال عليه

لحديث دين علي وحبوب التسمية في الأكل بالأمري، وقد من عليه بشر، قال نعم: ويستحب أن يحجر التسمية بيده غيره، فإن تركها في وى طعام فيسبم. ذكر حديث: إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله، فإن نسي أن يذكر الله في أكلة فليقل سم الله وانه أخره، وفيه دليل على وحبوب الأكل باليمين، وقد قال - صلى الله عليه وسلم - إن للشيطان يأكل شمانية، وبشر بشمانية، وأكل رحل عبده شمانية، قال - صلى الله عليه وسلم - «أكل بيمينك فقد - لا أستطيع، قال: لا أستطيع، ما معه إلا النكر، لما روي في أ، أخرجه مسلم، وفي حديث دين علي وحبوب الأكل بيمينه، ذكر أن طعام بونا وأحد لا في مثل التمر والفاكهة ونحوها، فقد جاءت يد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في التطبيق وكان يتبع الماء من حوب القصة

١٠٠٦- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال لئلي - صلى الله عليه وسلم - «في نقصة من ثمر فقل: «كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا فَإِنَّ الْبَرَكَةَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا» رواه لأربعة، وهذا نص النسائي، وسنده صحيح

لحديث دين علي رضي عن الأكل من وسط القصة سواء كان لأكل وحده أو مع حمعة لأنه عند ذلك يتروى بركة

١٠٠٧- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «ما عبد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صوماً

فقد كان يد شهي شيئا أكله وإن كرهه تركه» متفق عليه

الحديث دليل على حسن خلقه - رضي الله عنه وسلم - وعدم عدايته لأكل.

١٠٠٨ - وعن جابر - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لَا تَأْكُلُوا بِالشِّمَالِ فَإِنَّ

الشَّيْطَانُ يَأْكُلُ بِالشِّمَالِ» رواه مسلم

الحديث دليل على تحريم الأكل بالشمال من لا عدله.

١٠٠٩ - وعن أبي قتادة - رضي الله عنه - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا

يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ» متفق عليه

١٠١٠ - ولأبي داود عن ابن عمر - رضي الله عنهما - نحوه، ورد «أَوْ يَنْفُخُ فِيهِ» وصححه الترمذي

الحديث دليل على كراهة التنفس في الإناء وانفخ فيه، والله أعلم.

باب القسم

١٠١١ - عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقسم بين يديه

فيعدن ويقول: «اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تُلْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ» رواه لأربعة، وصححه ابن حبان

وحاكم، وكبر رجع ترمذي، رسله

لقسم وحب بين الزوجين، وحبف الله، من كان وحيداً عليه - صلى الله عليه وسلم - ثم لا؟ قال

بعض مفسرين: فاح لله أن يترك التسمية وقسم بين روحه حتى يهبطه من شيء متهم عن يديه، وهذا من

شيء في غير ذنوبها وإن ذلك من جهة الله - صلى الله عليه وسلم - وقد ثبت هذا فقد كان - صلى الله

عليه وسلم - يقسم بين يديه فيعدن، والحديث يدل على أن الحجة ومبين نقب أمر غير مقدور عليه من هو من

الله تعالى.

١٠١٢ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَمْرَاتَانِ

فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا دُونَ الْأُخْرَى جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَّةٌ مَأْكُلٌ» رواه أحمد وأربعة، وسنده صحيح

و صححه، حاكم.

١٠١٧- وُلِّسَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ تَكَرَّرَ عَلَيْهِ سَبْعِينَ مَرَّةً ثُمَّ يَدْنُو مِنْهُمْ» حَدِيثٌ

فيه دليل على أنه يحور لرحل يدخل على امرأته في غير بيوتها، ولأنه يسها ولتقيلها والله من غير حرام، وفيه حسن حمله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، وأنه كان حزيناً من لأهله.

١٠١٨- وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَانَ يَسْتَأْذِنُ فِي مَرَاتِهِ بَدِيَّةٍ فِيهِ «أَيْنَ أَنَا غَدَا؟» يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ، وَأَنْ يَدْخُلَ رَوَاحَهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على أن مرأة بد، ذمت كان ذلك مستقلاً حقها من نومة
١٠١٩- وَعَنْهَا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا رَأَى سَفَرًا أُنْفِرَ بَيْنَ نِسَائِهِ فَأَيُّهُنَّ حَرَجَ سَهْمُهُ، حَرَجَ بِهَا مَعَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

حديث دليل على مشروعيتها لفرقة بين الزوجات من أن يسافر بحدس، وفيه حسن معاملة - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ومكارم أخلاقه، وفيه دليل على اعتبار الفرقة بين الشركاء وبحقوقهم، وفيه اختصاص مشروعيتها لفرقة بد، فنقبت أخواته فإن بعض النساء قد يكون تقع في سفر من غيرهن وبعضهن أقوم برعاية مصالح بيت لرحل في حضر.

١٠٢٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَمْعَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ» رَوَاهُ ترمذ

ثم قال: (ثم يحكمها)، وفي رواية: «ويعنه أن يضربها»، وفي الحديث دليل على حوز ضرب مرأة صرة جعية، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَصْرُؤُنَّ﴾، ولأنه لا يفر منه بضرب، وبسماحة وعدم بضرب أشرف، وقد أخرج سائلي من حديث عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - «مَا صَبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

مِرْقَالَهُ وَلَا حِدَّةَ قَطٍّ وَلَا حَرًّا يَبِيدُهُ قَطٌّ لَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَمَنْ تَقَمَّ لِمَسْأَلَةٍ لَا تَنْتَهِي عَنْهَا نَفْسُهُ لِمَنْ يَسْتَقِمُّ
لِللَّهِ».

باب الخلع

جميع فرق بروحة على ما. ولأصل فيه فوهة ندى ﴿وَمَنْ حَقَّقَ لَا يَتَقَيَّمُ حُدُودَ اللَّهِ وَلَا جُنْحَ غَنِيْمَةٍ
يَسْمُو قَتْلَهُ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

١٠٢١- عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: أنَّ امرأةً ثابت بن قيسٍ أتت نبي - صلى الله عليه وسلم -
فدعت رسول الله ثابت بن قيسٍ ما أعيب عليه في خلقٍ ولا دينٍ ولا شيءٍ أكرهه لكفر في الإسلام. فقال رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - «أَتُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟» فقلت نعم. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
«اقْبِلِ الْحَدِيثَ وَطَلِّقِيهَا تَطْلِيْقَةً» رواه البخاري. وفي رواية: «وَأَمْرُهُ بِطَلْقِهَا»

١٠٢٢- ولأبي داود والترمذي وحسنه «أن مائة ثابت بن قيسٍ خُتِبت منه فحمل نبي - صلى الله عليه وسلم -
عنده خيصة».

١٠٢٣- وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد - رضي الله عنهما - عند ابن ماجة «أن ثابت بن
قيسٍ كان دميةً وأن امرأته قالت بولا محافة لله إذا دخل عني ليصقب في وجهه» ولأحمد من حديث سهل
بن أبي خثمة - رضي الله عنه - «وكان ذلك من خلع في الإسلام»

فوهة: ثابت بن قيسٍ ما أعيب عليه في خلقٍ ولا دينٍ ولا شيءٍ أكرهه لكفر في الإسلام أي ما ينافي للإسلام من
شعور ونفوس الروح وغير ذلك. وثابت بن قيسٍ خريجي من غيري «صحابة كان خطيباً لأئمة رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - وشهدته نبي - صلى الله عليه وسلم - بالحقبة. فوهة: ثابت بن قيسٍ رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
عليه وسلم -: أُرِيدِينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟ قلت نعم. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «اقْبِلِ الْحَدِيثَ
وَصَلِّقِيهَا» حديثه: ليستأن وكان تروجه على حديثه كل. وفي حديث دين على مشروعية جميع
وصحبة. وأنه يحل له الحد من عصاه. وحديثه: نعماء من حور الزيادة م لا ك ولاوى تركها لقوله تعالى: ﴿

فإنه في المعروف والمنسوخ [المقالة ٢٢٩]. والمظاهر من الحديث أنه يقع الجمع بين الصلوات في قوله:
[فإن الحديث وصلته بصدقة].

قوله: أن امرأة ثابت بن قيس جئت منه فحمل نبي - صلى الله عليه وسلم - عندها حبيصة. قال
خطابي: في هذا أقوى دليل من قول ابن خنيس وبيس صلاق. إذ لو كان صلاقاً لم يكن حبيصة لعدة. فإن في
منع وضع صلاق ناسخ إلا أنه يقع منه وضع وفسخ أو منه دقة ولا يوي به الصلاق فيكون فسخاً لا ينقص به
عدد الصلوات في إحدى الروايتين. وفي الرواية لأخرى هو صلاق ناسخ لكل حال ولا يقع منه من وضع صلاق و
وجهه به شيء. فإن في الاحتياط: والجمع مخصص فسخ أي مطلقاً ولو وقع مخصص الصلوات وبيس من الصلوات
ثلاث. وهذا هو المنقول عن عبد الله بن عبد الرحمن وصدق به وعن الإمام أحمد وفقيهه. صححه به م يفرق أحمد من
سلف ولا أحمد من حسن ولا فقيه. صححه به في جمع بين نفي ولفظ. لالفت الصلوات ولا غيره بل أنه صرحهم كماله
صريحته في أنه فسخ أي نفي كماله. قوله: ثابت بن قيس كان دميماً. وأن مرثية ثابت لولاه لفة لله إذ
دخل على أبي بصير في وجهه. وفي رواية عن ابن عباس: «أن امرأة ثابت بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
- فقالت يا رسول الله لا يجمع راسي وز من ثياب الله. بي رفعت حجابي لغيره فربته قبل في عدة. فإذ هو
شدهم سوداً. وفصروهم فمته. وفيهم وجه». الحديث. وهو صريح في سبب حجبها. قوله: وكان
ذلك أول جمع في الإسلام أي أول جمع وقع في عصره - صلى الله عليه وسلم -، وقيل: به وقع في الحادية وهو
أن عمر بن الخطاب رآه من بين حبه عمر بن الخطاب. فقام وحسب عليه بقرب منه. فشكا إلى أبيه. فقل:
لا تجمع عبيدك فرق ههنا ومالك. وقد جعلها مالك بن أنس. ورغم بعضهم أنه قول جمع في العرب والله
أعلم. قال لشوكاني في الدرر: «باب جمع». إذ خلع الرجل امرأته كان أمره. ليه لا تخرج إليه بمحرد لرحمة.
ويحذر من كثير من مكرور ما صر إليه منه. فلا. ولأنه من التراضي بين الزوجين على جمع أو لزم الحاكم
مع اشتقاق بينهما. وهو نسخ وعدة حبيصة تهي. وقد لودق في مغني وأكثر أهل العلم يقولون عدة محتبة
عدة مضافة. وروي عن عثمان بن عفان وسفيان بن عيينة. أن عدة محتبة حبيصة (وروه من تقاسم

عن أحمد، انتهى مدحه، والله التوفيق.

كتاب الطلاق

بصلافة، حل الوفاق، وشرع حل عدة التزوج.

١٠٢٤- عن ابن عمر - رضي الله عنهم - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» روى تودود بن ماجة، وصححه الحاكم، وخرج تواتر من رسله فيه دليل على أن في الحلال شيء مفعولة في الله تعالى وحديث دين على أنه يحسن نحب بقاء لصلاقه وحده مدوحة.

١٠٢٥- وعن ابن عمر - رضي الله عنهم - أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، عن ذلك؟ قال «مرءة فليراجعها ثم يهرجها حتى تهرج ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس؛ فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن تطلق لها النساء» متفق عليه.

١٠٢٦- وفي رواية مسلم «مرءة فليراجعها ثم يطلقها طاهراً أو حاملاً». وفي رواية أخرى للبخاري «وحسب عبي صديقة»

١٠٢٧- وفي رواية مسلم، قال ابن عمر - رضي الله عنهم - «أما ما طلقته واحدة أو نسيت في رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مرياً أن راجعها ثم أمسكها حتى تحيض حيضة أخرى، ثم مهرها حتى تطهر، ثم صفاها فسن مهرها وأما ما طلقته ثلاثاً فقد عصيت ربك فيما أمر الله من طلاق، وأما ما

١٠٢٨- وفي رواية أخرى في عهد ابن عمر فرده عبي ولم يرها شيئاً وقال «إذا طهرت فليطلق أو ينسك»

حديث دين على تحريم الطلاق في حيض وأمر بجمعها، وأنه لا يصدق إلا في الطهر الذي يقوله - صلى الله عليه وسلم - «مرءة فليراجعها ثم يمسكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ولحكمة في ذلك أن لا يصير الرجعة

مفروض المصلاق، قوله: فإن شاء أسسك بعد وإن شاء صلق فس ن يس (فيه دليل على أنه لا يجوز المصلاق في ظهره وطئه فيه، فونه ثم يطلعه صهره وحاملا) فيه دليل على حوز صلاق حملا، فونه فتك لعدة بني مر لله ن نضوق ه النساء (أي في فونه دعوى: ﴿أيا النبي﴾ د صلتهم النساء فصنقوهن بعدهن وأخضوا البعدة وأنقوا الله ربكم﴾ [صلاق: ١] الآية، قل لغوي: ﴿فصنقوهن بعدهن﴾ أي صهرهن بذي بحصينه من عدتهن، وكان بن عبد من وابن عمر يمرن فصنقوهن في فون عدتهن، فونه وحسيت علي صيفة، مستدل به جمهور على أن صلاق حرم يقع وبعده به، فونه ما أب صلتها واحدة وفتين ب آخره يبرده بصاحبه روه بد رفضي عن قانع عن ابن عمر: «ن رجلا قال، بي طمعت مر بي ابنة وهي حاض، فله عصيت رة وفريق مر تلك، فون: فإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمر بن عمر بن زرجع مرقة، فون: إنه مر بن عمر بن زرجعها صلاق بقي له، وأب م يبق ما يفتح به مر ذلك»، فوله: فإن عبد الله بن عمر: فرده علي وم يرها شيئا وقال: به، صهرت فيصلاق وليسك هو من روية أبي لزيير عن ابن عمر، قال تود وذا: روى هذا الحديث عن بن عمر حمعة، وأحد ذينهم كلها على خلافه، قل أبو زيير، قل ابن عبد لير: ووصح فمعناه عدي ولله عهم وم يرها شيئا مستقيم نكوي م يقع على نسنة، وقله خطبي: قال أهل حديث م يرو بوي زيير حديثا نكر من هده، وقد يحنن ن يكون معناه وم يرها شيئا تحرم معه امر حمة وم يرها شيئا حاث في النسنة، صيدا في لأحيدر ون كان لارما له مع نكر هة، قل لغوي: ويستثنى من تحريم صلاق خاض صلاق امر حة لأن لسي - صلى الله عليه وسلم - م يستقص حل مرة ثم هه هي صهره وخاض مع مره له ن صلاق، وشاعري ذهب بن أن نوث لاستقص في مقام لأحتساب بول مرة نعيم في مقن.

١٠٢٩- وعن بن عباس - رضي الله عنهما - قال: «كان صلاق على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وبني نكر ويستثنى من حلاقة عمر طلاق ثلاث واحدة، فون عمر بن خطاب إن لدمن قد يستنقون في مر كانت لهم فيه: «فأقوا نصيبه عنهم، ونصبة عنهم» رواه مسلم

لحديث دليل على أن صلاق ثلاث يكون واحدة، فونه قال بعض لعساء، وقال الجمهور ولأئمة لأربعة: يقع

ثلاثاً كما نُفِذَ عَنْهُ، وَرَوَاهُ عَنْ حَدِيثِ الشَّحِيحَةِ مَشْهُورَةٌ.

١٠٢١- وعن محمود بن لبيد - رضي الله عنه - قال: **أُخْبِرَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عَنْ رَجُلٍ صَاقَ مَرَأَتَهُ ثَلَاثَ هَلِيَّةٍ حَمِيصَةٍ قَامَ عَصْرٌ ثُمَّ قَالَ: «أَلَيْسَ بِكِ كَأَنَّكَ أَظْهَرُكُمْ» حَتَّى قَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَقْنَهُ؟** رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَرَوَاهُ مُوْتَقِنُونَ.

لحديث دليل على أن جمع ثلاث لتصديقات حرام.

١٠٢٢- وعن بن عَدَسٍ - رضي الله عنه - قال: صَاقَ بَوْرَكَاتٍ مَرَكَاةً فَقَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - **«رَاجِعْ أَمْرًا ثَلَاثًا»** فَقَالَ: **«بِي صَلَاتِي ثَلَاثًا؟»** قَالَ: **«قَدْ عَلِمْتُ، رَاجِعِيهَا»** رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

١٠٢٣- وفي نسخة لأحمد: **«صَاقَ بَوْرَكَاتٍ مَرَأَتَهُ فِي مَخَاسِرٍ وَحَدَّ ثَلَاثَ فُجَرٍ عَنِي»**، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - **«فَاتِيَا وَاحِدَةً»** وَفِي سَنَدِهِمَا أَنَّ سُبْحَانَ وَفِيهِ مَقْدَلٌ.

١٠٢٤- وقد روى أبو داود من وجاه حرّ خمس منه: **«أَنَّ رَكَاتَةَ صَاقَ مَرَأَتَهُ سُهَيْمَةً لَيْسَتْ بِفَقْدٍ وَاللَّهُ مَا رَدَّ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةً، فَرَدَّهَا بِبَيْتِ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم -»**

لحديث دليل على أن إرسال الثلاث لتصديقات في مجلس واحد يكون طليقة واحدة بقوة - فهي واحدة، وقد اختلف الناس فيها على أربعة أقوال: الأول: أنه لا يقع بها شيء لأنها صلافة واحدة، وهو قول بن حزم ومن وافقه، الثاني: أنها تقع بها واحدة رجعية، الثالث: أنه يقع بها ثلاث وهو قول الجمهور، الرابع: لتفريق بين المدخول بها وغيره، فتقع ثلاث على مدخول بها، وتقع على غير المدخول بها واحدة.

١٠٢٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - **«ثَلَاثٌ جِدٌّ مِنْ جِدٍّ وَمَقْرُونٌ جِدٌّ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ»** رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ لِالنَّسَائِيِّ، وَصَحَّحَهُ حَاكِمٌ.

١٠٢٦- وفي رواية لابن عدي من وجاه آخر ضعيف: **«الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ وَالنِّكَاحُ»**.

١٠٢٧- وسنجد في أبي سعدة من حديث غير ذلك بن عاصم - رضي الله عنه - رُفِعَ **«لَا يَجُوزُ اللَّيْبُ فِي ثَلَاثٍ: الطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ وَالْعِتَاقُ فَتَنْ قَالَهُنَّ فَقَدْ وَجَّهْنَ»** وسند ضعيف.

فيه دليل على وقوع الطلاق من هـ ر. وأنه لا يحتاج إلى نية في المصريح. وكذلك لعق والسكاح والرحمة
١٠٣٧- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لَنْ يَنْفَكَ عَنْ نِكَاحِهِ
عَنْ أَنْتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ» متفق عليه
حديث دليل على أنه لا يقع الطلاق بحديث منسوخ وهو قول الجمهور. وفيه دليل على أن من كتب الطلاق
صفت مرنه لأنه عزم بغيره وعزم بكهنته

١٠٣٨- وعن أبي عبيد - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لَنْ يَنْفَكَ عَنْ نِكَاحِهِ
عَنْ أَنْتِي الْخَطَأُ وَالْيَسِيرَانِ وَمَا اسْتَكْرَهَا عَلَيْهِ» رواه بن ماجه وحكم وقال أبو حاتم: لا يثبت
الحديث دليل على أن الأحكام لأحرورية من تعذب معذرة عن أمة بجمدية إذ صدرت عن خطأ ووسم
وبكره، وما شاء لأحكام شرعية عليها فهي ذلك خلاف بين العلماء. وحسنه في طلاق من سي وسه
ولمكره: قل بعصم يقع، وقال الجمهور: لا يقع.

١٠٣٩- وعن أبي عبيد - رضي الله عنهما - قال: «إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ مَرَأَتَهُ شَيْئًا، وَقَالَ: ﴿تَقَدَّسَ
كُمُ فِي رَسُولِ اللَّهِ سُوءًا حَسَنَةً﴾» رواه البيهقي

١٠٤٠- ومسلم عن أبي عبيد - رضي الله عنهما - قال: «إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ مَرَأَتَهُ شَيْئًا، يَقُولُ: «تَقَدَّسَ
كُمُ فِي رَسُولِ اللَّهِ سُوءًا حَسَنَةً» رواه البيهقي
الحديث دليل على أن تحريم المروحة لا يكون طلاقاً ولا طهراً، بل هو من طهارة بين، فإن نوى التحريم
طلاقاً كان طلاقاً، وإن نوى به الطهارة كان طهراً لقوله - صلى الله عليه وسلم -: «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ، إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، فَنَزَلَ مِنْهَا الْإِنْسَاءُ، فَلْيَمْسِكْ بِهَا»

١٠٤١- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن نية تحول له أن حلت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
- ودعا منه قالت: «عُودُ اللَّهِ مِنْكَ، قُلْ هـ: «لَقَدْ عَذَّبَ بِعَظِيمِ الْحَقِّ بِأَهْلِكَ» رواه البيهقي

الحديث دليل على أن قول الرجل لامرأته لحقي فأهدك طلاقاً برأيه به طلاق لأنه من كتابه
١٠٤٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا طَلَّاقَ إِلَّا بِعَدِّ

نكاح ولا عتق إلا بعد ملكه روى يونس، وصححه محمد كرم، وهو مغفور، وأخرج من مائة عن مسور بن
محرمة مثله، وسنده حسن لكنه مغفور أيضاً

الحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق على امرأة لأجنبية كأن يقول: إن مكحبت فلانة فهي طالق. فإن من
عدم فإن الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ ثُمَّ كَفَرْتُمْ ثُمَّ صَلَّيْتُمْ﴾ [الأحراب: ٤٩]. وم ينفذ: إذا
صلَّيْتُمْ ثُمَّ كَفَرْتُمْ وَهِيَ، وفيه دليل على أنه لا يقع العتق أيضاً

١٠٤٢- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - رضي الله عنهم - قال قال رسول الله - صلى الله
عليه وسلم **«لا تذر أبن أتم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك»** أخرجه أبو
دود وصححه، ونقل عن أبي حنيفة أنه أصبح ما ورد فيه

الحديث دليل على أنه لا يصح عتق ذيق ولا طلاق زوجة غيره إلا بوكالة، ورصده، وعنده في سند كفاة
بمابين .

١٠٤٤- وعن عائشة - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال **«رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ:**
عَنِ الْغَائِمِ حَتَّى يَسْتَقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْثُلَ أَوْ يَفِيقَ» رواه الأربعة إلا الترمذي
وصححه حاكم وأخرجه ابن حبان

الحديث دليل على أن هؤلاء الثلاثة لا يعتق بهم تكليف، وهو جامع في الغائمين والمجنون واخشفوا في المميز
ولسكنوا لله عزم .

كتاب الرجعة

١٠٤٥- عن عمران بن حصين - رضي الله عنه - أنه سئل عن لرجل يَصُومُ ثم يَافِجُ ولا يشهد؟ فقال: «شَهِدَ عَمَى صَلَافِهِ وَعَمَى رَجْعَتِهَا» رواه أبو داود هـ، موقوف وسند صحيح.

الأصل في الرجعة قوله تعالى: ﴿وَيُعْلَنُ حَقُّ بَدَنِهِ فِي ذَلِكَ بِأَرَادُوهُ صَاحِبَهُ﴾ [بقرة: ٢٢٨]. وقد أجمع العلماء على أن الروح بذلك رجعة روحه في صلاق لرجعي ما دمنا في لعدة من غير غير رضا ورضا. ولها يد كل الصلاق بعد المسيس، والحديث دل على ما من عليه قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدَابٍ مُنْكُمْ﴾ [صلاق: ٢]. وفيه دليل على وجوب الإشهاد بعد الصلاق والرجعة.

١٠٤٦- وأخرجه البيهقي في المصنف: «أن عمران بن حصين - رضي الله عنه - سئل عن رجل رجع امرأته ولم يشهد، فقال: في غير سنة فيشهد لأن». ورواه الطبراني في رواية: «وَيَسْتَغْفِرُ لِلَّهِ»

١٠٤٧- وعن بن عمر - رضي الله عنهما - أنه سئل عن رجل رجع امرأته قال النبي - صلى الله عليه وسلم - نعمز

«مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا» متفق عليه

الحديث دليل على مشروعية الرجعة، قال في الإصحاح: واحتقوا من شرط الرجعة الشهادتين، لا يقال هو حليفة وأحمد هو ذلك؛ ليس من شرطه الشهادة من هي مستحبة، وإن كان في حد قوليه: الشهادة شرط فيها، وعن أحمد مثله، قال في الاختيار: ولا نصح الرجعة مع الكتمان محل وذكره أبو بكر في الشافعي وروى عن أبي طالب قال: سألت أحمد عن رجل رجع امرأته وزوجها و سكتهم الشهود حتى قضت لعدة قال: يفرق بينهما ولا رجعة به عليه. انتهى. وفيه في منع وير رجعه في عدنها وشهد على رجعتها من حيث لا علم كعند وتزوج من غيرها ردها به، ولا يطلها حتى تنقضي عدتها، وعندها روحه تأتي في ذلك في حاشية وعندها روحه تأتي في ذلك ردها به وهن مكاح لأب، روي عن عمر وسعيد بن المسيب وأبو عبد الرحمن بن القاسم وهو مذهب مالك، انتهى. والله لتوفيق.

باب الإيلاء والظهار والكنابة

سنة. ولا يمكن من البرحة لا بعد الشرط. ولأن الله لا يحمل البرحة من أريد إصلاحاً بقوته: ﴿وَيُؤْتِيهِمْ حَقُّهُمُ فِي ذَلِكَ يَوْمًا وَآذُوا بِصَلَاتِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، تنهى.

١٠٥٢- وعن رضى الله عنه - أن رجلاً كان من مؤمنه ثم وقع عليه في النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: يا نبي وقعت عليه، فنزل أن تكفر؟ قال: «فلا تفرجها حتى تفعل ما أمرك الله به» روى لأربعة. وصححه الترمذي، ورحح بسائتي زنه. ورواه برز من وجه آخر عن ابن عباس - رضى الله عنه - . ورد فيه «كفروا ولا تغدوا»

أجمع العلماء على تحريم نهي روى عنه كما في الحديث: ﴿لِيَقُولُوا مُكْرَمٌ مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ﴾ [مائدة: ٢]. وحديث دليل على أنه يحرم وطء البرحة التي صدر منها في التكبير، وهو مجمع عليه بقوله تعالى ﴿فَتَحْزَنْهُ رَقِيَّةً مِنْ قَدْسٍ يَنْبَغِي﴾ [ح: دلة: ٢]. قالوا وصلى لم يسقط التكبير ولا ينقض عفو الله قوله - صلى الله عليه وسلم - : «(حتى تفعل ما أمرك الله به) قال يصيب من دينك سبب عشرة من لفظه غن، مطهر يجمع مع في التكبير، فلو كفره واحدة، وهو قول لفظه لأربعة.

١٠٥٣- وعن سبعة من صحابة - رضى الله عنه - قال دخل رمضان فحدثنا أن أصيب من أمي قط هرب منها فكشف لي منها شيء أليته فوقع عليه، فقال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «حَزْرُ رَقِيَّةٍ» فقلت ما منك لا رقيتي قال: «فَصُمُّ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ» قلت وهل صمت لأمي أصب لأمي لصيتي؟ قال: «أَطْعِمُ فَرَقًا مِنْ تَمْرَيْنِ يَسْكِينَانِ» خوجه أحمد والأربعة إلا السائي. وصححه بن خزيمة وابن حبان وأبو داود.

لحدث دل على ما دلت عليه لأنه من ترميز حصل لكثرة، وفيه دليل على أن نهي مؤلف كانه ر مصقول، في وصي في ذلك مدة برمة الكثرة، وإن لم يفرق فلا شيء عليه، وهو قول أكثر أهل العلم. قال في معي ويصح نهي مؤلفاً، مثل أن يقول: صمت على كذا شهر، أو حتى يسلم شهر رمضان، أو حتى يصلي بوقت ران النهار، وحسب مرة لا كثرة، وقال مالك يسقط التكبير ويكفر به رمضان، قال الشوكاني ورد كان نهي مؤلف فلا يرفع، لا تصدق بوقت، ورد وصي في نهي بوقت وفي التكبير كف حتى يكفر

في المصنف روي في وقت المؤلف.

باب اللعان

١٠٥٤- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «سأل فلان فلان يا رسول الله رأيت نوحاً وحده، ثم أتته على حشة كيف يصنع؟ إن نكتم نكتم وأمر عصيم وإن سكك سكك عيسى مثل ذلك؟ فلم يجبه، فبنت كان بعد ذلك ناه قدس: إن نكمت عنك فبنت عتبه قد تبين به، فأمر الله لأب في سورة نور فلان عن عتبه وذكره وخبره أن عتبه بن ندي هو من عتبه لأخوة، فبنت لا وادي عتبه وأحق، كذبت عتبه، ثم دعاه فوعظه كذبت، فبنت لا وادي عتبه وأحق به كاذب، فبدأ بأمر رجل فشهد أربع شهادات بالله، ثم أتته المرأة ثم فرق بينهما» رواه مسلم.

الأصل في اللعان قول الله تعالى: ﴿وَأَنْدِيسَ يَوْمَ رَوَّاحُهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَتْ أَنْفُسُهُمْ رَجُلٌ شَهِدَ دَابَّ اللَّهِ لَهُ لَمْ يَصْدَقْ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَنْ نَعْتَهُ نَهْ عَتِيبَهُ إِنْ كَانَ مِنْ الْكَادِبِينَ * وَتَدْرَأُ عَنْهُ الْعَذَابَ أَنْ شَهِدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ دَابَّ اللَّهِ لَهُ لَمْ يَكْذِبْ * وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَنْ عَصَبَ اللَّهِ عَتِيبَهُ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَصْدُوقِينَ﴾ [النور ٦-٩]. وحصب مرة بالعصعص منه إن كذب كاذباً فيه من نوبت نعرش، وتعرض لأحد من ليس من روح به، والحكمة في مشروعية معاد دفع الحد عن الروح والروحة.

١٠٥٥- وعنه - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لست لأعني «حسبكما على الله، أحدكنا كاذب، لا سبيل لك عليها» قال يا رسول الله من؟ قال: «إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا فَوَيْلًا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبَدُ لَكَ مِنْهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. الحديث قد مر ما سبق من الفرق بين المتلاعنين، وإن أحدهما كاذب في الأمر نفسه، وإن الروح لا يرجع شيء من صدق لانه قد وطئ.

١٠٥٦- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال لبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «أَبْصِرُوا مَا قَدْ جَاءَتْ بِهِ أَيْضَنْ سَبِيحًا فَهُوَ لَوْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْجَلُ جَعْدًا فَهُوَ الَّذِي رَمَاهَا بِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفي رواية حسنة: رجاء بن يحيى سمع مكرهه، والحديث دليل على أن يصبح نعلان لفرقة الجلس، ويعني أنه يستقي لولد بالنعان، وفيه دليل على العمل بالقبلة، وهذا في - صلى الله عليه وسلم -؛ أولاً لا يمكن لكان في (وهذا شأن)، في في الإفصاح وحسنوه هل يصح العمل لبي حمل من وضعه، فقال أبو حنيفة وأحمد: إذا لم يكن حمل من مائة فلانين بينهما ولا ينفى عنه، فإذا قدوها تصرح لنا لأن للقدف ولم ينفى نسب يولد، وسواء ولدته ستة أشهر أو أقل منها، وقال مالك وشافعي: لا على نفي الحمل، لأن ما يشترط في ذلك أن يكون سترًا بحضرة أو ثلاث، حبس على خلاف من مذهبه بن أصحابه، انتهى، في شكوكا في ولد كالم حمالاً، وكالم قد وصفت أدخل نفي يولد في يمينه.

١٠٥٦- وعن ابن عتبة بن رضى الله عنهما - بن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من رَحْلًا يفتح يده عند الخامسة على فيه وقال: «إِنَّهَا الْمُوجِبَةُ» رواه أبو داود والبيهقي، وزادته ثقات الحديث دليل على أنه يشرع من حاكم مدلعة في مع خلف حشية أن يكون كاده وفوه به (موجبة) أي بفرقة ونعدان الكادس.

١٠٥٨- وعن سهل بن سعد - رضي الله عنه - في قصة السلاطين - قال: «فمن فرغ من نالغتهما قال كدنت عليهما، يا رسول الله بن مسكته، تصدقها ثلاثاً قال: يا مؤثر رسول الله - صلى الله عليه وسلم -» متفق عليه.

صلافة: هذا تأكيد بتحريم بوقع، قال في الإفصاح وفتوا على أن فرقة النلاع و فعة، ثم احتجوا بما يقع؟ قال أبو حنيفة وأحمد في صهر روتيه لا يقع، لا بعدهم وحكم حكمهم، وقال مالك يقع معهما خاصة وهي رواية عن أحمد أيضاً، وفي شافعي يقع بعد الروح خاصة، واحتلوه هل فرقة النلاع نسخ وصلافة؟ قال أبو حنيفة هي صلافة، وقال مالك وشافعي وأحمد: هي نسخ.

١٠٥٩- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً جاءه من لبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: من أناني لا ترد يد لا يس، قال: «غريها» قال: أحاف أن شعثها فسي، قال: «فأمتنع بها» رواه أبو داود.

ولتردي و ليرور حاشه ثياب، وأخرجه لئلا يفي من وحه آخر عن من غير من منصرف آخر قال: «طليقها» قال لا
صبر عنها، قال: «فأنتسكها»

قوله: لا تزد يد لأمس) أي سهية ليس فيها نور وحشمة عن لأحجب، وليس المراد بها تأتي لها حشة،
وهو موجود في بعض نسخ مع الدعاء عن لها حشة، فزاد سهية لأحلق، لينة الكلام، وبذا صلب منها ذلك
بغيرت ونفرت.

١٠٦٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول حين تزكيت
آية الملاحين «أيما امرأة أذخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء وكتم يدخلها الله الجنة، وأيما
رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عنه، ونقصه على رؤوس الخلائق الأولى والآخرة» أخرجه أبو
داود و لئلا يفي و ن من ماجة، وصححه ن ح د

قال في منع من تب مائة بول يمكن كونه منه، وهو أن تأتي به بعد ستة أشهر منه أمكن حشده بها، و
لأن من أرح سبب منه، وهو من بول لم يله حقه بسبه وإن يمكن كونه منه مثل أن تأتي به لأذن من ستة أشهر
منه تزوجها، ولا أكثر من أربع سنين منه، أو قرب ناقصه، فعدته بالقروء، ثم أتت به لأكثر من ستة أشهر
بعده، أو فرقها، أو فوجعت ثم تب ما آخر بعد ستة أشهر، أو مع لعدم أنه لم يجمع بها كاني تزوجها بمحصر
حكم ثم يطلقها في خمس أو تزوجها ويبيها مسافة لا يصل إليها في خدة التي أتت بولدها، أو يكون صبره
دون عشر سنين، ومقصود الذكر ولأشياء مباحة بسبه، فهي.

١٠٦١- وعن عمر - رضي الله عنه - قال: «من أقر بولد صوفية عين فليس به ن منيه» أخرجه لئله في
وهو حسن مؤلف

فيه دليل على أنه لا يصح سبب بولده بعد إقراره، وهو مجمع عليه.

١٠٦٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن خلافاً قال: يا رسول الله، من مرني وندت علاماً سؤد قال:
«هل لك من ليل؟» قال نعم، قال: «فما ألوانها؟» قال: حمر، قال: «هل فيها من أوق؟» قال نعم، قال:

بابُ الْعِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ

٦٤١- عن المشهور بن محبوب - رضي الله عنه - « أن شبيعة الأنسية قدمت بعد وفاة زوجها فبكت
فجاءت النبي - صلى الله عليه وسلم - فسلطته أن يمسح، ففعل ما فعلت، فبكت وفاضت في
صحيفتين وفي لقم، « ما وصفت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة » وفي لقم لم يسلم قال الزهري « ولا يرى
أشبه فروح وهي في دمه غير أنه لا يقربها روحها حتى يظهر »

١٠٦٤- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت «أمرت بربوة ناعتت ثلاث حيض» رواه من مآحه ورواه

ثَابِتُ لَكِنَّهُ مَقُولٌ

الحديث دليل على أن العدة معتبر بالمرأة لا بالزوج

١٠٦٥- وعن الشعبي عن فاطمة بنت قيس - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في

لُطْفَةٍ ثَلَاثًا -: «لَيْسَ لَهَا سَكَنٌ وَلَا نَفَقَةٌ» رواه مسلم

الحديث دليل على أن مصفوفة غير من ليس لها نفقة ولا سكنى -

١٠٦٦- وعن أم عطية - رضي الله عنها - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في «لَا تَجِدُ امْرَأَةً

عَلَى مِثْرِ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَبْسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، إِلَّا تَوْبَ عَصَبٍ، وَلَا تَكْجِلُ وَلَا

تَمْسُ طَبِيبًا إِلَّا إِذَا طَهَرَتْ بُدَّةً مِنْ قُسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ» متفق عليه وهذا لفظ مسلم ولأبي داود من زيادة «وَلَا

تَخْضِبُ» ولله في ذلك حكمة

عصب: برود يديه يجمع غره، ويشد، ثم يصيغ ويتشز، فيبقى موشى لقاء ما عصب منه أبيض ثم يأخذه

لصبيغ، وفي حديث تحريم الإحداد على غير الروح من آب أو غيره، وحواله ثلاثة أيام لما يغيب على النفس من

وعدة حر، وفيه وجوب لإحداد على الروح أربعة أشهر وعشرا، قال سحرى وقال برهري لا يرى أن تقرب

نصيبة لطيف لأن عليها العدة، قال ابن عبد البر: جمع «عصاء» على أنه لا يجوز لهادة لبس الثياب لمصفوفة ولا

لمصبوعة، لا م صبيغ سواء فرخص فيه من ويشد على لكونه لا يتخذ سريفة من هو من لب من عجز، واحتمل

في خبره: قد ذهب شاذلية في لأصح من مع هذا منه مطلقاً مصبوعاً وغير مصبوع لأنه أبيض ليس له لثمن به،

وعدة لمصبوعة من الثمن، وفي حديث مسلم من لا كعب، وقال الجمهور يجوز سدوي.

١٠٦٧- وعن أم سمية - رضي الله عنها - قالت: جعلت على عيني صبر بعد أن توفي أبو سمية، قال

رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لَئِنْ يَشِبَّ الْوَجْهُ فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَأَنْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَتَشَطَّيْ

بِالطِّيبِ وَلَا بِالْحَنَاءِ فَإِنَّهُ خِضَابٌ» ثبت في شيء من مشدود، قال «بالسدر» روه أبو داود ونسائي،

ورسالة حسن

فيه دليل على تحريم لطيف الحادثة إلا ما استثنى حال صهره من حيضه . قال النووي: انتسب والأصغار: دعي معروف من اليهود ، وليس من مقصود لطيف وحصل فيه لمعتسبة من حيض لالة لراحة الكريمة تبع به ثم اندم لا تنصيف .

١٠٦٨- وعنهما - رضي الله عنهما - أن امرأة ماتت في رسول الله بن أبي مات عنها زوجها وقد اشتكت عيها فنكحها ؟ قال: «لا» متفق عليه

قال النووي فيه دليل على تحريم لا كحل على الحادثة سواء احتاجت إليه أم لا . وجاء في حديث ثم سمة في الموضع وغيره رحيمة وليس ومسحيه لهن ، ووجه الجمع بها إذ لم نكح إليه إلا بحل . وقد احتاجت لم يحز بالنهار ويحوز دس مع أن لا ويركبه . فإن فعلت مسحة بهار شهي .

١٠٦٩- وعن حماد - رضي الله عنه - قال طلق حالي وأرادت أن تحدها فوجدها رجس فخرج ، قالت النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «يل جدي تغلك فإتلك عسى أن تصدقي أو تغلي مغروفا» رواه مسلم

حديث دليل على حور خروج معتدة من مهر في نهار نكاحه . وفيه دليل على استحباب لصدفه من لمر عند حذره ، واستحباب لتعرض وتذكير فعل خير ولر .

١٠٧٠- وعن أربعة من مابر - رضي الله عنه - أن روحها خرج في صب غندره فقتوه قالت فبانت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن أرحع ابن أهلي فإن روجي لم يترك في مسكك يذكك ولا فقة . قال «نعم» فبانت كفت في حخرة دمي قال «أمكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله» قالت فغندت فيه أربعة أشهر وعشر ، فبانت فقصي به عندك غند . أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذي ودهني ونحو حبان وحاكم وغيرهم

لحديث ريب على أن متوى عنها نعت في بيتها الذي مات زوجها وهي ساكنة فيه . ولا يخرج منه إلا ضرورة .

١٠٧١- وعن حمزة بن قيس - رضي الله عنه - قال: «فمن رسول الله بر روعي صفتي ثلاثاً وخاف أن يتشحم علي؟ فامرها فتحييت» رواه مسلم

الحديث دليل على جوارح معتدة من المنزل في حشيت على نفسه. قال في الإصحاح: وختموا في مصفحة ثلاثاً من عبيد لإحدى كفة أبو حنيفة: عبيد لإحدى. وقال مالك لإحدى عبيد. وعند الشافعي فولان. وعن أحمد ورواية كندهين. وختموا في سائر أهل بخور أن يخرج من بيته به رخصته؟ قال أبو حنيفة لا يخرج إلا بعد رمحي. وقال مالك وأحمد بخورها ذلك. وعن الشافعي فولان كندهين تهي. وفيه شكوكي: حذر قوله صلى الله عليه وسلم: (لا تحب مرة على ميت) أنه لا إحداد على مصفحة: فأما رحمة في جماع. وما يثبت فلا إحداد عبيد عند الجمهور.

١٠٧٢- وعن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - قال: «لأنسوا عبيد سنة مبدا عدة ثم يولد في تولي عنها سيده ربعة شهر وعشر» روى أحمد وأبو داود وابن ماجة وصححه حاكم. وأعله بن راضي

الانقطاع

قال أحمد: هذا حديث منكر. وقال محمد بن موسى: سألت أبا عبد الله عنه فقال: لا يصح. وقال ميموني: ريت أبا عبد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا. ثم قال: أي سنة سي - صلى الله عليه وسلم - في هذا؟ وقال: ربعة شهر وعشر. أي هي عدة لحره عن التكاح. وإذا هذه مدة حره عن سرق في الحرية. وسئل ما حديث علي بن عذبة ربعة شهر وعشر. ولأنه حره فعتد كالحرة. وذهب مالك وشافعي وأحمد في رواية أن عذبة حبيسة لأن يسيب روحة ولا مصفحة. ليس إلا سنة رحمه.

١٠٧٣- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «نم لأفراء لأطهر» خرجه مالك في قصة سبي

صحيح

لقرء يصدق في بقة على خبيض وظهر. وقد خالف من عدم في قوله تعالى ﴿وَالْمُطَفَّاتُ يَرْتَضْنَ أَنفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ فُرُوزٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. فذهب جماعة إلى أنها لأصهار. وهو قول لفتواء. وسبعة ومائة

ولش فعي: وذهب حم عتيق بن بها الحيفض. وهو قوس الحدة الأربعة. ومن عدا من ومحمد وأبي حبيبة وأحمد
وغير ثمة حديث. وقد قال الله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ رَزَقْتُمْ قَعْدَتُهُنَّ ثَلَاثَةَ شُهُورٍ
وَالَّتِي لَمْ يَحْضْ﴾ [صلاق ٤]. قال في المروغ من رفع حيفض. وم عدم ما رفعه فتعد له حمل عايت مدته.
وفين. أكثره. ثم تعدد كآيسة. وشي عمت. وفعه كم. رص و ر صاع مكثت حتى يعود للحيفض فتعد به و
نصبر. لإيه من تعدد عدته. وعده فتعز روله. ثم. حاصت عتد به ولا عتدت سنة. ونقل عنه من
هين بها تعدد سنة. ونقل حسن بن كاتب لأحيفض وقد رفع حيفض. وصغيرة تعدد ثلثة شهر. وحذر
شيخه. علمت عدم عوده لكآيسة. ولا عتدت سنة تهي «حيفض».

١٠٦٤- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال «صلاق. لأمة طريقتان وعدتها حيفض» رواه
لدر فضي وأخرجه مرقوعا وصغفه. وأخرجه أبو دود والترمذي وابن ماجة من حديث عائشة - رضي الله
عنها - وصححه لم كم وحه لله. وفتقو على صغفه.

قال في الإفصاح وأجمعوا على أن عدة الأمة بالأفر. فرت. وحيفض في عدة الأمة. شهر. وفي نص.
وختلفوا هل يعتبر الصلاق بأرحاح دون النساء. وعدة بالنسبة دون الرجال. فقال مالك وش فعي وأحمد:
يعتبر صلاق الرجال دون النساء والعدة بالنسبة دون الرجال. وفي أبو حيفة: «طلاق معتبر بالنسبة». تهي.
قال البركشي ولأحد في هذ باب صغفه والذي يظهر من آية كركية أن كل روح يملك لثلاث مصف
تهي. قال في الإنصاف وهو قوي في النص.

١٠٦٥- وعن زويع بن ثابت - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «لَا يَحِلُّ لِمَرْءٍ
يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْتَقِي مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ». أخرجه أبو دود والترمذي. وصححه ابن حبان. وخسنة
لنزر.

فيه دليل على تحريم وطء الحاس من غير موطن. كالأمة. مشتركة بكاتب. ملاس غيره ومسببة. ويرم
يكن لحس شحنة مبحر وطؤه حتى يثربها بحيفة.

١٠٧٦- وعن عمر - رضي الله عنه - في امرأة مفقود - «مَنْ رَافَعَ سَبِينَ ثَمَّ عَتَدَ رُبْعَةَ شَهْرٍ وَعَشْرًا»
خَرَجَهُ مَالُكَ وَأَشَدُّ لَعْنًا

١٠٧٧- وعن المعمر بن شعبة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أَمْرُكَ
الْمَفْقُودُ أَمْرُكَ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْبَيَانُ» خَرَجَهُ إِبْنُ رُقَيْصٍ وَاسْتَدْرَجَ صَعِيدٌ

قال في مصحح امرأة مفقود الذي لم يصح خبره نعيبة طهرها هلاكه بترص أربع سببين، ثم عتد بوفاء في
قال: وعنه بترص سبعين عاماً، قال في لأحقير رب، والصواب في مرة مفقود مذهب عمر بن الخطاب وغيره
من مصنفاته، وهو أنها بترص أربع سببين ثم عتد بوفاء، ويحور أن تزوج بعد ذلك، وهي راحة لأبي طاهر
وأما، ثم ذل قدم روحه، لأن بعد بروحه خيرين مرته وبين مهرها، ولا فرق بين من قبل الدخول وبعد، وهو
صهر مذهب أحمد، انتهى، وهذا إذا كان له مال ينفق عليها منه، وإلا فلا، فتسحق بدين الحاكم، كما هو ثابت وم
بترصه ففقه وتعدر حده من ماله واستد ثها عليه.

١٠٧٨- وعن حبان - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا يَبْتَئِزَّ رَجُلٌ عِنْدَ
أَمْرَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نِكَاحًا أَوْ ذَا مَحْرَمٍ» رَوَاهُ مُسْنَمٌ

محرم: كل من حرم عليه نكاحها عسى أن يئد نسب أو سبب مباح، وحديث ذيل عيسى بن محرم نحوه
الأحسية

١٠٧٩- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «لَا يَخْلُوقَنَّ رَجُلٌ
بِأَمْرَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» خَرَجَهُ ابْنُ حَارِثٍ

حديث دليل عيسى حور خوة برحله مرة يد كل معها روحها أو ذو محرم هـ .

١٠٨٠- وعن أبي سعيد - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في سبابة وطامن: «لَا
تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا خَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تُحِبِّضَ حَبِصَةً» أَخْرَجَهُ ابْنُ رَأَوْدَةَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَهُوَ
شَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه - في ما رُفِضَ

الحديث دليل على ثبوت نسب الولد، ونفرش من لأب، وحذف عنه في معنى نفرش، فذهب الجمهور إلى أنه سم للأمة، وقد يعبر به عن حيلة لأفترش، وذهب أبو حنيفة إلى أنه سم من روح، ثم حملهوا على يثبت؟ فعند جمهور يثبت للأمة مكان أوطأ في كالح صحيح أو فاسد، وثبت نفرش للأمة بوطأ، وكانت مكوكة على وفي شبهة ذلك، فونه: ولد هر لحر (لأب هر الرمي، والمراد أن «ولد نصحب نفرش» وليس سوي، لا لحيية ولا حرمان كما في الحديث عائشة رضي الله عنها - «والأب» «يخصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن ربيعة في غلام، فقال سعد: يا رسول الله همد أخيه رسول لله ولد عبي نفرش أبي من ولدينه، فصور رسول لله - صلى الله عليه وسلم - قرأني شبهة، بيتا بعثه، فله: هولاء عبد بن ربيعة، لولد نفرش ولد هر لحر، وحتحي منه بسودة قسم بسودة فص»، قال في الاحتيار: ولا يصير لروح نثرش إلا بالدحول، وهو أخذ من كلام الإمام حمدي رواية حرب، وتنعصر، لأحكام تقونه: وحتحي منه بسودة) وعنده نصوص حمدي فهي. وقد الجمهور لأمر «حتحي» بالاحتياط، قال الحافظ: وسئل به عن أن لا يثبت به اعتماد في شبهة ذلك، ربه به هو أقوى منه، لأن ثبت رعم بقت همد بن لثبه ولتقت إبيه في قصة رعم بن حارثة، وكذا م

بحكم شبهة في قصة الملاعة لأنه رصدهم قوي منه، وهو مشروعية نعان، قال: واستدل به عبي بن
وطء برقا حكم وطء الحلال في حرمة له وهو قول جمهور تقي. والله أعلم.

باب الرضاع

الأصل في التحريم بالرضاع كتاب وسنة وإجماع قال الله تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ مِمَّا كُنْتُمْ وَقَدْ كُنْتُمْ
وَأَحْوَالُكُمْ وَعَمَّا كُنْتُمْ وَدَلَّكُمْ وَأَخٌ وَتَبْتُ لأخ وأُمُّكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَأَحْوَالُكُمْ مِنْ
رَضَاعَةٍ﴾ [نساء: ٢٣] الآية.

١٠٨٢- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ
وَالْمَصَّانَ» خُرُجُهُمْ

مصاة واحدة من مص، وهو أخذ بيسر من شيء، والحديث دليل على أن مص الصبي لم يدر مرة أو مرتين
لا يصير به رضيعاً.

١٠٨٣- وعنها - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «انظُرْنَ مَنْ
إِخْوَانُكُمْ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْجَمَاعَةِ» مَقُولُهُ

الحديث دليل على أنه لا يعتبر من الرضاعة إلا ما سدد جوع الصبي حيث يكون به صبيح صفاً يتعدى به،
ويستدل به على أن لتعدي من، مرضعة محرم، سواء كان شراً أو حوراً أو سحواً أو حقة حيث كان يصد
جوع الصبي، وهو قول جمهور.

١٠٨٤- وعنها - رضي الله عنها - قالت: «جاءت سُهَيْلَةُ تَبْتُ سُهَيْلٍ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ سَابِغاً قَوْلِي
بِي حَدِيثُهُ مَعِي فِي بَيْتِي وَقَدْ نَعِمَ مَا يَنْبَغُ لِي أَنْ يَنْبَغَ؟ فَقَالَ: «أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ» رواه مسلم

حُثِّلَ السَّهْلُ فِي رِضَاعِ الْكَبِيرِ، فَذَهَبَ عَائِشَةُ فِي ثَبُوتِ حُكْمِ تَحْرِيمِ وَرِثَةِ كُلِّ الرِّضَاعِ، وَبُرِي عَنْ
عَلِيٍّ وَعُرْوَةَ، وَهُوَ قَوْلُ لَيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ، وَذَهَبَ جَمْعُهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ مِنْ رِضَاعٍ لَمَّا كَانَ فِي
صُغُرٍ، وَأُخْبِرَ عَنْ حَدِيثِ سَمِ بْنِ جَحْشٍ قِصَّةَ سَهْلَةَ، فَقَالَ فِي لَاحِظِهِ: وَرِضَاعُ الْكَبِيرِ يَنْتَشِرُ بِهِ الْحَرَمَةُ

[illegible]

١٠٨٧- وَعَبَّاسُ بْنُ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لَنَبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رُبِدَ عَلَى نَمَةِ حُمْرَةِ ثَقِيبٍ
 «إِنَّمَا لَا تَحِلُّ لِي إِنَّمَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَمَحْرُمٌ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» ثُمَّ عَلَيْهِ

أحكام الرضاع هي حرمة اشتراك وجور البصر والحياة والمساومة، قال موقوف: تحريم لأم والأخت ثبت
نص لكاتب، وتحريم الأب ثبت بالنسبة، فيه حرمة الأب ثابت أولى وسائر المحرمات ثبت تحريمهن
بالسنة انتهى. قال في مختصر المقنع انتهى رُضعت امرأة طفلاً صرعاً وندها في السكاح وبصر والحياة والمحرمية
وولد من ثبوت لبنه، بيه خمس ووصى، ومحرمه محرمها، ومحرمها محرمه دون أبويه وصومها وقبوعها،
فتباح مرصعة لأبي مرصع وأخيه من النسب وأخته من النسب لأبيه وأخيه.

١٠٨٨- وعن أم سمية - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا يَحْرِمُ مِنَ
الرَّضَاعِ إِلَّا مَا قَبْلَ الْأَسْمَاءِ وَكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ» رواه شريمي، وصححه هو والحاكم

حديث دليل على عدم تحريم رضاع الكبير، وإن قيل أنه لا يبعد، لأن أمه لا يحرم
١٠٨٩- وعن من عباس - رضي الله عنه - قال: «لَا رَضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ» رواه الله، رضي وبن عدي
مرفوعاً وموقوفاً ورخصاً موقوفاً

فيه دليل على اعتبار الحولين، وإن الرضاع بعدهم لا يعتبر -
١٠٩٠- وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا رَضَاعَ إِلَّا
مَا أَشْرَأَ الْعَظْمُ وَأُثْبِتَ اللَّحْمُ» خرجه أبو داود

الحديث دليل على عدم اعتبار رضاع الكبير، فإن ذلك لا يكون من هو في الحولين
١٠٩١- وعن عتبة بن الحارث - رضي الله عنه - أنه نزع ثم يخشى بنت أبي هريرة امرأة لعل
فد رضعكم فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟» فدارتها عتبة فذكرت روضة
غيره خرجه لبحري

الحديث دليل على أن شهادة مرصعة وحدها تقبل، وبنيها ذهب من عباس وجماعة من سلف وأحمد من
جس، قال في الاحتيار: وإن كانت امرأة معروفة بالصدق، ويركوب لها، رضعها طلقاً خمس رضعات فليس
فوها، وثبت حكم الرضاع على الصحيح انتهى.

١٠٩٢- وعن روث لستهي - رضي الله عنه - قال: «هي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن
تستوضح حنفي» أخرجه أبو داود وهو مؤنس وكنت لبراد صخبه
لحمقاء - حيلة نعل. وفيه أن لصاع تأثر في الطمع. ويحتمل من الاحتمال فيه، قال في معي، كره نو
عند الله لا يصاع من المحور وشركاك. ويكره لا يصاع بين حمقاء كيلا يشبهها ابود في الحق تهى. والله
موفق.

باب النفقات

١٠٩٣- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: دحيت هند بنت عتبة - امرأة أبي سفيان - عن رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني
ويكفي بي إلا ما أحدثت من ماله يعير عمة. فهل غني في ذلك من خراج؟ قال: «خذي من ماله بالمعروف ما
يكفيك ويكفي نيك» متفق عليه

حديث دين عني وحب نفقة بزوجته ولأولاد عني وروح، وإن الواجب للكفاية من غير تقدير. ويدل عليه
قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ الْمَعْرُوفَ﴾ [سورة ٢٣٣]، وفيه دليل على حوز مسألة النظم.
قال في الاحتمال ومن كاره له عند سائر حق ومعه به حاربه لأحد من ماله بغير منه بد كان سبب حق
صاهر لا يحتاج. وإن كان سبب حق حقا لم يحجر. وهذه لصيقة لمصوصة عن الإمام أحمد. وهي
نقد لأقول تهى.

١٠٩٤- وعن طارق بن شهاب - رضي الله عنه - قال: قدمت مدينة فود رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
وسلم - فأنتم على من يخطب باسم ويقول: «بِإِذْنِ الْمُطْعِي الْعُلَمَاءِ، وَأَبْدَأَ بِمَنْ تَوَلَّى أَمْرَكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْلَكَ وَأَخَاكَ
ثُمَّ أَدْنَاكَ فَادْنَاكَ» رواه النسائي وصححه ابن حبان ورواه نطفي.

فيه دليل على وحب نفقة لأقرب عني لغيره، وفدوف لله تعالى ﴿وَأَبْدَأَ بِمَنْ تَوَلَّى حَقَّهُ وَأَسْكَرَ وَمَنْ

لنسين ﴿[الإسراء ٢٦٤]﴾، ولحقوق متفوتة، فمع حاحة لمرتب و عجزه عن لشكيب بفتح نفقة، ومع عدمه
لحقه لإحسان الله ولاكرام.

١٠٩٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ﴿لِلْمَمْنُوكِ
طَعَامُهُ وَكَسْوَتُهُ، وَلَا يَكْفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ﴾ رواه مسلم

لحديث دليل على وجوب نفقة الممنوك وكسوته، وأن لا يكلف لوفد حاقته وهو جمع
١٠٩٦- وعن حكيم بن معاوية النخعي عن أبيه - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ما حق روضة
أحد عنده؟ قال: «أَنْ تُعَلِّمَهَا إِذَا طَعِمَتْ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَبَتْ وَلَا تُضْرِبَ الْمَوْجَهُ وَلَا تُقْبَحَ» الحديث،
وتقدم في عشرة النساء

فيه دليل على أن نفقة محل الزوج في نفقة، وقد قال الله تعالى ﴿يُنْفِقُ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ
رِزْقُهُ فَلْيَسْقُ مَا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْفِ اللَّهُ نِعْمًا لَهَا سِتْ خَلْفَ عَشْرٍ نِسْرًا﴾ [الطلاق ٧]

١٠٩٧- وعن حماد بن - رضي الله عنه - عن أبيه - رضي الله عنه وسلم - في حديث صحيح نحوه - قال
في ذكر النساء «وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكَسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» أخرجه مسلم

قال في الأحكام: ولا يلزم الزوج نفقة الممنوك والكسوة، بل ينفق ويكسو بحسب الحاجة، قال:
ورضاع الطفل وسحب على أم مشرحة أن يكون مع الزوج، وهو قول من أبي ليس وغيره من السلف ولا يستحق
نفقة من نفقة على نفقة، وكسوته، وهو حبيب، رضي الله عنه، وقول حنفية لأن الله تعالى يقول:
﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ وَلَادَهُنَّ حَوْلِينَ كَمَا لَبَسَ لَئِنْ رَأَى نِسْمَ بَرَصَةٍ وَعَنِ الْمَوَدَّةِ رِزْقُهُنَّ وَكَسْوَتُهُنَّ
بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة ٢٣٤]، فم يوجب من إلا بكسوة ونفقة بالمعروف، وهو يوجب بالروحانية، فالحسب
نفقة الممنوك في نفقة أم تهي.

١٠٩٨- وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهم - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «كُنْ
بِالْمَرْءِ إِذَا أَنْ يَضِيعَ مِنْ يَمِينِهِ» رواه النسائي، وهو عند مسلم بنحو: «أَنْ يَحْبِسَ عَنْكَ مَالُكَ قَوْلُهُ»

الحديث دليل على وجوب الإنفاق على أهله وأولاده ورفيقته وبه شه.

١٠٩٩- وعن جابر رضي الله عنه - يرفعه، في الحامل لموتى عنها زوجها - قال «لا تقف لها» أخرجه
لبيته في ورثته ثقات، لكن قال المخطوط وثقه، وثبت في نسخة في حديث لاصمة بنت قيس كما تقدم، ورواه
مسلم

قال في الاختيار والروحة متوفى عنها زوجها، لا نفقة ولا سكنى، لا إذا كانت حاملة أو يتأتى، ودم
بوجوب النفقة في المتركة فيه ينبغي أن تحبها، «نفقة في مال الحمل، وفي مال من تحب عليه النفقة، فمن تحب
بالحمل كما تحب الحرة برصع، وقد يوافق برصع في موضع آخر، «نفقة وسكنى تحب لموتى عنها في غيبه
شروطاً مقامها في بيت الزوج، فإن خرجت فلا احتاج عليه، إذا كان صحيحاً، انتهى

١١٠٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أيدى العلى
خير من أيدى السفلى، ويبدأ أحدكم من يقول، تقول المرأة أطيعني أو طلقني» رواه أبو رقي، وإسناده حسن
الحديث دليل على وجوب الإنفاق أو الصلح، وتقدم حديث في البخاري، ويقول العبد: أصعني
وستمعني، وفي رواية لإسماعيل: ويقول خذ منك طعامي ولا تعني، ويقول لاني: ومن يدعي -

١١٠١- وعن سعيد بن مسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله قال «يفرق بينهم» أخرجه سعيد بن
مسعود عن سعيد بن أبي البراء قال قال سعيد بن مسيب سنة قال سنة وهذا منسوق

الحديث دليل على ثبوت الفسخ عند عسار الزوج، حسب مرقاة، وهو قول مالك ومشافعي وأحمد،
قال في سنن سلام ومن قال به يحب عليه التصديق، قال يرفعه بروحة في الحكم بينهم، وتصق، وعلى القول
بأنه فسخ برده في حاكم ليحضره على الصلح ويصح عليه ويأثر في الفسخ، فإن فسخ وأثر في الفسخ
فهو فسخ لا طلاق ولا رجعة، وإن يسري بعدة فإن صدق كان طلاقاً رجعية فيه أرجعة،

١١٠٢- وعن عمر رضي الله عنه - «نه كذب في شراء لأختي في رخص عا، عن مسألهم
يأخذوهم أن يفتروا ويصنوا، ويرضوا عن مسألهم حسن» أخرجه مشافعي وأبيته في سنن حسن

١١٠٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن امرأة قالت يا رسول الله من روجي يرمضان يذهب مالي وقد
معني وسندي من يرمي عني؟ فحاء روجها فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - «يَا غُلَامُ هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ
أُمُّكَ فَخُذْ يَدَيْهِمَا شِئْتَ» وَخَذَ يَدَيْهِمَا فَانْقَضَتْ لَهُ رَوَاهُ حُمْدُ وَارْتَعَهُ وَصَحَّحَهُ الترمذي

الحديث دليل على أن نصي به مع سبع سنين خير بين ذويه، فإن لم يحتضنهما، والقرعة، وفي بعض النسخ ط
حديث فدل النبي - صلى الله عليه وسلم - : «ستهم» ، فقال لرجل: من يحول بيني وبين ولدي؟ فدل النبي -
صلى الله عليه وسلم - : «احترق بهم، شئت» فاحتار منه فذهب به. قال ابن القيم: ينبغي ملاحظة ما فيه
مصلحة لنصي، وقد كان أحد الأبوين صحيح نصي من لأخر قدم عليه من غير قرعة ولا تحبير،

١١٠٧- وعن رافع بن سب - رضي الله عنه - أنه سئم وأبى مزأته أن يسئم فأفعد النبي - صلى الله عليه
وسلم - أم حبيبة وأبى فاحية وأفعد نصي بينهم فدل النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه لا يبه وأحد
أخراجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم

الحديث في سنة ده مقال، قال ابن المبرد: لا يثبت أهل القل، واستدل به على ثبوت حق خصامة بلام كالكفرة،
ودهب لجمهور أنه لا حق له مع كرهه، لأن خاص يكون حرباً على بريبة «صل على دينه، ولأن الله تعالى
نفع مولاة بين الكافرين والمسلمين، وجعل مؤمنين بعضهم أحرار وبعض، وقال: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [البقرة: ١٧٦]

١١٠٨- وعن البراء بن عازب - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قضى في قبة خمره
لها و«الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ» خَرَجَهُ اسْحَارِي وَأَخْرَجَهُ حُمْدُ مِنْ حَدِيثِ عَيٍّ - رضي الله عنه - فقال
«وَالْجَارِيَةُ عِنْدَ خَالَتِهَا وَلِأَنَّ الْحَالَةَ وَالْأُمَّ»

الحديث دليل على ثبوت خصامة له وله كالألم، وفيه أن خصامة مولاة لمروجة لا تستقصى رضي
روحها، وفيه أن من نصبة

١١٠٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِذَا أُنِي

أَحَدُكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيَتَاوَلَهُ لَقْمَةً أَوْ لَقْمَتَيْنِ» سُئِلَ عَلَيْهِ، وَتَقَدَّرَ لِيَحْيَى

ثم حديث: رقبته وبني حنظلة وعلاجه. قال من حذر عن جميع أهل العلم: إن سوء خلقه، عدم لخدم من
عاب نقوب النبي يأكل منه مشبه في ذلك بهنقه، وكذا لإدم وكسوة، وإن سبيد أن يستأثر بالسيف من ذلك،
وإن كان الأفضل لشركه.

١١١٠- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «عَذِبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ
سَجَنَتِهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ النَّارَ فِيهَا: لَا هِيَ أَطْعَمَتَهَا وَسَقَتَهَا إِذْ هِيَ حَبَسَتَهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا فَتَأْكُلُ مِنْ
غَشَاشِ الْأَرْضِ» سُئِلَ عَلَيْهِ

لحديث دبر عن وحبوب طعامه، ثمه وسقيها. قال في المقنع: وإن عجز عن إيفاد عليه حجر عن يمينه،
ووجبه وذكحه. إن كانت يدح كنهه، والله أعلم.

كتاب المجانيات

الحجيات، جمع حديثة، وجمعت لاختلاف أوعها .

١١١١- عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «لَا يَجِلُّ دَمُ
أَمْرِي مُسْلِمٌ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا يَأْخُذُنِي ثَلَاثَةُ النَّيْبِ الزَّانِي، وَالنَّفْسِ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكِ
لِدِينِهِ الْمُفَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

لما رث دينه يعم كل مريد عن الإسلام أي رده ككذب، فيقتل، ثم يوحى إلى الإسلام، وفوته . مفارق الجماعة
يشترط كل من خرج عن جماعة يهدى عنه، ونحوي، أو غيرهم كالخروج بد قاتلو وقسودوا .

١١١٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : «لَا يَجِلُّ قَتْلُ
مُسْلِمٍ إِلَّا يَأْخُذُنِي ثَلَاثُ خِصَالٍ: «زَانٍ مُحْصَنٌ فَيُرْجَمُ، وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ، وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ
الْإِسْلَامِ فَيُحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَيُقْتَلُ أَوْ يُصَلِّبُ أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ» رواه أبو داود والنسائي . وصححه حاكم
ضاهر الحديث ولأية أن الإمام بخير من هذه العقوبة في كل محرم مسمي كان أو كافرا .

١١١٣- وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أَوَّلُ
مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

فيه دليل على عظم شأن دم الإنسان فإنه لا يقدم في القضاء إلا لأهم، وفي حديث أبي هريرة: ويأتي ركل
قريب قد حمل وآسره يقول: يا رب سمعته قتل قتيبي؟ الحديث .

١١١٤- وعن سمرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ
قَتْلًا، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدْعًا» رواه أحمد وأربعة . وحسنه ترمذي وهو من روية لحسن أنصاري عن
سمرة . وقد خُلف في سنده عنه . وفي روية لأبي داود والنسائي بزيادة «مَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصْيَةً»،
وصحح الحاكم هذه بزيادة .

الحديث دليل على أن السيد يقد عبده في سمس ولا ضرر . وقال أكثر أهل العلم : لا يقتل السيد عبده .

روى الإمام أحمد بإسناده عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: «من لسنه أن لا يقتل حرًا عبداً»، وعن عمرو - رضي الله عنه - قال: «لولا ما سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: لا يقدح المؤمن من مولاه، ولولد من ولده لا قتله منك» روه النسائي، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - قالوا: «من قتل عبده حرة مائة، وحرم سهمه مع مسلمين»، وفي الأحبار: قال أصحابنا: لا يقتل حر عبداً، ولكن ليس في عبده مصوص صحيحة صريحة كما في الدمى، بل حدود، روي: «من قتل عبده قتلته»، وهذا لأنه إذا قتله ضامناً كان لإمام ولي دمه، ويضام فقد ثبت بالنسبة والآثار: «نه بد مثل عبده عتق عبده»، وهو مذهب أحمد ومالك وغيرهما، وقته عظم نوع لمنه فلا يجوز إلا حر، لكن حرته لم تثبت في حال الحرية حتى يرثه عصبته، من حرته ثبت حكماً، وهو بد عتق كان ولاؤه للمسلمين، فيكون الإمام هو وليه، فنه قتل قتل عبده، وقد يحتاج به من يقول: إن قال عند غيره لسيده قتله، وقد دل الحديث على هذا كانه، لقول هو المرحوم، وهو قوي على قول أحمد، وبه يحوز شهادة العبد كالحرف خلاف الدمى، فنه لا يقتل الحر بالعبدة، وقد قال - صلى الله عليه وسلم -: «مؤمنون شكوا دماءهم»، ومن قال: لا يقتل حر عبداً يقول: نه لا يقتل حر دمى بالعبدة المسلم، والله تعالى يقول: ﴿وَالْعَبْدُ مَوْسُ حَيْزٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، والعبدة مؤمن حيز من دمى مشرك، فكيف لا يقتل به تنهى.

١١١٥- وعن عمرو بن الحارث - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا يقدح الوالد بالولد» روه أحمد وأبو زرعي ونحوه وصححه ابن خزيمة وابن أبي عمير، وقال الترمذي: نه مصرف.

حديث دين علي نه لا يقتل، وند ما ورد وهو قول جمهور، وقال مالك: يقدح إذا صححه ودحه، قال في الاحترار: والنسبة بكسامة: لا يقتل ولد بوجهه إذا خاف حد ذلك ونهى لأم عبده تنهى.

١١١٦- وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه - قال: قلت لعلي: «هل عندكم شيء من وحي غير القرآن؟» قال: لا، وندي فلق حنة وترأ النسبة، لأنها ينطيه الله تعالى في أخلاق القرآن وفي هذه الصحيحة، فنه وما

في هذه لصحية؟ قال: «نقل وفككت لأسير، ولا يقتل مسلم مكافراً» روى لبحري.

١١١٦- وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من وخبر آخر عن علي - رضي الله عنه - قال فيه «مؤمن تكافأ به ومسلم وتسخى بذمتهم ذناهم، وهم يد على من سواهم، ولا يقتل مؤمن مكافراً ولا ذو عهد في عهده» وصححه الحاكم

نعم الدية، وحديث دليل على قتل المسلم «مكافراً فود» وهو قول جمهور، وفيه دليل على تحريم قتل معاهد والمسلمين، وفيه دليل على أن مسلم بذن حربي كان أمناً من جميع المسلمين.

١١١٨- وعن أسير من مالك رضي الله عنه: «ن حارية وحذر رأسها فذرع بين حجرين فسألوها: من صنع لك هذا؟ قالت: قال: حتى ذكروا يهودي ووهبوا لها، فخذ اليهودي فقتل، فمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فبصر رأسه بين حجرين» متفق عليه.

الحديث دليل على ثبوت قصاص المقتل كالمخدود، وأنه يقتل لرحل فاحرق، وأنه يقتل بما قتل به، وهو قول جمهور.

١١١٩- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه: «ن علاماً لأفام فقراء فصنع ذن علاماً لأف من عبيد» قالوا: النبي - صلى الله عليه وسلم - فلم يحسن عنهم شيئاً» رواه أحمد وأبو داود في صحيح

الحديث دليل على أنه لا غرامة على الفقير قاله البيهقي: إن كان مبرداً فالغلام فيه مملوك، فجميع من العدم إن حرية العبد في نفسه فهو مملوك والله أعلم إن حرية كانت خطأ، وإن النبي - صلى الله عليه وسلم - إن لم يحسن عنه شيئاً لأنه ألزم رخص حذره، وعطاه من عهده متبرعاً به، وقد حمى خصمي علي بن حامي كان حرّاً وكانت حرية خطأ، وكانت عاقبته فقراء فلم يحسن عنهم شيئاً، بما لهم، وإياهم لا يعقرون حرية أو فدية من عبيد، إن كان محمي عنه مملوكاً، فإن البيهقي، وقد يكون محمي علاماً حرّاً غير نافع، وكانت حرية عند لم يحسن رشفه على عاقبته، وكان فقيراً فلم يحسن عنه في حال وأره على عاقبته فوجدتهم فقراء فلم يحسن عنه كون حرية في حكم الخطأ، ولا عليهم بكونهم فقراء، والله أعلم متى في المروع ومن عجز عاقبته

عن الحبيب " ولا عفة له فني بيت مال لا وفين كالعافية. وعنه لا تحسه. فإن أمد استطعت كنهه عنه
جماعة لأمر مديعة قديم العافية تده. وقد اشيع من يتحمسه. ويرسلهم مع وجودهم. وفيه من في مهمته
وقال أيضاً: وعندهم كمنحور، وعنه أن ذلك في ماله. قال ابن عقيل وأخوه في معصية. وفي توضيح روية في
ماله بعد عشر. ونقل عنه يوصف أنه قال: ما أصاب نصي من شيء فعلى لأبلى قدر الشئ. فبعد حدوث
شئ فعلى العافية تهي. قال في الاختيار: وتوحد مديعة من الحبيب حصاً عند قدره فنة في صبح فوي
لعمامة. ولا توح عن العافية إذ رأى الإمام لمصلحة فيه. وهو على ذلك لإمام أحمد.

١١٢٠ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهما: أن رجلاً من رخصاء رجل من رخصاء
فداء. ي. لبي - صلى الله عليه وسلم - قال: قد نبي. قال: «حتى تهرأ» ثم جاء به ففادته. ففادته ثم
جاء به ففادته. ي. رسول الله عز وجل. قال: «قد نهيك فعصيتي فأبعدك الله ويحل عرجك» ثم نهي رسول الله
- صلى الله عليه وسلم - أن يقتل من خرج حتى يزاها حنة. رواه أحمد والدارقطني وأبو داود.

لحديث دليل على أنه لا يقتل من أخرت حتى يحصل الأمر من ذلك وتوهم السرية.

١١٢١ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: كتبت من أمان من هذين فرمت جدهما لأخرى حجر
فتأتها وما في نطفها. فخصموا. ي. رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فخصم رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - ردية حبيب عزة عند أوليدة. وفي مديعة مزة على عاقبة وورثها ولدها. ومن معهم فقال حم
بن لبيعة الهذلي: يا رسول الله كيف يعرف من لا شرب ولا أكل ولا هوق ولا سنن؟ فمض ذلك يرض رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - «إنما هذا من إخوان الكهان» من أجل سمعه ندي سمع. متفق عليه.

١١٢٢ - وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - «أن عمر بن الخطاب من شهد
فصل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في الحبس؟ قال: نعم. حم بن لبيعة فقال: كتبت من من أمان
فصرت جدهما لأخرى» مذكورة مختصرة. وضححه بن حنبل والحكم

لحديث دليل على ردية لحبيب عبد أو مة. قال في المعنى: فإن رد دفع ماله. ورضي المدفوع إليه حارة قال:

حديث دليل على وجوب الاقتصاص في كسر السن، وما غيره من العظام فقد قام الإجماع على أنه لا يقتصص في العظم الذي يحرق منه دهاب لنفسه ثم تثبت فيه لمائة بآن لا يؤلف على قدره من اللحم. ثم في الاحتياط لا يحرق بقصص في الصمة ولصوبة وكحو ذلك، وهو مذهب الأصحاب لم يشدين وغيرهم وقصص عليه.

حمد.

١١٢٤- وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ قُتِلَ فِي عِتْيَا أَوْ رَمْيَا بِجَبَرٍ أَوْ سَوْطٍ أَوْ عَمَا فَعَقَلَهُ عَقْلُ الْخَطَا، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ»
 أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَتُسَنَّى وَبُيُوتُهُ خَيْرٌ بِسَدِّ رِفْقِي

لحديث ربيع بن عوف أن من يعرف الله فيه يحب فيه بديهة ويكون على العافية، وفيه نامة قل عمد يقدره إلا
أن يرضى لأوليائه بالندية، وفيه تحريم إيواء الحديث وندب عنه، وعن أبي شريح الخزاز عن قتادة سمعت رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - يقول: من أصيب بدم أو نخل «والنخل الحرج» فهو بالحري بيني وبين ثلاث: ما أن يقتل، وما أن يحد، وما أن يحدو عني يديه، فإن قيل من ذلك شيء، ثم عدا بعد ذلك فإن به راء،

١١٢٥- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر قتل الذي قتل ومحبس الذي أمسكه» رواه ابن رظي مؤصلاً ومُرسلاً وصححه ابن الصبان ورحمته ثقات، لأن البيهقي راجح مؤنس

الحديث دليل على أنه ليس على أمسك سوى حبسه، وأن يقول ويدية عني له قل، وذهب مالك فيهما يقتل جميعاً

١١٢٦- وعن عبد الرحمن بن أبي نعيم - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قتل مسلماً بعد هروء «أنا أول من وثق بدميه» خرجه عند المرق هكك مؤصلاً ومُرسلاً ورواه ابن رظي وذكر ابن عمر فيه، وبسنداً موثقاً واه

قال البيهقي وهو خطأ، وقد رد رظي من يسهل لا تقوم به حجة إذ وصل الحديث، فكيف بد، رسله، وسئل به حنفية على حود قتل مسلم كافر، وقد الجمهور لا يجوز لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يقتل مؤمن بكافراً، وفي الاحتياط لا يقتل مسلم بدمي، لأن يقتله عبدة لأحد ما له وهو مذهب مالك،

١١٢٧- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «قتل غلام عبدة قتل غمراً، واشتركت فيه من صتعه يقتلهم به» خرجه بخاري

فيه دليل على أن قتل المحمعة ما هو حد وهو قول الجمهور، قال في الاحتياط: ولا يصح العفو في قتل عبدة لعدم الاحتياط به كالقتل في الحرية وولاية النصاص، والعفو ليس عاماً لجميع الوثة بل يختص بالعصبة وهو مذهب مالك ويخرج رواية عن أحمد، وبذلك منع المحمعة على قتل شخص فلا يؤيد، منهم من يقتلهم وهم من

५

مَدِينَاتُ حَمَمٍ دِيَّةٍ، وَهِيَ عَامَةٌ، فِيهِ الْقَصْرُ صَوْمٌ لَأَقْبَاصِ فِيهِ

وَبِئْسَ حَسْرَةً وَاحِدَةً، وَاجْتَنِبُوا فِي صَحَّتِهِ

www.alukah.net

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: «فصي لبي - صلى الله عليه وسلم - إذ قطعت شدة لأف
نصف العن خمسون من الإبل، وعدّها من ذهب أو لوز» أخرجه البيهقي، وذكر عن يهري أنه قرأ في
كتاب عمرو بن حزم: «وفي الأذن خمسون من الإبل» وروي من حديث معاذ أنه قال: «وفي سمع مائة من الإبل،
وفي العن مائة من الإبل» وقال يهري: «وفي سمع مائة من الإبل» وقال يهري: «وفي سمع مائة من الإبل»
لديّة»، وعن يهري: «وفي سمع مائة من الإبل» وروي يهري: «وفي سمع مائة من الإبل» وروي يهري: «وفي سمع مائة من الإبل»
من لخصه فصي في رجل ضرب قد ذهب سمعه ونصره وعقده وبكاحه أربع ذب، وروي يهري: «وفي سمع مائة من الإبل»
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - فصي في سمع مائة من الإبل
مكاه، إذ طمس مائة ذب، وفي يهري: «وفي سمع مائة من الإبل» وروي يهري: «وفي سمع مائة من الإبل»
ديّة».

١١٣٠- وعن أنس مسعود - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «دبّة الخطأ
أخماساً: عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بقاة مخاض وعشرون بقاة لبون وعشرون بني لبون»
أخرجه البخاري وأخرجه لأربعة نصوص: «وعشرون بقاة مخاض» يدل «لبون» وسند أوله قوي، وأخرجه
أنس بن شيبه من وجه آخر موثق وهو أصح من مرثوع.

١١٣١- وأخرجه أبو داود - من طريق غيره روى عن أبيه عن جده - رضي الله عنهم - ربيعة:
«الدبّة ثلاثون حقة، وثلاثون جذعة، وأربعون خيلة في بطنها أولادها».

لحديث دليل على أن دبة حصّة توحيد خمس، وإن دبة تعد وشبهه تكون ثلاثاً.

١١٣٢- وعن يهري - رضي الله عنهم - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لبي أعتى الناس
على الله ثلاثة: من قتل في حرم الله، أو قتل غير قاتله، أو قتل لذل الجاهلية» أخرجه ابن حبان في حديث
صحيحه وصححه يهري من حديث يهري.

لحديث دليل على أن هؤلاء الثلاثة يرد في نعم من غيرهم، واستدل به على مبيد دية على من قتل في الحرم

و لأشهر الحرم أو د رحمة، وثبت عن عمرو وعشرون - رضي الله عنهم - ليس قتل في الحرم مدية وثبت تعذيبه .
قال ابن عبيد: إن لصحة عاصو في هذه الأحوال .

١١٣٣- وعن عبيد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهم - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
قال: «الإن دية الخطاء شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها» أخرجه
أبو داود ولساني وابن ماجة وصححه ابن حبان

لحديث دليل على تعذيب المدية في شبه عمد كدية العمد .

١١٣٤- وعن ابن عمر بن رضي الله عنهم - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «هذيه وهذيه
سواء» يعني خنصر وإلهم . رواه البخاري

١١٣٥- ولأبي داود والترمذي «دية الأصابع سواء» ، والأستان سواء ، الثنية والضرس سواء»

١١٣٦- ولابن حبان «دية أصابع اليدين والأرجلين سواء: عشر من الإبل لكل إصبع»

لحديث دليل على أن دية جميع الأصابع وجميع الأسنان سواء ، ولو كان بعضها دفع من بعض ، وهو قول
جمهور .

١١٣٧- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حذو - رضي الله عنهم - ربعة . قال «من قطب وكتم يكن
بالقطب معروفا فأصاب نفسه فما دونهما فهو ضامن» أخرجه دارقطني وصححه الحاكم وهو عند أبي داود
ولساني وغيرهم . لأن من رأسه قوى ممن وضعه .

لحديث دليل على تصميم قطب . لأنه عمد وحط سواء بالسرية وبمباشرة ، فإن خطي لا عدم
حلا في أن معج د تعدي قتله لمرض كان ضامته . ومنه صي عمدا وعملا لا يعرفه معج . فإن بولد من
عنه لثب صم المدية وسقط عنه لقود لأنه لا يستند بذلك دون من مرض . وحماية نصيب على قول عامة
هل لعدم على فسته . وقال ابن رشد: برعت: أي قطب كان عليه بضرب وسحق والدية في ماله . وقيل
على العاقبة . قال في سبل السلام: وما بعد نصيب الحد . فإن كان السرية بمضن مدق لأنها سرية ومن

مأذون فيه من جهة الشرع ومن جهة المعالج. وهكذا سرية كل مأذون فيه لم يعد له عن في سببه، كسرية الخمد وسرية القصاص عند الجمهور. وإن كان لإحداث ما يشبه فهو مصدور عليه إن كان عنداً. وإن كان حصاً فعلى

نعانة

١١٣٨- وعن - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «في الواضح خمس خمس من الإبل» رواه أحمد والأربعة. ورد خمد: «والأصابع سواء: كلن عشر عشر من الإبل» وصححه ابن خزيمة وابن حبان. ورواه

الحديث دليل على أن كل موضحة خمس من إبل، وموضحة لوسعة والرأس سواء في قول أكثر أهل العلم، وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال: «نصف موضحة نوحه عن موضحة نوح». وذكره ابن أبي شيبة عن أحمد: «وما مأذون لموضحة وهي الحارصة والبارية والدة صعة وملاحمة والسحق»، فقد أكثر الفقهاء فيها حكومة، وعن أحمد: «في الدالة نحر، وفي الد صعة نحر، وفي ملاحمة ثلاثة، وفي لسحق أربعة» حارصه نحر وهو أقرب.

١١٣٩- وعن - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين» رواه أحمد والأربعة. وكلفني داود: «دية المعايدة نصف دية الحر».

١١٤٠- ولنسائي: «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلاثين دية»، وصححه ابن خزيمة الحديث دليل على أن دية لدمي نصف دية مسلم. وفيه دليل على أن ريش حر حات حرقة كإرش حر حات حر حات. وم رد عليه فهو على نصف من دية رجل. وهو قول الجمهور.

١١٤١- وعن - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «عقل شبيه العمد مغلط مثل عقل العمد، ولا يقتل صاحبه، وذلك أن يتزو الشيطان فتكون دماء بين الناس في غير ضغينة ولا حمل سلاح» حارصه الد رقصي وضعه

الحديث دليل على أن وقع لخرح من غير قصد به يوم يكن سلاح من بحر وعصاً ونحوه فإنه لا يؤد

فيه، ورن دينة منقصة كالعسد مائة من لاس، سها زعمون في صوبها ولادها.

١١٤٢- وعن بن عتيب - رضي الله عنهما - قال: «قال رجل رجلاً على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فحدث النبي - صلى الله عليه وسلم - دينة ثي عشر لدا» رواه الأربعة ورجح النسائي وأبو حاتم، رندبه

الحديث دليل على ثبوت لدية من نقصة، وعلى أنها ثل عشر ألف درهم

١١٤٢- وعن أبي ذرمة - رضي الله عنه - قال: ثبت النبي - صلى الله عليه وسلم - ومعني أبي، قال: «من هذا؟» قلت: أبي شهيد به، قال: «أما إنك لا يجزي عليك ولا تجزي عليه» رواه النسائي وأبو ذر، وصححه ابن خزيمة وابن خروء

الحديث دليل على أنه لا يطلب أحد حدية غيره، سواء كان قريباً أو بعيداً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [أنعام ١٦٦]، وإنه يخص نة قلة بدية في حدية لخطأ فهو من باب التعصم والله صر، وقد قال الله تعالى ﴿وَعَدُوُّ عَدُوِّ الْأَقْرَبِ وَالْأَقْرَبُ لِلْأَقْرَبِ وَالْأَقْرَبُ لِلْأَقْرَبِ﴾ [مائدة ٢]

باب دحوى الدم والفسامة

١١٤٤- عن سهل بن أبي حنيفة - رضي الله عنه - عن رجل من كبراء قومه أن عند الله بن سهل ومحيصة بن مسعود حرج، بن حنبل من جهنم صابهم فأي محيصة وأخبر أن عند الله بن سهل قد قتل وصرح في عين، فأي يهود قال: ثم والله قتلوه، فو والله ما قتلوه، قال هو وأخوه حويصة وعبد بن حنبل بن سهل قد ذهب محيصة ليلكم فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «كبر كبر» يريد سن، فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لما أن يدوا صاحبكم ولما أن يذوقوا بحرب» فكتب إليهم في ذلك، فكتبوا: يا والله ما قتلوه، قال حويصة ومحيصة وعند ابن حنبل بن سهل «أعطينكم وتسحقون دم صاحبكم؟» قالوا لا، قال «فخلف لكم يهود؟» قالوا: ليسوا مسلمين، فوداه رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

وسلم - من عنده، فبعث إليهم مائة مائة، قال سهل فلقد ركعني منها مائة حمراء شق عليه

هد الحديث حصل في ثوب النفس مائة وهي الأبدان نفسم على أرباب القتل لا دعوا لدم. فإن نكوا نفس مدعى عليهم، ولا ثبت نفس مائة كحرة دعوى لقتل على مدعى عليهم من دون شبهة وهي ابوت وهو ما يغلب على نفس صحة ادعوى به كالعروة كاهنة، قوله - صلى الله عليه وسلم - لا تخفون ونستحقون دم جد حاكم، ومسلم يقدم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع يده فيه دليل على ثبوت يعود بالنفس مائة كالت كالت لدعوى على واحد معين، قال زهرى: قال في عمرو بن عبد العزيز: «يريد أن ادع نفس مائة ياتي رجل من أرض كذا، وآخر من أرض كذا، فيحلفون على ما لا يرون، فقتل، بهن بن تتركه، يوشك أن يرحل يقتل عند هاتين فيبصر دمه، وإن لم يدر في انفسا مائة لحياة» أخرجه بن المنذر قال «قرصني» لأصل في له عاوى بن اليمين على مدعى عليه، وحكم النفس مائة نفس نفسه ليعذر إقامة لينة على لقتل فيها، غلبا، قال في لأخبارات: إذا كان ثم بوث يغيب على النفس له قتل من ثم بوثه حار لأرباب القتل لا يخفون خمسين يديا ويستحقوا دمه

شهي.

١١٤٥- وعن رجل من الأنصار: «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فر لنفسا مائة على ما كانت عليه في حادثة وقضى بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين أس من الأنصار في قتل ادعوه عيسى اليهود» رواه مسلم

كأنه شارب من ما أخرجه للحري في قصة هاشمي في الحادية، وفيها: أن أبا عبد الله قال لله من ما حذر ما جدي ثلاثة بن شيت أن قودي مائة من الإبل في ذلك قتلت صد حبة، وإن شئت حلت خمسون من قومك، ذلك ثم بوثه، وإن أريد قتله به، أو في قومه قد أو كحلف، وأنه امرأة من بني هاشم كانت تحت رجل منهم فد وبذ به، فقتلت به أبا عبد الله بن حنيفة بن هاشم بن عبد الرحمن بن خمسين، ولا نصير يبي حيث نصير، لا يكرن لفعن، وأنه رجل منهم قتل: يا أبا طالب ردت خمسين رجلا لا يخفوا مكان مائة من الإبل يصيب كل رجل بعين، هد في بعين في قتلها عي ولا نصير يبي حيث نصير لا يكرن لفعن، وجاء في رواية وأربعون فحلفوا، قال من

عبد بن علي بن ماضي يده ما حال الحول ومن انشائية والأربعين عين طرف .

باب قال أهل النبي

١١٤٦- عن بن عمر - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا

السَّيْلَ خَلَّيْنَا مِنْهُ» مَقُولُهُ عَلَيْهِ

الحديث دليل على تحريم قتل مسلم ولتشديد فيه . وقد قال الله تعالى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ فِي قُلُوبِهِمْ ضَالَّةً﴾ (الأنعام: ١٠٩) وقالوا قتلوا نبي الله صلى الله عليه وسلم وأولاده وأهل بيته وأصحابه وأرضوا به وأفسدوا به يحب المفسدين (٩) بما أنه مؤمن خوة وأصحابه بين حوزكم وأتوا الله بعدكم بوجوه [محور ١٠٩]

١١٤٧- وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتَةً جَاهِلِيَّةً» خَرَجَهُ مُسْتَمٌ

قوله: من خرج عن الطاعة أي طاعة الإمام، ودفق لحمعة: أي جمعة مسلمين الذين نفقوا على إمامهم انضم به شتمهم، وجمعت به كلمتهم، فميتة ميتة جاهلية لأن الخروج عن الطاعة كاهل جاهلية لا إمام به، وقال علي - رضي الله عنه - «خروج» «كولو حيث شئتم، وبيتكم ولا تسلكوا دماء حراماً، ولا تقطعوا سيلاً، ولا تظلموا أحداً، ولا تعصم بيت بيبكم «خروج» خروجه أحمد وغيره، قال في الاختيار: وأجمع العلماء على أن كل طاعة منسوبة عن شريعة مؤمنة من شرع لإسلام به يجب قتله حتى يكون الدين كله لله كما هو رأيي انتهى

١١٤٨- وعن أم سمية - رضي الله عنها - قالت قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «تَقْتُلُ عَمَارًا

الْفِتْنَةُ الْبَاطِنَةُ» رَوَاهُ مُسْنَمٌ

الحديث دليل على أن الفتنة باطنة معاوية ومن في حربه لأهلهم دين قتل عمار، قال بن عبد البر توفيت لأخبار به، وهو من أصحاب الحديث، وقال بن دحية: لا مصحح في صحته، ولو كان غير صحيح لردده معاوية.

ويقال: قتل معاوية قتله من جاء به، ولو كان فيه شك لودعوا مكره حتى أحب عمرو بن العاص على أنه مرة فقال:
لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - قتل حمزة، قال في الأحبار: وعني قسري الصواب من معاوية.

١١٤٩- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «هل تدري يا
ابن أم عبد الله، كيف حكم الله فيمن بنى من هذه الأمة؟» قال: لله ورسوله أعلم، قال: «لا يجهز على
جريحها، ولا يقتل أسيرها، ولا يطلب هاربها، ولا يقسم فيهما» رواه أبو زرعة وحاكم وصححه قوه، لأن في
سنده كثير من حكيم وهو منزول، وصح عن علي بن طريف نحوه موقوف، أخرجه ابن أبي شيبة وحاكم

فيه مسائل لأن لا يجهز على جريح من سعة أي لا يدفع عليه ويقتل، شية أنه لا يقتل أسيرهم
لأن قتاهم، هو دفعهم عن الشاربة، الثالثة، لا يصب هربهم، الرابعة، أنه لا يقسم فيهم، وهو قول جمهور
وقال بعضهم: لأنه حصر الحرب من سلاح ونحوه، قال في الأحبار: ومن استحل ذنبا من هذه الأشياء تأويل
فكأنه شاع ونحوه يسقط بثبوته حق لله وحق للعدو، وفتح أبو العباس لذلك ما نقله البيهقي لأنه من جهاد الذي
يجب لأجر فيه على الله تعالى

١١٥٠- وعن عوفية بن شرح - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
يقول: «من أياكم وأمركم جميع يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه» أخرجه مسلم
الحديث دليل على أن من خرج على إمام قد اجتمعت عليه كلمة مسلمين فإنه قد استحق القتل لإدخاله
بصر على عدو.

باب قتال الجاني وقتل المرتد

١١٥١- عن عند الله بن عمرو - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «من
قتل دون ماله فهو شهيد» رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه،
الحديث دليل على حوزة مقاتلة لمن قصد أخذ ماله غيره غير حق.

١١٥٢- وعن عمران بن حصين - رضي الله عنه - قال قال النبي بن أمية رَحْلًا فَعَصَّ أَخَذَهُمَا

صاحبه فاشترى يده من فقه فروع شيتيه، فاحصنا بن لبي - صلي الله عليه وسلم - فقال «يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ كَمَا يَمْنَعُ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَةَ لَهُ» مُتَقَوِّ عَيْنَهُ وَلَقَدْ مَسَم

فيه دليل على أن هذه الحدية التي وقعت لأحد الدفع عن نصرته لهدر، ولادية على الحبي، وفي هذا ذهب جمهور وقولوا لا يرميه شيء لأنه حكم الصل، واحتجوا بصل بالإجماع على أن من شهر على آخر سلاحاً بيده فادفع عن نفسه فقتل الله هراً أنه لا شيء عليه، قال في الاحتيار ب قال أبو العباس من في حديق فأنو عراً فهو مول غير يردوه بينهم، فهم يحسدون في سبيل الله ولا يصدر عنهم بقود ولادية ولا كفارة، قال في مقنع وير قسبت ه ثمان مصيبة أو طاب رئاسة بهما ه ثمان، وبهم من كل واحدة ما تنفت على لأخرى، قال في لأصل ف هدا لا خلاف أعسمه، لكن قال الشيخ فقي الدين، إن جهن فدره بهبه كل ه ثمانية من لأخرى من ودا كمن جهن فدره محرم من ماله حرج بصله، ولذا قلنا به، وفي بصل أو حبت لأصحاب بصله ن على مجموع له ثمانية من ميعهم عين مشف، وقال بصل وإن قد لا يصب، لأن ما شرو ومعي سوء عند الجمهور،

فائدة: وود حل أحد منهم بصلهم، فقتل وجهل فإنه صمته الصائفة، معاً.

١١٥٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال أبو له سم - صلي الله عليه وسلم - «لَوْ أَنَّ أَمْرًا أُطْلِعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَعَدَّقْتَهُ بِحَصَاةٍ فَنَقَّاتَ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ» مُتَقَوِّ عَيْنَهُ، وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ وَالنَّسَائِي. «فَلَا دِيَةَ لَهُ وَلَا قِصَاصٍ» وَصَحَّحَهُ أَبُو حَنِ

الحديث دليل على أن من طلع على غيرة غيره فعدده فاصب عليه وغيره أن ذلك هدر، إذ كان بغير إذن ولا نصير من منظور إليه، قال الفقهاء فأن ما ورد هدا شرب أو ححر بقتله فقتله، فهذا قيل متعلق به لقصاص أو بدية

١١٥٤- وعن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: «قُصِيَ رَسُولُ اللَّهِ - صلي الله عليه وسلم - أن حفظ لحوقه بالهز على هنتها، وأن حفظاً شينة بالليل على هنتها، وأن على هزاً شينة ما أصامت ما شيتهم بالليل» رواه أحمد والأربعة لا يرمي، وصححه أبو حن، وفي بسنده خلاف

الحديث دليل على أنه لا يمس من ذلك دينه، لأنه يعتاد برسه في النهار ويصلي ما حثه
النيل، لأنه يعتاد حظه بالنيل، قال بطحوي: مذهب أبي حنيفة أنه لا ضمة في رأسها مع الحاقص،
وإنما في رأسها من دون حاقص فيه يصلي، وكذا في الكفة يقيدون ذلك، إذ سرحب لدواب في مسرحها
معتادة بلوعه، وإنما إذا كانت في أرض مروعة لا مسح فيها، فيهم يصمون ليلاً وبهراً.
١١٥٥- وعن معاذ بن حنبل رضي الله عنهما - في رجل أسلم ثم هود: «لا أحسن حتى يقتل، فضاء
لله ورؤيته» ثم إنه يقتل. متفق عليه، وفي رواية لأبي داود: «وكان قد سئب فذل ذلك»
الحديث دليل على أنه يجب قتل مرتد، وهو إجماع، وقد وقع خلاف هل تحب سبانه أولاً، ومذهب جمهور
في وجوب الاستانة.

١١٥٦- وعن من عذ من - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ بَدَّلَ
دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ» رواه البخاري

الحديث دليل على قتل المرتد وهو عام في رجل ومرتدة، وهو إجماع في الرجل، وإنما المرأة فيه خلاف، ومذهب
الجمهور في أنها تقتل.

١١٥٧- وعنه - رضي الله عنهما - رضي الله عنه - صلى الله عليه وسلم - ونفع فيه
فيها فلا تنهي فتأكل من لينة أحد مقلو لجمعة في بطنها، ونكأ عليها فقتلها، فسبح ذلك النبي - صلى الله
عليه وسلم - قال: «أَلَا أَشْهَدُ وَأَنَّ دِمَاءَ هَذِهِ» رواه أبو داود، وأبو ثوبان.

الحديث دليل على أنه يقتل من سب النبي - صلى الله عليه وسلم - ويهدر دمه، فإن كان مسماً، كان سببه
ردة، وإن كان من أهل العهد فإنه يقتل إلا أن يسلم، والله أعلم.

كتاب الحدود

الحدود جمع حد، واصله ما يجر بين شيئين، وتسمي عقوبة شرعية ونحوه حداً، تكون مبدعة معروفة، أو
تكون مقدرة من الشارع وتصلح للحدود، ويرد بها مع صبي نفسه، تكونه معونة في ذلك حدود الله فلا

مُتْرُوبَهَا [البقرة: ١٨٧]. وعلى فعل شيءٍ مقدرٍ وسه [ومن يشعِدْ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ عَدِمَ نَفْسَهُ] [اصطلاح:]

[١]

باب حَدِّ الزَّانِي

١١٥٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَبِيعِ بْنِ خَدِيرٍ عَنْ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَشَدُّ لِلَّهِ الْفَصِيحُ يَكْتُبُ لِلَّهِ، أَمْ لَا حَرْفٌ سِوَهُ لَعَنَهُ اللَّهُ - نَعَمْ وَالْفَصِيحُ يَكْتُبُ لِلَّهِ وَذِي يَنْقُصُ الْقُلُوبَ «قُلْ» قَالَ إِنْ كَانَ عَسِيْدٌ عَلَى هَذِهِ فَرِيضَةٍ وَهِيَ خَيْرٌ لَكَ عَنِ مِائَةِ الرَّحِمِ، فَتَدْرِبُ مِائَةَ شاةٍ وَوَبِيْدَةٍ، فَسَأَلْتُ هُنَّ الْعِجَمَ وَالْحَرَوِيَّ نَمًا عَنِ نَبِيِّي، أَحَدُ مِائَةٍ وَتَعَرَّبُ عَمَّ وَرَ عَنِ مَرْقُومٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «وَالَّذِي تَقْسِي يَدَهُ لِأَقْصَيْنِ بَيْنَكُمَا يَكْتُابُ اللَّهُ: الْوَلِيْدَةُ وَالنِّعْمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَعَرَّبُ عَامٌ، وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجَمُهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا الِسْنَدُ مُسَمَّمٌ.

لحديث دليل على أن حد الزاني غير المحصن مائة حدة وتعرب عام، وأن حد المحصن أربع حده، وعلى أنه يكفي في الاعتراف بالزنا مرة واحدة كغيره من سفر الأحكام، وهو قول الجمهور.

١١٥٩- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَصْحَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنًا سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَقِي سَفَةً، وَالنِّيبُ بِالنِّيبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ» وَفُتْمَسَمٌ.

فيه بشارة في قوله تعالى: ﴿وَالْإِنِّي نَذِيرٌ لِلْحَاشَةِ مِنْكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَيْنَهُنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَامْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَخْرُجَ لَهُنَّ سَبِيلٌ﴾ [النساء: ١٥]، قوله: «بِكْرٌ بِبِكْرٍ» جرح مخرج نعال لا يبرده مفهومه، فإنه يجب على بكرك الحد ولنفى به، رضي بكرك وثيب كره في قصة تعسيف، وبكرك هو آخر لدفعه في الذي مخرج مع في مكاح صحيح، قوله والنيب بالنيب حد مائة وبكرهم) يستدل به على أن يجمع نيب في حد بين الحد وبكرهم، وذهب الجمهور إلى أنه لا يجمع بينهما، فقاروا وحديث

عنه دة مسوح قصة، عروا، مديرة وبيهودين فيه - صلى الله عليه وسلم - رحمهم، ولم يروا له حلد هم، فقلت
لسنة عني أن لحد قام عني ابكر، ما فقه عن الثيب.

١١٦٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: أتى رجل من المسلمين رسول الله - صلى الله عليه وسلم
- وهو في مسجد وده لقال يا رسول الله بي ريب، فأعرض عنه، فتدحى نقاء وخفه قلب يا رسول الله بي
ريب، فأعرض عنه حتى أتى ذلك عليه ربح مر، فيه شهد عني نفسه ربح شهد به دة رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - فقال: «أبلك جئون؟» قال: لا، قال: «فهل أخصمت؟» قال: نعم، فقال ليبي - صلى الله
عليه وسلم - «اذهبوا به فارجموه» متفق عليه

سند به على أنه يشترط تكرار لإقرار برأا ربح مرات، قل لحافه: وثأون الجمهور ذلك إنه زيادة
لاستثابته، وفيه دين عني أنه يجب لأستقص عني لأمه عن أمور التي يجب معها لحد، وأنه يبدب
نقبي ما يسقط لحد من م يشهر فاشك في حرمة.

١١٦١- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: لما أتى مدعون مالك بن النسي - صلى الله عليه وسلم
- قال: «هلك قبلت أو غمرت أو نظرت» قال لا يا رسول الله رواه البخاري

لحديث دليل عني الثيب وأنه لا بد من التصريح في البرأ فقط لا يحتمل غير ذلك.

١١٦٢- وعن عمر بن خطاب - رضي الله عنه - أنه حصب فقال: «إني لله بعث محمد بالحق وورث عليه
كتاب، وكان فيه قول الله عليه بة الرحم فرائها، ووعيدها وعقلها، فراحم رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - ورحمها بعدة، فأحشى من حال الناس من رسول أن يقول فائل: ما لحد للرحم في كتاب الله فيصو ويترك
فرصة بوه، ورحم حق في كتاب الله على من ربي: «أخص من أرحم الواسع» إذ قامت بينة و
كان حبيل ولا عرف» متفق عليه

فيه دليل عني أن مرة لحية إر وحدت حبيل، وم يذكر شبهة أن لحد يجب عني.

١١٦٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «إذا

زنت أمة أحدكم قتين زناها فليجلدها الحد ولا يترب عليها، ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يترب عليها، ثم إن زنت الثالثة قتين زناها فليجلدها ولو مجبل من شعر منقود عليه وهدي لقص مسم.

الحديث دليل على ولاية حد أمة في سيدها، وحده خمسون حدة، قوته؛ ولا يترب عليها (لثريب: لتعريف، قال بن بطال: يؤحد منه أن كل من قيم عليه حد لا يعبر بالتعريف واليوم، ولا يبق ذلك من صدر منه فليس يرفع أو لإمام، وقد نص أحمد بن حنبل في الأمر بالبيع على خص عن عدة من تكرار منه، لا يظن به السيد نوصد حديث فيكون ديوفاً.

١١٦٤ وعن عبي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أقيموا الحدود على ما ملكتم أنما كنتم» روه يهود ودهوثي مسم موثوقاً

الحديث دليل على إقامة حد على ما يثبت: ذكرهم وناهم.

١١٦٥ - وعن عمران بن حصين - رضى الله عنهم - أن امرأة من خبيثة تب لبي - صلى الله عليه وسلم - وهي حبلى من برة قتيل يا بني لله أصبت حداً فقمه علي، فدعا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولها قال «أحسن إليها فإذا وضعت فاتني بها» ففعل وأمرها، فشككت عيني ثيابي ثم أمرها، فرحمت ثم صلى عليه، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا بني لله وفدت ربك؟ فقال «لقد تابيت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى» رواه مسم

فقول العلماء على أن مرة نوح قعدة، وفي الحديث دليل على مشروعية الصلاة على مرحوم، وأن التوبة لا تسقط الحد إلا بحرق النفس القدرة عليه.

١١٦٦ - وعن حماد بن عبد الله - رضى الله عنهم - قال: رجم سبي - صلى الله عليه وسلم - سرحلاً من ستم وورحلاً من يهود و امرأة، روه مسم، وثقة رجم يهوديين في الصحيحين من حديث بن عمر رضي الله عنهما - .

فيه دليل على إقامة الحد على كافر إذا رمي، وهو قول الجمهور

٩١٦٨ وعن ابن عباس رضي الله عنهما: **قُلْتُ لِقِيْتُ حَسَنًا لِلَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يُعْمَلْ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ، وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَيْهَمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَيْهَمَةَ»** رواه أحمد والأربعة وحده مؤلفون لأن فيه حذواً

قوله: من وحدنوه يعمن عمل قوم بوط وقثو الله عن وفعول به). وأخرج سيهقي من حديث سعيد بن جبيرة ومحمد بن علي بن عبد الله عن أبي بكر بن محمد بن علي بن أبي حمزة، وأخرج عنه أنه قال: «يُبطِرُ أَعْيُنَهُ» في القرية ويرمي به منكب ثم ينجح لحجارة». وقال حاتم بن إدريس: حرق بوضعية «أربعة من حمراء» أبو بكر بن عبد الله بن علي بن أبي حمزة، وعبد الله بن زيور وعثمان بن عبد الله بن مالك، قال الشوكاني: وذهب عمر وعثمان بن علي بن أبي حمزة، وقد حكى صاحب الشفاء إجماع الصحابة على قتل أبي الشوكاني، فهذا اتفاق منهم على قتله وإن اختلفوا في كيفية، وهذا موافق لحكمه - صلى الله عليه وسلم - فيمن وطئ ذنبا محرما، لأن بوطاً في موضعين لا يحل أن يهتق. قوله: ومن وحدنوه وقع على بهيمة ناقته وقثو البهيمة استدل به على أن حدث من أبي البهيمة لقتل، وقال الشافعي: إن صح حديث فسد به، وفي قول له: أنه يحب عليه حد الرداء، وذهب أحمد وغيره إلى أنه يعزق فقط، واستدل به علي بن محبوب بقتل بهيمة مأكولة كانت ولا، وثبت ابن عبد الله بن محمد أن البهيمة؟ قال: ما سمعت من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في ذلك شيئاً، ولكن أرى أنه كره أن يؤكل من لحمه، ويستمع به بعد ذلك لعنه.

١١٦٩- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صرت وغرت، وأنك صرت وغرت وأن عمرو صرت وغرت» روه الترمذي ورواه ثقات لأنه حثاف في وقته ورواه

الحديث دليل على ثبوت التغريب وأنه ميسر

١١٧٠- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «لئن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - محدث من الرجال ومترحات من النساء» وقال: «أخرجوهم من بيوتكم» روه البخاري

محدث هو من تشبه بالنساء في حركاته وكلامه، وغير ذلك من الأمور المختصة بالنساء والمرد من حقوق بدنه لا من كان ذلك من شخصته وحياته، ومترحات: هن من تشبهت بالرجال

١١٧١- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً» أخرجه ابن ماجه وسأله ضعيف.

١١٧٢- وأخرجه الترمذي وحاكم من حديث عائشة - رضي الله عنها - منقط: «ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم» وهو ضعيف أيضاً.

١١٧٣- ورواه البيهقي عن عبيد بن ربيعة منقط: «ادروا الحدود بالشبهات»

فيه دليل على أنه يدفع الحد بالشبهة التي يحوز وقوعها كدعوى الإكراه، أو بها ثبت وهي قائمة، وبحود ذلك.

١١٧٤- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله تعالى عنها فمن ألم بشيء منها فليستبرئ إلى الله تعالى وليتب إلى الله تعالى، فإنه من يدر لنا صفحته شئ عليه كتاب الله تعالى» روه حاكم، وهو في موضع من مراسيل رند بن سنان

فيه دليل على أنه يجب على من لم يعصية أن يستبرأ ولا يفتح نفسه، وإن يدرى التوبة، وقد أخرج تودود مرفوعاً: أنه قد فوجئ بحدود فيمنعكم، لما يعني من حد الله وحده، وفي الحديث لأخرى: إذا تعبد الحدود لتسطن فمن الله الله مع ومشفعاً والله أعلم.

باب حد القذف

١١٦٥- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كنت بؤك عذري فم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على منبر فذكر ذلك وبلا لقول الله - عز وجل - «أمر بحسين وميرة فصرى بعد» خرجه أحمد وأربعة وثلاثين لحي ري

فيه ثبوت حد القذف، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ مَنِ اتَّبَعَ لَكُمْ مِثْلُ مَا أَنْذِرْتُمْ بَشَرًا مِمَّنْ لَا يَخْلُقُ أَشْيَاءَ تُشْبِهُكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ وأما ما ذكرناه من أن الأربعة شهداء في حدواهم ثمانية حدة ولا يقبلون شهادة أحد وأولئك هم القسوف * إلا أن ما رواه أبو ساعد ذلك وأصححوه في أنه عور رحيم [سورة: ٥٠، ٤٠].

١١٦٦- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «رأيت أن كان في الإسلام أن شرب من سخمه فدفعه هلال بن أمية فأمر به، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «البينة والأقعد في ظهرك» حديث خرجه أبو يعلى ورحمته م، وفي البيه ري نحوه من حديث من عدى الحديث دليل على أن روح بن عكر عن أبيه وجب عليه الحد لأن بلاعه.

١١٦٧- وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة - رضي الله عنه - قال: «لقد ذرركم» نكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - ومن بعدهم فلم يصر يرون منوش في القذف إلا أربعين» روه مالك وأبو عري في ح معه فيه دليل على أن حد منوش في قذف ذكر كان أو أنثى أربعون حدة، وهو قول جمهور.

١١٦٨- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «من قذف مملوكه يقاتل عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال» متفق عليه

لحديث دليل على أنه لا يحد مملوك في الدنيا إذا قذف مملوكه، وما يحد فدفعه غيره مملوكه، قال عامة العلماء فدي وحديثاً به لا يحد، لا ما روي عن دودنه وأحب حد على قاذف العبيد، وحديث أبي عيسى في عدم لأدلة، وذكر أنه شبه بالمدفوع بعدته، فهو حسن خلاص من السق غير يور، والله أعلم.

باب حد السرقة

١١٦٩- عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا تقطع يد»

سارق إلا في ربح دينار فصاعداً» متفق عليه، واتفق نسيم. ولقد سحري «تقطع يد السارق في ربح دينار فصاعداً» وفي رواية لأحمد «اقطعوا في ربح دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك»

يحتاج حد سرقه ثمان مائة آ. قال الله تعالى ﴿وَسَارِقٌ سَارِقَةٌ فَفُتِحُوا أَيْدِيَهُمْ حِرَاءَ يَمَاسِكُ كَلًّا مِنْ مَنَةِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [مائدة ٣٨]. وختلف عنه في شتر ص. ذهب جمهور من أئمة الحديث، الصحيح، واحتسبوا في غير الص. ذهب فقهاء الحنابلة وأصحابنا وغيرهم إلى أنه ربح دينار من الذهب، وثلاثة دراهم من الفضة.

١١٨٠ - وعن عمر رضي الله عنهما «أنا لني صلى الله عليه وسلم فصح في محرم ثمانية وثلاثين دراهم» متفق عليه

حسن: نرحم. قال من دقيق عهد: معتر لقيمة وما ورد في بعض روايات من ذكر الثمن، فكانه ثلث وبها عند الناس في ذلك الوقت وفي عرف الروي، ولا في غير الغلبة، ولا في حنابلة لقيمة ولئن الذي شتره به ما لكم بعد لا لقيمة.

١١٨١ - وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده، ويسرق الحبل فتقطع يده» متفق عليه، يضاف

فيه حذر بتحقيقه أن لسارق وحسرة من ربحه من السرقه وهو أنه إذا تعطل هذه الأشياء الحظيرة وصار ذلك حمله حرأه على سرقه ما هو كثر من ذلك، ثم يبيع ص. لسرقه فتقطع يده.

١١٨٢ - وعن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «أشنع في حد من حدود الله» ثم قام فحصب قدام «أيها الناس إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد» متفق عليه، واتفق نسيم. وفيه من وجه آخر عن عائشة - رضي الله عنها - قالت «كانت مرة نستعير متاعاً ونخذه فمرسني - صلى الله عليه وسلم - قطع يده»

الحديث يدل على تحريم استعارة في الحدود إذا سقت البصان، ويخرج يودود والحاكم وصححه من

١١٨٢- وعن حماد بن عيسى - رضي الله عنه - عن أبي بصير - رضي الله عنه وسام - قال: «ليس على حاتن ولا
مُختلس ولا مُتنب قطع» روه أحمد والأربعة، وصححه الترمذي وابن حبان
الحديث دليل على أن لافطع في المذكور من، وقد ختمت، لجماعة في غدير خور، والجمهور على شتر طه في
وجوب القطع

۱۶۸۶- وعن رجل من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «**لَا تَقْلَعُ فِي شَرِّ وَلَا كَثْرٍ**» روه مذکوروں، و صححه أيضا الترمذی وابن حبان
مکتبہ: حجاز، بغداد، و شبرا: سم جامع شریعت و بیاض، و لم یذہبہ، کان فی شجر فسنن یحییٰ و یحییٰ،
و فیہ دلیل نہ لافصح فی دلائل .

١١٨٥- وعن أبي مينة محرومي - رضي الله عنه - قال: بي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بالصر
فد عترف عتروا يوم يوحدهم مع قلب له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «ما إخالك سرقت» قال
نبي، فأعد عليه مائة وثلاثاً، ثم رفعه فقص وحي به فقال «استغفروا لله وتب إليه» فقال استغفر به وأتوب
ببه. قال: «اللهم تب عليه» ثلاثاً. أخرجه يودود، واستقصاه، وأحمد، والنسائي، ورحمته تعالى، وأخرجه
حاكم من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أذهبوا به فاقطعوه ثم احسبوه»
وأخرجه أبو رافع، وقال لا بأس به.

فيه رلين عسى به يهفي قلبي لسارق لإفكار. وقمة خد عليه. الإنزير. ومرة بالثوبة والاستغفر والدعاء
به. ورن يكو محس. نظام

١١٨٦- وعن عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا يُغرم السارق إذا أقيم عليه الحد» روه السائي وابن أبي شيبة، وقال أبو حنيفة: هو منكر.

يستدل به على أن السارق لا يغرم إذا قطع، وصحيح أنه يغرم، والله من غير زيادة نقول لبي - صلى الله عليه وسلم - على يدي ما حدث حتى تؤديه.

١١٨٧- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه سئل عن شربة معقولة قال: «من أصاب به من ذي حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه، ومن خرج بشربة معه فعليه القرامة والعقوبة» ومن خرج بشربة منه بعد أن يؤويه الجريح قبل أن يبعثه فمليه القطع» أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم، وعن ابن مسعود في شاة لحربة كلها، وشاة معه، وشاة، وما كان من مراح فمليه يقطع.

الحديث دليل على حوز أحد محتاج من الثمر لسد فقه، وأنه يحرم عليه الخروج شيء منه، فإن خرج شيء منه فعليه نعمة والعقوبة، وأخرج يبهني نفسه بها أنها غرامة مثليه، وحدت كالأ وقال شافعي في أحد قوليه: لا تصعب نعمة على أحد في شيء من العقوبة في الأبدن لا في الأموال، وقال هذا مسوح بقض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أهل ما شية ما أصاب مشيتهم دليل، وفي حديث: شربة حوز في وجوب لقطع قال في المعني هذه دعوة للسبح لا حتم من غير دليل.

١١٨٨- وعن صفوان بن أمية - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له: أمر بقطع ندي سرق رده فشمع فيه «هلا كان ذلك قبل أن تأتي به» أخرجه أحمد والأربعة، وصححه ابن جرير وحاكم.

الحديث به قصة وهي ما أخرجه يبهني عن عطاء بن أبي رباح قال: «بينا صفوان بن أمية مضطجع بالبطحاء إذ جاء إيسن فاحدوره من تحت رأسه فأتى به العبي - صلى الله عليه وسلم - فأمر بقطعه» الحديث، وفي نسخة: «هلا كان في مسجد الحرم»، وفيه دليل على أنها مطلق يدس رق فيها كان ملكه، فصار له

وإن لم يكن مغلةً عليه في مكان، قال شافعي: ردء صولن كان محوراً ما ضعه عنه عليه، وفي الحديث دليل على أن حرر يختلف باختلاف، لأموال وأحوال، ولتقوا على أنه لا يتقص من سرق من نعيمة والخمس ويرم بكل من أهله، لأنه قد يثرب فيها بالمصالح ومن الخمس.

١١٨٩- وعن حماد بن - رضي الله عنه - قال: حيء سارق بن أبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: «أقول» أنه رسول الله سرق؟ قال: «أقول» فصنع، ثم حيء به أربعة فقال: «أقول» فذكر مثله ثم حيء به أربعة فذكر مثله، ثم حيء به أربعة كذلك، ثم حيء به خمسة فقال: «أقول» فخرجته فودد وليس في سننكم، وأخرج من حديث حماد بن حماد، وذكر شافعي أن يقتل في الخمسة منسوح الحديث دين على قطع فوائده السارق الأربع في الأربع لموات. قال في الفروع: وقد قال أبو مصعب صاحب مالك: به يقتل السارق في خمسة، وفيه من قول شيخنا أنه كاش رب في أربعة فله يقتل غيره إذا لم يسهل دونه نهى، والله أعلم.

باب حَدِّ الشَّارِبِ وَبَيَانِ الْمُسْكِرِ

١١٩٠- عن ثور بن مالك - رضي الله عنه - قال: «لبي» - صلى الله عليه وسلم - أني توحل قد شرب خمر واحدة بحرين نحو ربعين، قال: وقعه، فوكر، فلما كان غمراً سبب، فله من، فقال عبد الرحمن بن عوف: حلف حدودك، فأنه به غمراً، فمق عليه.

١١٩١- ولمسلم عن علي بن فضال: «وليد بن عتبة» - رضي الله عنه وسلم - قال: «لبي» - رضي الله عنه وسلم - أني توحل قد شرب خمر واحدة بحرين نحو ربعين، قال: وقعه، فوكر، فلما كان غمراً سبب، فله من، فقال عبد الرحمن بن عوف: حلف حدودك، فأنه به غمراً، فمق عليه.

سميت الخمر خمر، لأنه تحمّل لعن أي نستره، وقال عمرو - رضي الله عنه - الخمر ما حمر لعن، وفيه سميت خمر لأنه حمر حتى ندر، والحديث دليل على ثبوت الحد على شارب خمر، قال أبو حنيفة: لا يكتفء بالحريم واللعن والحد، ثم قال: ولأصح جواره بسوط، قال حنيفة: وبوسط بعض

مما أخرجه بعض السويع المستوردين، وصرف ثياب والدهن للصفحة، ومن عهدهم، بحسبه ما يتيقن بهم، وفي حديث ابن جندب السكوني أن نون حنيفة (لأنه قد لصحابة على ذلك في عهد عمر، وفيه أن من يقبض الخمر وحب عليه الحد)، ولم يسم: أنه شهد على لوليد وحلائل أحدهما حمر أن به شرب خمر، وشهد عليه حمر أنه ربه يتيقن (أ).

١١٩٢- وعن معاوية - رضي الله عنه - عن أبي - رضي الله عنه - قال: قال في شرب خمر: «إذا شرب فاجلدوه، ثم إذا شرب الثانية فاجلدوه، ثم إذا شرب الثالثة فاجلدوه، ثم إذا شرب الرابعة فاضربوا عنقه». أخرجه لأربعة، وذكر ترمذي ما يدل على أنه منسوخ وأخرج ذلك أبو داود وصريحاً عن ترمذي سئل به على قتل الشارب في الرابعة، لم يسم، وقال لجمهوره هو منسوخ - قال شافعي - هذا لا خلاف فيه بين من العلم.

١١٩٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إذا ضرب أحدكم فليقل الوجعة» متفق عليه.

حديث دليل على أنه لا حل صرب توجه في حد ولا غيره، دماً وبهيمة.

١١٩٤- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لا تقام الحدود في المساجد» روه ترمذي والحاكم.

حديث دليل على أنه لا يجوز إقامة الحد في مسجد.

١١٩٥- وعن أنس - رضي الله عنه - قال: «لقد نزل الله تحريم الخمر، فاندفع شراب يشرب إلا من تمر» أخرجه مسلم.

حديث دليل على تحريم بيع التمر إذا شرب منه من خمر.

١١٩٦- وعن عمر - رضي الله عنه - قال: «نزل تحريم خمر، وهي من خمسة من العنب والتمر والعسل والخصه وشعير، ولحمر ما حرم العسل» متفق عليه.

الحديث دليل على أن الخمر ليس نجساً، لا تشهد من أعتبت فقط بل يتناول تشهد من غيرهما كما يحاهر معتل
١١٩٧- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «كل مسكر خمر، وكل
مسكر حرام» خرجه مسلم

الحديث دليل على أن كل مسكر يسمى خمر، وعلى تحريم كل مسكر عصير كان أو غيره، نبيذاً ومصبوحاً.
١١٩٨- وعن جرير - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «ما أسكر كنية
فقليله حرام» خرجه أحمد والأربعة، وصححه ابن حبان

الحديث دليل على تحريم الخمر بكثير من المسكرات، وأخرج بودود من حديث عائشة: كل مسكر
حرم، وما أسكر منه بفرق فليس بكف منه حرام، وأخرج بودود أيضاً: يهر رسول الله - صلى الله عليه
وسلم - عن كل مسكر ومفترا، قال في سبيل السلام: وحكي لعراقي وابن بيمية لإجماع على تحريم الخشيشة
ون من سجنها كثر، قال وعد منها، بعض العلماء مائة وعشرين مصرة ديبية وديونية، وفدأح حصصها، موحودة
في الأيون، وفيه زيادة مصر انتهى، قلت: وقد حثف العلماء في التباين والحوة، ذكره بعضهم، وحرمة
بعضهم، وهو الصحيح لأنه من خبث ومفسده كثيرة.

١١٩٩- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يندب
نبيذ في السنة فيشره يومه والعدو بعد الغد، وكان مائة لائنة شربة وسقاه، قال في شيء آخر أنه
خرجه مسلم

فيه دليل على حور لا تبذ وجور شراب العصير وتبذد من عيابه، ومضة ذلك رد على ثلاثة يوم
١٢٠٠- وعن أم سمية - رضي الله عنها - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - «إن الله لم يجعل شفاءكم
فيما حرم عليكم» خرجه البيهقي، وصححه ابن حبان

الحديث دليل على أنه يحرم الله ويحرم الخمر.
١٢٠١- وعن وائل بن حجر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

عن الحسن بن علي بن فضال: «إِنَّمَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهَا دَاءٌ» حُرِّجَ سَمُّهُ وَأُودِ كَوْدُ وَغَيْرُهُ
الحديث دليل على تحريم صتعة لحم بدواء أو غيره. وفيه لإخبار بأنه داء. وفي حديث مرفوع: «لَنْ يَكُنَّ
بَعْدِي دَاءٌ يَحْرِمُ الْحَمَّ سِوَهَا».

باب التَّعْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ

١٢١٢- عَنْ أَبِي ثَوْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «لَا
يُجَادُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَمْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على أنه لا يجوز في التعزير على عشر حدائق. وقال مالك وإمامنا: تعزير الحدود ولا يبيع ذبي
حدود. وقال آخرون: يكون التعزير في كل حد دون حد حسبه. قال الحنفية: ظاهر الحديث أن الحد ما
ورد فيه من نكاح عدد من الحد أو نكاح محصور أو عقوبة مخصوصة، وذهب بعضهم إلى أن الحد ما
في الحديث حق لله. قال: ويحتمل أن يفرق بين مراتب معصية. فما ورد فيه تقدير لأمره عليه. وما لم يرد فيه
تقدير وإن كان كبرة حارب زيادة على عشر. وإن كان صتعة فهو مقصود منع الردة انتهى محصلاً. قال في
الاحتيارات: والتعزير يكون على فعل محرمة وذلك هو حد، وقد يكون التعزير بتركه مستحب كما يعزى
بعض النعماني بحمد الله بترتيب تسميته.

١٢١٣- وَعَنْ عَدْنَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «أَقِيلُوا ذَوِي الْمَبَاتِ
عَثَرَاتِهِمْ إِلَّا الْحُدُودَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ

الحديث دليل على أن التعزير يخفف باختلاف الأشخاص والأحوال ولا ريب أن يجهل في ذلك في يره
لأصح.

١٢١٤- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «كَانَتْ لَأَقِيمُ عَلَى حَدٍّ حَمْدًا فِيمَا مَاتَ فِي تَقْسِي. لَا
شَارِبَ خَمْرٍ فِيهِ. وَمَاتَ وَدَيْتُهُ» حُرِّجَ لُبْحَارِي

هذا من عبيد رضي الله عنه - لا احتياط لأنه رأى من مات بالتعزير مات بالتعزير صمته لإمام كما.

هو قول الجمهور .

١٢٠٥- وعن سعيد بن رينر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «من قتل دون ماله فهو شهيد» روه لأربعة وصححه الترمذي .

فيه دليل على حور لدواع عن مال . وهو قول الجمهور ، وهذا في غير المنصر ولا يجوز دواعه للأثار الواردة بالأمر بالصبر على حوزهم . والله أعلم .

١٢٠٦- وعن عبد الله بن حباب - رضي الله عنهما - قال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم يقول «تكون فتن فكن فيها عبد الله المقتول ولا تكن القاتل» أخرجه بن أبي حنيفة ودارقطني وأخرج أحمد نحوه عن حله بن عرفة

الحديث دليل على موت قتال عند ظهور الفتن والتحذير من بدخول فيها ، وفيه دليل على أن لا يجب لدواع عن النفس ، ولا لا تحرم مدافعة ، وإن لهي شربة لا تحريم .

الحديث دليل على وجوب هجرة من ديار مشركين من بقدر على إظهار دينه .

١٢١٣- وعن بن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «**لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية**» متفق عليه

قال بن العربي: هجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكانت فرصة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، واستمرت بعده لمن خاف على نفسه، ولني فتصفت بالأصبة هي المقصد، والني - صلى الله عليه وسلم - حيث كان، فوله: ولكن جهاد ونية، فإن النوي: المعنى الحيز الذي انتزع وانتزع هجرة بكل تخصيصه بالجهاد ونية الصالحة.

١٢١٤- وعن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «**من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله**» متفق عليه

الحديث هذا مختصر، ونقصه عن أبي موسى: «**نه قال عربي لني - صلى الله عليه وسلم -: الرجل يقاتل سعيه، والرجل يقاتل سركه، والرجل يقاتل يرى مكانه، فمن في سبيل الله؟**» قال: من قاتل تكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله، قال الصوري: إذا كان أصل مقصد بلاء كلمة الله تعالى لم يصح ما حصل من غيره صمد، وذلك قال الجمهور.

١٢١٥- وعن عبد الله بن السعدي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «**لا تنقطع الهجرة ما قاتل العدو**» رواه بسند صحيح، وصححه ابن خلدون.

الحديث دليل على ثبوت حكم هجرة ونهاية في يوم نقيمة

١٢١٦- وعن تابع - رضي الله عنه - قال: «**أغار رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على بني مصطلق وهم عرب قتل منهم وسبي ذرايعهم**» حدثني بذلك عبد الله بن عمر متفق عليه، وفيه «**وأصاب يومئذ جوثهم**».

الحديث دليل على حرم القنينة قبل لدعاء إلى الإسلام في حق الكفار، ومن قد سئل بدعوة، وفيه دليل

علي حور استوفى بكتار من العرب، وهو فون المحسور، وقد عزم من الخصم ليس علي عربي مبدع.

١٢١٧- وعن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة - رضي الله عنهما - قالت: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا أمر أمر عبي حيش وأوصاه بتقوى الله وبأن معه من مسمين حبر، ثم قال «اغزوا على اسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كذب الله، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمكثوا ولا تقتلوا وليداً، وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال فأيتهن أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم: ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم، ثم ادعهم إلى التحول من ديارهم إلى دار المهاجرين، فإن أبوا فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين ولا يكون لهم في النسيمة والنهي شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فاسألوهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم، فإن أبوا فاستعن بالله تعالى وقاتلهم، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تفعل، ولكن اجعل لهم ذمتك فإنكم لن تخفروا ذمتكم أهون من أن تخفروا ذمة الله، وإن أرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تفعل بل على حكمك فإنك لا تدري أنصيب فيهم حكم الله تعالى أم لا؟» أخرجه مسلم

حديث دليل على مشروعية وصية الأمير ومن معه بتقوى الله وما يلزمهم، وفيه تحريم لغو ومشة وقتل نصيبين، وفيه ندعاء إلى إحدى ثلاث خصال: إما الإسلام أو الحرية أو التسليم. وفيه دليل على أن لأعراب لا حق لهم في النسيمة والنهي، لأنهم يهدو مع مسمين وفيه النهي عن جنة لعدو أو أن يجعلهم ذمة الله فلا ينقصو، فنقص عهدهم هو وإن كان نقص ذمة محرمة مطلقاً. وفيه دليل على أنه ليس كل محتشد مصيباً بقوله «لا تدري أنصيب فيهم حكم الله أم لا».

١٢١٨- وعن كعب بن مالك - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان إذا أراد غزوة ورى غيرهم «متقوا عليه»

لتورية، بهم لسماع أن يريد ذلك شيء وهو يقصد خلافه، كدوائه عن صديق حجة وهو يريد غيرهم لأن حرب خدعة.

١٢١٩- وعن معقل بن أنس بن مقرر - رضي الله عنه - قال: «شهدنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم يقاتل أول النهار أحر القتلى حتى نزل الشمس ونهب الراح ونزل النصر» رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم، وصححه في البحري.

الحديث دليل على استحباب القتال في أول النهار وآخره.

١٢٢٠- وعن لصعب بن حشمة - رضي الله عنه - قال: سئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن نذري من مشركين يتيئون ليصيبون من ماله فدرهمهم؟ قال: «هم منهم» متفق عليه.

لتبويب: الإبرة في بين على غيلة، وفيه حور قتل النساء والصبيان، بضرورة من غير قصد لقتلهم بن ٢٠.

١٢٢١- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: من حارب قبيح يوم بدر، «أرجع فلان أسعياً بمشرك» رواه مسلم.

الحديث دليل على أنه لا يجوز لأسعة مشركين في قتال بضرورة، قال الشيخ: إن كان الكافر حسن رأيي في المسلمين، ودعت الحاجة إلى أسعته به سعي به، ولا يكره.

١٢٢٢- وعن بن عمر - رضي الله عنهما - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رأى امرأة مقتولة في نعص مغرية فذكر قتل النساء والنسيان» متفق عليه.

الحديث دليل على تحريم قتل النساء والصبيان وفي حديث آخر: «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رأى امرأة مقتولة، ما كانت هذه لتقتل» أخرجه أبو داود والبيهقي.

١٢٢٣- وعن سمرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أقتلوا شباب المشركين واستبقوا شرهم» رواه أبو داود، وصححه الترمذي.

شرح: صغار؛ فليس بدين لم يتركوا، وفيه من كان في أول شبابهم، وخرد، وشيوخ، وحال أهل خرد، ولقوة على القتل لا هزمي، قال أحمد بن حنبل، الشيخ لا يكاد يسم، واشتد أقرب إلى الإسلام.

١٢٢٤- وعن عبيد بن ربيعة - رضي الله عنه - «أنهم نهرو يوم بدر» رواه البحري، وأخرجه أبو داود موصولاً.

الحديث دليل على حور مبادرة بإذن الأمير.

١٢٢٥- وعن أبي أيوب - رضي الله عنه - قال: لما نزلت هذه الآية قيد معشر لأتصار. يعني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُدْعَى إِلَهُ دِينًا فَهُوَ دِينًا﴾ قاله رذاً عن أبي بكر عن أبي حمزة عن أبي بصير الرُّوم حتى دخل فيهم. روه ثلاثة، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم.

الحديث دليل على حور حمل الواحد على صف نكر لم يعرف من نفسه هلاء في خروب وشدة وسقوة. وفي الحديث الآخر عن أبي - رضي الله عنه وسام -: يحب ربه من رجل غر في سبيل الله لا يهرم، صححه معجم. عبيه، فوجه رغبة فيما عدي، وشبهة عدي حتى يهرب منه آروه يودود.

١٢٢٦- وعن أبي عمر - رضي الله عنهم - قال: «حرق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجل بني نصير وفتح» متفق عليه.

الحديث دليل على حور فساد مول هل الحرب من الكفار به، كان فيه مصالحة.

١٢٢٧- وعن عذرة بن نصابت - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا تَقُولُوا فَإِنَّ الْعُلُوفَ تَارٌّ وَعَارٌّ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» روه أحمد والنسائي. وصححه ابن حبان.

الحديث دليل على تحريم العول، وهو عدم في العائم والبيء والركاة وغيره.

١٢٢٨- وعن عوف بن مسلم - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «فَصِي السَّبِّ لِلَّهِ قُلٌّ» روه يودود وأصبه عند مسلم.

الحديث دليل على أن سب الله مع مقول له ولا خمس فيه.

١٢٢٩- وعن عبد الرحمن بن عوف - رضي الله عنه - في قصة قتل أبي جهل قال: فاستدبره سيديهما حتى قتلاه ثم بصروا. ي. رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاجراؤه. قال: «أَيُّكُمْ قَتَلَهُ؟ هَلْ مَسَحْتُمَا مَسِيحَتَهُمَا؟» قال: لا. قال: فصبر فيهما. قال: «كَلَّا كَمَا قَتَلَهُ فَتَقَضَى بِسُكِّهِ لِمَا ذَنَّبَ مِنْهُمَا» متفق.

عبيه

حكم - صلى الله عليه وسلم - «نسب المذنب، لأنه رأى أثر ضربة سيفه هي مؤثرة في قتله، وطيب قلبه
لآخر عقوله كلاكه قتله، وهما معدن عمرو بن مخموح وابن عوفاء كما في آخر حديث مسدد.
١٢٢٠- وعن مكحول - رضي الله عنه - «إن النبي - صلى الله عليه وسلم - نصب منحيق على رأس
هاتف» أخرجه بودود في مراسين ورجله ثاب، ووضعه لعقبي بن سندر صعيص عن علي - رضي الله
عنه -

لحديث دليل علي أنه يجوز رمي الكفار والمنحيق، وقة من عليه غيره من مدافع وكوه،
١٢٢١- وعن أس رضي الله عنه «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دخل مكة وعسى رأسه مغفر،
فما رآه جده رجل قتل بن حصن متعلق بالسرا الكعبة، فنهى «أقتلوه» متوق عليه
الحديث دليل علي مشروعية نس مغفر وغيره من آلات لسلح حل لحواف من لعدوء وأن ذلك لا يرد
لثوكل.

١٢٢٢- وعن سعيد بن خبير - رضي الله عنه - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قتل يوم بدر
ثلاثة صغار» أخرجه بودود في مراسين، ورجله ثاب
لحديث دليل علي حوز قتل كفار صغار.

١٢٢٣- وعن عمران بن حصين - رضي الله عنهما - «أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قذى
وخيل من مسهم بن حن مشرك» أخرجه الترمذي وصححه، وضمنه عند مسهم
لحديث دليل علي حوز مفاة مسهم لأسير أسير من مشركين، وهو قول الجمهور.

١٢٢٤- وعن صحر بن عينة - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «إن القوم إذا
أسلموا أحرزوا دماءهم وأموالهم» أخرجه بودود، ورجله مؤتقون

لحديث دليل علي أن من أسلم من ككر حرم دمه ودمه، فإن أسلم صوعاً من روث قتل مذك ماله
ورضاه وإن أسلم بعد لقتال لإسلام فد عصم دماءهم، وما مؤهم يستول غيبية، وتغير المستول فيء، ولا

ن يرى الإمام أن مصدحة في فسسه كان به ذلك، وهو قول الجمهور.

١٢٢٥- وعن جابر بن مطعم - رضي الله عنه - قال: «صلى الله عليه وسلم - قال في أن يرى يذبح»

كان المطعم بن عدي حياً ثم كلمني في هؤلاء القتي لتركهم له» رواه سحري

الحديث دليل على أنه يجوز ترك أحد فقد من الأسير وبسماحة به شقة من لم يد مع مسلمين، وإن يكاد
يخسرون كالأمر، وإن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما رجع من الصف دخل مكة في حوز مطعم،
وكان من سعى في نقص صحيفة التي كنتها فربط في فطيرة بني هاشم ومن معهم من مسلمين حين حصرهم في
شعب.

١٢٢٦- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: «صليت سيرة يوم وطمس من هز روح فتحرحو»

وقال له دعوا «والمخصبات من لسا» ما مكك أياكم» [الباء ٢٤]، الآية» أخرجه مسلم

الحديث دليل على فساح مسبية، وعلى حوز وطها بعد سيرة في حفصة ووضع جميع.

١٢٢٧- وعن من عمر - رضي الله عنهما - قال: «بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سرية ونا»

فيهم قبل خدر فعموا يلا كثيرة فكاتب سهاهم ثم ثي عشر بعد وفدوا بعد غير» متفق عليه

الحديث دليل على حوز لتعيل إذا رآي الإمام مصدحة، ولأبي دود: «فأصبهت عاماً كثيراً وأعطاه»
بعيراً بعد لكل إنسان ثم فدم إلى بني - صلى الله عليه وسلم - فقسم بينا غنيمات فأصاب كل رجل ثي
عشر بعد خمس.

١٢٢٨- وعنه - رضي الله عنه - قال: «قسم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم خيبر لفرس سهمين

وبرجل سهم» متفق عليه وانقص سحري

١٢٢٩- ولأبي دود: «سهم برجل وفارس ثلاثة سهم؛ سهمين لفارس وسهم»

وبسحري: «جعل لفرس سهمين وبصاحبه سهم» قال الجمهور: ولا يسهم إلا لفرس، وفيه لفرسين.

١٢٣٠- وعن من بن مريد - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا

قَالَ لَا بَدَّ الْخُمْسَ» رَوَاهُ حَنُودٌ وَتَوَدَّادٌ، وَصَحَّحَهُ لُطْفُ الْحَاوِي.

فقول العلماء على حوزة النفس، وختلفوا هل يكون فيل لقسمته، ومن خمس أو خمسة، قال الخطابي أكثر ما روي من لأحد زيد على أن النفس من أصل العقيمة.

١٢٤١- وعن حبيب بن ميسرة - رضي الله عنه - قال: «شهدتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من رجع في البذعة واشتت في برجة»، رَوَاهُ تَوَدَّادٌ، وَصَحَّحَهُ أَبُو الْحَارُودِ وَأَبُو حَبِيبٍ وَخَالِمْ.

قال ابن عبد البر: إن رد الإمام تفصيل بعض الجيش لمعنى فيه فذلك من الخمس لا من أصل العقيمة، وإن نفرد بقطعة فذلك من أصل العقيمة دون ما في الجيش فذلك من غير الخمس، بشرط أن لا يرد على شيء، قال الخطابي: وهذا بشرط أن لا يرد على شيء، لا يتحدد بل هو راجع إلى ما يراه الإمام من مصالحة.

١٢٤٢- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «كأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يهد بعض من يبعث من السرايا أنفسهم حصة سوى قسم عانة الجيش» متفق عليه.

فيه أنه - صلى الله عليه وسلم - ما يكن يهد كل من يبعثه من حسب ما يراه من مصالحة.

١٢٤٣- وعنه - رضي الله عنه - قال: «كأن نصيب في معارب لعسل ونعس فذلك ولا برقة» رَوَاهُ بَيْهَقِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ «فإن يؤخذ منهم خمس»، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَنِظَلٍ.

لحديث دليل على جواز أخذ القوت وكل طعام غنيه أكله، وكذا علف الدواب فيل لقسمته وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن مغفل قال: «أصبت جرب شعهم يوم حبر قصب، لا أعطي منه أحدًا، وللف قد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتبسم».

١٢٤٤- وعن عبد الله بن أبي وقيل - رضي الله عنهما - قال: «أصبت صعدًا يوم خيبر فكان برحس يحيى في أخذ منه مقدرا ما يكفيه ثم يصرف» خرجه تَوَدَّادٌ، وَصَحَّحَهُ أَبُو الْحَارُودِ وَخَالِمْ.

لحديث دليل على جواز أخذ الطعام فيل لتحميسه ولقسمته.

١٢٤٥- وعن رُوَيْقِ بْنِ ثَابٍ - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «من كان

يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يتركب ذنبا من قبيح المسلمين حتى إذا أعجبته ردة ما فيه، ولا يلبس ثوبا من قبيح المسلمين حتى إذا أخلقه ردة فيه» أخرجه بود وذو الندرمي، ورحمته لا بأس بهم

الحديث دليل على تحريم استعمال ثياب الغنيمه ودوابها، لا لصورقة، وإنما لسلامة وألأب وندوب لتي يستعمل للحرب فيحور استعماله فيه، وقد نقصت لحرب رده في معصم.

١٢٤٦- وعن أبي عبيدة بن الجراح - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «يُجبر على المسلمين بعضهم» أخرجه بن أبي شيبه وأحمد وفي مسنده ضعف

١٢٤٧- واهبط سبي من حديث عمرو بن لعل رضي الله عنه قال «يُجبر على المسلمين أدانهم»
١٢٤٨- وفي الصحيحين عن أبي - رضي الله عنه - قال «ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدانهم» روى بن ماجة من وجه آخر «ويجبر عليهم أقصافهم»

١٢٤٩- وفي الصحيحين من حديث أم هانئ - رضي الله عنها - «قد أجزأنا من أجزأت»
الإشارة لأن، ولأحد ثبت دلة على صحة من الكافر من كل مسلم، ذكر أو أنثى، حر أو عبد، مأذون به أو غير مأذون، وهو فون جمهور.

١٢٥٠- وعن عمرو - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا يخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلما» روى مسلم

الحديث دليل على وجوب خراج يهود والنصارى والمجوس من جزيرة العرب، فذكر المسلمون على ذلك، ونعموم قوله - صلى الله عليه وسلم - «لا يخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب»

١٢٥١- وعنه - رضي الله عنه - قال: «كانت أمون بني نصر يمدون في الله على رسوبه ثم يوحى عليه لمسلمون يحيل ولا يكسب، فكانت لبي - صلى الله عليه وسلم - حصة، فكان ينفق على أهله نفقة سنة واحدة في يجمعه في كراع ولتسلاح غداة في سبيل الله عز وجل» متفق عليه

التي ٥٠ هو ما شهد به في ولا خمس فيه عند جمهور العلماء، وفي الحديث حوز لا يدخل فيه لا ينفق

توكل .

١٢٥٢- وعن معمر بن جهم - رضي الله عنه - قال: «عزوا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خيبر
فصبت فيها غصداً، فقسم بين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صدقةً وجعل بقيتها في غصم» روه أبو
دودور حاه لا بأس بهم

الحديث دليل على حوز لتعين في خمس .

١٢٥٣- وعن أبي رافع - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إني لا أخيس
بالعهد ولا أخيس الرسل» روه أبو دودور وصححه بن حبان

قوله: لا أخيس بالعهد (أي لا نقضه، وفيه دليل على حفظ العهد ووجوب الوفاء به ولو كان كرا، وعلى أنه لا
يخس الرسول بل يود .

١٢٥٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «أما قرية
أثيخوها فأقمتم فيها فسهلتم فيها، وأما قرية عصت الله ورسوله فإن خستها الله ورسوله ثم هي لكم» روه
مسلم

قوله: أثيخوها فسهلتم فيها فسهلتم فيها (أي من بني)، «وأما قرية عصت الله ورسوله فإن خستها
الله ورسوله ثم هي لكم» أي التي أحدث عتوة يخرج منها الخمس ولا يبق لنا مني، والله أعلم

باب الجزية والهدنة

الجزية: ما يأخذ على أهل دمة، وهدنة: مشاركة أهل الحرب مدة معونة للمصالح

١٢٥٥- عن عند برحق بن عوف - رضي الله عنه - قال النبي - صلى الله عليه وسلم - أحدهم - يعني
الجزية - من مخوم هجر» روه شعري، ووه صريق في موضع فيها قطع

الحديث دليل على أخذ الجزية من مخوم، وفي الحديث لأحر: استو لهم سنة أهل الكتاب (أحرقه

شعري)

١٢٥٦- وعن عاصم بن عمرو عن شريك عن عتبة بن أبي سفيان - رضي الله عنهم - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر دومة ليدل على أخذه أو يؤبى به فحقن دمه وصاحبه على الحرية»
رواه أبو داود

كل أكيدر نصرانياً فدعه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى الإسلام فأبى وأقره على الحرية. وقال خطابي: أكيدر دومة راح من العرب يدال به من عس بن قيس همداني على أحد الحرية من العرب كحوراء من نهم تهمي

١٢٥٧- وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: «عني النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن وأمرني أن أحم من كل حم دياراً وعذنة معقرة» حرجه الثلاثة، وصاحبه بن حبان ولحاكم الحديث «ليس على قديم الحرية ما يدين على كل دمع وعذله من لئب في كل سنة، وفيه دليل على أنه لا يؤخذ من الأسي، قال من رثد، فلو على أنه لا يحب جربة إلا ثلاثة أوصاف: ذكرية، وليوع، وحرية.

١٢٥٨- وعن عائذ بن عمرو التميمي - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «الإسلام يغلو ولا يغلي» حرجه الدرفضي

حديث دليل على عفوهم للإسلام على أهل الأديان في كل أمر.

١٢٥٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا تبدأوا اليهود والنصارى بالسلام، وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه» رواه مسلم

الحديث دليل على تحريم بدء المسلم لليهودي والنصراني بالسلام، وهو قول الجمهور، ونحن نذكر ما يمكن معه مسلم، فقد ثبت أنه - صلى الله عليه وسلم - مسلم على محسن فيه من مشركين ومسلمين، ومفهومة حوراء رديهم. وفي حديث دليل على جحهم في مصابيح حقوق في مشركوهم مع المسلمين.

١٢٦٠- وعن مسروق بن مروة - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخرج عام حديثه، وذكر حديث صوفيه وفيه «هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو على وضع الحرب

عَشْرَ سَعِينَ يَأْتَنُ فِيهَا النَّاسُ وَيَكْتُبُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ» حَرْجَةُ أَبُو دَاوُدَ وَصَنُّهُ فِي سُحَارِي

١٢٦١- وَحَرْجُ مَسْنَمُ نَعَصَهُ مِنْ حَدِيثِ نُسْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَفِيهِ: «أَنَّ مَنْ جَاءَهُ مِنْكُمْ مُرَدَّةٌ عَلَيْكُمْ
وَمِنْ جَاءَكُمْ مِنْ رَدِّ مَوْتِهِ عَيْبٌ» فَقَالُوا: «كَتَبْتُ هَذَا بِرَسُولِ اللَّهِ قَالَ: «فَعَمَّ إِنَّهُمْ مِنْ ذَهَبٍ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ
وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيُجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا»

لحديث دليل على حور مه دة بين مسمين وعند نهم من مشركين مدة معدومة لمصلحة يره الإمام وب كره
ذلك صحابه، وسندل بهه نك وشا لعي عني نه لآخر مه دة كثر من عشر سنين، وقال توحيدة وحمد
بحور ذلك عني لإحلاق، قال في الاختيار من: وبحور عهد هدية مطلة، ومؤقتاً .

١٢٦٢- وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ قَتَلَ
مُعَاهِدًا أَوْ مَخْرَاجَةً الْجَنَّةِ وَلِذِي رَحْمَتَا يُؤْجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا» حَرْجَةُ سُحَارِي
لحديث دليل على تحريم قتل معاهد بغير حرم يستحق به النفس، والله أعلم .

باب السبق والرمي

السبق: مسكون بآفة، المسابقة، والتحرر منه يجعل عيبه .

١٢٦٣- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «سَبَقَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - بالخيل أي قد
صُبر من خفيه، وكان مَدُّهَا ثِيَةً وَدَعَّ وَسَبَقَ بَيْنَ خَيْلِ النَّبِيِّ مِ نَصْرٍ مِنْ شَيْءٍ أَوْ مَسْحَدٍ بِي رُبُّوقٍ، وَكَانَ
بُنُ عُمَرُ قَيْسُ سَبَقَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَرَدَّ النَّحْرِيُّ قَاتِ سَعِيدٌ «مِنْ لَحْفَةٍ أَوْ ثِيَةٍ أَوْ دَعَّ حِمْسَةً مِيلًا وَسِتَّةً،
وَمِنْ شَيْءٍ أَوْ مَسْحَدٍ بِي رُبُّوقٍ مِيلًا»

لحديث دليل على مشروعية السباق، وأنه ليس من العيب من من الرخصة خمودة، وهي دة ثرة بين
لاستحياب ولا حاجة بحسب بيا عث على ذلك، قال لقرصي: لأحلاف في حور المسابقة على الخيل وغيرها
من لدواب، وعلى لأفام، وكذا لقرمي بالسهم، وسندل لأساحة في ذلك من لدرج على الحرب .

١٢٦٤- وعنه - رضي الله عنه - «أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - سَبَقَ بَيْنَ خَيْلِهِ وَفَصْلًا لَقَحًا فِي

عبدية» روه أحمد وأبو دود، وصححه ابن حبان.

لخرج: كعب بن سفيان، وفي الحديث: أنه يحسن مد القرح بعد من التي دونه لقوة القرح وحلاديه.

١٢٦٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي

خُبٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ» روه أحمد وثلاثة، وصححه ابن حبان.

سابق ما يحسن سبق عيسى لسبق، والحديث دين عيسى حور لسبق عيسى حسن، فإن كان الحسن من غير

لنسب فليس فهو حلال لا خلاف، وإن كان من أحدهم فهو حائر عند جمهور، وهذا الحديث لا يجوز عوض

لا في الحين ولا في وسهم.

١٢٦٦- وعنه - رضي الله عنه - عن أبي - رضي الله عنه وسلم - قال «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ

وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبِّقَ فَلَا يَأْمَنُ بِهِ وَإِنْ أَمِنَ فَهُوَ قَمَارٌ» روه أحمد وأبو دود، وسأده ضعيف.

هذا الحديث م يصححه الأئمة، قال أبو حاتم: «حسن نحوه من يكون موفوقاً عيسى سعيد ابن مسيب،

وشرط في الحسن وهو ثابت أن لا يخرج من عنده شيئاً يحرج القصد عن صورة القمار واستدل به عيسى أن

لهم من ثالث في رهن يشترط فيه أن لا يكون متحقق لسبق، ولا كان فدر، وهذا بشرط ذهب البعض،

قال في الاحتياط: «وغيره منة لا محال، ولو أخرج متسعة، ونصح شروط سبق للأستاذ، وشرع

فوس، وكمر، وكر، وطلعام الجماعة لأنه مما يعين على الرمي فهي

١٢٦٧- وعن عتبة بن عمر - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو

عيسى لم يرم، «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَغْنَوْا مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِزْقٍ رَحِيمٍ»: «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ، أَلَا

إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيَ» روه مسلم.

الحديث دليل على مشروعية التدريب في الرمي وكيفية يرهيب الكفار، والله توفيق.

كتاب الأطعمة

لأصل في الأطعمة الحرام قال الله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ حِمِيَّةً﴾ [البقرة: ٢٩]. وقال: ﴿وَجَعَلَهُمْ تَطْيِبَاتٍ وَخَجَزَهُمْ عَلَيْهِمُ الْحَدَثُ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

١٢٦٨- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «كل ذي ناب من السباع فأكلة حرام». رواه مسلم. وأخرجه من حديث: ابن عباس مفسر «نهي» ورد: «وكل ذي ناب من السباع».
لحديث دليل على تحريم سباع مفترسة كالأسد والثعلب والسنور والكلب، وقال أبو حنيفة: كل ما أكل اللحم فهو سباع حتى القليل والصغير والسمور. وقال الشافعي: يحرم من السباع ما يعدو على الناس دون الصباح والشعب لأنهما لا يعدون. وفيه ذئب عن تحريم ما يصيد بمحبيه من الصيور، وهو ذئب سمور، وقال مالك: يكره كل ذي ناب من السباع ولا يحرم.

١٢٦٩- وعن حماد - رضي الله عنه - قال: «نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم حنين عن لحوم خمس لأهنية، وأدري لحوم خمس». متفق عليه، وفي نسخة: «ورخص»
لحديث دليل على تحريم أكل لحوم خمس لأهنية، وفيه دليل على حرمة كل لحوم خمس.
١٢٧٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «عروا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سبع غروب ماكل لحود» متفق عليه.

لحديث دليل على حرمة لحود. قال النووي: وهو جمع، وقال ابن عربي: إن حرمة لأنفس لا يؤكل لأنه ضرر محض. قال الحافظ: ثبت أنه فنه وتحريمه لأجل الضرر كما تحرم السموم والكهده.

١٢٧١- وعن أنس - رضي الله عنه - في قصة لأرب قال: «قد حبا فبعث يوركه». رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثقبه» متفق عليه.
لحديث دليل على حرمة أكل لأرب.

١٢٧٢- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «نهي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن قتل ربيع

من لدون المتن والحنة وهدد والصد روة خند وأبو ردة، وصححه ابن حبان

لحديث دليل على تحريم قتل ذكر، ويؤخذ منه تحريم أكله، وهو قول جمهور.

١٢٧٣- وعن ابن أبي عمير - رضي الله عنه - قال: «قيل لحار: لضع صيد هو؟ قال نعم، قلت: فإنه

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: نعم» روة خند ولأربعة وصححه البخاري وابن حبان

لحديث دليل على حر أكل نصح، فهو محصر من حديث تحريم كل ذي ناب من السباع

١٢٧٤- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه سئل عن نقتد فقال: «قل لا أحذني ما وحي بي من محرم»

عني ع عم، فقال شيخ عنده سمعت أنه مبررة يقول ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال «إنها

خبيثة من الخبيثات» فقال ابن عمر: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال هذا فهو كره قال أخرجه

حمد و أبو ودوسد دة صعب

حلف لعنه في القنفذ، فقال أبو حنيفة وأحمد: يحرم كله، وقال مالك وشافعي يحرم أكله، قال في مقع

وفي الشفاء وأبو وسور أبو وبروع رويان.

١٢٧٥- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن لحنة

وهي» أخرجه لأربعة إلا أنه في وحسنه لترمدي.

لحنة هي التي يأكل لعدرة ولحسان، وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نحوه، قال: «حتى تعاف

رعي لينة»، ولأبي دود: «أن يركب عيه»، وأن يشرب منه»، ولحديث دليل على تحريم خالصة سوء كات

من ليل أو بقر أو نعوم ودوح، وكان ابن عمر يحبس المدحاة ثلاثة أيام، وم مالك بأكله، ساء من غير

حسن، وحم جمهور أبي عني شربه، قال في الإفصاح وحسنه في أكل حم خالصة وشرب منه وأكل يصفه.

قال أبو حنيفة ومالك وشافعي يحرم ذلك ومن خمس مع سجد بهم حسه وكراهتهم لأكله، دور حسه.

وقال أحمد: يحرم إلا أن يحبس طير ثلاثة أيام روية واحدة عنه، وحلفت روية عنه في ليل أو بقر أو نعوم.

فروي عنه ثلاثة أيام كالطير، وهو لأصهر، وسأية رعون يوم تهي، قال في لاحتار، وما يأكل لحيف به

رويًا لحالة، وعامة حوبة حمد يس فيها تحريم.

١٢١٦- وعن أبي قدامة - رضي الله عنه - في قصة حمار الوحشي: «أكل منه نبي - صلى الله عليه وسلم -» متفق عليه

لحديث دليل على حمار الوحشي. وهو جمع.

١٢١٧- وعن سفيان بن عيينة - رضي الله عنه - قال: «سألت أبا عبد الله عن رجل من بني النضير أكل من لحم الخنزير» - صلى الله عليه وسلم - فاستأذنه» متفق عليه

وفي رواية أخرى في «الحدود» والحديث دليل على حمار الوحشي. قال ابن النضر: لأحد في الإس لم يجر وفي غيره مدح، وحاء في القرآن في بقرة: ﴿فَدَحُّوهُمْ﴾ [بقرة: ٧١]. وفي نسخة: حرمه. وقد حالف نعماء في حرمه، يدح ودمح ما يحرم، وحارة لحم خنزير.

١٢١٨- وعن ابن عباس - رضي الله عنه - قال: «أكل الصبي على مائدة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -» متفق عليه

حديث دليل على حمار الوحشي، وعنده لحم خنزير.

١٢١٩- وعن عبد الرحمن بن عثمان بن قيس - رضي الله عنه - قال: «أكل طيب من أكل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -» عن «صنف يجمعها في دواء فهي عن قيس» أخرجه أحمد وصححه الحاكم، وأخوه أبو داود، ونسب في

لحديث دليل على تحريم قتل الصبي، ويؤخذ منه تحريم أكله. والله أعلم

باب الصيد والذباح

لأحد في «أحاديث نكاح وفساد وإجماع» قال الله تعالى ﴿وَإِذَا خَشِيتُمْ وَضِطَّادُوا﴾ [مائدة: ٢]. وقال: «سألتهم ما إذا حل لهم من لحوم الطيبات وما غنم من الحواشي مكاتبين نعمتهم من عندكم الله فكلوا من مسكن عليكم وأذكروا سنم له عليه وآله في سنة سرج لحسن» [مائدة: ٤]

١٢٨٠- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «من اتخذ كلباً إلا كلب ماشية أو صيد أو ترويع انتقص من أجره كل يوم قيراط» متفق عليه

الحديث دليل على منع من اتخاذ الكلاب وقناتها، إلا ما استثنى من الثلاثة، وعلى من نكح المأذون منها فلا ينقص عليه.

١٢٨١- وعن عدي بن حاتم - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «إذا أرسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله، فإن أمسك عليك فأدركه حياً فأذبحه، وإن أدركه قد قتل ولم يأكل منه فكله، وإن وجدت مع كلبك كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل، فإنك لا تدري أيهما قتله، وإن ربيت بسمك فأذكر اسم الله تعالى، فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سبهك فكل إن شئت وإن وجدته غرقاً في الماء فلا تأكل» متفق عليه ونقص المسام

في حديث مسائل

الأول: أنه لا يحل صيد كلب المعص إلا إذا رماه صاحبه، فإن سترس نفسه لم يحل ما يصيده عند جمهور -

ثانية: وجوب التسمية عند الإرسال إذا ذكر

ثالثة: وجوب تذكيره إذا وحده حياً، فإن أدركه وفيه بقية حياة وقد قطع حشومه أو مريمه، وجرح معده، وجرح حشوه ليحل لا ذكاة. قال النووي والإجماع -

رابعة: قوله وإن أدركه قد قتل ولم يأكل منه فكله أي به دين على أنه لا يحل كل منه لكان لا بد كانه لأنه قد أمسك على نفسه، وبه قال أكثر العلماء -

خامسة: أنه إذا وجد مع كلبه كلب آخر وقد مات الصيد لم يحل. قال الخط: ويحبه إذا سترس نفسه، أو رماه من يرس من أهل الذكاة، فإن تحقق أنه رماه من هؤلاء من أهل الذكاة حل

سادسة: إذا وجد الصيد بعد وقوع برية فيه ميتاً بعد يوم أو يومين أو ثلاثة ولم يجد فيه إلا أثر سبه حار

أكله ما لم يمتن.

لله نعمة: إذ وحده غريقاً في البحر كله لأنه لم يتحقق له مات من سهمه، قال في الاحتيار: والتحقيق
أن مرجع في تعميم النهي إلى أهل الخبرة، فإن قالوا: به من حسن تعميم النهي لأكل حق به، وإن قالوا: به نعم
بأنه لأكل كالكب حق به.

١٢٨٢- وعن غدي - رضي الله عنه - قال: سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن صيد
مغاص قال: «إِذَا أَصْبَتْ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَإِذَا أَصْبَتْ بِعَرْضِهِ فَقَتْلُ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ فَلَا تَأْكُلُ» روه البخاري
معرض: عصا في حرفها حديدية، فما أصاب بحده فهو ذكي، وما أصاب بعرضه فهو وفيد، وفيه دليل على
أنه لا يكل صيداً ميتاً، مخرج

١٢٨٣- وعن أبي ثعلبة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِذَا رُمِيتَ بِسَهْلِكَ
فَنَابَ عَنْكَ فَأَدْرِكْهُ فَكُلْهُ مَا لَمْ يَمُتْ» أخرجه مسلم

لحديث دليل على جواز أكل ما غاب عن الصيد إذ وحده ميتاً لم يمتن، قال النووي: انتهى عن أكل اللحم إذا
مات لسربه إلا أن حيف منه لصرد فيحرم شئ.

١٢٨٤- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن قولاً قالوا: «يُحَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَنَسَمَ» - قالوا: «يُحَرِّمُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَنَسَمَ»
الحديث دليل على أن ناسم لا يرمى لعدم التسمية فيما يحسنه لأغرام ومحوهم من عوالم ناسم، قال ابن مندو:

جميع كل من يخلص عنه من أهل لعدم عي، حاجة ذبيحة المرأة ونصي.

١٢٨٥- وعن عبد الله بن مغفل المزني - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن
خذف وقال: «إِنَّمَا لَا تَعْبُدُ صَيْدًا وَلَا تَكُونُ عَدُوًّا وَلَكِنَّا تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَقْنَأُ الْعَيْنَ» متفق عليه، والنقص
نفس

خذف: رمي لابس في حفرة أو ثوة أو حوهم كحماها بين أصابعه سباً بين أو سباً بقة ولاهم، وفي الحديث

سهي عن الحدف لأنه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة، قال النووي: وفيه من كان فيه مصلحة أو حجة في قتال العدو وتخصيص الصيد فهو حذر، ومن ذلك رمي لطير الكبار باليدف إذا كان لا يقتل غالباً بل تدرسه حية وتذكي فهو حذر شهي. قال الحنفية: وسدقة معروفة متحد من طين وليس يرمى بها انتهى. قلت: قام به دف لموجوده لأن فهي مثل سهم القوس، لأن الرصد صفة غرق الصيد ونهريق الدم

١٢٨٦- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا تأخذوا شيئاً

فيه الروح غرضاً» رواه مسلم

الحديث دليل على تحريم جعل الحيوان هدفاً يرمى فيه.

١٢٨٧- وعن كعب بن مالك - رضي الله عنه - «أن امرأة من بني كعب سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - عن شيء من الصيد فقال: «لا تأخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً» رواه مسلم - عن ذلك ما ذكره في «رواه البيهقي»

الحديث دليل على صحة مذكية المرأة وعلى صحة الذكوية بالحرمان الذي يترى لأودح، وفيه دليل على تصديق الأخير فيه. ومن عديه حتى يتبين منه دليل الحية، لأن في الحديث أنها كانت مائة راعية مع سيدها فحشيت على الشاة ثم توب فكسرت حماراً ودحمت به، ويؤخذ منه حوز بصرف المودع لصحة بيعه. إن ذلك

١٢٨٨- وعن رافع بن خديج - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ما أظفر اللحم وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر أما السن فنعظم وأما الظفر فندى الحيشة» متفق عليه

الحديث دليل على أن يحزى بدمج بكل محدد من حديد وخشب ونقص وغيره من الأشياء المحددة لا نعظم ولصغر، وفيه من سدر جمع على أنه قطع خلقه ومزجها ويودحها وسادس دم حصص مذكاة

١٢٨٩- وعن حماد بن عمار - رضي الله عنه - قال: «نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يقتل شيء من ذوات الحياء» رواه مسلم

نصه: لحسن، والحديث دليل على تحريم قتل الحيوان وهو مساكه حي، ثم يرمى حتى يموت، فإن

شوكاني ويحرم تعذيب لذيعة وثلاثة. ورد تعذيب المدح بوجه حار فلعن وابرمي وكان ذلك كالمص. وقال البخاري: باب ما يذم من بهائم فهو بدملة، لوحش، وأخره من مسعود. وقال بن عباس: ما يحترق من بهائم في يدك فهو كالصيد. وفي تعذيب في بر من حيث فدرت عليه يدك. ورأى ذلك عبي وابن عمر وعائشة، ثم ذكر حديث رافع بن خديج في قصة بغير الذي بد فرمه راحل سهم. فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: إن هذه لادن وأندكاؤند لوحش، فإذا عذبهم منها شيء فادعوا به هكمد. وفي بعض هذه بهائم.

١٢٩٠ - وعن شداد بن وسيل رضي الله عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لن الله كعب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، ولئلا أحدكم شفرته، ولئلا ذبيحته» رواه مسلم.

قوله: كعب الإحسان: أي وجهه. قال الله تعالى ﴿وَأَحْسِنُوا وَأَنَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [السورة: ١٩٥]. ومعنى أحسن بقتلته أن يتحلى في ذلك ولا يقصد التعذيب، وإحسان المدح في لهائم أن يرفق بالبهيمة، وأن يوجهه إلى قتلته، ويسمي ويكبر ويقصص لحقوم وأودحين. ولا يسلمها حتى تبرد.

١٢٩١ - وعن أبي سعيد خديري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «ذكاة الجبين ذكاة أئمة» رواه أحمد.

الحديث دليل على الجبين. يخرج من بعض منه ميتة بعد ذكائه وهو حلال.

١٢٩٢ - وعن بن عمر بن - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «المسلم يكتبه اسمه، فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليسم ثم ليأكل» أخرجه ابن راضي وفي نسخة محمداً بن يرم بن يزدان وهو صدوق ضعيف مخطئ. وأخرجه عبد بن رافي بن سعيد بن صحيح بن بن عباس بن موفوق عليه، ولقد شهد عند أبي ذر بن موفوق بن سيبه بنقط «ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أو لم يذكر» وراحته موقوفون.

ختلف العلماء في حكم التسمية على ذبيحة، فقال بعضهم: لا يباح الذبيحة إلا بغير التسمية عند ذكائه.

سهوًا، وقال بعضهم: نباح ولو تركه عمدًا. وقال بعضهم: تحريم تركها عمدًا، وروح يد تركها سهوًا. وهذا لقول
هو لم يحج. وقد قال به تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا بِذُنُوبِنَا وَأُخْطَاؤِنَا﴾ [البقرة ٢٨٦]. وقال النبي - صلى الله
عليه وسلم - إن الله وضع على أمي خطاً وسنين وما استكم هو عليه. وقال تعالى ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ
حِجَابٌ عَلَيْهِمْ خُطٌّ ثُمَّ تَمْنَعُوهَ لَكُمْ تَعْدَتٌ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحراب ٥]. والله لتوفيق

باب الأضاحي

الأصل في مشروعية أضحية تكب واسنة وإجماع قال لله عز وجل ﴿تَصْرِفُوهَا وَأَمْحَرُهَا﴾ [نكوة]

[٢].

١٢٩٢- عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - «أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصحى تكبشين
مصحين قرنين، ويكبر ويصيح رجة على صمجه». وفي لفظ «دحجه بيده» مثقاً عليه. وفي لفظ
«سمين» ولأبي عتبة في صحيحه «ثمين» : مشقة من لسان. وفي لفظ مسنم ويقول «بسم الله والله أكبر»
١٢٩٤- وله من حديث عائشة - رضي الله عنها - «أنهم مكش قرن يصب في سواد ويترك في سواد وينظر
في سواد في يصب في يصب. قال هـ : «يا عائشة علمي المديّة اشحذي المديّة ثم قال: اشحذي المديّة بعجبر»
ثم أخذه وأصحعه. ثم دحجه ثم قال «بسم الله، اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ثم ضحى به»
الأمح هو الذي فيه سود وبيض وسيد ص كثر. وفيه استحباب لتضحية الأقرن. وأنه قص من الأحم مع
الأنفاق على حوره. وحشوق في مكسور لقرن. وسندل الحديث على مشروعية استحباب أضحية صفة
ووه. قال لا وردي. من حشع حسن من صيب لمحبر في لحم فهو قص ومن يقره قطيب محبر أو
من حسن منظر تهي. وفيه دليل على استحباب مبشرة لمصحى لدحج بيده. وقد نفقو على حور لوكين.
وفيه استحباب لتكبير مع التسمية. قال في الاحتيار : ونحو ههنا في سعة بعض أسدتها في أصح
ووجهين. ولأحر على قدر القيمة.

١٢٩٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ كَانَ لَهُ

سنة ولم يفتح فلا يقرن مصلانا» روه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ورشح لأئمة وفاته

يستدل به على وجوب الصحبة على المومنين، وذهب الجمهور إلى أنها سنة مؤكدة

١٢٩٦- وعن جندب بن سفيان - رضي الله عنه - قال: شهدت لأصحب مع رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - فله نصي صلاته بأحد من حضر إلى عدم فندحت، قال: «من ذبح قبل الصلاة فليذبح شاء مكانها، ومن

لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله» متفق عليه.

فيه دليل على أن وقت صحبة من بعد صلاة لعيد، وفيه لا يخفى فيه.

١٢٩٧- وعن البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال: قام بينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقلنا:

«أليس لا تجوز في الضحايا: العوراء البين عورها، والمرضة البين مرضها، والعرجاء البين ضلها، والكسيرة التي

لا تنقي» روه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان

ففيه: والكسيرة التي لا تنقي هكذا «سبى» وفي رواية الترمذي: «ولعنفاء» وهي أشهر، والحديث دليل

على أن هذه العيوب لأربعة مائة من صحة الصحبة، وقاس جمهور عليها ما كان مسوداً لها أو شديداً كعمية

ومقصوعة للقوقه.

١٢٩٨- وعن جابر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لا تذبحوا إلا مسنة»

«لأن تفسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن» روه مسلم

مسنة: شبيهة بما قوفه. والحديث دليل على أنه لا يجوز ذبح من نص أن لا عدد بعسر المسنة، وحمه

جمهور على الاستحباب لحديث أم بلال عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «صحو ذبح من نص أن

أخرجه أحمد وابن جرير والبيهقي، فيين ويحتمل أن ذلك عند بعسر مسنة.

١٢٩٩- وعن علي - رضي الله عنه - قال: «أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن تستشرف عين

والأذن، ولا تصحني بعور ولا مقامه ولا مديرة ولا خزانة ولا ثوب» أخرجه أحمد ولأربعة، وصححه

الترمذي وابن ماجه ورواه الحاكم

٤٣٠- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي هَلَبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَالَ: قَوْمُ عَمْرِو بْنِ لُؤَيٍّ، وَرَأْسُهُمْ حَوْمَةٌ، وَخُوذُهُمْ وَجَلَاهُمْ عَمْرٌ، وَلَا أُغْضِي فِي حَرَارَتِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» مَقْفُوعٌ

۳۰۶- وعن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال: «سألتُ رسولَ الله - صلى الله عليه وسلم -

عام، عديمية لدمه عن سبعة وسبعة عن سبعة» روه وسلم

لحديث دليل عيسى حور لأشتر في بغير والبقرة، ونهه حوران عن سبعة في هدي وأصحية، والله
عيسى.

باب العقبة

عقبة مديحة بني مديح لمولود.

١٣٠٢- وعن بن عيسى - رضي الله عنه - «ن أنبي - صلى الله عليه وسلم - عوق عن الحسن
وحسين كبش كبش» روه أبو داود، وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وعبد الحق، مكن ربح أبو حريم
رأسه، وأخرج ابن حبان من حديث أس موه

فيه دليل عيسى مستحب عقبة عن مولود، وفي حديث عائشة: «وسماهم وأمر أن يطعن رأسهم
لأدى» أخرجه البيهقي، وكان لهم عهدة يحسون قصة في دم عقبة ويحذرون عيسى رأس مولود، وأمرهم
لبي - صلى الله عليه وسلم - أن يحذرو مكان الدم حواف، وفيه دليل عيسى حور لشدة الفوعة عن الذكر.

١٣٠٣- وعن عائشة - رضي الله عنه - «ن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمرهم أن يعق عن
علام شافان مكافئة، وعن حرة شاف» روه ترمذي وصححه، وأخرج أحمد والأربعة عن مكر الكعبة
موه

قوله: مكافئة ن قال الخطابي: لمرد التكا في ليس، فلا يكون إحداهم مسنة ولا أخرى غير مسنة، بل
يكونان في أخرى في لأصحية، وفيه دليل عيسى مستحب أن يدح عن مكر شافان وعن لأش وحاده
١٣٠٤- وعن سمرة - رضي الله عنه - «ن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «كل غلام منهن
عقبة تدح عنه يوم سه وعه وأخو وأسمى» روه خمسة وصححه ترمذي

مستن به على أن لعقبة لأمة، وفيه مستحب أن يدح يوم سابع المولود، وفي حديث جريدة عن النبي - صلى
الله عليه وسلم - أنه قال: «عقبة تدح سبع وأربع عشرة وإحدى وعشرين» أخرجه البيهقي، وفيه دليل

على مشروعية حق مولود يوم السابع وتسميته، ويستحب التصديق بوزن شعره ذهباً وقصه، وحب الأسماء
 في الله عبد الله وعبد الرحمن، ولا تكراهي في الأسماء، ويستحب تحريكه بتمر، وأخرج بن أبي عمير عن الحسن
 بن علي بن رضى الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من ولدته مولوداً فليكن في ذنبه
 يسمي، وقام لصلاة في ذنبه ليسرى لم يصره ثم نصياناً.

كتاب الأيمان والنذور

الأصل في مشروعية الأيمان وثبوت حكمها كتاب وليس له لإجماع، قال الله تعالى ﴿يُؤْخَذُكُمْ بِالَّذِي أَيْمَنْتُمْ فِي آيَاتِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِهِ عَقْدُكُمْ نَأْتِيَنَّكُمْ فِكْرٌ لَهُ إِنْصَاعٌ﴾ [مائدة: ٨٩] الآية، وسدور: جمع نشر، وهو يحجب به ليس هو حب.

١٢٠٥- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب وعمر بن الخطاب بآية فبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ألا إن الله يهاكم أن تحلفوا بآياتكم فمن كان حالفًا فليحلف بآية أولي صلت» متفق عليه

١٢٠٦- وفي رواية لأبي ذرٍّ والتسائي عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مروي عن «لا تحلفوا بآياتكم ولا بآياتكم ولا بالأنداد، ولا تحلفوا بآية إلا وأنتم صادقون»

لحديث دليل تحريم الحلف بغير الله، قال ابن عبد البر: لا يجوز حلف بغير الله تعالى، لإجماع، وقال أبو ذرٍّ لا يجوز لأحد أن يحلف بغير الله تعالى، لا هلال ولا عتق ولا نذر، ود حلف لحاكم أحد ذلك وحب عنه، وعن بريدة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: من حلف فقال بي بري من الإسلام، فإن كان كاذبًا فهو كاذب، وإن كان صادقًا فليس يرجع إلى الإسلام سداً، وأرواه أبو ذرٍّ

١٢٠٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «يمينك على ما يصدقك به صاحبك»، وفي رواية «اليمين على نية المستحلف» أخرجه مسلم

حديث دليل على أن اليمين على نية المستحلف، إذا كان صاحب حق، ولأن الأيمان في يمين أن يروي حلف لله شهر، قال كبار ضام منفعه، ويرفع مضموم.

١٢٠٨- وعن عبد الرحمن بن سبرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فكل من فوقك وأنت الذي هو خير» متفق عليه وفي نسخة

سحري «فانت الذي هو خير وكفر عن يمينك» وفي رواية أخرى «فكفر عن يمينك ثم انت الذي هو خير»
وسندهم صحيح

الحديث دليل على أن من حلف على شيء ورأى غيره حرام من الله ذي عيسى الأيمن
لنكفر وبين الخير. وفيه دليل على حور تقديم الكرامة على الحث. وتخيرها عنه.

١٣٠٩- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «من حلف على
بين فقال: إن شاء الله فلا حث عليه» روه أحمد وأربعة. وصححه ابن حبان

قال ابن العربي: «جمع مسمون من قوله: إن شاء الله يفتح تعدد اليمين بشرط كونه متصلاً»
١٣١٠- وعنه - رضي الله عنه - قال: «كأنت يمين لبي» - صلى الله عليه وسلم - «لا ومقلب القلوب»
روه سحري

في الحديث دليل على حور الحلف بفعل لله إذ وصف به ولم يذكر اسمه.
١٣١١- وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - قال: «جاء عريبي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -

- فقال يا رسول الله ما تكلفوا؟» وذكر حديث وفيه «اليمين الغموس» وفيه قلت وه يمين الغموس؟ قال
«التي يقطع بها مال امرئ مسلم مؤفها كاذب» أخرجه سحري

سميت اليمين الغموس لأنها تعمس صاحبها في النار. فوه. وذكر الحديث (ولفصه عن لبي - صلى
الله عليه وسلم - قال: «الكاذب لا يشر له بالله، وعقوق، والذين، وقتل النفس، واليمين الغموس»).

١٣١٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا احْكُمُوا بَيْنَنَا بِاللَّهِ﴾ قلت هو قول مرحل لا
والله ولي التهمة. أخرجه سحري ورواه أبو داود ومروءة

فيه دليل على أن سحري على من غير قصد يكون هو الكاذب فيه.
١٣١٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إن الله تسعة

وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة» متفق عليه. وساق، ثم روي عن الحسن بن الحسن، والتحقيق أن سرده

بدرح من بعض نورة

حلف به يكون باسم من سمي لله تعالى، وصفة من صفاته، ويجرم غير ذلك، قال في الأحكام: قال صاحبها: فإن حلف باسم من سمي لله تعالى، فقد سمي بها غيره، وظلاله يصرف في الله سبحانه، فهو يمين بوى به الله وأصدق

١٣١٤- وعن ثمة بن رزير - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «من صنع إليه معروف فقال لفاعيله: جزاك الله خيراً فقد أبلغ في الثناء» حروحة الترمذي. وصححه ابن حبان
لحديث ابن عبيد بن عمير: سئحيات الدعاء، مسحس وشدة عليه، وم يظهر في وجهه حال هذا، حديث في كتاب الأيمان وسدور

١٣١٥- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه نهى عن نذر وقار: «إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل» متفق عليه

لحديث دليل على كراهة نذر، قال ابن العربي: نذر شبيه بالدعاء فإنه لا يرد نذر، لكنه من نذر، وقد نذر في دعاء ونهى عن نذر، لأن الدعاء عبادة خاصة، ويظهر به التوجه إلى الله، والخصوع والتضرع، ونذر فيه تأخير لعبادة إلى حين الحصول، وترك لعمل في حين ضرورة تهي، قال في سبيل السلام: وأما نذور، والمعروفة في هذه الأمانة على نذور، وهذا هو الموت فلا كلام في تحريمه، لأن له ذريعته في صاحب القبر أنه ينفذ ويصرف، ويحب الخير، ويرفع الشر، ويعطي الأليم، ويشفي السقيم، وهذا هو الذي كان يفعله عدد لأوقار بعينه، فيحرم كما يحرم نذر على مؤث، ويحرم قبضه لأنه يقرب على الشر، ويحب سبي عنه، وبقية أنه من عظم محرمات، وأنه الذي كان يفعله عبد الأصنام، لكن هذا الأمر حتى صار معروف مسكراً، ومسكراً معروفاً، وصارت تعقد نواصب تقبض لنذور على الموت، ويجعل لله دسيس في محل سبب إصابات، ومجر في دمه ليجاز من الأنعام، وهذا هو بعينه الذي كان عليه عبادة الأصنام، وبه لله، فإنه رجحون، وقد شيعا
كلام في هذا في رسالة [تصحيح لأمانة، دعاء عن درن لإلحاد] تهي.

١٣١٦- وعن عُقبة بن عامر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «كَفَّارَةُ

النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» روه مسلم. ورد لترمذي فيه «إِذَا أُمِيسَتْ» وصححه

١٣١٧- ولأبي داود من حديث من عذس - رضي الله عنهم - مرفوعاً «مَنْ نَذَرَ نَذْرًا أُمِيسَتْ فَكَفَّارَتُهُ

كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةِ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يَطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ» وسناده صحيح لأن خلاصه راجع وقته

١٣١٨- وللهجري من حديث عائشة - رضي الله عنها - «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ» ومسلم من

حديث عمران - رضي الله عنه «لَا وِفَاءَ لِلنَّذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ»

لحديث ديب علي بن نذر نذراً ومعه، فليس عليه إلا كفارة يمين، وكذلك من نذر أن لا يطيقه، وكان معصية لغيره كفارة يمين.

١٣١٩- وعن عُقبة بن عامر - رضي الله عنه - قال: نذرتُ حتى لا أشي ببيت الله حقة ومري

سفتي هذا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاستفتيته فقال ليبي - صلى الله عليه وسلم - «لَتَحْشَ وَلَتَرْكَبُ» متفق عليه.

١٣٢٠- ولأحمد ولأربعة فقال «لَئِنْ اللَّهَ لَا يَصْغُرُ بِشَيْءٍ أُخِيْتُكَ شَيْئاً، مَرَّهَا فَلَتَحْشِرَ وَلَتَرْكَبَ وَلَتَنْصُمَ ثَلَاثَةً

أَيَّامٍ»

لحديث ديب علي بن نذر الحارثي لا يومه لوفاء، وعنده كفارة يمين.

١٣٢١- وعن من عذس - رضي الله عنهم - قال: استفتي سعد بن عبادة رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - في نذر كان على أمه فوفيت فقال «نَقْصِيهِ فَقُلْ» «اقْضِهِ عِنْدَهَا» متفق عليه

لحديث ديب علي بن نذر كان على أمه فوفيت فقال «نَقْصِيهِ فَقُلْ» «اقْضِهِ عِنْدَهَا» متفق عليه

١٣٢٢- وعن ثابت بن الضحاك - رضي الله عنه - قال: نذر رجل على عهد رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - أن ينحر بأكبونه فأتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فبأنه قد نذر «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ يُعْبَدُ؟»

قال: لا، قال: «فهل كان فيها عيدٌ من أعيادهم؟» قال: لا، قال: «أوفٍ بذركَ فإِنَّهُ لا وفاءَ لِغَدْرِ في مصيبةٍ
الله ولا في قطيعةٍ رَحمٍ ولا فيما لا عِلْمُكَ مِنْ أَدَمَ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّاحُهُ وَهُوَ صَحِيحٌ لِإِسْنَادِهِ وَهُوَ
مِنْ حَدِيثِ كُذِّمٍ عِنْدَ أَحْمَدَ.

الحديث دليل على أن من نذر أن يتصدق، أو يأتي بقربة في محل معين أنه يتعين عليه الوفاء بنذره، ثم يمكن في
ذلك محل شيء من أعمال مذهبية، أو كان ذريعة في محرم.

١٢٢٢- وعن حماد بن عمار - رضي الله عنه - أن رجلاً قال يوم نفتح: يا رسول الله، بي نذرت أن أفتح لله عديت
مكة، فحسبي في بيت المقدس؟ قال: «صَلِّ هَاهُنَا» وسأله فقال: «صَلِّ هَاهُنَا» وسأله فقال: «فشأنك إذا؟»
رواه أحمد وأبو داود، وصححه الحاكم.

الحديث دليل على من نذر الصلاة في المسجد الأقصى فصلى في مسجد الحرم أجزأه، وفي الأحاديث
ومن نذر الاعتكاف في مسجد غير مسجد الثلاثة يعني ما سار على غيره بدعوة شرعية كقدم وكثرة جمع،
حجارة أو العيس في موضع، وحكي في موضع آخر وجهين في مذهب، ولا يجوز سفر الرجل بذهب إلى
مشاهد وتقبور ومسجد غير مسجد الثلاثة، وهو قول مالك وبعض أصحابه، وأنه من عقيل من أصحابه
تهى.

١٢٢٤- وعن أبي سعيد خديري - رضي الله عنه - عن أبي - جعلي - رضي الله عنه - قال: «لَا تُشَدُّ
الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا
لِلْبُخَارِيِّ.

هذا حديث تقدم في آخر الاعتكاف، وعن مصنف أورده في الإشارة إلى أن النذر لا يتعين فيه مكان
لأحد مسجد الثلاثة، وأنه غير مذهب أكثر تعسا، في عدم لزوم توفيه لو نذر الصلاة فيه، لأن ذلك،

١٢٢٥- وعن عمر - رضي الله عنه - قال: فَمَتَّ: يا رسول الله، بي نذرت في الحمية أن أعتكف ليلة في
مسجد حرم؟ قال: «فَأَوْفِ بِذِكْرِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي رُويته «فَاعْتَكِفْ لَيْلَةً»

الحديث دليل على انه يكف عن الكافر بوجهه كما ذكره في التفسير، والله اعلم.

كتاب القضاء

الأصل في مشروعية قضاء الكتاب والسنة والإجماع قال الله تعالى ﴿وَأَوْذُوا بِأَحْشَنَ حَبِيبَةٍ فِي نَارِصَ فَأَحْكُمَ بَيْنَ الْبَيْنِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص ٢٦]. الآية. وقال تعالى ﴿وَأَلَّ حُكْمَ بَيْنَهُمْ مَا تَرَى اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [نور ٤٩] الآية

١٣٢٦- عن ثريدة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «القضاء ثلاثة: اثنان في القار واحد في الجنة: رجل عرف الحق ف قضى به فهو في الجنة، ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار، ورجل لم يعرف الحق ف قضى للناس على جهل فهو في النار» روه لأربعة، وصححه فيكم

فيه لتخدم من الحكم: الحكم والحلاف حق مع معرفته. قال العبد: لا يجوز غير المجتهد أن يقدر قضاء، ولا يجوز للإمام بوليه. قال في لأخباره: وأما حب التحاد ولاية قضاء ديناً وفرة فيه من نفس الثقات. وبه فسد حال لأكثر نصاب الرئاسة وما به. ومن فعله يمكنه لم يرمه ما يحوز عنه، وما يستفيد من بوليه لا حدته شرعاً. بل يتلقى من نطق وأحوال وعرف. وجمع نعماء على تحريم حكم والهدى هوى. ونقول وأوجه من غير ضروري الترحيح، وبولاية هذا ركاز لقوة وأمانة، والقوة في حكم ترجع إلى نعم، تعدد وتفيد حكم، ولأمانة ترجع إلى حشية، الله، وبشروط في نقصي أن يكون ورعاً فيه صلات ثلاثة من جهة لإثبات هو شهادته. ومن جهة الأمر، والهي هو مفتته. ومن جهة الأمر مدرك هو ذو سلطان. وأقل ما يشترط فيه صفات لشهادته لأنه لا بد أن يحكم بالعدل. ولا يجوز استفتاء إلا من يفتي بنعم وعدل، وشروط قضاء تعتبر حسب الإمكان. وبحكم بولية لأمنه وأمنه. وعلى هذا يدل كلام أحمد وغيره فيكون عدم نفع المستفتي وأمنه شرراً. وعدل مقدين وعرفهما بالتقيد. وإن كان أحدهم نعم وأخر ورع قدم فيه يظهر حكمه وبخاف هوى فيه لأورع. وفيما يندر حكمه وبخاف فيه لا يشبهه لأعم. وكثير من يميز في نعم من متوسطين به هوى وأمن ربة فترتين بقصد حسن ونظر ذم ترجح عنده أحدهما. بكل قد لا يتقن مقصده بل يحتمل أن عنده ما لا يعرف حوبه، فلو حب على مثل هذا موقفه فتقول لذي ترجح عنده ملاذ عوى منه للاحتواء، ولا يجوز لتقيد

مع معرفة الحكم مدقاً، وأدلة الأحكام من لكتاب والسنة والإجماع، ومكان مصحابة فيها من اليوم - مقصد
حسن تهي

١٣٢٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «من ولي
القضاء فقد ذبح بغير سكن» رواه أحمد والأربعة، وصححه ابن خزيمة وابن حبان

فيه لتحذير من ولاية قضاء ومدخول فيه وعظم حصره قال شوكانى: يصح قضاء من كان محتجداً
مؤثراً عن مولد من عدل في القضية، حاكماً بالسوية، ويحرم عليه الخرص على نفسه، ولا يحل
للإمام بولاية من كان كذلك، ومن كان مثلاً للقضاء فهو على حصر عظيم وله مع الإصالة حر، ومع خطأ آخر
من قال جهداً في بحث.

١٣٢٨- وعنه - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «إنكم ستحرصون على
الإمارة وستكون ندامة يوم القيامة، فينميت المرضعة وينسيت الفاطمة» رواه أحمد

لحديث ديس على استحباب تحسب الولايات، وفي حديث عوف بن مالك عند الصخرى: «وهي ملامة،
وثمة ثمة، وثالثها عذاب يوم القيامة لا من عذب» - وقال - صلى الله عليه وسلم - : من نصب قضاء
وسعت عليه بالشفعة وكل إليه، ومن لم يصبه ولم يستع عليه بول الله ملكاً يستدده) أخرجه أبو داود
وترمذي

١٣٢٩- وعن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «إذا
حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر» متفق عليه

حديث ديس على أن الحق واحد، فمن اجتهد وأصابه فهو مأجور، اجتهده وصابه حق، ومن اجتهد
وأخطأ فهو معدوم، ومأجور لاجتهد، واجتهد هو متمكن من أحد الأحكام من لكتاب والسنة على حسب
قدرته، فإن لم يجد اجتهد بربه واستأذنه عليه، فأول العلماء وحشر الرجح منها، عنده، ولأقرب إلى تعدد
والإصلاح، وقد قال سبي - صلى الله عليه وسلم - : ما أذن من حين منته فاصب، بل ليس، ثم تحكم؟ قال

مكة ب الله ي. قال: فإن لم تجدك قال: فبسة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: فإن لم تجدك قال: فبسة رسول الله الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم رسول الله (أرواه أحمد).

١٢٢٠ - وعن أبي نكرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان» متفق عليه.

لحديث دليل على كراهة قضاء نصية في حق خصم وهو غضبان، لأن الغضب يشوش الفكر، ويشعل القلب عن سبيله، ويجب من الصبر، ومثله الجوع والعطش ومرض وهم و«عاس وعهود».

١٢٢١ - وعن أبي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا تناضى إليك رجلان فلا تقض الأول حتى تسمع كلام الآخر فسوف تدري كيف تنضي» قال رضي الله عنه: «رب قصير بعد روه أحمد وأبو دودو ليرمدي وحسنه، وفوه في مديني، وصححه أن حبس، وله شئ بعد عند الحكم من حديث ابن عباس.

لحديث دليل على أنه يجب على الحاكم أن يسمع دعوى المدعي أولاً، ثم يسمع جواب المدعى عليه، ولا يجوز له الحكم قبل جواب الآخر - ومن أحسن ما ورد عن السلف في آداب قضاء ككاتب عمرو بن خطاب - رضي الله عنه - الذي كتبه في أبي موسى ولفظه:

«بعد: فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فعيك بالعقل والنهم وكثرة الذكر فيهم إذا دى إيت لرحل الحجة، وفرض بذهمت، ومض إذا قضيت، فإنه لا ينع تكلم بحق لا نقاد له، أس من لاس في وجهك ومخاضك وفصلك حتى لا تصح شريف في حيدك، ولا يمس صديق من عدوك، بيعة على مدعي، واليمين على من أنكرو، ويصالح حائرين لمسلمين، لا صالحة حل حراماً، وحرم حلالاً، ومن ادعى حقاً غائباً وبيعة، وضرب به مد يمينه، فإن جاء بيعة عطية حقة، ولا استحسنت عليه القصية، وإن ذلك أتبع في نعدو، وحسبهم، ولا يمتد نص في نصيب فيه ليوم من حجب فيه عقدك، ومديت فيه ليرشدك أن نوحج، وحق، وإن بحق قديم، ومراجعة الحق خير من التمسك في بطل، منهم اللهم فيما يحتج في صدرك مما ليس في كتاب الله

وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ثم عرف الأشياء والأمثال. وفس الأمر عند ذلك، وعند من قربها
من الله تعالى وشبهه بالحق. فسمون عدول بعضهم على بعض لا يخلو في حد، أو محرراً عليه شهادة رور، و
صديق في ولاء وشب وفرة، فإن الله تعالى من محكم سره، وذرنا بيوت والأيمان، وبالك ونعصب
ولقاء والصحر والتادي بالناس عند خصومة، والتكر عند خصومة، فإن لقضاء عند موصل الحق يوجب
لله تعالى به لأحره وبحسن به يذكر، فمن حصص بيته في حق ولو على نفسه كده لله تعالى به بيته وبين الناس،
ومن حقوق من، ليس في نفسه شدة لله تعالى، فإن الله لا يقبل من العبد إلا ما كان خالصاً فيه، فذلك ثواب من
لله في حال رفته، وآخر من رحمة، وسلام، ربه أحمد ولد رقصي واليهي.

١٣٣٢- وعن أم سمية - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «**لأنكم
تخصمون إلى قلل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضي له على نحو ما أسمع منه، فمن قطعت له من
حق أخيه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار**» متفق عليه

حديث دليل على أن حكم الحاكم لا يحل به للمحكوم به، أحده بقوة حجته، كان أصلاً في نفس الأمر، وقد
قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ هُمْ يَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ أَنْ كُونُوا قَرْبَةً مِنْ نَوَالِ لَدُنْكُمْ وَأَنْتُمْ
تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨].

١٣٣٣- وعن جابر - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «**كيف
تقدس أمة لا يؤخذ من شديدهم لضعيفهم**» روه من حديث، وله شاهد من حديث ترمذ عند توري، وآخر من
حديث أبي سعيد عند ابن ماجة

حديث دليل على وجوب نصر ضعيف حتى يؤخذ حقه من القوي.

١٣٣٤- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول:
«**يُدعى بالمأضي المايل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يمتنى أنه لم يقض بين اثنين في عمره**» روه من
حديث، وخرجه البيهقي ونصه «في تمره»

الحديث دليل على شدة حساسية نقض الأدلة، فكيف حال المخربين، وهذا تحت أكبر العلماء ولاية لقضاء، وفي ترجمة عبد الله بن وهب في الثرياب أنه كتب إليه الخليفة واختفى في بيته، فطبع عليه عصمهم يومه فقال بن وهب ألا تخرج فتحكم بين الناس بكتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم -؟ فقال: أما علمت أن لعامة المخشرون مع الأنبياء ونصاقتهم سلاطين؟ وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - مرفوعاً: «ما استخف الله من حيلة إلا كان له نصرة، هامة تأمره بالخير ونخسه غيبه، وهامة تأمره بدشر ونخسه غيبه، والمعصوم من عصمه الله تعالى» رواه البخاري وغيره، فينبغي لمن يتلبي بشيء من هذه الولايات أن يتحرى عدم، ويحذر من خطأ السوء، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن مقتضى علي من من دور، الذين يعدلون في أهبيهم وهواهم» وقال الله تعالى ﴿وَوَدُّ بَأْسًا جَعَلَكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ وَحُكْمًا بَيْنَ الْأَشْيَاءِ وَآخِرُ مَا شَرَعَ لَهْوِي فَبَصَلَكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص ٢٦]، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - سعة يطعمهم الله في صوم يوم لا صل إلا صلته، مام عادلاً الحديث.

١٢٣٥- وعن أبي ثكوة - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ أَمْرًا» رواه البحري

فيه دليل على عدم حوزة نونية لمرة شية من الأحكام العامة بين المسلمين.

١٢٣٦- وعن أبي مريم - لأردني - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاجْتَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ وَفَقَّرَهُمْ اجْتَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ» أخرجه أبو داود وترمذي.

حديث دليل على أنه يجب على من ولي أمر من أمور عبادة الله أن لا يجتنب عنهم، وأن يسهر لحساب ليس فيه ذوا حاجة من فقر وغيره، ويحرمه تحدد لأعون مع حاجة.

١٢٣٧- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «لَمَّا رَسَمَ اللَّهُ - صلى الله عليه وسلم - الرشي وشرشي في حكم» رواه أحمد والأربعة، وحسنه ترمذي، وصححه ابن حبان، وله شاهد من حديث عند

لله من عمرو عند الأربعة لا لسانه

لرشي* لدي بعضي من بعينه علي الباطن. وشرشي: لأحد، ورد أحمد: «عوراش» وهو لدي يرشي
بينهما، والحديث دليل على تحريم رشوة، وهو جمع سوء. كات القاصي أو شغل أو غيرهم، وقد قال الله
في ﴿سَمَاعُونَ يَكْفُرُونَ﴾ [مائدة: ٤٢]، وحاصل ما يأخذه بقصة أربعة أقسام: رشوة
وهدية وأجرة ورشي، وشرشوة حرم، وكذا هدية التي هديت إليه لأجل كونه قاصياً، وما لأجرة فإن كان
يحكم رشي من بيت الله فهو حرم ولا حارث به علي قدر عمله مع كرهة، وما الرشي من بيت الله فلا يؤمن
به

١٣٣٨- وعن عبد الله بن ربيع - رضي الله عنهم - قال: «قصي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ل
لخصم يفتقدان بين يدي لحاكم» روده أو دود، وصححه لحاكم

الحديث دليل على مشروعية فعول الخصم بين يدي له ضي، وأخرج أبو عبيد في الحلية مستنده في: واحد
علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - درعه به عبد يهودي لتقطعه فعرقه، قال درعي سقطت عن حمل في
ورق، فقال لليهودي: درعي وفي يدي، ثم قال لليهودي بيني وبين قاصي المسلمين، فأشربها، فما رأى عينا
فقد أشرف على موضعه وحسن عيني فيه، ثم قال علي: لو كان خصمي من المسلمين لم يره في المجلس وسبق
حديث قال شرح ما تشاء من مير المؤمنين؟ قال درعي سقطت عن حمل في ورقه لتقطعه هذا اليهودي
قال شرح ما نقول لليهودي؟ قال درعي وفي يدي، قال شرح صدقت والله يا أمير المؤمنين إنه مدركت ولكن
لا بد لك من شاهد، فمدع فمير وحسن من علي شاهد، بها لدرعه، فقال شرح: ما شهادة مولاي فقد
أجده، وما شهادة ذلك فلا تحيزه، قال علي: كلك أمك، ما سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول
الله - صلى الله عليه وسلم -: الحسن والحسين سيد شباب أهل الجنة، قال اللهم نعم، قال فلا تحيز سيد
شباب أهل الجنة؟ ثم قال لليهودي: أخذت درع، فقال لليهودي: أمير المؤمنين جاءه معي في قاصي المسلمين
فقصي في درعي، صدقت والله يا أمير المؤمنين، بها مدركت سقطت عن حمل في، لتقطعه، شاهد أن لا به لا

لله والحمد لله رسول الله، فوحيها به علي - رضي الله عنه - وأخبره مسعدة ثقة، وقد مره يوم حسين تهي [ثمة]: قال لشوكاني: وبحكم الحاكم بالإقرار، أو يشهد دة رحيل، أو رحل و هو بين، أو رحل ويكن مدعي، ويمين مسك ويمين الإذوعته تهي وقد استجاري فاب من رأى لثضي أن يحكم بعينه في من الساس دم يحف تصون والتهمة، كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - هدي: اخدي من يكذبك وولدت ما معروف، ودين إذا كان من مشهور تهي، والله اعلم.

باب الشهادات

والشهادت: جمع شهادة، وجمعت لإرادة لأشياء.

١٣٣٩- عن زيد بن حذاف الجعفي - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «ألا أخبركم بخير الشهداء؟ هو الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسألها» رواه مسلم

حديث دليل على أنه إذا كان عند الشاهد شهادة بحق فله يبينها كما قال تعالى ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلْفَلَاحِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَأَوَّالِدَيْكُمْ وَأَقْرَبَيْكُمْ لَا يَكُنْ عَلَيْكُمْ ذَنْبٌ وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىَٰ فَيُضِلُّوكُمْ عَنْ طُرُقِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُغْضِبُ الْفَاسِقِينَ﴾ [سورة النساء: ١٣٥]، وأما قوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث عمر بن الخطاب: «ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون» فهو محمول على شهادة دور.

١٣٤٠- وعن عمران بن حصين - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لئن خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يؤفون، ويظهر فيهم السمن» متفق عليه

قوله - صلى الله عليه وسلم - هم لصحة - رضي الله عنهم - والذين يلونهم لثاعون، والثمن ثلثهم ثمن لثاعين، قوله ويظهر فيهم السمن أي يكثر فيهم شحم لتوسعهم في مآكل ومشرب وملابس، فندب أكبرهم، وهوهم أكثر شعهم

١٣٤١- وعن عبد الله بن عمرو - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على أخيه، ولا تجوز شهادة القاذع لأهل البيت» رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. وفيه حديث يدل على اعتبار العدالة في الشهادة وعدم التهمة.

١٣٤٢- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية» رواه أبو داود وابن ماجه.

فيه دليل على عدم صحة شهادة بدوي على صاحب القرية لأنه منهم حيث يشهد بدوي وم يشهد قروي، وحمله لأكثر على من لا يعرف عدلته، قال في الاحتمال: قال أبو العباس: ويؤخذ أن قبول شهادة المعروفين باصدق، وإن لم يكونوا مسلمين لحدود عند لصراحة من الحس، وحوادث البدو، وأهل القرية مدبر لا يوجد فيهم عدل.

١٣٤٣- وعن عمر بن خطاب - رضي الله عنه - أنه خطب فقال: «يا أيها الناس كما يؤحدون، ونوحى في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وإن نوحى فداقتض، وإن أحدكم لأرى صهر له من عدلكم» رواه البخاري.

فيه دليل على قبول شهادة من يظهر معه ريبة وأنه يكفي في التعديل ما يظهر من حال من غير كشف عن حقيقة لسريته.

١٣٤٤- وعن أبي بكر - رضي الله عنه - «عن أبي - صلى الله عليه وسلم - أنه عد شهادة الزور في أكبر لكم» متفق عليه في حديث طويل.

في الحديث أن أبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا ينكر لكم أنكر أنكر ثلاثاً: زور، نسي، قال: لا يشارك الله، وعقوق، ومدين، وكان منكراً فحسب في الأولون زور، وشهادة لزور، فما رل مكرهه حتى قال: ينسكت أو يكره أبي شهادة زور، لأن الحول عليه كثرة من العداوة والحسد، حتى

بن لاهم لم يشهده

١٢٤٥- وعن بن عباس - رضي الله عنهما - قال: «أبى - رضي الله عنه وسام - قال لرجل: «تري الشخص؟» قال: نعم، قال: «علي مثلها فاشهد أو دعه» خرجه أبو عدي بسند ضعيف وصححه الحاكم وأحمد.

فيه دليل على أنه لا يجوز لشاهد أن يشهد إلا على ما يسمعه يقيناً، ولا يجوز شهادة شخص لا في مثل لأسباب، ودر صاع المستفيض، وموت قديم، وخوف.

١٢٤٦- وعنه رضي الله عنهما «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أبى يميني وشاهدي» خرجه مسلم وأبو داود وشمس بن قتادة بن سعيد.

١٢٤٧- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قال: «خرجه أبو داود ولؤمي وصححه بن حبان الحديث دليل على ثبوت لقضاء شاهد ويبين مدعي، وهو فوق الجمهور، وقد أجمع العلماء أن حدود ولقضاء لا يثبتان بذلك.

[شمة]: قال في الاختيار ما قال صاحبنا: ولا ينقص الحاكم حكم نفسه ولا غيره إلا أن يحلف بصحة حكمه، قال أبو عباس: يعرف في هذا أن يستوفي الحكم به إن كان حداً أو حداً في نفس أو مال ولا يستوفي إن لم يستوف في نفسه، ولا ينقص حكم نفسه، ولا ينقص حكم غيره بالنقص وليس باليسر أن يعتقد أحد لقول في مسألة لتراخي له، والقول الآخر فيه عيبه بالنقص المستقيم كمن يعتقد أنه إذا كان حراً استحق شفعة خور، وإذا كان مشتراً لم تحب عليه شفعة خور، بن قال: وإخبار الحاكم أنه ثبت عدي بمنزلة خبره أنه حكم به؟ أم بن قال: شهد عدي فلان وأقر عدي فهو بمنزلة شاهد سواء، وخبره في غير محل ولايته كخبره في غير رسم ولايته، ونصير جداراً في ضيعة غيره، جدار مبر العرو بعد غيره بما فعله، وقال أيضاً: ويقدر كتاب القاصي بن له صبي في الحدود والنقص، وهو فوق مالك وأبي ثور في الحدود، وفوق مالك وشافعي وأبي ثور، ورواية عن أحمد في نقص ص تهي، والله أعلم.

رسول الله قال: «وإن قضيباً من أراك» روى مسلم

الحديث دليل على شدة الوعيد من حلف لئلا يحدث بغيره، ويسقط حلفه عن نفسه، وإن قل.

١٣٥٢- وعن الأشعث بن قيس - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «من

حلف على أن يقتل بها مال امرئ مسلم فاجرتني الله وهو عليه غضبان» متفق عليه

مراد بكونه حراً في يمينه: أن يكون مستعداً عند الله غير محق.

١٣٥٣- وعن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - «أن رجلاً اختصم إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

وسلم في دية ويشر لو حذر منهم بينة فقصى به بينهما نصفين» رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وهذا

وقد بسطه حيد

الحديث دليل على أنهم إذا عدا عينا بنسب يبدأ أحد، بها تقسم بينهم، ثم يكس مع أحدهم قرينة توضح

دعواه، وروى أبو داود عقب هذا الحديث أن رجلاً دعيا بغير عدا على عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -،

فدعت كل منهما شهدتين، فقسمه النبي - صلى الله عليه وسلم - بينهما نصفين، قال في الاختيار: ومن بيده

عقد فادعى رجل بثبوت عند الحاكم أنه كمال حده في موته ثم يورثه، ولم يثبت له حلف عن موته لا يبرع منه

بذلك، لأن أصيب تعارضاً، وأسبب ثقته كثر من الإثبات، ومخرج العادة يسكونهم مدة الطولية، ولو فتح هذا

لا يشرع كثير من عقد الدماء بهذا الطريق انتهى

١٣٥٤- وعن جرير - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «من حلف على

منبري هذا يميناً نبواً مقعدة من النار» رواه أحمد وأبو داود والنسائي، وصححه ابن حبان

الحديث دليل على مشروعية التعصير في اليمين إذا كان ولو من دية الحاكم.

١٣٥٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «ثلاثة لا

يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بالقلعة يمنة من ابن

السبيل، ورجل باع رجلاً بسلعة بعد العصر فحلف بالله لأخذها بكذا وكذا فصداقه وهو على غير ذلك»

ورجل باع إماماً لا يابسه إلا الدنيا فإن أعطاه منها وقى، وإن لم يعطه منها لم يصب» متفق عليه

حديث دليل على عظم دم هؤلاء الثلاثة، وفيه دليل على مشروعية التعبد في اليمن، وهو قول جمهور .
١٣٥٦- وعن حماد بن عمار - رضي الله عنه - : « أن رجلاً اختصم في دابة فقال كل منهما: شئت هذه الدابة
عندي وأما يئنة، فنقض بها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لمن هي في يده»
١٣٥٧- وعن حماد بن عمار - رضي الله عنهم - : « أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رد اليمن على صالح
لحق» رواهما بنو عاصم وفي مسندهما ضعف

الحديث لأول حرجه ليبيته وم يصغره، وفيه دليل على أن ليد مرححة بشهادة موافقة، وهو محقق
لعموم: «البيضة على ليد عبي، ويمنع على من نكر» وخص مقدم على نعم، وشاهد ذلك مع صاحب اليد،
وهو قول مالك ولشعبي وغيرهم، قال في اختيار رتبة: وقد تدعى بهيمة وأصلاً لشهد لقائف أن دابة هـ
شحنه يبعي أن يقضي بهذه الشهادة، وتقدم على ليد بحسية، فوله أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رد
اليمن على صالح لحق (فيه دليل على ثبوت رد اليمن على المدعي) ثم يخالف مدعى عليه .

١٣٥٨- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: دخل علي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذات يوم
مسرور فرأى سائر وجهه فقال: «ألم ترى محمداً المدلجى؟ نظراً أتانا إلى زيد بن حارثة وأسماء بن زيد فقال:
هذه الأقدام بعضها من بعض» متفق عليه

الحديث دليل على عظم القيمة في ثوب ليد، وهو قول جمهور، والله تعالى هو الذي يبيع لأتار ويعرفه .
ويعرف شبه ليد وحبه، وكان الكهنة قد حوّلوا في سب سامة، يكونه سود، وأنه يبيض، واستشر -
صلى الله عليه وسلم - ثوب ليد هذه لأقدم بعضه من بعض، قال في الاختيار: وتوجه أن يحكم
باعتقافه في أحوب كلها، كما حكم بذلك في حرج مقوع، كان له موضع في ليد، وكما حكم في ليد ليد
في ليد بحسية، يظهر من اليد لعدوية وأصعب، كل واحد من الزوجين ما يسه في العدة، وكل واحد من
صامعين، يتأسبه، وكما حكمنا، ووصف في الفتنة، تدعى ثمان، وهو نوع فيمة وشبيهه، وكذا تدعى

مارة غرسا و شجر في يديهما . فشهد أهل الحيرة أنه من عهد أبيستان . ورجع إلى أهل الحيرة حيث يستوي
لمتد غير أنكم رجعوا إلى الحيرة بالنسب . وكذا لو تدبرع ثوبين ساء . وفعلا من يأس أحدهم دون الآخر . و
مارة . دابة نذهب من بعيد إلى صطبل أحدهما دون الآخر . وفتارعا روح خف . وومضعا مع الآخر شككه .
وكان عليه علامة لأحدهما كاللربوب نبي محمد . وسوء كان لدعي في يدهما وفي يد ثالث . وانه بن كابت
بيد لأحدهما دون الآخر . فمعرفة لمعارضة هذا كالمعرفة مع رصة للمعشر . فإذا فقه : تقديم لفظة في صورة
لرحمة . فقد نقول ههنا كدرك . ومثل أن يدعي أنه ذهب من . له شيء وثبت ذلك : فيقص له ذهب أو بوجه
من مكان إلى مكان آخر . فشهادة نقذف أن من دحل إلى هذا الموضع توجب أحد الأمرين : إما بحكم به . وإما
أن يكون موثقا بحكم به مع اليمين بسمة عي . وهو الأقرب . فإن هذه الأمانة ترجح حذمت مدعي . واليمين مشروعة
في أقوى الحسنيين . اللهم والله نعم

كتاب العتق

عتق في شرع حرره لرفقة ونحيطها من العرق. ولأصل فيه كتاب وسنة وإجماع قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَشْتِمْ غُلَامًا فَاغْلَاظْهُ﴾ [سورة النور: ١١-١٥].

١٢٥٩- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أَيُّكُمْ أَمْرِي؟
مُسْلِمٌ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً اسْتَقْدَّ اللَّهُ بِكُلِّ عَصْرٍ مِنْهُ عَصْرًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ
١٢٦٠- وشهدني وصححه عن أبي أمامة - رضي الله عنه - «وَأَيُّكُمْ أَمْرِي؟ مُسْلِمٌ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ
كَانَتْ فِكَاهُ مِنَ النَّارِ»

١٢٦١- ولأبي دود من حديث كعب بن مرة «وَأَيُّكُمْ أَمْرِي؟ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانَتْ فِكَاهُ مِنَ النَّارِ»
الحديث دليل على فصل عتق. وإن عتق بذكر فصل.
١٢٦٢- وعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: سألت النبي - صلى الله عليه وسلم - أي العمل أفضل؟
قال: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ» قُبْتُ قَائِلِي فَقَالَ فَصَلِّ؟ قَالَ: «أَغْلَاظْهَا ثَمَّ وَأَتَمِّسْهَا عِنْدَ أَهْلِهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على أن ما كثرت قيمته وعتقه به سيده فعتقه فصل من غيره. وقد قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَشْتِمْ غُلَامًا فَاغْلَاظْهُ﴾ [سورة النور: ١١-١٥].

١٢٦٣- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ أَعْتَقَ
شِرْكَالَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قِيمَةً عَدْلٍ فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَالْأَقْدَرُ
عَقَبَتْهُ مَا عَقَّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

١٢٦٤- وفيه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - «وَالْأَقْدَرُ قَوْمٌ عَلَيْهِ وَاسْتُسِمِّي غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ» وفيه من

سَعْيَانَةُ مَدْرَحَةٌ فِي الْحَبَرِ

لحديث دليل علي أن من عتق شركاً له في عيد، وكان موسراً، لومه تسليم حصاة شركه بعد التوبة، وعتق عليه جميعه، قال في لأحيار، وقد عتق أحد الشراكين نصيبه وهو موسر، عتق نصيبه، وعتق نصيب شركه بدفع القيمة، وهو قول عائشة من لعنه، وإن كان معسر عتق كله، واستسعى في فني قيمته، وهو رواية عن الإمام أحمد حثارها بعض أصحابه.

١٢٦٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لا يجزي وكلاً والده إلا أن يجد مملوكاً فيشتره فيعتقه» روه مسلم

لحديث دليل على عظم حق العبد

١٢٦٦- وعن سمرة بن جندب - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَعْرُومٍ فَهُوَ حُرٌّ» روه أحمد والأربعة، وزجج جمع من الحديث أنه موقوف

لحديث دليل على أن من ملك من يبيعه ويبيعه ربحه محرم له كإباحة يبيعه عليه.

١٢٦٧- وعن عمرو بن حصين - رضي الله عنهما - قال: «لَا رَحْلًا عَتَقَ سَبْتَهُ مَمْلُوكٌ لَهُ عِنْدَ مَوْلَاهُ مِمَّنْ يَكُنُّ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ قَدِ اعْتَمَرُوا رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَحَرَّتْهُمْ فَلَا تَأْتِيهِمْ بَيْتُهُمْ قَدْ عَتَقَ ثَلَاثِينَ وَارْفَ أَرْبَعَةً وَقَالَ لَهُ فَوَلَّاهُ شَدِيداً» روه مسلم

لحديث دليل على أن حكم التبرع في المرض حكم الوصية ينفذ من حيث، قوله: وقال له فولاً شديداً أي شديداً في ما أخرجه مسلم في وودوده - صلى الله عليه وسلم - قال لو شهدته قدس من ماله لم يدفع في ماله من مسلمين.

١٢٦٨- وعن سفيان - رضي الله عنه - قال: «كُنْتُ مَمْلُوكاً لَأُمِّ سَمَةَ لَدَيْهَا غَنَاءٌ وَشَرَطُ عِيْدِكَ أَنْ تُعْتِقَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - مَا عَشَيْتُ» روه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم

لحديث دليل على صحة شرط الخدمة على عبده المعتق، وأنه يصح تعيق لعتق شرط، فيتع موقوف

شرط، ولا يتم عتقه لانه.

١٣٦٩- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «إنما الولاء لمن أعتق» متفق عليه

الحديث دليل على ثبات ولأه بالعتق، قال بعض الأصحاب: ولا ولأه بالإنسان على أحد غير العتق.
١٣٧٠- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «الولاء للحمية»
كلمة النسب لا يباع ولا يوهب» روى الشيخان، وصححه ابن حبان، وصححه في صحيحين وغيرهما
نص

نفي في صحيحين: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - يبيع عن بيع لولاء وعن هبة، والحديث دليل على
عدم صحة بيع ولأه وهبة، كالتسب، وقد كوفي في الحية يفتون «ولأه» وبيع وغيره فهي شرع عن ذلك.
والله أعلم

باب المدين، والمكاتب، وأم الولد

مدبر: لرفيق لدي عتق عتقه موصى به، ولأصل في التدبير لسنة وإجماع، ومكاتب: من وقعت عليه
كفالة، وحقيقته عتق مملوك على ذمة لأه أو نحوه من ماله أو نحوه، وأم ولد هي من ولد من ماله
م فيه صورة وهو حية.

١٣٧١- عن حماد - رضي الله عنه - أن رجلاً من أنصار عتق غلاماً له عن دبره مكن فيه من غير أن يبيع
ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «من يشتريه مني؟» واشتره عويم بن عبد الله بمائة درهم متفق
عليه، وفي بعض نسخي «فاحتج» وفي رواية النسائي وكوفي عليه دين فباعه بمائة درهم فأعطاه وفت
«افض دينك»

الحديث دليل على مشروعية التدبير، وذهب الجمهور إلى أنه يفتد من الثالث، وفيه دليل على جواز بيع المدبر
لأه سيده، أو فضاء دينه.

عمر - رضي الله عنه -

لحديث دليل على حرية م لولد بعد وفاة سيده . وهو قول كثر لأمة .

١٣٧٧- وعن سنن أبي حنيفة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «مَنْ أَعَانَ
مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ، أَوْ مُكَاتِبًا فِي رَقَبَتِهِ، أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» رواه أحمد وصححه
حاكم .

لحديث دليل على فصل لإعدة فيما ذكر وعظم حره . وقد قال الله تعالى ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ أَكْثَرَ
مِمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ فَاعْتَمِدْ فِيهِمْ خَيْرٌ وَأَنْتُمْ مِنْكُمْ لَا تَكُنْ مِنْكُمْ﴾ [نور ٢٣] . قال رضي
الله عنه - من الله سيد في يد الروح المكاتب من ثمة ، روه بن حنيفة قال رحمه الله وليس ذلك بواجب . والله
عزم

باب المديرة، والمكاتب، وأم الولد

حديث: لرفيق لدي عتق عتقه يموت مائة، وأصل في التدبير لسنة وإجماع، ومكاتب: من وقعت عليه الكتابة، وحقيقته: عتق مملوك على ذاته، أو نحوه من مائة أو نحوه، وأم الولد هي من ولد من مائة من فيه صورة ولو حلية.

١٣٦١- عن حماد - رضي الله عنه - أن رجلاً من أنصار عتق غلاماً له عن دية مائة مائة غيرة فبيع ذلك لثبي - رضي الله عنه وسهم - قال: «من يشتره مني؟» واشتره نعيم بن عبد الله مائة درهم متفقاً عليه، وفي بعض نسخي «فاحتج» وفي رواية النسائي وكان عليه دين مائة درهم فباعه وفاد

«افض ديتك»

الحديث دليل على مشروعية التدبير، وذهب الجمهور إلى أنه ينفذ من مائة، وفيه دليل على حوز بيع مديرة لخدمة سيده، أو فضاء دية.

١٣٧٢- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حماد - رضي الله عنهم - عن ثبي - رضي الله عنه وسهم - قال: «المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم» أحواله يودود بإسار حسن، وأصله عند حماد وثلاثة، وصححه حاكم

الحديث دليل على أن مكاتب موقوف مكرم عليه فهو عبد له أحكام المالك وهو قون الجمهور ١٣٧٣- وعن ثبي - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - رضي الله عنه وسهم -: «إذا كان لأحدكم مكاتب وكان عنده ما يودي فليخرج منه» روه أحمد وأربعة وصححه الشافعي

حديث دليل على أن مكاتب إذا صار معه جميع من الكتابة، فقد صار له ما لأحرر فخرج منه سيده، وفيه أنه يجوز لمولاه امرأة تنظر إليه، وهو قون أكثر العلماء

١٣٧٤- وعن بن عمر - رضي الله عنهم - أن ثبي - رضي الله عنه وسهم - قال: «يودي المكاتب بقدر ما عتق منه دية أحرر، ويقدر ما رقبته دية العبد» روه أحمد وأربعة والنسائي

الحديث دليل على أن مسكاتب حكم الحر في قدره سنة من كونه قبيض دينة، وكذلك الحد وغيره من الأحكام التي تصف.

١٣٦٥- وعن عمرو بن الحارث أبي خزيمة م مؤمنين - رضي الله عنهم - قال: «ما نزل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عند موه درهم ولا دينار ولا غنم ولا مئة ولا شيء إلا نفضته بيضاء وسلاخه ورصاً جعداً صدقة» رواه البهري.

الحديث دليل على حرية م الولد بعد وفاة سيده، لأنه - صلى الله عليه وسلم - مات وخلفه مارية بنطسية م إبراهيم #، وتوفي في يوم عمر، وفيه ما كان عليه - صلى الله عليه وسلم - من نحره عن بدنه ودينه، وحلوقه وقابله من الاشتغال به، فإنه مشتغل به عذره ويبيع رسله.

١٣٦٦- وعن م عباس - رضي الله عنهم - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته» أخرجه بن ماجة والحاكم بسند صحيح، ورشح جماعة وفقه على عمر - رضي الله عنه -

الحديث دليل على حرية م الولد بعد وفاة سيده، وهو قول كثير لأمة

١٣٦٧- وعن سهل بن حبيب - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «من أهان مجاهداً في سبيل الله، أو غارماً في عسريته، أو مكاتباً في رقبته، أظله الله يوم لا ظل إلا ظله» رواه أحمد وصححه الحاكم.

الحديث دليل على فصل لإعانة فيما ذكر وعظم حره، وقد دل الله تعالى: ﴿وَلَدِينِ يَتَّبِعُونَ الْكُتَابِ مَا مَسَّكَ إِلَهُكُمْ فَكَانُوا مِنْهُمْ بَنَ عَسَمَ فِيهِمْ خَيْرٌ وَأُولَئِكَ مِنْ مَأْبِ اللَّهِ إِنْ تَأْكُمُ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. قال علي - رضي الله عنه - من الله سيد أن يدع الروح مسكاتب من ثمة، روه بن جرير، قال العاصم: «ويستدركه بحسب» والله عزم.

باب البز والصلة

لهم هذا: لتوسع في فعل الخير، ونصبة كريمة على لإحسان إلى الآخرين.

١٣٩٤- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَبْسُطَ عَلَيْهِ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ» خَرَجَهُ لُحَارِي

فيه لحث على صلاة الرحم، وأنها سبب لسعة الرزق. وصول لرحم، وفي الحديث الآخر: [إن صلاة برحم محبة في لأهل، مشروعة في المال، مفسدة في لأهل].

١٣٩٥- وعن أبي هريرة بن مضم - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ» يعني وضع رحم موقوف عليه

فيه «وعيد شديد على من قطع رحمه، وفي الحديث الآخر: من ذبح حذر بني يعص لله نصيبه عقوبة في لديه مع ما يدرجه في لأخرة من لغيره ونصبة الرحم (رواه أبو داود).

١٣٩٦- وعن أبي هريرة بن شعبة - رضي الله عنه - عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأَهْلِيَّةِ، وَوَادَ الْبَقَاةِ، وَتَعَا وَهَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ» موقوف عليه

لعقوق محرم في حق جميع نوادر، وأما حصص الأم، صهار عصم حقها، وواد البقاة: قتلها، وكانت تعرب بفعل ذات في أحاديثه قال الله تعالى: ﴿وَأَذِ لَمْؤُهُ وَذُ سُبَّتْ * أَيِ دَبِ قُبْتُ﴾ [التكوير: ٨٠، ٩]، وقوله وسعاه (أي نفس كلامه لا يعنيه لاسببه مع لإكثار منه، وبه لا يجوز من يكذب ويعبى وللميمة، فونه وكثرة السؤال)، أي في أمور تدبر من غير ضرورة، وفي أمور تدبر كصعب المسأل مشكلة نفس وقوعه ولأعوطاب، أي في ذلك من لتضع وتكون ناض، وفونه وصاعة ما، أي به في غير وحوه مدور فيه شرعة، و«لا يَدْخُلُ فِي الْمَرْحَاتِ وَيُحَوَّرُ عَلَى فِدْر حابه وبه عرفت».

١٣٩٧- وعن عند الله بن عمرو بن عاص - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «رِضًا اللَّهُ فِي رِضَا الْوَالِدَيْنِ، وَسَخَطُ اللَّهِ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ» خَرَجَهُ لُحَارِي، وصححه ابن حبان

وإحسانكم.

حديث دليل عس وحب رحمة * ولدن وحرمت سحطهم ، وقد قال لله تعالى ﴿ووصية لإسار والدنية حملة مة وهذا عني وعن ولصته في عمن أن شكك لي ولو أدبني بي الله صبر * وإن حادك عني أن نشره بي ما ينس لك به عمن فلا تطعمهم وصاحبهم في يدني مغرور وآنح سنين من دني ثم لي مزحكم وشنكم ما كنتم تعلمون﴾ [البس ١٤، ١٥]

١٢٩٨- وعن أس - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب جاره ما يحب لنفسه» متفق عليه

لحديث دليل عس عظم حق لحر ، ومعناه لا يكس يدن عبد حتى يحس حوره ، وخرج الصبر من حديث ح : «الحق ثلاثة جاره له حق ، وهو شركه له حق لحر ، وحار له حق ، وهو مسلم له حق لحر وحق لإسلام ، وحار له ثلاثة حقوق ، مسلم له رحم ، له حق لإسلام ورحم وحر» . وفي حديث لحر «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ حاره» وقد قال لله تعالى ﴿وعبدوا الله ولا شركوا به شيئاً ووالدين خسا ما وندي قرني ولبنامي والمساكين والمساكين والقرني والجار الحنب والنسب حب ما حنب واني لسنين وما مك أيسكم من نه لأحب من كل محالاً محور﴾ [البس ٣٦] وعن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً : «صلة برحم وحس لحر يعمر الدار ويرزق لأعرا روه حمد

١٢٩٩- وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال سألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أي ندم أعظم؟ قال «أن تجعل لله نداً وهو خلقك» . قلت ثم أي؟ قال «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يأكل منك» . قلت ثم أي؟ قال «أن تزني حيلة جارك» متفق عليه

شركه هو عظم حرمت ، وقتل نفس بعد حق من عظم كبر ، خصوصاً قتل نوب ، والربا حرم كل من لحر عظم ، لأنه موريه حق جاره ، ولا يحسن إليه ، وندب عن حرمة ، وقد جمع الله هذه كبر في ية وحدة قال تعالى ﴿والذين يدن منكم من اليهود ولم ينظروا وكان بين ذلك فوات * والذين لا يدعون مع الله شيئاً

حر ولا يقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يبرأ من يفعل ذلك حتى تائب * بعد عتبه بعد يوم لثلاثة
ويؤخذ منه * لا من ذنبا وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا
رحيما * ومن تاب وعمل صالحا فإنه يذهب كل سيئة منه ﴿ [مؤقت: ٦٨-٧١].

١٤٠٠- وعن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهم - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
قال: «من الكيان شتم الرجل والديه». فيسب وهو يسب رخص والديه؟ قال: «نعم. يسب أبا الرجل، فيسب
أباه، ويسب أمه، فيسب أمه» متفق عليه

الحديث دليل على تحريم سب الوالدين، وتحريم لتسبب أي ذمتهم وشتمهم. قال ابن بطال: هذا الحديث
صريح في سب يدرج، ويؤخذ منه بآب مؤلف محرم حرم عليه الفعل وإن لم يقصد الإحرام، وعنده ذلك فله دعوى
﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا به عدواً بغير علم﴾ [الأعداء: ١٠٨].

١٤٠١- وعن أبي أيوب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: «لا يحل لمسلم أن
يهاجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان، فيعرض هذا، ويعرض هذا، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام» متفق عليه

الحديث دليل على تحريم هجران مسلم فوق ثلاثة أيام، ويؤخذ منه حواره في هذه المدة لأن الإنسان محمول
على الغضب وسوء الخلق، فعلى من في هذه المدة ليدفع عنه ذلك العار من تخفيه عليه.

١٤٠٢- عن جرير - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «كل معروف
صدقة» أخرجه ترمذي.

الحديث عام في كل خير وبرك مشر.

١٤٠٣- وعن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لا تخفون من
المعروف شيئا، ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق»

فيه حث على تعال معروف وهو صلاقة لوجهه وبشركه بكل مسلم. ولا تنسب في وجهه من يلافيه من صحبه
ومعارفه.

١٤٠٤- وعنه - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً، فَاجْعَلْ مَاءَهَا، وَمَا هَذَا جِدْرًاكَ» أخرجه مسلم

فيه «وصية بحق خا روعده ولو عرفه نهدى به»

١٤٠٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ قَسَّ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا، قَسَّ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسِّرَ اللَّهُ لَهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ مُسْلِمًا، سَرَّهَ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» أخرجه مسلم

لحديث دليل على قصر التفرج عن مسلم وليسير عليه وسر عونه وعنه .

١٤٠٦- وعن أبي مسعود - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ» أخرجه مسلم .

لحديث دليل على نصية لإرشاد إلى الخير في أمور الدين والدنيا .

١٤٠٧- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال «مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْيِدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافُّوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا، فَادْعُوا لَهُ» أخرجه

لنبيهي

لحديث دليل على وجوب عدة من استأذنه الله . وإعطاء من سأل بالله من يسأل هجرته أي مرفيقه لا سبق . وفيه وجوب مكافأة على معروف وفدال الله تعالى ﴿هَلْ حَرَاءُ لِحَسَنِ لَا لِحَسَنِ﴾ [برحم

[٦٠]

باب الزهد والورع

وهذه ترك حرم . وإن تكون في يد الله وثق منك بما في يديك . ولورع : تجنب الشهوات .

١٤٠٨- عن الثعلبي بن نسير - رضي الله عنهم - قال سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول

- وأمرى الله لوضع يديه «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَلِذَلِكَ الْحَرَامُ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَبْلُغُنَّ كَثِيرًا مِنَ الْقَاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ، فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَغَرَضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاحِي يَرعى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَافِئُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» متفق عليه

أجمع الأئمة على عظم شأن هذا الحديث، وأنه من الأحاديث التي تدور عليها قواعد الإسلام. قوله: «الْحَلَالَ بَيْنَ» أي قد بينه الله تعالى ورسوله - صلى الله عليه وسلم - وبينهم أمور مشتبهاة أي متروكة بين الحلال والحرام، (لا يسمعن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهة فقد استبرأ دينه وغرضه) وفيه حث على الورع، ومن وقع في شبهة وقع في حرام. كما عي برعى حول حمى يوشك أن يقع فيه) وفيه إرشاد إلى بعد عن درائع الحرام وإن كانت غير محرمة فلا يدخل في معاصي. فوه: «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» حصل القلب بذلك لأنه مقر البدن، وبصلاحه لا يبر تصحيح رعية، ونفسه ده نفسه، وفيه إشارة إلى أن لطيف الكسب ونو شانه، صلى الله عليه وسلم، أثر في صلاح القلب، والله أعلم.

١٤١٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «تَعَسَّ عَبْدٌ الدُّيَارَ، وَالذِّهْمَ، وَالْقَطِيفَةَ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ» أخرجه أحمد في
خرجه عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «تَعَسَّ عَبْدٌ الدُّيَارَ، وَالذِّهْمَ، وَالْقَطِيفَةَ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ» أخرجه أحمد في
به برضى له ويستحصله.

١٤١٠- وعن أبي عمر - رضي الله عنه - قال: أحمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بمشككي.
قال: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» وكان أبو عمر يقول: إذا تمسيت فلا تنظر لصاح، وإذا
صنحت فلا تنظر نفسك، وأخذ من صحاح سقمت، ومن حيث ذلك يؤمنك. أخرجه أحمد في
الحديث بين على النهج في الدين، وأنه لا ربح ولا ربح، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْيَا الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ لَا تَبْقَى﴾ [الرعد ٢٦]، وفيه الحث على العمل قبل فوات وقته، والاستعداد لسوء فتن مروه

١٤١١- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ» أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان.

الحديث دليل تحريم التشبه بالكفار ونفساق في ملاسهم ومراكبهم وتهيئتهم.

١٤١٢- وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: كنتُ حُفَّ النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - يوماً، فقال: «يَا غُلَامُ! احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدَهُ تُجَاهَكَ، وَإِذَا سَأَلَكَ اللَّهُ، وَإِذَا اسْتَعَنَ فَأَسْتَعِنْ بِاللَّهِ» رواه الترمذي. وقال حسن صحيح.

قوله: احفظ الله أي احفظ حدوده وعهوده وأمره ونهيه. يحفظك في دينك ودنياك وآخرتك ويحرك على دينك قومه؛ إذ سألت سؤال الله، وقد استعنت واستعنت بالله في أمور دينك ودنياك كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِرَبِّكُم مَّا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٠].

١٤١٣- وعن سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال: «جاء رجل من الأنبياء - صلى الله عليه وسلم - فقال يا رسول الله: دنيتي على عمل يد عمته حبيتي لله، وأحبتي لدمي فقال: «إِنْ هَذَا فِي الدُّنْيَا يُحِبُّكَ اللَّهُ، وَإِنْ هَذَا لِيَمَّا عِنْدَ الْقَاسِ يُحِبُّكَ الْقَاسُ» رواه ابن ماجة وغيره. وسنده حسن.

الحديث دليل على شرف الرحم وتصدده، وأخرج الترمذي وابن ماجة عن حديث أبي ذر مرثداً: «رواه في الدين ليس بتحريم خلال ولا جهة مال، ولكن بههادة في الدنيا أن تكون كما في يد الله وثق مدتك في يدك، وأن تكون في ثوب مصبوبة في ثوب مصبوبة، وأزغب مدتك فيها، ولو بها قبيب لك».

١٤١٤- وعن سعد بن أبي وقاص - رضي الله عنه - قال: سمعتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ، الْغَنِيَّ، الْخَفِيَّ» أخرجه مسلم.

التقي من احتب محرمات وتقي بوجاهات، ولم يرتعنا غني النفس، أو يعني الشكر، والخفي: الخس، المنقطع إلى عبادة الله ولا شغل في أمور نفسه.

١٤١٥- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ حَسَنَ

إسلام السرة، تركه ما لا ينبغي» رواه الترمذي، وقال حسن.

هذا الحديث من حوامع الكلام، فإنه يعلم لأقول ولأفعل، فيندرج فيه ترك التوسع في الدنيا، وطلب ما صلب
والرياسة.

١٤١٦- وعن تقدم من معدي كرت - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
«ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه» أخرجه الترمذي وحسنه.

الحديث دليل على ذم التوسع في مأكول وشبع ولائله ما فيه من مفسد بدنية وأبدية، وندم الحديث،
بحسب من آدم بغير ما يقص صلبه، فإن كان في علا لا محالة، هشت بصله، وثبت لشربه، وثبت لنفسه،
وخرج نصرته في الأوسط وابن أبي الدنيا: سيكون رجب من أممي يأكلون ثوباً، ويشربون ثوباً
شرباً، ويشربون ثوباً، ويشربون في الكلام أولئك شرار امتي.

١٤١٧- وعن أس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «كل بني آدم
خطاؤون، وخير الخطائين التوابين» أخرجه الترمذي - وسنده قوي.

الحديث دليل على أنه لا يجوز سائر من خطيئة، حتى عليه من مصعب وعدم التقيد، ولكنه يدعو فتح
باب التوبة، طه منه، عباد.

١٤١٨- وعن أس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «ألممت حكمة،
وقليل فاعله» أخرجه الترمذي في «الشعب» سنن صغير وصححه أنه موقوف من قول لقمان الحكيم

قال: من سببه أن يفتن من على دود # فراه سرور دوعم مكن رآه قبل ذلك، فجعل تعجب من رأي،
فأراد أن يسأله عن ذلك فمعه حكمة: نعم، فروع قام دود وبسببه ثم قال: نعم فروع بحرب، فقال لقمان:
نصب حكمة، وقيل فاعله، والله أعلم.

باب الترهيب من مساوي الأخلاق

١٤١٩- عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «يَا كُفَّيْكُمْ وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ، كَمَا تَأْكُلُ الْقَارُ الْحَبْلَ». خرجه أبو داود، وابن ماجه من حديث أنس بن مالك.

الحديث دليل على ذم الحسد وفساده، وقيل: به أول ديب عصى الله به، فإن ليس أبي أن يسجد لآدم حسداً وكره الحسد هو محبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم يحسدون الله من عصى ما تأثم منه من نفسه ﴿[نسبة: ٥٤: ٥٥]﴾، فإن وقع في نفسه شيء من ذلك، وحسد نفسه عصى بركه ولم يعمل ولم يقبل من بصره ذلك كما في الحديث: [ثلاث لا يسلم منهن أحد: بصيرة، ونظر، والحسد، قيل: فما يدرج منها يا رسول الله؟ قال: يد بصيرة فلا يرجع، ويد حسد فلا تحق، ويد حسد فلا يبرح] روى عبد البر.

١٤٢٠- وعنه - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ» متفق عليه.

الحديث دليل على أن تقوي من ماله نفسه، وفيه إشارة إلى أن محبة النفس شدة من محبة الله تعالى، وما يعين على دفع غضب الاستعداد لله من لشيعته، ولوصوه، ولاعتسالي، والحيوس ولاصصحه.

١٤٢١- وعن أبي حمزة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» متفق عليه.

الحديث دليل على تحريم الظلم في نفس ومن أو عرس.

١٤٢٢- وعن حماد بن - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشَّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» خرجه مسلم.

الشح: شد من بخل، وهو طلب ما ليس له، ومنع ما يحب عليه، وقد ورد في الحديث: قال الشح هلاك من كان فيكم، حمهم على أن سفكو دماءهم واستحبوا محرمهم، وفي الحديث الآخر: ثلاث مهلكات: شح، مصع، وهوى متبع، وأعدت كل ذي رأي برأيه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

سُلْحُونُ [حشر: ٩].

١٤٢٣- وعن محمود بن لبيد - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «لَنْ أَخُوفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشِّرْكَ الْأَصْفَرُ: الْإِيمَانُ» أخرجه أحمد مسند حسن.

الرد: هو صفة العبادة بقصد رؤية الله من هذا فيجدون صحتها، وهو باب واسع وبعضه أعظم من بعض. وعن أبي سعيد مرفوعاً: «لَا أَحْرَكُكُمْ، هُوَ خَوْفُ عَلَيْكُمْ عِنْدِي مِنَ الْمَسِيحِ أَنْ يَدْخُلَ قَرْيَتِي»، قال بشرط الحنفية: يقوم الرجل فيصلي فيرث صلاته ما يرى من نظر رجل (رواه أحمد) وخرج الترمذي من حديث أبي هريرة قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا فِي بَيْتِي فِي صَلَاتِي، يَدْخُلُ عَنِّي رَجُلٌ مِنْ عِبَادِي لِحَالِ لَيْلِي رَتَبِي عَلَيْهِ». فقد روى الله - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ حَرَنَ» وفي حديث حديث: «مَنْ حَرَنَ: أَحْرَسَ، وَحَرَّ عِلَالِيَةً». وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَأَغْرَبَ مِنْ يَوْمِ نَارِهِ وَالْيَوْمَ لَأَحْرَبُ وَيَتَّخِذُ الْمُنَافِقُ قُرْبَىٰ عِنْدَ اللَّهِ وَصَوَابَ لِرَسُولِهِ لَا يَهْدِي قُرْبَىٰ لَهُمْ سِيْدُحُلُومَ اللَّهِ فِي رَحْمَتِهِ مِنَ اللَّهِ غَمْرٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ٩٩].

١٤٢٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّعِنَ خَانَ» متفق عليه. ولهما من حديث عند الله بن عمرو - رضي الله عنهما -: «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».

الرد: يوعى غفدي وعسي، والنفق لاغة دي، أن يظهر لأين ويصن الكفر. وهذا من هه التدرج لأسفل من التدرج، ولأنواع الشاي لعسي. وهو من كثر ندوب، وفي حديث عبد الله بن عمرو: «رَجَعَ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَتْ مَنَافِقَ حَلَصَ، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ حَصَّةٌ مِثْلُ حَصَّةِ مَنْ لَفَقَ حَتَّىٰ دَعَا: إِذَا، وَكُنَّ حَلَصَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».

١٤٢٥- وعن أبي مسعود - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «سِيَّابُ الْمُسْلِمِ نُسُوقٌ، وَقَالَ كُفْرٌ» متفق عليه.

حديث دليل على تحريم سب مسلم وقتله

١٤٢٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «يَا كُفَّارَ الظَّنِّ،

فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

مراد المتحذير من ظن البشر، مسلم الذي يظهر عليه، يوجب سوء الظن به، قال الله تعالى ﴿وَأَنَّهُ لَدَيْنَ

مَنَّا حَسَنُو كَثِيرٌ مِّنَ النَّصْرِ بِرِغْصِ نَصْرِهِمْ وَلَا يَحْسِبُوا أَنَّهُمْ يُغْنِيهِمْ عَنْكَ الْفَرَسَاتُ ۚ﴾ [الحجرات ١٢]

١٤٢٧- وعن معمر بن يسير - رضي الله عنه - قال سمعتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقولُ:

«مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ، وَهُوَ غَاشٍ لِرَعِيَّتِهِ، إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على تحريم لعنهم، وفيه الوعيد لشديد من صحيح من يسترخيه الله عنهم، ورحمهم وطمعهم،
وأخرج الحاكم وصححه من حديث أبي بكر - رضي الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: من
ولي من أمر لمسلمي شيئاً فمروا عليهم خذوا محبة لعلهم يهدوا، ولا يقبل الله منه صرةً ولا عدلاً حتى يدعوه
إليهم)

١٤٢٨- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ

مِنْ أَمْرِائِي شَيْئاً، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَاشَقُّ عَلَيْهِ» خَرَجَهُ مُسْلِمٌ.

ثم حديث: ومن ولي من أمر مني شيئاً ففرق بهم كافرهم [وفي حديث علي أنه يحب علي لو يفسر
لأمور علي رعيته وافرقتهم، ومعهم منهم بالعفو والصفح ويأمر بالرحمة على العريكة في حقهم، لا لا يدح
عليهم مشقة، ويفعل بهم ما يحب أن يفعل الله به.

١٤٢٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِذَا قَاتَلَ

أَحَدُكُمْ، فَلْيَجَنِّبِ الْوَجْهَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحديث دليل على تحريم صر صر الوجه في حذو وغيره، وكذلك السهم.

١٤٣٠- وعنه - رضي الله عنه - «رَجُلًا قَاتِلًا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَصِيي، قَاتِلًا: «لَا تَقْضُبْ». فَرَرْتُ

مَرَّارًا، قَالَ: «لَا تَقْضِبْ» خَرَجَهُ الْإِسْلَامِيُّ

فيه النهي عن الغضب وحسن استجابة قربة يشاء عن نفس والشيطان. ويؤثر معاصيه في ضمير المذنب
والأخوة والشيطان يمدح على من لم من أحد ثلاثة أبواب: باب الشهادة وباب هوى. وباب غضب.

١٢٣١- وعن حذيفة أن رجلاً من رعية - رضي الله عنها - قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -: «لَيْسَ رَجُلٌ إِلَّا يَنْخَوِضُ فِي مَالِ اللَّهِ بَغْيًا حَقٌّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» حُرَّاهُ السَّجَّارِيُّ

وَبَعَثَ فِي ذِي قَعْدٍ رِجُلًا ثَلَاثِينَ يَدْعُو بِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَاسْتَجَبُوا لَهُ فَنَزَلَ إِلَهُ الْمَلَائِكَةِ خَالِدًا فِي السَّمَاءِ لَا يَمُوتُ وَلَا يَأْتِيهِ الْمَوْتُ لَهُ فِي السَّمَاءِ مَنْ عِندَ رَبِّهِ وَهُوَ الْقَدِيرُ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (١٤٢٢) وَرَوَى ابْنُ أَبِي دَاوُدَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ لُثَيْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبِهِمْ - قِيَمَةُ يَزِيدُ عَنْ رَبِّهِ دَارُكَ وَبَعَثَ فِي ذِي قَعْدٍ رِجُلًا ثَلَاثِينَ يَدْعُو بِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَاسْتَجَبُوا لَهُ فَنَزَلَ إِلَهُ الْمَلَائِكَةِ خَالِدًا فِي السَّمَاءِ لَا يَمُوتُ وَلَا يَأْتِيهِ الْمَوْتُ لَهُ فِي السَّمَاءِ مَنْ عِندَ رَبِّهِ وَهُوَ الْقَدِيرُ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (١٤٢٢) وَرَوَى ابْنُ أَبِي دَاوُدَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ لُثَيْبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبِهِمْ - قِيَمَةُ يَزِيدُ عَنْ رَبِّهِ دَارُكَ

١٤٣٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «اتذروني ما
الغيبه» قالوا لله ورسوله نعم قال «ذكرك أخاك بما يكره» قيل أأنت من كل في حي ما تقول؟ قال.
«إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد يئس» حروجه مسند

حدیث میں حقیقۃ العیبیۃ وفد فان للہ دعوی ﴿وَلَا یَعْنُ نَفْسُکُمْ نَفْسًا أَحَبُّ حُدُوثِکُمْ زَبَاطُکُمْ لَحْمٌ حَیْہ
مِثْلًا لَّکُمْ مَسْمُومٌ وَاقْتُوْا لِلّٰہِ مِنْ نَّوْبٍ رَحِیْمٍ﴾ [احزاب: ۱۶]، وقیہ دین علی تحریم تعیبۃ لاس ضرورۃ
و حاحۃ لاس مہ

١٤٣٤ - وَعَنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَحْذِلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، الْقَوِيُّ هَاهُنَا، وَيُسِيرُ إِلَى حَذَرِهِ ثَلَاثَ مَرَارٍ، بِحَسَبِ أَمْرٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعَرْضُهُ » خَرَجَهُ مُسْنَدٌ

لحديث ربيع عن تحريم التماسيد والتدحش والتبغض والتدبر وهو التهم الحر، والبيع على البيع، وفيه لحث على ما يحث لأخوة من التوبة والإعانة والتصححة والبصرة وركبكم، فوه: حسب مروي من أشرف

يُحْتَرَمُ أَحَدَهُمْ) أي يكفيه من الشر هذه الحصنة التي تحفظه، وبها دالة على عدم التقوى، وفيه تحريم دم المسلم وماله وعرضه.

١٤٢٥- وعن فضيلة من سالك - رضي الله عنه - قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَقُولُ «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مَنَكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْأَذْوَاءِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ، وَتَلَفَّظَ بِالْأَخْلَاقِ، وَصَفَ لِلسَّارِ وَالْأَهْوَاءِ، جَمْعُ هَوَى، وَالْأَذْوَاءِ: الْأَسْهَامُ.

١٤٢٦- وعن أبي عبد الله - رضي الله عنه - قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - «لَا تَقَارِ أَثَاكَ، وَلَا تَمَارِجَهُ، وَلَا تَمْدِدْهُ مَرْدَعًا قَتْلَ غِلْفَةٍ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ فِيهِ صَعْفُ حَدِيثٍ دَلِيلٍ عَلَى حُدُوثِ مَا يُوعَرُّ بِصَدْرِهِ مِنَ الْخُصَالِ، وَمَرْحُوحٍ خِلَافِ الْوَعْدِ

١٤٢٧- وعن أبي سعيدٍ خُدْرِيِّ - رضي الله عنه - قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - «خَصَلْنَا أَنْ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: الْبُخْلُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِي سَنَدِهِ صَعْفُ دُخْرِ وَسُوءِ خُلُقٍ مَدْمُونٍ شَرَعًا وَعَقْلًا، وَفَدَقَ اللَّهُ نَعْدَى ﴿يَنْبَغِي أَنْ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُحْتَالًا لِقُحُورٍ﴾ * نَبِيٌّ يَنْحُوتُ وَيَتَمَرَّرُ لَدُنَّ الْبُخْلِ ﴿[مسند: ٣٦٦، ٣٧].

١٤٢٨- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - «الْمُسْتَبْكُ مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَادِي، مَا لَمْ يَتَّعِدِ الْمَظْلُومُ» أَخْرَجَهُ مُسَيِّمٌ

حديث دليل على أن ثم مستبكي على لبادي، وليس بالأن يعتدي الحبيب، وفيه حوار خيرة، قال الله تعالى ﴿وَحِزْءٌ سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَدَا وَأَصْلَحَ وَخَرَّةٌ عَلَى اللَّهِ بِهِ لَا يُحِبُّ الْقَضِيينَ﴾ * ولمن نصر بعد صمه، ولذات عديهم من سيئين * فما السيين على نديم يظنون الله من وقعون في الأرض بغير الحق ولذاتهم عند أبيهم * ولمن نصر وعمر من ذلك من عزم لأمر ﴿[شورى: ٤٠-٤٣].

١٤٢٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ.

قوله: من صارت مسه أي دخل عليه مصرة في ماله ونفسه وعرضه بغير حق، صارت لله أي جاز من جنس فعنه، وأدخل عليه مصرة، ومثاقفة: مدركة أي من ذرع مسه صم ونعدياً، بول لله عليه مشقة، حره وفاء، وفيه التحديد عن ذي المسم بأي شيء.

١٤٤٠- وعن أبي بردة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَنْ يَكُونَ اللَّهُ بِغَضَبِهِ» خروجه لترمذي، وصححه

١٤٤١- وله من حديث أبي مسعود - رضي الله عنه - ربيعة - «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَانِ، وَلَا اللَّعَانِ، وَلَا الْفَاحِشِ، وَلَا الْبَذِي» وحسنه وصححه حاكم، ورواه ابن أبي شيبة

حديث دليل على تحريم سب وفضح وبتة، وإن هذه خص لا يست من صفات مؤمن
١٤٤٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا تُسَبُّوا الْأَمْوَاتَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» خروجه لترمذي

لحديث دليل على نهى عن سب الأموات، وهو حرام في حق المسلمين، قال ابن رشد: إن سب الكفار يحرم إذا نادى به لحي المسم، ويحل إذا لم يخص به لأدب، وما لمس في حرم إلا إذا دعى إليه الضرورة
١٤٤٣- وعن حذيفة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاتٌ مُقَاتٌ عَلَيْهِ»

لقائل: ألم، ولتميمة: نقل كلام الناس بعضهم، وبعض الناس: ديبهم.

١٤٤٤- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ، كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ» خروجه لترمذي في الأوسط، وبه حديث ابن عمر عند أبي لؤي

حديث دليل على فصل من كف غضبه، ومنع نفسه من إصداره بتقصيه العصب، ولا يكون ذلك إلا بحم وبصر وجهه بنفسه، وقد قال الله تعالى ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَحَذِّرْ عِزَّةَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَذَابُ نَارٍ * نَارٍ يُنْقَلُونَ فِيهَا أَبَدًا وَلَهُمْ فِيهَا أُلْجَاءٌ وَأُكَاصِبٌ يُعَذِّبُونَ عَنْ لَدُنْهِ وَأَنَّهُ يُخَيَّلُ

سُحُسِين [آل عمران: ١٣٣، ١٣٤].

١٤٤٥- وعن أبي نكر، الصديق - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَبٌّ، وَلَا بَخِيلٌ، وَلَا مَسِيءُ الْمَلَائِكَةِ» خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفَرَفَهُ حَدِيثَيْنِ، وَفِي بَعْضِ دَهْ صَعْفُ الْحَبِّ: خَدَاعٌ، وَسِيءٌ مَكَّةً، هُوَ شَأْنٌ عَمِيٌّ مِنْ خُبٍّ يَدُهُ مِنَ الْأَمِينِ وَبِهَاتِمِ.

١٤٤٦- وعن أبي عبد الله - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْأَنْكَايُومُ الْقِيَامَةِ» يَعْنِي: الْبَرَصُ صَرٌّ، خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ. الحديث دليل على تحريم سماع حديث من يكرهه.

١٤٤٧- وعن أبي سعيد - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «طُوبَى لِمَنْ شَفَّلَهُ عَيْنُهُ عَنْ عَيُوبِ النَّاسِ» خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ بِسَنَادٍ حَسَنٍ.

صَوَّبِي: مَصْدَرٌ مِنَ الصَّيْبِ، أَوْ سَمِ شَجَرَةٍ فِي الْحَنَةِ، يَسِيرُ لِزَاكِبٍ فِي صَهْبِهَا مَدَّةً عَمَّ لَا يَقْصَعُهَا، وَفِي الْحَدِيثِ دِينَ عَمِي لِقَوْلِهِ مَنْ شَفَّلَ عَيُوبَ نَفْسِهِ ذُرَاهُ وَغَرَفَهَا، وَتَرَفَ عَيُوبَ غَيْرِهِ، فَبِنَ مِنْ ذِكْرِ عَيْبٍ غَيْرِهِ دَسِي عَيْبٍ نَفْسِهِ

١٤٤٨- وعن أبي عمر - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ، وَاخْتَالَ فِي مِثْلِهِ، لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ» خَرَجَهُ تَحَاكُمُ وَرَحْمَةُ تَقَاتُ لَاحْتِبَالٍ فِي مِثْلِهِ، عَمَدٌ نَفْسُهُ، وَهُوَ مِنَ الشُّكْرِ، وَعَطْفُهُ عَيْنُهُ مِنْ عَطْفِ أَحَدٍ سَوَاعِي عَمِي لَاحِرٍ. والحديث دليل على تحريم التكبر، وأنه ممنوع من عصب الله تعالى.

١٤٤٩- وعن سهل بن سعد - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الْعَبْلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ» خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ حَسَنٌ.

الحديث دليل على كراهة العبث، وسحب الدُّنْيَا لِلْأَمْرِ وَلِلْثَبِ.

١٤٥٠- وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «الشُّؤْمُ:

سُوءُ الْخَلْقِ» خَرَجَهُ حَمْدٌ وَفِي سَنَدِهِ صَفٌّ

شَوْمٌ صَدَّقَ بِهِ. وَحَدِيثٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا يَحَقُّ لِلنَّاسِ مِنَ الشَّرِّ فِي سَبَبِهِ سُوءٌ خَلَقَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿لَمْ يَصْنَعْهُ مِنْ حَسَنَةٍ لَمْ يَنْتَهِ وَمِنْ صَافٍ مِنْ سَيِّئَةٍ لَمْ يَنْصُرْ﴾ [نساء ٦٩]

١٤٥١- وَعَنْ أَبِي لَدْرَاءٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «لَيْسَ لِلْعَالَيْنِ أَنْ يَكُونُوا شُعَاءً، وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» خَرَجَهُ مُسْنَدٌ

حَدِيثٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ كَثِيرَ مَا يَسْرُ بِهَ عِنْدَ اللَّهِ قَبُولُ شَهَادَةٍ، وَلَا شَهَادَةٌ حِينَ يَشْفَعُ لِقَوْمٍ فِي جَوَابِهِمْ. وَشَهَادَةُ عَمْرِو بْنِ لُحَيْشٍ لَهُمْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَتَكُونُوا مَرْسُولًا عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [بقرة ١٤٣]

١٤٥٢- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ حَبِشٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ، لَمْ يَسْتَحْشِ يَوْمَهُ» خَرَجَهُ تَرْمِذِيٌّ وَحَسَنُهُ، وَسَنَدُهُ مُنْقَطِعٌ

فِيهِ إِحْدَى مِنَ الْعَجَبِ، وَأَنَّ ذِكْرَ الذَّنْبِ يَحْدُثُ تَغْيِيرًا فِي رُوحِ الْعَقُولَةِ فَحُصِّصَ لَهَا الْقِيَامَةُ.

١٤٥٣- وَعَنْ نَهْرَينِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ، فَيَكْذِبُ لِيُصْحَكَ بِهِ الْقَوْمُ، وَيَلْهُوُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ» خَرَجَهُ ثَلَاثَةٌ، وَاسْنَادُهُ ذَوِيٌّ

لِوَيْلٍ هَلَاكٌ وَحَدِيثٌ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ كَذِبِ الْوَيْلِ فِي الْعَبَثِ

١٤٥٤- وَعَنْ نَسْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «كَلَامُهُ مَنْ إِيغَابُهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ» رَوَاهُ الْحَارِثِيُّ فِي سُنَنِهِ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ

حَدِيثٌ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِمَنْ تَسْتَغْفِرُ مِنْ لَغْوِهِ عَذَابٌ يَكْفِي عَنْهُ لَعْنَةً، لِأَنَّهُ يُحِبُّ الْوَحْشَةَ وَيَقَارِ بِصَدُورِهِ هَذَا مَا يَمُوتُ فِيهِ، وَمَا يَدْعُو عَذَابًا فَتَحُلُ مِنْهُ وَبِئْسَ

١٤٥٥- وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ أَلَاذِلُ الْخَصَمِ» خَرَجَهُ مُسْنَدٌ.

الحديث دليل على تحريم الخصومة في المباحل، وكثرة كثرة الخصومة مصداق. وعن ابن عباس مرفوعاً: أكلت
من ثمر لا نزل في صملاً روه لترمدي. وفي الحديث: لا حرم من حرم في خصومة بغير علم. ثم يزل في سطح
لله حتى يرفع أو لله أعلم.

باب الرغبة في مكارم الأخلاق

١٤٥٦- عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «عليكم
بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، والبر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق، حتى
يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، والفجور يهدي إلى النار، وما يزال
الرجل يكذب، ويتحرى الكذب، حتى يكتب عند الله كذاباً» متفق عليه

الحديث دليل على لحن على لصدق وتغيب فيه. ولتحذير من الكذب والترهيب منه والبر: سم جامع
خير. والمتحور: اسم من مع بشر. وقد قال الله تعالى: ﴿لَا تَكُونُوا مِثْلَ نَارٍ تَلْفُتْ نَارًا﴾ وإن لم تكن نيراناً خبيثاً
[لاصف: ١٣، ١٤].

١٤٥٧- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إن
فإن الظن أكذب الحديث» متفق عليه

فيه انتهى تلصص سوء، وتحذير عن حقيقة

١٤٥٨- وعن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -:
«إياكم والجلوس على الطرقات». وأبو رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تحدث فيها قال: «فأما إذا
أنتم، فأعطوا الطريق حقه». فأبوا وما حقه؟ قال: «غصن البصر، وكف الأذى، ورد السلام، والأمر
بالمعروف، والنهي عن المنكر» متفق عليه

الحديث دليل على كراهة الجلوس في الطرقات، وإن من حسن فيه وجب عليه كف الأذى، ونهي عن
والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١٢٥٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا، يُقَيِّمَهُ فِي الدِّينِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

لعله في الدين نعم فواعد الإسلام، ومعرفة خلال وحرم، وذمة ذلك من الكتاب والسنة.

١٢٦٠- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حَسَنِ الْخَلْقِ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ حَسَنُ خَلْقٍ هُوَ طَلِيفَةٌ، وَجْهٌ، وَبَدَنٌ مَعْرُوفٌ، وَكَيْفٌ لَادِي

١٢٦١- وعن أبي هريرة - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الحياء: حياء يعث على احداث الفحش، ويمنع من التقصير في حق دي الحق، وكان - صلى الله عليه وسلم - شديد حياء من لعذار في حذرهم .

١٢٦٢- وعن أبي مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَنْ يَمَّا أَذْرَكَ الْقَاسِمُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» أَخْرَجَهُ يُحَارِي فِيهِ نَهْدِيدٌ وَوَعِيدٌ لَمْ يَسْتَحْ، وَفِي بَعْضِ الْأَثَارِ: «إِذَا تَغَضَّ لِلَّهِ عَبْدٌ رُفِعَ مِنْهُ خِيَامٌ، فَإِذَا رُفِعَ مِنْهُ الْحَيَاءُ رُفِعَ مِنْهُ الْإِيمَانُ»

١٢٦٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ، وَفِي كُلِّ خَيْرٍ، إِخْرَاضٌ عَلَى مَا يَفْعَلُكَ، وَاسْتِغْنَاءٌ بِاللَّهِ، وَلَا تَجْعَزُ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ» أَخْرَجَهُ مُسْنَدٌ

مراد بالقوي: قوي العزيمة في الأعمال الصالحة، وحتمال المشاق، والصعيف بالعكس، وفي الحديث: لحن على السبب، ينع في معاش ومعد وورث المعسر، وفيه التسليم لتقدير

١٤٦٤- وعن عبد الله بن حمار - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لَنْ يَنْفِرَ إِلَيَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ حَتَّى لَا يَنْفِرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ» خروجه مسلماً.

الحديث دليل على وجوب التوضيع، ونحوه «يُحَرِّمُ عَلَى الْوَلَدِ أَنْ يَنْفِرَ بِأَبِيهِ» قال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا خَرَجْتُمْ مِنْ دَارِكُمْ فَادْعُوا زَوْجَكُمْ مِنْ دُونِ الْوُجُوهِ فَإِنْ كُنْتُمْ فِي الْوُجُوهِ فَادْعُوا مِنْ وَخْفٍ خِطِّكُمْ ذَرْعَكُمْ وَأَنْتُمْ مَسْلُومُونَ﴾ [الحجرات ١٢]

١٤٦٥- وعن أبي بردة - رضي الله عنه - عن أبي بصير - رضي الله عنه وسلم - قال «مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْعَيْبِ، رَدَّ اللَّهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» خروجه لزمدي، وخبره وأحمد من حديث سمعته من أبي بصير.

الحديث دليل على نصية الرد عن من عتاب مسماً، وأخرج لأبي بصير «مَنْ عَتَبَ عِنْدَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ فَدَعَا لَهُ بِمَنْ يَكُونُ لَهُ عَيْنٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

١٤٦٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «مَنْ تَقَصَّتْ صَدَقَةً مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِقَفْرِ إِيَّاهُ، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا وَقَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى» خروجه مسلماً فيه لحث على الصدقة، ونحوه عن أبي بصير، وهذه ثلاث من مكارم الأخلاق.

١٤٦٧- وعن عبد الله بن سلام - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! أَنْفُسُوا السَّلَامَ، وَهَيِّئُوا الْأَرْحَامَ، وَأَطِيعُوا الطُّعَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ يُبَارِكُ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ» خروجه لزمدي وصححه.

وهذه آيات من سورة مائدة، والحديث دليل على هذه الأفعال سبب دخول الجنة.

١٤٦٨- وعن أبي بصير - رضي الله عنه - قال قال النبي - صلى الله عليه وسلم - «الَّذِينَ كَانُوا يَتَّبِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ، وَكَانُوا يَتَّبِعُونَ رَسُولَهُمْ، وَكَانُوا يَتَّبِعُونَ رَسُولَهُمْ، وَكَانُوا يَتَّبِعُونَ رَسُولَهُمْ» خروجه مسلماً.

هذا حديث جليل، وهو من الأحاديث التي يدور عليها الإسلام، وصححه عنه في الحديث، فالصحيح له.

لايمان به وبوحيدة ومقي لشريك عنه. وورث لإحد في أسمه وصدته. ووصفه بعدات السكة ليوالحلال. وتربيه على عن جميع أنواع الله طر. والقيم ه عنه. وحناب مع صبيه. وحب فيه. وبعض فيه. ومولاة من ط عنه. ومعداة من عصاه. وغير ذلك ما يحب به تعالى. والنصيحة لكثاته. لايمان بالله كلامه تعالى. وتحليل ما حنه. ومحررم ما حرمه. والقيم حقوق بالونه. والتدبر لمعنيه. ولانعاط هو عصفه. والنصيحة لرسوله - صلى لله عليه وسلم - تصديقه ك جاء به. وأبداه فيه شرمه. ولانتهاه عنه نهى عنه. ومحبة ووفيره. وشهر سته. والنصيحة لأئمة مسلمين. إعتهم على الحق وطاعتهم فيه ومهرهم به. وذكركهم لخواج العباد. ونصحتهم برفق وذب. وحنهم على العبد. والنصيحة لامة مسلمين. رشدهم إلى مصالحهم في أمور دينهم ودنياهم. وكف لأدى عنهم. وبعيهم. ومهرهم بالمعروف. ونهيهم عن منكر

١٤٦٩- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «أَكْرَمُ مَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ نَقْوَى اللَّهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ» أخرجه الترمذي. وصححه الحاكم

لحديث دليل على نقوى الله هاتين مؤه. وحناب لهيه. وحسن خلق. من عصم أسد بدحول حنة
١٤٧٠- وعنه - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «إِنَّكُمْ لَا تَسْعَوْنَ الْقَاسَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ لِيَسْطُ الْوَجْهَ، وَحُسْنُ الْخُلُقِ» أخرجه أبو يعنى. وصححه الحاكم

فيه حث على ما يحب. مودة بين المسلمين من صلافة لوجه ولهى لحاب وكودك
١٤٧١- وعنه - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الْمُؤْمِنُ مِرَّةً أَخِيهِ الْمُؤْمِنُ» أخرجه أبو داود بسناد حسن.

فيه حث على التصح. وتبين مسلم لأخيه غيبه ليصاحه.
١٤٧٢- وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُعَالِطُ الْقَاسَ، وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يُعَالِطُ الْقَاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ» أخرجه ابن ماجة
بسناد حسن

الحديث دليل على أن محبة الله من مؤمنين وأحب إلى الله من مؤمنين، وفي كل خير.

١٢٧٣- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «اللهم كما حسنت خلقي، فحسن خلقي» زاد خذ وصححه بن حبان.

كان - صلى الله عليه وسلم - من شرف عباده خلقه وحبه . وسأله ذلك عتقك منه . وطلب الاستمرار للجنة . وعباد الأمة . والله موثق

باب الذكر والدعاء

بدعاء ، الصلوات لله . وهو ذكر لله وعبادة .

١٢٧٤ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يقول الله - تعالى - : أنا مع عبدي ما ذكرني ، وعزمت بي شقائي» أخرجه بن حبان وصححه . ومن حبان وذكره لأحري نغية .

الحديث دليل على فضل الذكر . وأن الله مع ذكره برحمته وصفه وعبادته ولربه . وهذه معية خاصة . كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَبَيَّنْهُمْ مَحْسُورِينَ ﴾ [سجدة : ١٧٨] .

١٢٧٥- وعن معمر بن حبان - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «ما عمل ابن آدم عملاً أنجى له من عذاب الله من ذكر الله» أخرجه بن حبان وصححه .

الحديث دليل على فضل الذكر . وعظم أسباب سحابة من محبة وفي يدك والآخرة

١٢٧٦- وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «ما جلس قوم مجلساً ، يذكرون الله إلا أحسنهم الملائكة ، وغشيتهم الرحمة ، وذكرهم الله فيمن عنده» أخرجه مسلم .

الحديث دليل على فضيلة الاحتفال على الذكر في جميع أحواله . من الله . والدعاء . والثناء . والتفكير . والعبادة .

١٤٧٧- وَعَنْهُ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -: «مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَعَدًّا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ، وَلَمْ يُعَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ - صلى الله عليه وسلم - إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «حَسَنٌ».

فيه الحث على ذكر الله تعالى في كل مجلس، والصلاة على نبيه - صلى الله عليه وسلم - . وعند أحمد: (ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله تعالى فيه إلا كان عليهم ترة، وما من رجل يمشي طريقاً فلم يذكر الله عز وجل إلا كان عليه ترة وما من رجل أوى إلى فراشه فلم يذكر الله عز وجل إلا كان عليه ترة). وفي رواية: (إلا كان عليه حسرة يوم القيامة وإن دخل الجنة).

١٤٧٨- وَعَنْ أَبِي أُيُوبَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ، كَانَ كَمَنْ أَغْتَنَى أَرْبَعَةَ أَهْسٍ مِنْ وَلَدٍ إِسْمَاعِيلَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

زاد مسلم: (له المالك وله الحمد وهو على كل شيء قدير)، وعند أحمد: (من قال إذا صلى الصبح) فذكره، وزاد: (وكتب له بهن عشر حسنات، ومحى عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات، وكان له حرزاً من الشيطان حتى يمسي، وإذا قالها بعد المغرب فمثل ذلك).

١٤٧٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ خَطَايَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الحديث دليل على فضل: سبحانه الله وبحمده. ومعنى التسبيح: تنزيهه تعالى عما لا يليق به مما وصفه به المشركون.

١٤٨٠- وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ - رضي الله عنها - قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - : «لَقَدْ قُلْتُ بِعْدَكَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ، لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتُ مِثْلَ الْيَوْمِ لَوُزِنْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَّةَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِينَةُ عَرْشِهِ، وَمِدَادُ كَلِمَاتِهِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

الحديث دليل على فضل هذه الكلمات الجوامع، وفي بعض الأحاديث زيادة: (ومنتهى رحمته).

١٤٨١- وعن أبي سعيد خدری - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
«الْبَقِيَّاتُ الصَّالِحَاتُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» خرجه
نسائي، وصححه ابن حبان وحاكم.

الحديث دليل على فصل هذه الكلمات، ولها من البقيايات الصالحات. قال الله تعالى: ﴿وَالذَّقِيبُ
صَابِحًا حَيًّا عِنْدَ رَبِّهِ تَوَّابٌ وَحِيدٌ مَلَكٌ﴾ [الكهف ٤٦]. وقد فسره من عدم جميع أنواع حسدات من
قول ونوع.

١٤٨٢- وعن سمرقة بن حبيب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «أَحَبُّ
الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ: لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّنَ بَدَأَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» خرجه مسلم
في كتاب هذه الكلمات أحب للكلام في الله تعالى. لأشهاد على تزيدهم ووثبات الحمد بوحدة بية،
ولا كبرية.

١٤٨٣- وعن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :
«بَا عِبْدَ اللَّهِ بَيْنَ قَيْسٍ! أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى كَلِمٍ مَكْرُورٍ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» منه وعنه، رد نسائي،
«وَلَا تُلْجَأُ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ».

الحول الحركة والحيلة أي لا حركة ولا استطاعة إلا بحسبته لله. وروي تفسيره مرفوعاً لا حول عن
الحسين لا عصمة لله، ولا قوة على صفة لله إلا لله.

١٤٨٤- وعن الثعلبي بن بشير - رضي الله عنهم - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «لَنْ الدُّعَاءُ
هُوَ الْعِبَادَةُ» رواه لأربعة، وصححه الترمذي.

١٤٨٥- وكه من حديث من - رضي الله عنه - قال: «الدُّعَاءُ مَعَ الْعِبَادَةِ»

١٤٨٦- وكه من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - ربيعة: «لَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنَ الدُّعَاءِ»
وصححه ابن حبان وحاكم.

الحديث دليل على أن الدعاء هو خالص العبادة. قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

١٤٨٧- وعن أنس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يَرُدُّ» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَغَيْرُهُ.

الحديث دليل على استحباب كثرة الدعاء في أوقات الإجابة.

١٤٨٨- وعن سلمان - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إِنَّ رَبَّكُمْ حَيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَجِيبُ مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا» أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

المصنف: الخالية، وفي الحديث استحباب رفع اليدين في الدعاء.

١٤٨٩- وعن عمر - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ، لَمْ يَرُدَّهُمَا، حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَكَهْ شَوَاهِدُ مِنْهَا: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما -: عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ. وَمَجْمُوعُهَا يَقْتَضِي أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

الحديث دليل على استحباب مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء.

١٤٩٠- وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «إِنَّ أَوَّلَى الْقَاسِمِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْرَهُهُمْ عَلَيَّ صَلَوةً» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

فيه الحث على الاستكثار من الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم -، وتستحب قبل الدعاء ومعه.

١٤٩١- وعن شداد بن أوس - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «مُسَبِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتَ، أَبُوءُ لَكَ بِعَمَلِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي، فَاعْفُ عَنِّي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

تمام الحديث: (من قالها من النهار موقفاً بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة، ومن قالها من الليل

وهو موطن بها فسأت قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة، سمي هذا الدعاء سيد الاستغفار لاشتغاله على الإقرار بالربوبية والآلوهية، والاعتراف بالعبودية، والتقصير في الطاعة، والاعتراف بالنعمة، والإقرار بالذنب وطلب المغفرة. قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ فَمَا لَهُ إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ لَهُمْ وَمَا يَصُرُوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ * أُولَٰئِكَ جِزَاؤُهُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَتَمَّ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٥، ١٣٦].

١٤٩٢- وَعَنْ أَبِي عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَدْعُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُصْبِحُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَاقِبَةَ فِي دِينِي، وَدُنْيَايَ، وَأَعْلِيَّ، وَمَالِي، اللَّهُمَّ امْسُرْ عَوْدَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

الحديث دليل على استحباب هذا الدعاء في الصباح والمساء.

١٤٩٣- وَعَنْ أَبِي عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ رَحْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَقَبْضَةِ نَفْسِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

فيه الاستعاذة من جميع المشور في أمور الدين والدنيا. وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

١٤٩٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدِّينِ، وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ، وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

غلبة الدين: ما يغلب المدين قضاؤه، وشماتة الأعداء: فرحهم بضر نزل به.

١٤٩٥- وَعَنْ بُرَيْدَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ، وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ.

قَالَ: «هَذَا سَأَلَ اللَّهَ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ، وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أُجَابَ» أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانٍ.

المصدق: السيد الذي يصمد إليه في الحوائج وينصد، والمتصف بذلك في الحقيقة هو الله تبارك وتعالى، وفي الحديث استحباب تعظيم الله تعالى وتمجيده والثناء عليه قبل المسألة.

١٤٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا أَصْبَحَ، يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا، وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ الْقُشُورُ» وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ» أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ.

الحديث دليل على استحباب هذا الذكر في الصباح والمساء.

١٤٩٧- وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: «كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رِقْنَا آتَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقَدْ عَذَابُ النَّارِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قال القاضي عياض: إنما كان يدعو بهذه الآية لجمعها معاني الدعاء كله من أمور الدنيا والآخرة.

١٤٩٨- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَدْعُو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي، وَجَهْلِي، وَسُرَاتِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جَدِي، وَهَزْلِي، وَخَطِيئَتِي، وَعَمْدِي، وَكُلَّ ذَلِكَ عَمْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَفْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمَقْدِمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الحديث دليل على استحباب هذا الدعاء في الصلاة وغيرها.

١٤٩٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلْ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

تضمن هذا الحديث: الدعاء بخير الدنيا والآخرة.

١٥٠٠- وعن أنس - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: «اللهم اغنني بما علمتني، وعلمي ما ينفعني، وارزقني علما ينفعني» رواه النسائي والحاكم.

١٥٠١- وكثير مذي: من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - نحوه، وقال في آخره: «وارزقني علما، الحمد لله على كل حال، وأعوذ بالله من حال أهل النار» واستأذنه حسن.

العلم النافع: هو الذي ينفع صاحبه في الدنيا والآخرة، وأما ما ينفع في الدنيا ولا ينفع في الدين فليس من العلم النافع. قال الله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧]، وأما ما ينفع في الدنيا ويضر في الآخرة فهو الصفة الخاسرة. قال تعالى في السحر وشبهه: ﴿وَيَعْلَمُونَ مَا يَصُرُّهُمْ وَلَا يَنْصَحُهُمْ وَكَفَدَ عِلْمُهُمْ لَمَّا شَرَّاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢].

١٥٠٢- وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - علمها هذا الدعاء: «اللهم إني أسألك من الخير كله، عاجله وآجله، ما علمت منه وما لم أعلم، وأعوذ بك من الشر كله، عاجله وآجله، ما علمت منه وما لم أعلم، اللهم إني أسألك من خير ما سألك عبدك وبيتك، وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبدك وبيتك، اللهم إني أسألك الجنة، وما قرب إليها من قول أو عمل، وأعوذ بك من النار، وما قرب إليها من قول أو عمل، وأسألك أن تجعل كل قضاء قضيته لي خيرا» أخرجه ابن ماجه، وصححه ابن حبان والحاكم.

تضمن هذا الدعاء سؤال كل خير، والاستعاذة من كل شر، وفي الحديث استحباب تعليم الأهل.

١٥٠٣- وأخرج الشيخان عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، حَقِيقَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، قَبِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

هذا الحديث حتم به البخاري صحيحه، وفيه دليل على ثبوت الميزان كما دل عليه القرآن. والحمد لله رب العالمين.

تم كتاب «مختصر الكلام على بلوغ المرام»